



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهرز - فاس

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان
تكوين الدكتوراه: التعابير والأشكال الرمزية

القراءة والنشر بين المغرب وإسبانيا (دراسة مصطلحية ومقارنة)

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

إشراف الأستاذ:
د. كمال الناجي

إعداد الطالبة:
سهام الغزواني
ر.و.ط: 0199779516

السنة الجامعية
2018-2017

إهداء

إلى سندي وفخري

أبي أطلال الله عمره

إلى روح أمي الغالية

أسكنها الله فسيح جناته

إلى روح صديقتي نادية

رحمها الله

إلى القلوب الطاهرة والنفوس الزكية

أخواتي وإخواني الأعزاء

إلى من أحبهم في الله

أصدقائي الأوفياء

إلى من ارتويت من نبع علمهم

أساتذتي الأفاضل

أهدي هذا العمل

شكر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله أشرف الخلق والمرسلين.
الشكر أوله وآخره للمنعم الباري الذي منّ عليّ ويسر لي إتمام هذا العمل.
كل الشكر وعظيم الامتنان إلى من كان لي شرف العمل تحت ظل توجيهاته
السديدة الأستاذ الفاضل الدكتور كمال الناجي الذي أخذت هذه الرسالة حقها
من المراجعة والتقويم بفضله.
الشكر والتقدير أيضا لكل أساتذتي الأفاضل على دعمهم وتشجيعهم الدائم.

مقدمة

يعد قطاع النشر ركيزة كل مشروع حضاري ومدخلا لكل تقدم ورقي. ولا يخفى على الباحثين وأرباب الفكر والثقافة أن النشر بأشكاله ووسائله كافة هو علامة بارزة على النهوض الحضاري والتقدم العلمي للشعوب، كما له تأثير ملموس في الحياة العلمية والتعليمية لأفراد المجتمع. ورغم التطور الذي عرفه قطاع النشر بالمغرب خلال الفترة الأخيرة إلا أنه لا يزال يعاني من مشاكل مختلفة تهم جوانب عديدة.

ولا أحد يستطيع أن يدعي أن القطاع يمر بفترة ذهبية اعتمادا على تزايد أعداد العناوين المنشورة في السنوات الأخيرة، وبالضبط ابتداء من سنة 2000 حيث أصدر المغرب ما يعادل ما تم نشره خلال قرن من الزمن تقريبا (1865-1955)¹، فهو لا يزال يعاني من عدة معوقات تجعله بعيدا عن نظرائه في الدول المتقدمة. لكن بالرغم من المشاكل التي تعترضه فقد عرف تطورا ملموسا على الصعيد الكمي والنوعي مادام عدد النشر قد تضاعف، مما أثر إيجابيا على قطاع الطباعة بصورة خاصة.

والنشر، باعتباره «مجموع العمليات التي يمر بها المطبوع من مجرد مخطوط حتى يصل إلى يد القارئ»²، هو عملية معقدة تتطلب مقاربة متعددة التخصصات. وإذا أخذنا بالاعتبار هذه المكونات لرسم حدود هذا البحث فهو عبارة عن نظرة عامة حول تطور قطاع النشر بالمغرب، ارتباطا بعدة جوانب أبرزها الجانب السوسيولوجي المتمثل في إشكالية القراءة. فهو يرتبط بموضوع

¹Mohamed Sghir Janjar, *l'édition dans le Maroc Indépendant 1955-2003*, Rapport Thématique: Dimensions artistiques, culturelles et spirituelles, 50 ans de développement, perspectives 2025 , Casablanca, 2005 , p.43.

²ربحي مصطفى عليان، إيمان السامرائي، النشر الإلكتروني، طبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص13.

القراءة ارتباطاً عضوياً، هكذا كان الاعتماد على هذه الثنائية ضمن سياقين من البحث هما: السياق المصطلحي لتحديد الإطار المفاهيمي للموضوع، والسياق المقارن بهدف الخروج بخلاصات واستنتاجات مفيدة بالنسبة للمهتمين بعالم الكتاب.

ولما كانت الدراسات المقارنة أحد الأساليب البحثية المهمة في وقتنا الحالي، بحيث يمكن أن تساهم النتائج المتوصل من خلالها في توفير معلومات مهمة، وبالتالي توفير قاعدة معرفية منظمة من البحث لتوجيه نتائجه نحو تحسين الظاهرة ودعم نموها وفهم عوامل النجاح فيها، جاء الاعتماد عليها كمطلق أساس للبحث.

وقد جاء تعريف المقارنة على لسان العديد من الباحثين أهمها: « أنها ذلك التمييز بين أو وصف الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر، أي هي تفصي نقاط التشابه أو الاختلاف، وقد يعني أيضاً النتيجة التي تتمخض عن أي من تلك الدراسات».¹

في هذا السياق، يضيف الفيلسوف الفرنسي "أليكس دو توكفيل" Alexis de Tocqueville أن المقارنة «شيء أساسي للفكر البشري، علاوة على أنها جوهر المنهج العلمي، فمقارنة تجارنا بتجارب الأمم الأخرى يعمق من رؤيتنا لمؤسساتنا الخاصة».²

إن هذه الملاحظات الأولية تتسج الإطار العام لموضوع الأطروحة، والذي يتمحور حول دراستين: الأولى مصطلحية نتوخى فيها دراسة مجموعة من المصطلحات المرتبطة بمجال البحث من قبيل نشر/قراءة/ ناشر/دار نشر... مع تخصيص حيز كبير لمصطلحي النشر والقراءة باعتبارهما لب الموضوع ومنطلقه الأساس، والثانية دراسة مقارنة (بين المغرب وإسبانيا) نسعى من

¹ محمد محمود ربيع، *مناهج البحث في السياسة*، مطبعة جامعة بغداد، 1978، ص 245 .
² جابريل ألوندي، *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية*، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 15.

خلالها إلى استخلاص نتائج وتقديم اقتراحات مع صياغة تصور يهدف بالأساس إلى تقديم أفكار قد تساهم في تطوير قطاع النشر والقراءة بالمغرب على ضوء التجربة الإسبانية.

إن تحديد مجال الدراسة في موضوع القراءة والنشر بين كل من المغرب وإسبانيا يثير عددا من التساؤلات حول أسباب الاختيار من قبيل: لماذا التركيز على البلاد الإسبانية دون غيرها؟ وهل هناك معايير اتخذت أثناء اختيارها؟

ويستمد هذا السؤال أهميته من مجموعة من العوامل أهمها خصوصية قطاع النشر بإسبانيا وما يكتسبه من أهمية ضمن الصناعات الثقافية في هذا البلد، حيث يعتبر محركا مهما للمشهد الثقافي الإسباني والذي وصلت مساهمته - حسب المعطيات التي أشارت إليها حوليات الإحصائيات الثقافية لسنة 2016- في الناتج الإجمالي إلى 38,1% من القيمة الاقتصادية المرتبطة بمجموع الأنشطة الثقافية.¹

بإصدار أكثر من 91.000 عنوان سنويا، تعتبر إسبانيا من أهم الأسواق الأوروبية من حيث إنتاج وبيع العناوين الجديدة، فهي -حسب إحصائيات الفيدرالية الأوروبية للناشرين (FEP)- تحتل المرتبة الخامسة على الصعيد الأوروبي بعد كل من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، أما على الصعيد العالمي فهي تتمركز في الرتبة الرابعة بعد كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا من حيث إنتاج العناوين الجديدة. كما تعتبر إسبانيا من بين الدول الثلاثة الأولى عالميا فيما يخص حجم صادرات الكتب، إلى جانب كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

¹El sector del libro en España, junio 2017, el Observatorio del Libro, Lectura y Bibliotecas, p. 12, disponible en <https://www.mecd.gob.es>.

وبالرغم من التراجع الذي عرفه القطاع جراء الأزمة الاقتصادية التي تمر منها إسبانيا ابتداء من سنة 2007، بالإضافة إلى التحولات التكنولوجية التي فرضت نفسها كتحد جديد، ظل قطاع النشر الإسباني يبرهن عن قوته وقدرته على التأقلم مع الأوضاع الجديدة، الأمر الذي تعكسه حركية مؤسسات النشر، فخلال سنة 2015 مثلا، بدأت نشاطها ما يقارب 242 دار نشر جديدة، بحيث وصل العدد الإجمالي إلى 2963.

بالإضافة إلى قوة قطاع النشر تتوفر اللغة الإسبانية عموما (بأكثر من 560 مليون متكلم عبر العالم) والكتاب الإسباني على الخصوص على إشعاع كبير. فتقاسم اللغة يزيد من إمكانية التجارة الثنائية بين الدول، وهذا ما يبينه وجود أكثر من 173 فرعا لشركات النشر الإسبانية في 29 بلدا، 82% منها توجد بأمريكا اللاتينية، المستقبل الرئيسي لصادرات إسبانيا من الكتب.

والجدير بالملاحظة هو كون قطاع النشر يزدهر ببلد يعاني من تدني مستويات القراءة مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، فإلى حدود سنة 2003 ظلت نسب القراءة تقبع تحت متوسط القراءة الأوروبي (44,8%) بقيمة 39,6%، لكن في السنوات الأخيرة عرفت ارتفاعا ملحوظا، خصوصا تلك القراءة المرتبطة بالكتب الإلكترونية أو ما أصبح يصطلح عليها بالقراءة الرقمية.

انطلاقا من هذا المعطى، يمكننا صياغة مجموعة من الأسئلة المرتبطة بثنائية القراءة والنشر من قبيل: هل يمكن اعتبار ارتفاع نسب القراءة أهم عامل في ازدهار قطاع النشر؟ أم هناك عوامل أخرى تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تطويره؟

يعاني قطاع النشر بالمغرب من مجموعة من المعوقات، لكن الأهم هو غياب البحوث والدراسات التي تمنح معطيات موثوقة ودقيقة تسمح بمقاربة المجال المعقد للنشر والكتاب على أساس علمي، فيغدو من الصعب الحديث عنه وتقييمه.

لكن، وبالرغم من غياب بحوث متكاملة، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات انطلاقا مما تم الاطلاع عليه، أهمها محدودية سوق النشر إذ أن القطاع لم يحقق المطلوب منه من خلال جعل الكتاب مساهما أساسيا وحقيقيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإنه يظل محدودا حيث أن متوسط السحب لا يتجاوز في غالب الأحوال سقف 1500 و2000 نسخة، رغم كل أشكال الدعم والمساندة التي يمكن أن يتلقاها الناشر من هذه الجهة أو تلك¹.

وتتبعي الإشارة في هذا الصدد إلى أن السقف يتضمن مختلف أنواع الكتاب: الحقوقي، العلمي، الاقتصادي، الاجتماعي، الأدبي والإبداعي الذي لا يتجاوز متوسط سحبه 500 نسخة لا تباع كاملة في غالب الأوقات، وهي نسبة ضعيفة تؤكد الخلل الحاصل بين جمهور القراء والعرض بالنظر إلى المؤشرات السالف ذكرها، ناهيك عن كون هذا النشاط يبقى متمركزا بالأساس في المحور الرابط بين الدار البيضاء وطنجة مع بعض الاستثناءات التي بدأت تنشط خلال السنوات الأخيرة في بعض المدن الكبرى مثل فاس، مراكش ومكناس.

ورغم المجهودات التي يمكن اعتبارها خطوات مؤسسة لعقلنة هذا القطاع وتمكينه من الوسائل التكنولوجية الحديثة الكفيلة بجعله يطور إنتاجيته، إلا أن قطاع النشر ظل بطيء التطور. فعلى الرغم أن نسبة الإنتاج قد عرفت نقلة نوعية منذ نهاية الستينات، والتي سجلت انتقالا من

¹Hassan el Wazzani, Mounya Nejjar et Yahya el Yahyaoui , **Industries Culturelles au Maghreb : Réalités et Perspectives**, UNESCO, Ministère de la Culture, Rabat, mars 2008, p. 137.

طبع عشرة عناوين في السنة إلى 500 عنوان في السنة مع نهاية السبعينات¹، فإن هذه الوثيرة لم تكن تعكس الآمال والطموحات التي كانت معقودة على مسار تطور صناعة الكتاب بالمغرب بالنظر إلى عدد السكان وعدد المتعلمين بالبلاد.

في هذا الإطار، يجب أن نشير إلى أنه على الرغم من أن صناعة الكتاب في المغرب قد عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، كما تشير إلى ذلك الإحصائيات وأرقام المعاملات والإنتاج والاستثمار، إلا أن هذا التطور لا يعكس حقيقة واقع هذا القطاع بالنظر إلى عدد ساكنة المغرب وخاصة المتعلمين منهم، أو بالأحرى جمهور القراء، وبالنظر كذلك إلى عدد من المؤشرات التي تفرز مجموعة من التقابلات المتعارضة حيث نسجل مثلا عزوفا عن القراءة واقتناء الكتاب مقابل تراجع نسبة الأمية لدى الكبار وتوسع دائرة المتمدرسين خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي ينعكس سلبا على وثيرة النشر وتداول الكتاب.

ويهدف هذا البحث أساسا إلى دراسة الهيكل التنظيمي والإداري لقطاع النشر والإمكانات القرائية في كل من المغرب وإسبانيا ورصد أهم العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية المؤثرة فيه واستخلاص بعض المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها في تقويم القطاع من خلال الفهم العميق لمشكلاته.

وبما أن هذا البحث يشمل دراسة مقارنة، فهو يتوخى بيان أوجه التشابه والاختلاف على مستوى الهيكل التنظيمي في كلا القطاعين، ومحاولة الكشف عن الأسباب الكامنة وراءها، وبالتالي الاستفادة منها بغية صياغة تصور عام.

¹محمد عبد الوهاب العلال، الثقافة والاتصال والمجتمع، منشورات خمائل، الرباط، 2007، ص 105.

وفي سياق المقارنة أيضا، تسعى هذه الأطروحة إلى التوصل إلى مجموعة من النتائج على عدة مستويات في محاولة لصياغة مقترحات قد تفيد قطاع النشر وتحفيز القراءة بالمغرب على ضوء التجربة الإسبانية.

تأتي أسباب اختيار هذا الموضوع ارتباطا أساسا بكون الأطروحة هي امتداد لموضوع بحث الماجستير، الذي تمحور حول ترجمة جزء من كتاب "النشر في إسبانيا: صناعة ثقافية بامتياز" La edición en España: industria cultural por excelencia لصاحبه Juan Miguel Sánchez Vigil، الأمر الذي مكننا من ملامسة بعض خصوصيات قطاع النشر بإسبانيا، فتولدت لدينا فكرة المقارنة كأداة علمية بغية استلهام التجربة الإسبانية الرائدة في هذا المجال والاستفادة منها، وذلك من خلال فهم عوامل نجاحها وبالتالي الخروج بنتائج قد تكون مفيدة بالنسبة للقائمين على هذا المجال في المغرب.

وتستمد هذه الأطروحة أهميتها من كونها تسلط الضوء على موضوع مهم يتمتع العديد من الباحثين عن الخوض فيه ودراسته، بحيث أن الباحث في هذا المجال يصطدم بمعيقات كبيرة خصوصا فيما يرتبط بالحصول على الإحصائيات المضبوطة التي توفر نظرة وافية عن القطاع، إذ يبقى التأليف في موضوع من هذا القبيل محدودا جدا.

هذه الخلفية الموضوعية هي التي تحكمت كذلك في اختيارنا، والتي يمكن تأطيرها داخل طبيعة الإسهامات المغربية التي حاولت أن تعكس هذا الواقع والتي تظهر، بما لا يدع مجالا للشك، الغياب الكبير لأبحاث ودراسات علمية دقيقة تعتمد على الإحصائيات والأرقام والمعطيات المرتبطة بواقع النشر والكتاب بالمغرب، عوض القراءات المتسارعة التي غالبا ما تكون عبارة عن

إسهامات صحفية عابرة. من هنا تبرز بجلاء أهمية هذه الأطروحة كرسالة في محاولة سد الفجوة الناجمة عن قلة الأبحاث والدراسات في هذا المضمار.

وبعد تقصي ما أنجزه الباحثون المغاربة في هذا المجال، يمكن القول إننا لا نعثر إلا على عدد قليل من الدراسات التي حاولت الإجابة عن بعض الأسئلة المرتبطة بصناعة الكتاب وقطاع النشر بالمغرب، أخذاً بعين الاعتبار أن كل هذه الدراسات نشرت باللغة الفرنسية، نذكر منها:

- الدراسة التي قام بإنجازها كل من الباحث الإعلامي ومدير مديرية الكتاب بوزارة الثقافة حسن الوزاني ومنية النجار، المديرية السابقة للكتاب والخزانات، والباحث في مجال الإعلام يحيى اليحياوي¹ لفائدة منظمة اليونسكو ووزارة الثقافة المغربية، والتي تناول الباحثون فيها واقع النشر والكتاب، مستعينين في ذلك بإحصائيات ومعطيات تلقي الضوء على التطور الذي بدأ يعرفه هذا القطاع.

- دراسة لحسن الوزاني² عالجت موضوع قطاع الكتاب في المغرب منذ الاستقلال إلى مطلع الألفية الثالثة (إلى حدود سنة 2004)، والتي حاول فيها رصد التحولات التي مر منها هذا القطاع ارتباطاً بما هو سياسي واقتصادي، مع ذكر الصعوبات والإكراهات التي تقف في وجه التطور المنشود وتخصيص حيز لدراسة الإمكانيات القرائية بالمغرب وتوضيح المعوقات التي تحول دون وجود مجتمع قارئ.

¹HassanEl Wazzani , Mounya Nejjar et Yahya El Yahyaoui, op. cit.

²Hassan El Wazzani, **Le secteur du livre au Maroc : état des lieux et perspectives**, Imprimerie Dar Lmanahil, Rabat, 2009.

- دراسة للباحثة أمينة التوزاني¹، وهي في الأصل نتيجة لأطروحة جامعية في موضوع "الثقافة والسياسة الثقافية في المغرب" وهي عبارة عن قراءة دقيقة لواقع الوضع الثقافي بالمغرب حاولت فيها الباحثة مقارنته خلال الفترة التاريخية الممتدة ما بين 1912، وهو تاريخ فرض الحماية على المغرب، إلى سنة 1997. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تتبعها للتطور الذي عاشه المشهد الثقافي من خلال رصد أهم إسهامات المؤسسات الرسمية وانعكاس ذلك على مختلف القطاعات، خصوصا قطاع الكتاب والنشر.

والجدير بالملاحظة أن جل هذه الدراسات تناولت موضوع النشر والكتاب بالمغرب دون مقارنته مع دول أخرى عرف فيها القطاع تطورا كبيرا، وهو ما يمنح لموضوع دراستنا تميزا واضحا. ولما كان المنهج هو السبيل الذي يقود إلى النتائج ويحدد طبيعتها، وبما أن الأطروحة -في الجانب الأهم- منها هي عبارة عن دراسة مقارنة، فإننا نتوسل بالمنهج المقارن كأداة مناسبة لهذه الدراسة. ويعتبر هذا المنهج من الأساليب البحثية التي اعتمدت منذ زمن بعيد بهدف الوصول إلى المعرفة المنظمة، وتتبع أهميته من أهمية المقارنة ودورها في استكمال العديد من الأبحاث والدراسات. كما يسهم في «إثراء المعرفة النظرية والواقعية كما أنه يتيح للباحثين إمكانية الاطلاع على النماذج والتجارب المختلفة ذات العلاقة بالدراسة والاستفادة من التجارب الناجحة منها، ويزيد من قدراتهم على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة موضع الدراسة»².

ويأخذ المنهج المقارن أيضا بالمنهج التحليلي للمعطيات في المكان والزمان فيغدو أخذه بالمنهج التاريخي أمرا طبيعيا، وأيضا بالمنهج الاستنتاجي كي يصل إلى النتائج. ومن بين الأسس

¹Amina Touzani, **La culture et la politique culturelle au Maroc**, Croisées des Chemins, Casablanca, 2003.

²مجد الدين عمر، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 308.

النظرية للبحث المقارن أن الباحث، حين يوظف هذا المنهج للبحث في مجال معين، فإنه «ينبغي عليه القيام بدراسة مستفيضة للتاريخ، ذلك أنه لا يمكن دراسة ظاهرة معينة إذا جردت أو تم عزلها عن سياقها التاريخي».¹

من خلال ما سبق، تكمن إشكالية بحثنا في الأسباب الكامنة وراء أزمة النشر بالمغرب: هل ترتبط فقط بتدني نسب المقروئية أم أن هناك عوامل ومسببات أخرى؟
وتقود هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة من قبيل:

- هل يمكن اعتبار انخفاض نسب القراءة العامل الرئيسي في أزمة قطاع النشر بالمغرب؟
- هل هناك نشر كصناعة ثقافية بالمغرب على غرار ما هو موجود في إسبانيا؟
- هل هناك سياسة ثقافية واضحة المعالم في مجال النشر والقراءة بالمغرب؟
- هل يتعلق الأمر بأزمة انخفاض نسب أم أزمة عدم توفر إحصائيات مضبوطة عن

القطاع؟

- ما هي نقاط القوة في قطاع النشر بإسبانيا التي يمكن الاسترشاد بها والاستفادة منها من

طرف المغاربة؟

أما بالنسبة لبنية هذا العمل فقد قسمناه إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول الموسوم بالإطار المفاهيمي والدراسة المصطلحية نتناول فيه مجموعة من المصطلحات المرتبطة بموضوع النشر والقراءة، وذلك بتتبع معانيها في المعاجم العربية قديمها وحديثها، اللغوية منها والاصطلاحية، بالإضافة إلى المعاجم الأجنبية، وبالاعتماد كذلك على مجموعة من المراجع والكتب في مجالات معرفية مختلفة بغية استخلاص المعاني الدقيقة.

¹ عبد الرحمان سيد سليمان، *مناهج البحث*، المنهل، عمان، 2014، ص 198.

أما الباب الثاني الموسوم بالطباعة والنشر بالمغرب: النشأة والتطور، فقد تطرقنا فيه لقطاع النشر والقراء ببلادنا مع تحديد الإطار التاريخي لظهور مهنة الطباعة، والنشر بمعناه الحديث دون إغفال ذكر أهم دور النشر بالمغرب ومؤسسات وأنظمة التوزيع، كما تطرقنا لموضوع القراءة والإمكانات القرائية بالمغرب.

بالنسبة للباب الثالث حاولنا فيه اتباع نفس منهجية البحث في الباب الثاني، أي أننا تناولنا فيه تاريخ وتطور قطاع النشر بإسبانيا، مع بيان الهيكل التنظيمي للقطاع من توزيع وتسويق، مع الإشارة إلى الجانب التشريعي في هذا المجال. بالإضافة إلى هذا، تطرقنا لموضوع العادات القرائية لدى الإسبان، خصوصا ما أصبح يصطلح عليه بالقراءة الرقمية، مع الإشارة إلى خصوصيات النشر الإلكتروني وأهميته.

الباب الأول:

الإطار المفاهيمي والدراسة المصطلحية

مدخل

للمصطلحات أهمية كبيرة في ضبط دلالات الألفاظ وتحديدها وفرزها، لذلك اعتنى بها العلماء قديما وحديثا وصنف فيها المصنفون. ولعل من أبرز كتب المتقدمين كتاب **التعريفات** للجرجاني، وكتاب **التوقيف على مهمات التعاريف** لعبد الرؤوف المناوي، وكتاب **كشاف اصطلاحات الفنون** لمحمد بن علي التهانوي.

وللمصطلح تعريفات متعددة، لكن قبل الخوض في تعريفه لا بد لنا من تعريف الاصطلاح أولاً، إذ هو اللفظ الأقدم، ولأن جذرهما اللغوي واحد "صلح". والاصطلاح، كما عرفه الجرجاني، هو «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقله عن موضعه الأول». وهو أيضاً: «إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما». وقيل أيضاً هو «لفظ معين بين قوم معينين»¹. أما الاصطلاح عند الكفوي فهو «إخراج الشيء عن معناه اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد»². هكذا فالأصل فيه الاتفاق، لأن التسمية الجديدة لا يمكن أن تدخل إلى اللغة إلا إذا كانت محل اتفاق أصحابها، فكأن القوم اختلفوا في تسمية مدلول جديد، فاحتدم الخلاف بينهم إلى أن تصالحوا واتفقوا حول معنى معين ومفهوم محدد.

وقبل الخوض في معاني المصطلح وخصوصياته، لا بد من التطرق إلى معنى المفهوم باعتبار هذا الأخير مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً به. والمفهوم في اللغة، كما ورد في لسان العرب، مشتق من جذر "فهم"، والفهم: معرفتك الشيء بالقلب، فهمه فهما وفهامة: علمه، وفهمت الشيء: عقلته

¹ علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ص 27.
² أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 1998، ص 93.

وعرفته، وفهمه إيّاه: جعله يفهم¹. وعليه يكون المفهوم في حده اللغوي: هو ما وقع عليه الفهم والإدراك.

وأما في حده الاصطلاحي، فقد عرفه أبو البقاء الكفوي في كليّاته قائلاً: "الصورة الذهنيّة سواء وضعت بإزائها الألفاظ أم لا". كما أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ، وقيل هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق². فالمفهوم بهذا المعنى هو التصرّ الذهني الذي تثيره الألفاظ في الأذهان سواء أكانت من قبيل الموجودات الأعيان المنظور إليها، أو من قبيل المعدوم أو الممتنع وذلك بالنظر إلى الحاصل في الذهن.

وقد تناول العديد من الباحثين المفهوم بالشرح والتفصيل، وهو حسب الدكتور رجاء الدويدري: «الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن الأفكار والمعاني المختلفة قصد إيصالها إلى الناس»³. أما الديدايوي فيعتبر أن المفهوم «تصور أو فكر، في حين أن المصطلح لفظ أو مادة فكر، ويختلف المصطلح من شعب لآخر، في حين أن المفهوم واحد لأنه فكرة عن شيء يعبر عنها باصطلاح محدد»⁴.

وبالنظر إلى ما سبق من تعريف للمفهوم في حقول مختلفة، يمكن التوصل إلى إقرار وضعية خاصة متداولة لدى من يهتم بتأصيل المفاهيم ضمن حقول نشأتها والمتمثلة في وجود تراتبية وظيفية بين المصطلح والمفهوم. فالمصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها، الأمر الذي يعني أن المفاهيم قد وجدت وتشكلت قبل المصطلحات.

¹ ابن منظور محمد المكرم، لسان العرب المحيط، ج 4، دار الجيل، بيروت، 1988، ص 1141.
² أبو البقاء الكفوي، الكليات، طبعة 2، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 860.
³ رجاء وحيد الدويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 145.
⁴ محمد الديدايوي، منهاج المترجم، طبعة 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005، ص 105-106.

أما المصطلح فقد وردت فيه تعريفات كثيرة وتناوله العديد من العلماء والباحثين. ومن بين هذه التعريفات نجد أن المصطلح هو «عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة. والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي».¹

وفي تعريف آخر نجد أن «المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية (تسمية لشيء)، ويكون منظما (أي في نسق متكامل) ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما»². ويعرف كذلك باعتباره «كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية...) يوجد موروثا أو مقترضا ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة».³

وقد اتفق المتخصصون في علم المصطلح على أن أفضل تعريف أوروبي يتمثل فيما يلي: «الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، و يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»⁴.

¹ أبو الحسن أحمد، "مدخل إلى علم المصطلح، المصطلح ونقد النقد العربي الحديث"، مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 60- 61، 1989، ص 84.

² حجازي محمد فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، 1993، ص 12.

³ نفسه، ص 11.

⁴ حجازي محمد فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، م، س، ص 11- 12.

ويخضع المصطلح في تطوره للتخصص، ولا يتحدد إلا داخل النظام الذي يكونه ذلك التخصص، ويعبر عن هذه الفكرة محمد كامل حسين¹ قائلاً: «طبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطور العلوم، وهي تدل على ما في تاريخ العلم من صواب أو خطأ، وهي جزء لا يتجزأ من أساليب التفكير العلمية».

هكذا يمكن أن نستخلص أن تاريخ المصطلحات هو تاريخ العلوم، فكل علم جديد يحتاج إلى مصطلحات جديدة، وكل تصور جديد يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحات جديدة. ومن صفات العلوم الطبيعية أنها دائمة النمو، لذلك كان من الضروري أن تكون للعلوم مصطلحاتها الخاصة.

وحسب ممدوح محمد خسارة، المصطلح «لفظ منقول من معناه اللغوي إلى معنى آخر متفق عليه بين طائفة مخصوصة، فاللفظية ونقل المعنى والاتفاق من أهم أركان المصطلح»². استناداً على هذا التعريف، يمكننا استخلاص أهمية التوافق والاتفاق بين مستعملي لغة معينة على تسمية الشيء باسم ما ينقل إليه من موضعه الأول.

أما التعريف الذي اعتمده المنظمة الدولية للتقييس "إيزو" في توصيتها رقم 1087 الصادرة عن اللجنة التقنية 37 فهو التالي: "المصطلح هو أي رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم ويتكون من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية (الحروف) وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة. والمصطلح التقني هو مصطلح يقتصر استعماله أو مضمونه على المختصين في حقل معين"³.

¹نفسه، ص 13.

²ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، 2001، ص 14.

³معجم مفردات علم المصطلح، المادتان 31 و32، مؤسسة إيزو، توصية 1087، مجلة اللسان العربي، عدد 22، 1983.

هكذا نستخلص أن أهم السمات التي تميز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة هي دلالاته المحددة، والتي تضمن له مكانة داخل التخصص الواحد، فوضوحه يرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدل عليه، ويتحدد في إطار نظام المفاهيم داخل تخصص معين.

أما المصطلح العلمي فهو الأساس في البناء المعرفي، وهو «لفظ كلمة أو كلمات تحمل مفهوما معينا ماديا أو معنويا غير ملموس، أو هو كلمة أو كلمات ذات دلالة علمية أو حضارية يتواضع عليها المشتغلون بتلك العلوم والفنون والمباحث، وفي جميع الأحوال يجب عند وضع المصطلحات الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ، وأن يكون لكل مفهوم مصطلح مخصوص به وأن يكون لكل مصطلح مفهوم مخصوص به»¹.

وتتقسم الألفاظ في الخطاب العلمي إلى ثلاثة أنواع:

- مصطلحات شديدة التخصص، فكل علم مصطلحاته الخاصة به.
- مصطلحات يمكن أن توجد في أكثر من علم.
- ألفاظ عامة استعملت لمعاني علمية معينة من قبل العلماء والتقنيين داخل مجموعة معينة من المعارف.

إن تحديد المصطلحات له أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي، ذلك لأن التعريف هو الخطوة المنطقية الأولى لتحديد الماهية، فيحتاج كل بحث يتناول حقلا من حقول المعرفة الإنسانية إلى تحديد أولي للمصطلحات التي يستعملها.

ولما كان الموضوع الذي نتناوله هو "القراءة والنشر"، يجب أن نشير إلى أن هذا الموضوع يعج بمصطلحات علمية مرتبطة بهذا المجال، لذلك لابد من القيام بدراسة مصطلحية مستفيضة

¹ رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 147.

ليبان معاني وتعريفات هذه المصطلحات الرئيسة، وما يرتبط بها من مصطلحات أخرى باعتبارها جزءا مهما من موضوع الأطروحة، وبالتالي نرى أنه من الضروري تحديد الإطار المفاهيمي لمجال الاشتغال.

الفصل الأول: مصطلح القراءة

المبحث الأول: القراءة لغة واصطلاحاً

اتفقت المعاجم العربية القديمة على أن لفظ "قراءة" هو أحد المصادر الثلاثة للجزر اللغوي "قرأ". وتتبعاً للمصطلح في هذه المعاجم من أقدمها إلى أحدثها، نجد أن فعل "قرأ" ارتبط أساساً بالقرآن الكريم، حيث ورد في كتاب العين للخليل: «قرأت القرآن عن ظهر قلب أو نظرت فيه، وقرأ فلان قراءة حسنة فالقرآن مقروء، ورجل قارئ أي عابد ناسك وفعله التقري»¹.

وقد احتفظ أبو منصور بن أحمد الأزهري في معجمه تهذيب اللغة بارتباط فعل "قرأ" بالقرآن الكريم، لكنه أشار إلى معنى آخر وهو الضم والجمع، يقول: «قرأت القرآن لفظت به مجموعاً أي ألقيته»². كما أضاف معنى آخر وهو الدنو والاقتراب، يقال: أقرأت من أهلي إذا دنوت، وأقرأت حاجتك وأقرأ أمرك، قال بعضهم: دنا وقال بعضهم استأخر³. وجاء التأكيد على معنى الجمع في لسان العرب أيضاً لابن منظور: «والأصل في اللفظ الجمع وكل شيء قرأته فقد جمعته، ورجل قرأ حسن القراءة من قوم قرائين»⁴.

كما لم يأت صاحب القاموس المحيط بجديد في معنى اللفظة يتجاوز الجمع والضم اللهم بعض المشتقات مثل أقرء: «فأقرء الشعر أنواعه وأنحائه وتقرأ تفقه، وقرأ عليه السلام أبلغه»⁵، وهنا إضافة معنى الإبلاغ إلى المعاني السالفة الذكر.

¹الخليل بن أحمد الفراهدي، كتاب العين، جمع وترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص 369.

²أبو منصور بن أحمد الأزهري، معجم تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور رياض زكي قاسم، بيروت لبنان، 2001، ص 2913 نفسه، ص 2914.

³ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 2001، ص 51.

⁴مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، معجم القاموس المحيط، ترتيب وتوثيق خليل مأمون سيحاً، دار المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص 1038.

هكذا يمكن أن نستخلص أن فعل "قرأ" ارتبط بمعاني أشارت إليها جل المعاجم العربية

القديمة وهي:

- الضم والجمع.

- الدنو والاقتراب أو ضدهما التأخر.

- التفقه والتسك.

- الإبلاغ.

لكن يظل معنى الجمع والضم هو المعنى المشترك الذي اتفقت عليه كل هذه المعاجم

ارتباطا أساسا بالذكر الحكيم.

وعند استقراءنا للمعاجم العربية الحديثة وجدنا أن فعل "قرأ" احتفظ بالمعنى المشترك السالف

ذكره، لكنه بدأ ينزاح عن ذلك الارتباط بالقرآن الكريم ليشمل قراءة أي نوع من الكتب

والمخطوطات. فصاحب الرائد جبران مسعود، أورد التعريف التالي: «قرأ يقرأ قرء وقراءة وقرآنا:

الكتاب نطق بكلماته، أو الكتاب ألقى النظر عليه وطالعه ولم ينطق بكلماته»¹.

ونلاحظ هنا أن فعل "القراءة" بدأ ينزاح عن المعاني السابقة، إنه إيدان ببداية نضج

المصطلح. وهنا تمييز بين ضريين من القراءة: القراءة الصامتة بتمرير العين بين الأسطر والجمل،

ونظيرتها الجهرية، أي النطق بهذه الكلمات بصوت مرتفع. وهذا ما دلت عليه المعاجم الأجنبية

كما سنورد لاحقا.

أما المعاجم الاصطلاحية فقد اتفقت على معنى مشترك هو التلاوة. ففي موسوعة كشاف

اصطلاحات العلوم للتهانوي القراءة هي: «بالكسر وتحقيق الراء المهملة عند القراء أن يقرأ القرآن

¹ جبران مسعود، معجم الرائد، طبعة 1، دار العلم للملايين، بيروت، فبراير 2003، ص 192.

سواء كانت القراءة تلاوة بأن يقرأ متتابعاً، أو أداء بأن يأخذ من المشايخ»¹. ومن هنا جاءت القراءة والرواية والطريق في علم القراءات.

نستنتج مما سبق أن المعاجم اللغوية والاصطلاحية العربية لا تقدم تعريفات وافرة لمادة "قرأ"، بل تدور حول مفهوم مشترك هو الجمع والضم مع إضافة بعض المفاهيم كالتلاوة وغيرها. الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى المعاجم الأجنبية. ففي المعاجم الفرنسية مثلاً نجد أن مصطلح القراءة يحيل إلى معاني متعددة أهمها:

- الأثر المقروء.
- نطق ما هو مكتوب بصوت مرتفع.²
- تعلم القراءة أو فن القراءة.
- فك رموز ما هو مكتوب وفهم محتواه.
- الطريق المسلوكة لفهم الشيء.
- التأويل.

أما في المعاجم الإنجليزية، معجم **Oxford** مثلاً، ارتبط فعل القراءة بالتحليل والتفسير مع التركيز على الارتسامات التي تنشأ عند قراءة مخطوط معين، وكذا الدلالات والمعاني المستخلصة.³

والتعريف لا يكاد يختلف بين المعاجم الإسبانية ونظيرتها الفرنسية والإنجليزية، ففي معجم **Clave** مثلاً: «القراءة هي نشاط يركز على فهم نص مكتوب أو مطبوع، وذلك عن طريق قراءته

¹محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والأدب، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيع العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، 1992، ص 1316.

²Dictionnaire Encyclopédico Larousse, Paris , 1998 ,p. 919

³Dictionary Oxford, Oxford University for Printing, 1974, p 695.

بالعين المجردة أو لمسه (قراءة برايل)¹. ويقدم معجم Larousse للغة الإسبانية القراءة باعتبارها ثقافة ومعرفة شخص معين، كما يربطها بمجال الطباعة، فتدل على الحرف الطباعي الذي يضم 12 نقطة، وبالحاسوب والمعلومات، فتكون عملية ولوج لاستخراج معلومات من ذاكرة حاسوب². انطلاقاً من استقراء مصطلح "القراءة" في المعاجم اللغوية والاصطلاحية العربية والأجنبية يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات:

- ارتبط مصطلح القراءة في المعاجم العربية القديمة بقراءة الذكر الحكيم، إذ اتفقت على معنى مشترك هو الجمع والضم، مع إضافة معاني أخرى في وقت متأخر أهمها التلاوة.
- تقدم المعاجم الأجنبية تعريفات عميقة حول المصطلح خصوصاً من الناحية الاصطلاحية، فهي تعكس المعنى المتداول حالياً.
- مصطلح القراءة من المصطلحات الغنية معجمياً، إذ يشير إلى معاني كثيرة.
- عرف مصطلح القراءة تطوراً وتحولاً في معناه، فمن معنى الضم والجمع إلى المعنى البسيط المتمثل في القدرة على التعرف على حروف وكلمات مقروء معين والنطق بها سواء بصوت منخفض أو مرتفع، أو حتى عن طريق اللمس، إلى المعنى المتداول للقراءة باعتبارها عملية معقدة.

المبحث الثاني: القراءة من المنظور النقدي والسوسولوجي والفلسفي

يعد مصطلح "القراءة" من المصطلحات التي عني بها كثيراً، حيث تم تداولها في مجالات شتى، فمن المجال المعجمي إلى المجال النقدي ثم السوسولوجي والسيكولوجي، وصولاً إلى

¹ Diccionario Clave, Ediciones SM, Madrid, 2000.

² Gran Diccionario Usual, Ediciones Larousse, Barcelona, 1990, p 995.

استعماله في المجال البيداغوجي، بل برزت صيحات متأخرة اعتبرت أن للقراءة تاريخا يجب أن يدرس ويدرج ضمن الدراسات التاريخية. والسؤال المطروح هنا هو: هل ظل مفهوم القراءة ثابتا أم تغير بمرور الزمن؟ وهل اكتسب معاني أخرى باختلاف تداوله بين مجال وآخر؟

يعتبر مجال النقد الأدبي من أبرز المجالات التي اهتمت بمصطلح "القراءة"، بحيث تناوله العديد من الباحثين دراسة وتحليلا وألفت فيه كتب وبحوث. وقد ارتبط مفهومه في النقد الأدبي الحديث بمفهوم النص، حيث تغدو العلاقة بينهما علاقة ترابط وتداخل، فالنص نداء والقراءة استجابة لذلك النداء.

وقد قامت نظريات القراءة الحديثة على إعادة بعض الحقوق للقارئ والمتلقي، من قبيل الفهم والتأويل والتفسير، بحيث ظلت نظرية الأدب لمدة طويلة جدا تولي اهتماما للنص الأدبي ارتباطا بمؤلفه دون اعتبار شخصية القارئ، وهذا ما أكد عليه الدكتور حميد الحميداني في مقدمة كتابه **القراءة وتوليد الدلالة:**

« ارتبط فعل القراءة في التاريخ الأدبي العربي وغير العربي بفكرة التقاط مفهوم الرسالة من النص، وكان هذا التصور راسخا في أذهان أغلب النقاد والقراء الفعليين. وقد ساهم الانشغال بالنصوص الدينية ومحاولة فهمها في تثبيت هذا التصور وانتقال التعامل به إلى النصوص الأدبية البشرية حتى أن مفهوم النص والمعنى النصي كانا دالين دائما على مضمون ثابت في مواجهة قراء متعاقبين عليهم دائما أن يصلوا إليه باعتباره عين الحقيقة في كل الظروف والأحوال»¹.

¹ حميد الحميداني، **القراءة وتوليد الدلالة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003، ص 5.

من هنا نستخلص أن النقد العربي القديم تركزت فيه سلطة المؤلف إلى الحد الذي جعل النقاد يعتبرون أن النصوص عبارة عن مستودعات للمعاني وأن القراءة ليست شيئا آخر سوى إفراغ هذه المستودعات من محتواها.

هكذا بدأ مفهوم القراءة يرتبط بالتأويل بحيث تم كسر أسطورة المعنى التي تم تداولها لحقب كثيرة، ليصبح للقارئ شأن في إنتاج المعنى عن طريق الفهم والتأويل، وميلاد القارئ يرجع بالأساس للضجة التي أحدثها المفكر الفرنسي رولان بارت، وذلك بإعلان موت المؤلف ومنح قيمة كبرى للقارئ، حيث أصبحت دلالة النص تستمد من النص كتناص في علاقته مع القارئ.¹ وقد ترتب على هذه الضجة بزوغ تيارات نقدية اهتمت بالقارئ وسلطته أهمها نظرية جمالية التلقي أو ما يعرف بمدرسة كونستانس الألمانية، التي برزت في القرن العشرين على يد الناقد هانس روبير ياوس (Hans Robert Jauss) وولفانج إيزر (Wolfgang Iser).

ومن بين الناقدین الذين اهتموا كثيرا بمصطلح "القراءة" هناك الفرنسي فانسون جوف Vincent Jouve، الذي يعتبر من أبرز الدارسين المعاصرين الذين أولوا حيزا كبيرا في دراساتهم لهذا المصطلح. وقد تطرق إلى مسألة القراءة من عدة زوايا (مستوياتها، فعاليتها، رهاناتها)، فالقراءة عنده نشاط بأوجه متعددة أولها أنها سيرورة ذهنية فزيولوجية أي «عملية إدراك وتحديد وتخزين للعلامات تسبق كل تحليل للمحتوى»². وهي سيرورة معرفية، أي تحويل الكلمات ومجموعات الكلمات إلى عناصر دالة، وسيرورة عاطفية أيضا.

¹نور الدين السفياي، مفهوم القراءة في النقد الأدبي المعاصر، مطبعة أنفو برانت، فاس، 2011، ص 45.
²فانسون جوف، القراءة، ترجمة وتقديم آيت لميم ونصر الدين شكير، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2011، ص 26.

فالقراءة، حسب فانسون جوف، لا تستدعي فقط قدرات القارئ الذهنية، بل تستدعي عواطفه وأحاسيسه وبالتالي انفعالاته، وهذه الأخيرة هي التي تمثل مبدأ التماهي الذي اعتبره محركاً جوهرياً لقراءة العمل التخيلي. فكل قراءة تثير في القارئ مجموعة من الانفعالات (اهتمام، تعاطف، إعجاب إلى حد أن القارئ قد ينسج علاقات أو ربطاً عاطفياً مع شخصيات العمل الأدبي¹. من هنا نستخلص أن القراءة هي عملية معقدة تتجاوزها أطراف متعددة.

أما الفلسفة المعاصرة، ممثلة برائد الفكر الفلسفي المعاصر جون بول سارتر، فقد عرفت مصطلح "القراءة" انطلاقاً من مسلمة مفادها أن الذات الإنسانية ذات كاشفة للوجود. من هنا جاء تعريفه للقراءة باعتبارها "عملية إبداعية لا تقوم على النص فقط، بل تقوم على الذات القارئة التي تخلق وتبدع الموضوع الجمالي للنص"². هذا يعني أن القراءة عند سارتر تقوم على مفهومين أساسيين باعتبارها عملية معقدة وهما: الإدراك (فرض النص الأدبي نفسه على القارئ) والخلق (إعادة إبداع النص من طرف الذات القارئة).

من الناحية السوسولوجية، ارتبط مفهوم القراءة بالسياق السوسولوجي، وهذا ما أكد عليه منظرو سوسولوجيا القراءة الذين اعتبروها «عملية ملموسة يمارسها قارئ فعلي ضمن سياق سوسولوجي محدد [...] هنا يكمن سر تعدد القراءات وسر التغير الذي يعرفه الأفق الدلالي للعمل الأدبي»³.

هذا ما يجعل القراءة نشاطاً اجتماعياً وتاريخياً مشروطاً بالمجتمع وبطبيعة العصر والإيديولوجيات السائدة، الأمر الذي جعل منظري سوسولوجيا القراءة يقرون بعدم وجود قراءة

¹ نفسه، ص 26-27-28.

² نور الدين السفياني، مفهوم القراءة في النقد الأدبي المعاصر، مرجع سابق، ص 45.

³ نفسه، ص 87-88.

عادية بريئة ومجردة، بل يؤمنون بوجود خلفيات سوسولوجية وتاريخية واجتماعية تؤطر فعل القراءة وتمنحها هوية ومعنى¹.

المبحث الثالث: تاريخ القراءة

المطلب الأول: مصطلح القراءة قديما

ارتبط فعل القراءة بفعل الكتابة، فعندما اخترع الإنسان الكتابة عرف القراءة حتما، فما كتب إلا ليقرأ، وتلك الرسوم التي خلفها الأوائل على جدران الكهوف كانت تستدعي قراءة ساذجة ارتبطت بإنسان تلك الحقبة من الزمن، ثم تطورت إلى الكتابة التصويرية التي تصور المعنى. بعد ذلك تطور فعل القراءة بابتكار الأبجدية الدالة على الأصوات المنطوقة حيث أضحت عبارة عن عملية تفاعل بصرية وعقلية وهي: «عملية تجمع بين مشاهدة النص المكتوب وتجميع الحروف داخل كلمات وجمل ثم منح النص معنى في ذهن القارئ»².

وكانت النصوص الأولى تنقل معاني بسيطة تخلو من البلاغة على خلاف النصوص المنتشرة حاليا، وهذا أثر على سيرورة القراءة قديما وعلى طريقة تلقي تلك النصوص، بحيث غابت مفاهيم عدة هي الآن لصيقة بفعل القراءة، أهمها النقد والتفسير وخصوصا التأويل.

وكما قلنا سابقا، ارتبطت القراءة أساسا بتاريخ الكتابة وما واكبها من تطورات كانت سببا في عدة تغيرات أهمها ابتكار حوامل جديدة للكتابة، وبالتالي للقراءة، فمن الجلود والحجر والطين والخشب إلى الورق. كما أن اختراع غوتنبرغ للطباعة في القرن الخامس عشر شكل حدثا بارزا في تاريخ الإنسانية، بل كان بمثابة فتح جديد وثورة مهمة ساعدت على تنامي التأليف وانتشاره في

¹نفسه، ص 88.

²قاسم عبده قاسم، "من تاريخ القراءة"، مجلة العربي، عدد 632، يوليو 2011، ص 62.

مختلف دول المعمور. وقد سهل هذا الانتشار الواسع للتأليف الوصول إلى الكتب والمخطوطات، مما أدى إلى ارتفاع عدد القراء، وبالتالي ارتفاع نسب القراءة.

بدأت الكتب الورقية، التي انتشرت بفضل اختراع الطباعة، تسير في منحى الاندثار بظهور وانتشار الوسائط الإلكترونية الحديثة والثورة الرقمية التي أحدثتها النشر الإلكتروني. هذا التطور في حوامل الكتابة أفرز تطورا موازيا لتاريخ القراءة، لكنه لم يؤثر على العادات القرائية، فلا زال الإنسان يقرأ الكتب والمخطوطات إلى جانب الكتب الإلكترونية.

المطلب الثاني: القراءة عند العرب قديما

كانت الثقافة العربية القديمة شفوية ولم تعرف الكتابة إلا مع بزوغ فجر الإسلام، هكذا لا يمكننا الحديث عن تاريخ للقراءة عند العرب إلا مع بداية التدوين. وقد جاء الإسلام داعيا ومؤكدا على فعل القراءة، فأول آية نزلت كانت فيها الدعوة إليها باعتبارها وسيلة للعلم والمعرفة، وكان للعلم شأن كبير إذ أقسم الله به وبأدواته (القلم). فلم يكن للأمة آنذاك إلا تنفيذ هذا الأمر.

لقد اعتنى العرب والمسلمون بالقراءة وبالكتاب، إنهم أحبوا الكتاب وافتخروا بتأليفه واقتنائه وصونه، وارتبط مفهوم القراءة قديما بالكتاب الديني، وهذا ما أشارت إليه المعاجم القديمة حيث اقتصر العرب في بدايات الإسلام على قراءة القرآن الكريم دون غيره من الكتب حتى صارت تسمية "كتاب" لصيقة به. لكن مع بداية تدوين الحديث النبوي بدأت حركة التأليف في الازدهار ارتباطا أساسا بعلوم القرآن وباستعمال مواد للكتابة كالرق والقرطاس، ثم الورق بعد ذلك.

تنوعت قراءات العرب بتنوع مجالات التأليف خصوصا في العصر العباسي، حيث ازدهرت الترجمة ونهل العرب من علوم الأمم الأخرى من يونان وفرنس وروم وهنود، خاصة في عصر

المأمون الذي عرف بعنايته بالعلم والثقافة، ففي عصره اتسعت دائرة التأليف لتشمل الفنون والعلوم الدينية والدنيوية.

كما كان العرب القدامى يحرصون على اقتناء الكتب بشتى مشاربها العلمية، حيث يروى أن صاحب ابن عباد وزير عهد الدولة بن بويه كانت له خزانة تضم مأتي ألف وستة آلاف كتاب، وكان يشد كتبه عندما يسافر على ثلاثين جملا يرسل رسله إلى مشارق الأرض ومغاربها ليشتروا له الكتب. من هنا يتضح أن العرب قديما كان لهم ولع شديد بالكتاب وبالقراءة. وهذا ما أدى إلى انتشار المكتبات العامة والخاصة في وقت مبكر.

المطلب الثالث: القراءة قديما عند الغربيين

كان فعل القراءة محط تساؤل العديد من العلماء والفلاسفة الغربيين القدامى، وقد أولى الكثير منهم أهمية كبرى للعين باعتبارها منفذا أو بوابة للدخول إلى عالم القراءة كما أشار إلى ذلك القديس أغسطينس. فقد اختلفت النظريات -منذ القدم- حول الطريقة التي يدرك بها الإنسان الشيء المقروء وكيف تتم هذه العملية المعقدة، وانتبه بعضهم إلى دور الدماغ والذاكرة في وقت مبكر في هذه العملية، كما أضاف البعض دور القلب وما يضيفه من أحاسيس على المقروء باعتباره الموجه الأعلى للجسم البشري.

وفي وقت متأخر جاء ابن الهيثم ليميز بين الإحساس العادي والإحساس الحسي، باعتبار هذا الأخير عبارة عن تدرج لتصرف واع يقوم به البصر من أجل فك الرموز أو القراءة. هكذا كان ابن الهيثم من بين الذين اهتموا بفعل القراءة وأحاطوا بها إحاطة شاملة باعتبارها عملية معقدة جدا لا يشارك فيها البصر والإدراك الحسي فقط، بل عمليات أخرى مثل الاستدلال والاستنتاج والتذكر

والتعرف والتجارب. كما أضاف أن هذه القدرات تؤثر في القراءة زيادة على عوامل أخرى مثل الوقت والمكان والموضوع والحامل سواء كان لوحا أم لفيفة أم كتابا أم شاشة.

وفي ثمانينات القرن الماضي توصل البروفيسور "كور" إلى أن عملية القراءة تشمل مرحلتين، "رؤية" الكلمة، ثم معالجتها وفق قواعد يتعلمها الإنسان. وبالتالي خلص إلى أن القراءة عملية معقدة ومحيرة تحدث بصورة متشابهة عند جميع الناس، والتي تحتفظ مع ذلك بخصوصية عالية تختلف بين إنسان وآخر.

بالنسبة إلى العادات القرائية القديمة في العالم الغربي، ارتبط فعل القراءة في العصور الوسطى بقراءة الكتب المقدسة وكتب العبادات، حيث انتشرت بشكل واسع القراءة الجهرية لعدة أسباب أهمها أن أغلبية الناس كانوا لا يعرفون القراءة، فكان لابد لمن يعلمها أن يقرأ جها على الآخرين. فقد كانت هذه الطريقة هي القاعدة المعتمدة منذ بداية الكتابة ولم تعرف القراءة بصمت أو القراءة الصامتة في العالم الغربي إلا بعد القرن العاشر، حيث أشار القديس أغسطينس في كتابه الاعترافات إلى أن القراءة الصامتة كانت في أيامه من الأمور غير المألوفة.

القراءة بصوت مرتفع كانت منتشرة أيضا في المكتبات الإغريقية والرومانية، حيث لم تكن الضوضاء تشكل إزعاجا بالنسبة إلى القراء، وقد ارتبط هذا النوع من القراءة أساسا بالطريقة التي كان يجب أن يقرأ بها الكتاب المقدس كما أشار إلى ذلك ألبرتو مانغويل:

«لم يكن الفهم الكامل للإنجيل، الذي كان كل حرف من أحرفه وأعداده وتتابعه مقررا من الذات الإلهية، يتطلب استخدام العين فقط بل كان من المطلوب استخدام الجسم بأكمله [...] كان

على الكلمات المقدسة أن تقرب على الشفاه كالشراب»¹. من هنا كان لابد أن تقرأ كلماته وحروفه بصورة جهرية حتى يمنح لكل حرف حقه.

ويعود أصل القراءة الجهرية إلى أن أغلب الناس آنذاك كانوا أميين، هكذا انتشر بشكل كبير ما كان يصطلح عليه بالقراءات العامة، وهذا ما تؤكدته مقدمات الكتب البدائية التي كانت تكتب ليقرأها أحد العارفين بالقراءة بصوت عال، وعادة ما كانت تكتب فيها عبارة "سوف تستمعون الآن إلى كذا ..."

مع مرور الوقت، تم اكتشاف أن بإمكان المرء أن يقرأ صامتا، هكذا بدأ القراء يتبنون هذه الطريقة إلى حد أن تم وصفها بأنها طريقة "للقراءة دون إجهاد تمكن من التركيز على الأمور المقروءة مانعة إياها من التسرب من الذاكرة بسهولة"².

على المستوى الأوروبي، وابتداء من القرن السادس عشر من القرن الماضي، برزت كل من فرنسا وألمانيا كنموذجين دالين في هذا المجال نظرا لمكانتهما في تاريخ القراءة الأوروبية. فمن خلال استقرار الصور التي خلفها الرسامون الأوروبيون حول القراءة والمكتبات يمكن استنتاج أهمية البلدين في هذا المجال.

وتشير كتب تاريخ الإحياء الثقافي الذي شهدته ألمانيا خلال القرن الثامن عشر، والذي تجسد فيما أطلق عليه بـ"حمى القراءة" التي انتشرت بشكل واسع، إلى وجود تنوع في المواضيع المقروءة، حيث بدأت القراءة تنزاح عن ما هو ديني لتنتقل تدريجيا إلى كتب الرحلات والروايات وكتب التاريخ الطبيعي.³

¹ ألبرتو مانغويل، تاريخ القراءة، الطبعة الثالثة، ترجمة سامي شمعون، دار الساقى، بيروت، 2011، ص 61.

² نفسه، ص 64.

³ قاسم عبده قاسم، "تاريخ القراءة"، مجلة العربي، عدد 632، يوليو 2011، ص 65.

وعن ديمقراطية القراءة في العالم الأوروبي، فقد كشف ارتفاع نسبة الاستعارات في المكتبات إلى انتشار القراءة بين عدد كبير من الناس، الأمر الذي كان حكرا على أبناء البرجوازية والنبلاء قديما. وخلال القرن التاسع عشر ازداد عدد الكتب ليجد الناس أنفسهم أمام فيض من الكتب تضم موضوعات متنوعة وجديدة ومثيرة للقراءة.

وعن العادات القرائية في البلدين، انتشرت عادة القراءة حول المدفأة، خصوصا في فرنسا، حيث كان يجتمع الناس في سهرة عرفت في فرنسا باسم *veille*، وفي ألمانيا باسم *spinnstube* إذ كان يجتمع الناس ويستمعون إلى أحدهم يقرأ بصوت عال والنساء يمارسن الحياكة والأطفال يلعبون، بالإضافة إلى القراءة قبل النوم، والتي لازالت عادة منتشرة حتى يومنا هذا. وقد انتشرت أيضا في أوروبا ما يسمى بنوادي القراءة، حيث كان الكتييون يحولون حوانيتهم إلى مكتبات يقرأ فيها الناس مقابل رسوم زهيدة، ولم تكن شروط فتح نادي للقراءة كثيرة، بل كان يكفي أن يتوفر هذا المحل على إضاءة جيدة وبعض الشروط البسيطة كالاشتراك في بعض المجلات والجرائد.

أدى انتشار النوادي إلى ارتفاع عدد القراء بشكل كبير جدا حتى أضحي فعل القراءة محط جدل بين موافق ومعارض حيث زعم المعارضون أنها قد تؤدي إلى إتلاف الصحة وغير ذلك من الأضرار¹.

¹انظر ألبرتو مانغويل، تاريخ القراءة، مرجع سابق، ص 66-67.

الفصل الثاني: مصطلح النشر

المبحث الأول: النشر لغة واصطلاحاً

أشارت المعاجم العربية أن مصطلح "النشر" هو اسم مشتق من الجذر الثلاثي "نشر"، ويعرف الخليل بن أحمد الفراهدي النشر بالريح الطيبة استناداً إلى الحديث «خرج معاوية ونشره أمامه» يعني ربح المسك ويضيف: نشرت الثوب نشرًا بسطته، ونشرت الأرض بالفتح نشورا إذا أصابها الريح فأنبتت.

والنشر عند صاحب تهذيب اللغة يعني الإحياء، يقال: «أنشر الله الموتى إذا حيوا وقال أبو العباس: نشر الماء ما تطاير منه عند الوضوء»¹. ويضيف بن دريد الأزدي معنيين لم يذكر في المعاجم السابقة وهما: معنى الإذاعة، يقول: «نشرت الحديث إذا أذعته، ثم معنى النضح، يقول: إذا صببت الماء من إناء في إناء أو صببت عليه فانتشر»².

ولم يصف الفيروز أبادي في معجمه القاموس المحيط معاني جديدة لمصطلح النشر، بل أكد على معنى البسط، الذي هو خلاف الطي، وعلى معنى الإحياء. الأمر كذلك بالنسبة إلى صاحب مختار القاموس الذي أكد على معنى إذاعة الخبر كتفسير لنشره.

أما في معجم الرائد -الذي يعد من المعاجم الحديثة- فنجد أن مدلول مصطلح النشر بدأ يقترب من المفهوم المتداول حالياً، والمرتبط أساساً بنشر الكتب وإذاعتها أو إخراجها للسوق

¹ أبو منصور بن أحمد الأزهرى، معجم تهذيب اللغة، المجلد الرابع، تحقيق الدكتور رياض زكي قاسم، بيروت، 2001، ص 3571.

² أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005، ص 43.

وللتداول، حيث ذكر المراحل التي يمر منها الكتاب من طبع وتوزيع وبيع. وقد ورد التعريف

كالتالي: نشر ينشر نشرًا الشيء فرقه والكتاب طبعه ووزعه وباعه. والنشر: طبع الكتب وتوزيعها¹.

أما في المعاجم الأجنبية، ففعل "نشر" يعود أصله إلى الكلمة اللاتينية "editio" (والفعل هو

نشر "edere") التي تعني إذاعة وإخراج نص معين إلى الوجود. وقد ورد تعريف مصطلح النشر

في معجم Le Petit Robert الفرنسي بمعانٍ متعددة أهمها:

- إنتاج وإذاعة عمل ثقافي وأدبي من طرف ناشر².

- مجموع نسخ عمل تمت إذاعته في السوق.

- إخراج نص معين إلى حيز الوجود والتداول.

ويؤكد معجم Larousse الفرنسي المعنيين السابقين لفعل "نشر" أو مصطلح "النشر"،

وأضاف معاني أخرى هي امتداد لما تم ذكره آنفاً، وأخرى لا ترتبط بالضرورة بالأعمال المكتوبة،

مثل:

- صناعة وتجارة الكتاب عموماً.

- نسخة من مهرجان أو حدث معين.

- برنامج تلفزيوني أو إذاعي³.

لكن المعاجم الفرنسية تتفق على ارتباط معنى النشر بمجموع العمليات التي تجعل نصاً

معيناً نصاً متداولاً بعد طبعه وإخراجه للسوق.

¹جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، 2003، ص 192.

²Dictionnaire Petit Robert , Paris, 1998.

³Dictionnaire Encyclopédique Larousse, Paris, 1998, p. 515.

وقد ورد في معجم Robert Encyclopédique معنى مفصل لمصطلح "النشر"، وهو كالتالي: «مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تمر منها النصوص حتى تنتج وتوزع في شكل كتاب، وعملية النشر تضم أيضا تصنيع المواد المطبوعة (تركيب، طبع، تقطيع...) كما تضم تسويقها وبيعها وإخراجها للعموم، وتكامل مختلف هذه الأنشطة هو ما يشكل المعنى الواسع للنشر».¹

أما المعاجم الإسبانية فقد أكدت هي الأخرى على المعاني السابقة، لكنها أشارت إلى أصناف متعددة من النشر منها ما ورد في معجم Larousse:

- النشر النقدي (أو الطبعة النقدية): والذي يعتمد على عدة مصادر مخطوطة أو مطبوعة قصد بيان أوجه الاختلاف بينها.
- النشر الماسي (أو الطبعة الماسية): وتعني تلك الأشكال من الكتب التي تطبع بأحجام صغيرة وتكون ذات مميزات خاصة.
- النشر الموضح (أو الطبعة الموضحة): الذي يكون مرفوقا بملاحظات توضيحية.
- النشر المقرصن (أو الطبعة المقرصنة): وهو النشر الذي يقوم به شخص أو هيئة لا تتوفر على حق النشر.

وأشار معجم Vox الإسباني إلى معنى آخر يرتبط بالمجال المعلوماتي، فمصطلح النشر يعني تسجيل وطبع قرص. ويرجع تاريخ تعريف هذا المصطلح بالنسبة إلى المعاجم الإسبانية إلى سنة 1732، حيث عرفته الأكاديمية الملكية الإسبانية لأول مرة في معجم Autoridades بأنه إذاعة وطبع كتاب أو مخطوط معين، وهو مشتق من الأصل اللاتيني "editio". وفي سنة 1972 أضاف معجم الأكاديمية الملكية الإسبانية كلمة "ناشر": "الشخص المسؤول عن نشر

¹Dictionnaire Alfabétique Robert, volume 3, 2 édition, Paris, 1987, p. 794.

وإذاعة عمل معين وطبعه". وأضيفت لاحقا عدة مشتقات مرتبطة بالمصطلح مثل الناشر المسؤول، دار النشر، شعار دار النشر...

في سنة 2001 أوردت طبعة أخرى من معجم الأكاديمية الملكية الإسبانية معاني متعددة لمصطلح "النشر"، منها:

- إنتاج مطبوع لنسخ نص أو عمل فني أو ملف مرئي

- مجموع نسخ عمل طبع مرة واحدة أو عدة مرات

- مجموعة كتب لها نفس المميزات كالشكل أو نوع الطبعة، مثل كتب الجيب.

انطلاقا من هذه الدراسة المعجمية لمصطلح النشر يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- إن المعنى اللغوي لمصطلح النشر هو الإذاعة أو الإشاعة، أي جعل الشيء معروفا

ومشاعا بين الناس. أما المعنى الاصطلاحي فهو مجموع العمليات التي يمر منها مخطوط مؤلف معين إلى أن يصل إلى يد القارئ.

- إن المصطلح في المعاجم العربية القديمة يدل على معاني مثل البسط والإحياء ولا يدل

على المعنى المتعارف عليه اليوم والمرتبط أساسا بالكتاب. وهذا التعريف يرجع أساسا إلى أن

الكتاب بمعناه الحديث لم ينتشر إلا بعد ظهور الطباعة وانتشار ما أصبح يطلق عليه بصناعة

الكتاب، هذا لا يعني أن العرب لم يعرفوا النشر آنذاك، بل كانت لهم أساليب أخرى في إذاعة ونشر ثقافتهم، لكنها تختلف عما هو متعارف عليه اليوم.

- إن المصطلح بمعناه الحديث لم يظهر إلا في المعاجم العربية المتأخرة.

- إن المعاجم الأجنبية تقدم مادة مصطلحية وافرة في بيان معنى المصطلح، بل تبرز

تنوعا في هذه المعاني، كما تدرجه بالمعنى المتعارف عليه اليوم.

- غياب معنى النشر الإلكتروني في المعاجم سواء العربية أو الأجنبية، والتي تقتصر على النشر الورقي وما يلازمه من عمليات كالطبع والتوزيع والتسويق.

المبحث الثاني: مفهوم النشر من منظور بعض الباحثين

اختلف مفهوم النشر بين الباحثين لاعتبارات شتى أهمها أنه مفهوم مركب تتداخل فيه الحلقات التي يمر منها صنع الكتاب، منذ أن يكون فكرة إلى أن يصل إلى جمهور المستقبلين، أي القراء. وقد عرفه بعض المعاصرين بعدة تعريفات أهمها:

- «طبع الكتب والصحف وبيعها»¹. وما يعاب على هذا التعريف كونه غير دقيق وغير شامل، حيث عرف النشر بإحدى مراحلها، وهي الطبع، دون ذكر باقي الحلقات المرتبطة به، كما أنه اقتصر على الكتاب دون الإشارة إلى الحوامل الحديثة مثل الكتاب الإلكتروني.

- «إذاعة أمر على الناس بأسلوب يحقق العلم به»². وقد تناول هذا التعريف النشر انطلاقاً من إحدى معانيه في اللغة وهي الإذاعة، ويشمل هذا التعريف كل ما يلقي على الناس من أخبار مع العلم أن مصطلح النشر هو مصطلح خاص يرتبط بكل ما يتعلق بالمصنفات المكتوبة أو المسموعة.

- «وضع المصنف في متناول الجمهور لأول مرة وإعداده في عدد كاف من النسخ الملموسة»³. وقد استعمل في هذا التعريف مصطلح مصنف لعمومه واشتماله على كل أصناف الحوامل سواء الورقية أو غيرها.

¹المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص 920.

²عبد الله مبروك النجار، التعسف في استعمال حق النشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 14.

³نواف كنعان، حق المؤلف، طبعة 1، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 187.

ويرى الدكتور محمد القادري أن "النشر عملية مركبة تتألف من عدة أنشطة تتطلق من البحث عن المخطوط المناسب وإبرام العقد مع المؤلف والقيام بالدراسة المالية وضبط المواصفات الفنية التي يجب أن يكون عليها الكتاب المزمع نشره ثم متابعة عمليات إنتاجه جزئياً أو كلياً مع المطبعة وإعداد الخطة اللازمة لترويجه بعد صدوره"¹.

وفي نفس السياق، يعرف الدكتور السعيد داود النشر باعتباره «عملية تطوي على ثلاث حلقات متصلة لا يمكن لأي منها أن تسمى نشراً بمفردها بل يكتسب النشر جوهره ومعناه من تكامل هذه الحلقات أو المراحل الثلاث. وتأتي مرحلة التأليف في مقدمة تلك المراحل، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة "التصنيع" أو الطباعة، ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة التوزيع»². وهذا التعريف الأخير - في نظرنا - هو أشمل مقارنة مع باقي التعريفات الأخرى، لأنه يتناول مختلف المراحل والحلقات التي يمر منها الكتاب بحوامله المختلفة حتى يصبح جاهزاً لنشره وإذاعته بين الناس.

ومن الناحية التواصلية، "النشر يعني تأمين عملية الاتصال بين الباحث والمستقبل بواسطة وعاء دائم يشمل الكتاب أو المجلة أو الوثيقة السمعية البصرية"³.

ويختلف مفهوم النشر بين ناشر وآخر، فكل منهم تصوره الخاص، إذ هناك من يرحح الجانب التجاري ويعتبر العملية تجارة فقط فيصير همه الوحيد هو الربح، وهناك نوع آخر من الناشرين يرحح الجانب المعنوي فيعتبر النشر رسالة ومسؤولية علمية، وهناك من يجمع بين المفهومين.

¹د. محمد صالح القادري، مهن النشر وصناعة الكتاب في تونس، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007، ص 106.

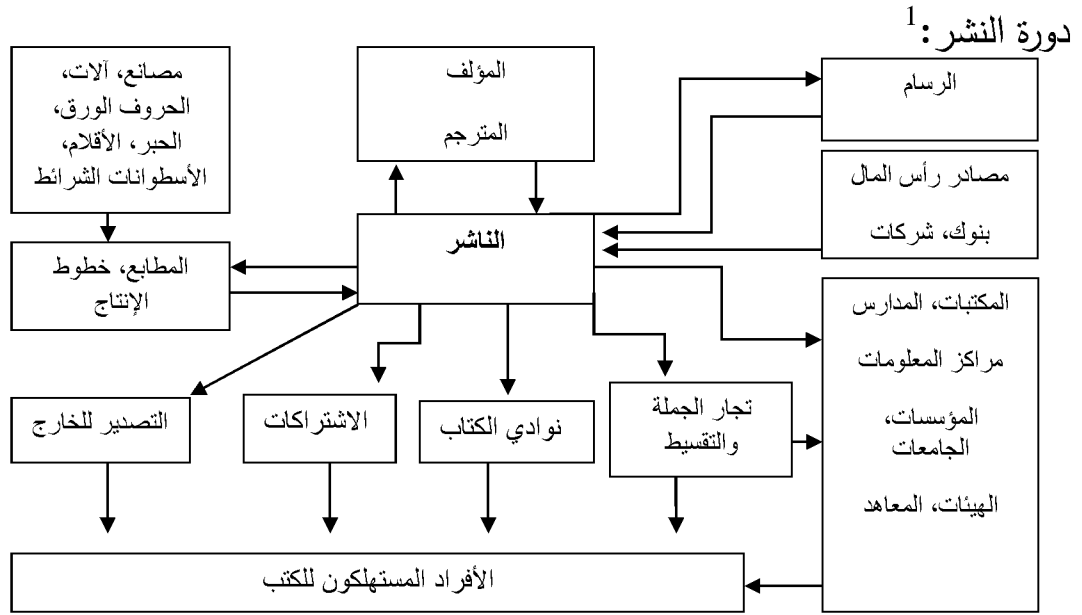
²د. السعيد داود، النشر العائلي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 30.

³د. محمد صالح، مهن النشر وصناعة الكتاب في تونس، مرجع سابق، ص 105.

ومهنة النشر هي مهنة مركبة تجمع بين الحرفة (الكتابة والتأليف)، والصناعة (الطباعة)، والتجارة (التوزيع). فالمؤلف هو المسؤول عن المادة العلمية للوعاء، والطابع هو المسؤول عن الكيان المادي لهذا الوعاء، والموزع هو المسؤول عن توصيل نسخ الكتاب إلى القراء المستفيدين، وهناك طرف رابع يجمع بين هذه الأطراف ويدير عملية النشر برمتها هو الناشر¹. فهو عملية معقدة تخضع لمجموعة من المراحل للحصول في النهاية على ذلك الكائن المادي المسمى "كتاب". وهذه العمليات هي التي يصطلح عليها بدورة النشر أو دائرة النشر التي يحظى فيها الناشر بأهمية كبيرة باعتباره المنسق الرئيسي بين المؤلف أو الكاتب (صاحب الفكرة) والتقنيين المسؤولين عن الإنتاج. وقد لخص الدكتور أحمد شراك عملية النشر في ثلاث مراحل هي: «مرحلة ما قبل النشر، التي تبدأ بعرض فكرة المشروع وتنتهي بقبول أو اعتذار دار النشر، ومرحلة الطبع المرتبطة بالتصنيع، ثم مرحلة النشر والتوزيع»².

اختلف الباحثون في تسمية مراحل عملية النشر، فبالإضافة إلى ما تم ذكره سالفاً، هناك عدة تسميات أهمها: المرحلة الإبداعية (التي يقدم فيها العمل ويتم فيها التعاقد وقراءة العمل)، والمرحلة التطبيقية (وتضم التخطيط لمشروع الكتاب)، والمرحلة الإنتاجية (يتم فيها التصنيع بغية طرح الكتاب في السوق)³. وفيما يلي رسم توضيحي لمراحل النشر أو ما يصطلح عليه بدورة النشر:

¹ السعيد داود، النشر العائلي في مصر، مرجع سابق، ص 30.
² أحمد شراك، مسالك القراءة: مدخل إلى سوسيولوجيا الكتابة والنشر، مطبعة فضالة، 2001، ص 15-16.
³ Juan Miguel Sánchez Vigil, *La edición en España : Industria cultural por excelencia*, ediciones Trea, Gijón, 2009, pp. 213-214.



المبحث الثالث: أنواع النشر

تختلف أنواع النشر حسب بنود العقد الذي يوقع بين المؤلف والناشر. وعندما يطلق مصطلح عقد النشر فإنه يعني "ذلك الاتفاق الملزم بين المؤلف والطرف الآخر المسمى ناشر، يلتزم هذا الأخير بموجبه بطباعة المؤلف ونسخه وإذاعته للجمهور". وتختلف طبيعة العقد الذي يتم بين المؤلف وشركات النشر بحسب ما يتم الاتفاق عليه في بادئ الأمر، فهناك عدة حالات ومسائل تختلف باختلاف صيغة العقد المبرم.

1. النشر على حساب/نفقة الناشر

هو ما يصطلح عليه بالنشر التقليدي أو الكلاسيكي. وكما يتبين من اسمه، فالعملية يتكلف بها الناشر بشكل كامل. وهذا النوع يتم عبر اختيار دار النشر - عن طريق لجنة القراءة - لمخطوط بغية نشره، ويتم التعاقد بين كل من المؤلف والناشر على أن يتحمل هذا الأخير كل التكاليف

¹السعيد داوود، النشر العائلي في مصر، مرجع سابق، ص 31.

المرتبطة بتصنيع وتوزيع وتسويق الكتاب المراد نشره، في حين يمنح المؤلف حقوقه للناشر مقابل نسبة معينة عن عدد المبيعات يتم الاتفاق عليها سلفاً.

وقد عرفه العديد من الباحثين، من بينهم كريستين إيفان Christine Evain: "هو ذلك النوع من النشر الذي يطلق عليه "النشر التقليدي"، والذي تختار بموجبه دار نشر معينة مخطوطاً وتتحمل مخاطر نشره، وتتكلف على حسابها بكل حلقات النشر (معالجة وطبع ونشر وتوزيع...)." في المقابل، لا يلتزم المؤلف بأية مصاريف، ويوقع عقداً مع الناشر يمنح فيه كل أو جزءاً من حقوقه لهذا الأخير. وينطبق بنود العقد يتلقى المؤلف حصة أو نسبة حسب عدد النسخ التي تم بيعها"¹.

في هذا النوع من النشر لا يؤدي المؤلف تكاليف نشر مؤلفه ولا تكاليف تصنيعه وطبعه وإشهاره، بل يتكلف فقط بتحرير مخطوطه وبيحث عن دار نشر ليسلم للناشر كتابه الجديد قصد نشره وإخراجه للعموم.

وقد أشار Paul Desalmand في كتابه **Guide pratique de l'écrivain** إلى أن هذا النوع من النشر يكون فيه الناشر هو المستثمر، وبتعويضه عن الخسائر يصبح مالكا لحقوق استغلال المؤلف (الحقوق المباشرة والحقوق المستمدة) مثل الترجمة واستغلاله في الراديو والتلفزة والسينما والإنترنت. ويضيف أن الناشر، في هذا الصدد، يصبح مالكا ومستغلا للمؤلف، لذا يلزمه أن يوازن ميزانيته لتحقيق الأرباح وبالتالي تفادي الإفلاس، والذي غالبا ما يقع فيه العديد من

¹Christine Evain ,101 questions sur l'industrie du livre, Editions Centrale Nantes, Paris, 2011, p. 37.

الناشرين الذين لا يحسنون تدبير ميزانيتهم في النشر¹. وتتلخص مراحل هذا النوع من النشر فيما يلي:

- تقديم المخطوط للناشر أو دار النشر التي تقوم بتمحيصه من طرف لجنة خاصة تابعة لها تدعى "لجنة القراءة" واتخاذ قرار النشر.

- توقيع عقد النشر بين كل من المؤلف والقارئ والذي يتحمل فيه الناشر تكاليف التصنيع والطبع والتوزيع والإشهار والترويج، أي يكون بموجب هذا العقد مسؤولاً عن كل حلقات نشر هذا المخطوط، في المقابل يتم التعاقد حول نسبة معينة لفائدة المؤلف حسب عدد المبيعات.

- تقوم دار النشر بعمليات معالجة النص ومراجعتها اللغوية لتمر بعد ذلك إلى عملية التصنيع وما يرتبط بها من عمليات الطبع والتقطيع والتجليد...

- تتكلف دار النشر بتوزيع النسخ أو تستعين بخدمات شركة موزعة كما تقوم بعملية الترويج والإشهار للمصنف قصد تحقيق أكبر حجم من المبيعات.

- يتلقى المؤلف نسبة من الأرباح المتفق عليها سلفاً والتي تصل في غالب الأحيان إلى 10%، كما يتحمل الناشر كل مخاطر الاستثمار.

2. النشر على حساب/نفقة المؤلف

في هذا النوع يقوم المؤلف ببيع مؤلفه للناشر مقابل عوض معلوم، بعد أن يأخذ التأليف شكلاً مادياً بإيداع المؤلف في وعاء مادي ملائم له ككتاب، أو شريط مسموع، وغيرها من الحوامل. في هذه الحالة يكون صاحب التأليف قد باع حقه المادي للناشر، ويترتب عن ذلك انتقال

¹Paul Desalmand, Guide pratique de l'écrivain, LEDUC, Paris, 2004, p. 21.

ملكية حق التأليف من المؤلف الأصلي إلى الناشر، وبذلك يصبح لهذا الأخير الحق في أن يستثمر هذا المؤلف لمصلحته في جانبه المالي فقط.

وهذا النوع من النشر أقدم من النوع الأول، والذي ساد ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر حيث كانت المكتبات أو الورقات تنشر الكتب مقابل دفع المؤلف لمصاريف طبعه. وقد اشتهر العديد من الكتاب بهذا النوع من النشر أمثال: Paul Verlaine و Artur Rimbaud و Marcel Proust. وكما يدل على ذلك اسم هذا النوع من النشر، تكون الكلفة على حساب المؤلف وليس الناشر، عكس النوع الذي تطرقنا إليه سالفًا (النشر على حساب الناشر).

ويتم هذا النوع عبر تأمين الناشر للجانب التقني من النشر فقط، أي أن المؤلف هو الذي يؤدي كل التكاليف المرتبطة بحلقات النشر، ويحتفظ في المقابل بحقوقه كاملة.

ولهذا النوع العديد من الصور والحالات لخصها الباحث حسين بن معلوي الشهراني في كتابه **حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي فيما يلي:**

- الصورة الأولى: يقدم المؤلف تأليفه في نسخته الأولية إلى الناشر ليتولى هو عملية إخراجها بما فيها من طبع ونسخ ونشر وتوزيع مقابل عوض معين أو نسبة محددة من الأرباح أو من ثمن النسخة - عند البيع - يتم الاتفاق عليها مسبقًا.

- الصورة الثانية: يعرض المؤلف مؤلفه في حالته الأولية - كمخطوط أو مسودة - على ناشر ليتولى الإشراف على طبعه وإخراجه فقط دون توزيعه.

- الصورة الثالثة: يقدم المؤلف تأليفه بعد تجهيزه وطبعه ونسخه وإعداده للنشر، ثم يعرضه على ناشر أو موزع ليتولى عملية نشره وتوزيعه وتسويقه مقابل عوض معين أو نسبة محددة يتم الاتفاق عليها سلفًا.

- الصورة الرابعة: يقوم المؤلف بطبع مؤلفه ونسخه وتجهيزه للنشر ويتولى بنفسه الإشراف على ذلك كله، ثم يبيع للناشر عددا معينا من هذه النسخ.

- الصورة الخامسة: يتعاقد المؤلف مع الناشر على طبعة واحدة، أو عدد من الطباعات، أو على استغلال المؤلف والاستفادة منه لمدة محددة، بحيث ينقطع حق المؤلف في التصرف في مؤلفه هذا إلى نهاية المدة المحددة أو استيفاء الناشر للعدد المتفق عليه من الطباعات، ثم يعود إليه - أي المؤلف - حق النشر مرة أخرى¹.

هكذا يمكن أن نستخلص أن النشر على حساب المؤلف يتخذ أشكالا متعددة تتناسب واختيارات المؤلف نفسه، لأنه هو المسؤول في هذا الصنف عن اختيار الطريقة والصورة المثلى لنشر مؤلفه وإذاعته، مع الأخذ بعين الاعتبار - في غالب الأحيان - الجانبين المادي الرمزي في عملية النشر.

3. النشر الذاتي

يقوم المؤلف في هذا النوع بتأليف مصنفه، ثم يطبعه، وينشره ويوزعه بنفسه على نفقته الخاصة. وفي هذه الحالة لا علاقة له بأي طرف آخر، فهو الذي يتولى إنتاج مصنفه وبيعه بالسعر الذي يريده، ولا حق لأحد في إعادة نسخه أو طبعه أو نشره إلا بإذن مسبق منه أو اتفاق معه، لأنه ملك خاص له لم يبعه ولم يشارك غيره بالانتفاع به صناعيا وتجاريا. ومن أمثلة هذه الصورة أن يكون المؤلف مالكا لمؤسسة صناعية وتجارية.

¹حسين بن معلوي الشهراني، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 283، 284.

ويرجع تاريخ بروز هذا النوع من النشر إلى سنة 2011، حيث ظهرت كتب في سوق النشر الأمريكية لمؤلفين غير معروفين، والذين استغنوا عن خدمات دور النشر والمكتبات لنشر كتبهم - في شكل إلكتروني - في مدوناتهم الخاصة وعلى الشبكات الاجتماعية. وقد لاقت هذه الكتب إقبالا كبيرا بيعت منها الآلاف من النسخ. ومن بين هؤلاء المؤلفين سطع نجم الأمريكي John Locke (جون لوك)، الذي نشر كتبه ذاتيا وباع الملايين منها بشكل مباشر عن طريق موقع البيع الإلكتروني¹ Amazon. بالإضافة إلى جون لوك، قرر العديد من المؤلفين ولوج النشر الذاتي لأسباب متعددة، هكذا أضى هذا الاتجاه من بين أهم خيارات المؤلفين في وقتنا الحالي.

وعندما يتم الحديث عن هذا النوع من النشر يقع خلط بينه وبين النشر على حساب المؤلف، لكن النوعين يختلفان تماما فيما بينهما، فربط النشر بالذاتي يدل مبدئيا على أن النشر يقوم به المؤلف أو صاحب الكتاب بنفسه دون اللجوء إلى ناشر أو دار نشر معينة، أي أنه يستغني حتى عن تأمينه للجانب التقني كما أشرنا إلى ذلك سالفًا، وهذا يعني أن المؤلف هو الذي يتكاف بكل حلقات نشر كتابه، من معالجة وطبع وتصنيع وإذاعة وتوزيع وإشهار...

وقد لخص بول ديسالماند Paul Desalmand خصائص هذا النوع من النشر في النقاط

التالية:

- المؤلف هو الذي يستثمر سواء بمساعدة خارجية أو بدونها، وهو الذي يتحمل مخاطر

هذا الاستثمار.

- المؤلف هو المسؤول عن مجموع مراحل تصنيع الكتاب.

¹موقع Amazon (أمازون): هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات متخصصة في تجارة الإلكترونيات، وهي تعتبر أكبر شركة للبيع على الإنترنت. أسسها جيف بيزوس سنة 1995 وبدأت نشاطها ببيع الكتب. لكن سرعان ما وسعت نشاطها ليشمل مجالات تجارية أخرى متعددة. وقد أنشأت مواقع إلكترونية مستقلة في كل من كندا، وفرنسا، وألمانيا وغيرها من الدول، وهي تمد العديد من الدول ببعض منتجاتها عن طريق الشحن الدولي.

- المؤلف هو المالك لحقوق السحب وللحقوق المرتبطة بالنشر والناجئة عن استغلال

المؤلف فيما بعد في الراديو أو السينما أو التلفزة وغيرها¹.

وعادة ما يلجأ إلى هذا النوع المؤلفون الذين فشلوا في إقناع دار نشر معينة بتبني مؤلفاتهم،

فوجدوا في هذه الطريقة ملاذا لهم، لكن هناك أيضا بعض الكتاب المشهورين الذين يختارون هذا

النوع من أجل نشر مؤلفاتهم، خصوصا بعدما أصبحت خدمات النشر الإلكتروني في المتناول.

كما أشرنا إلى ذلك، يكمن الفرق بين النشر على حساب المؤلف والنشر الذاتي في كون

المؤلف في هذا النوع الأخير هو من يتكلف شخصيا بكل مراحل نشر مؤلفه، مع إمكانية الاستعانة

بخدمات خارجية، كما يتمتع بكامل الحرية في تحديد ثمن كتابه، وكذا استراتيجيات الإشهار

والترويج لتحقيق أكبر عدد من المبيعات.

ويختلف النشر الذاتي في وقتنا الراهن عن نظيره سابقا، ذلك أنه استفاد من الإمكانيات

التقنية التي يقدمها النشر الرقمي أو الإلكتروني. وتتمثل الطريقة الكلاسيكية في هذا النوع في كون

المؤلف هو من يقوم بالمهام التي يختص بها الناشر عادة، إذ يتحمل مسؤولية كل حلقات النشر.

أما اليوم فلم يعد النشر الذاتي معقدا كما كان سابقا، حيث يكفي أن يعد المؤلف كتابه

الإلكتروني e-book ويضع له غلافا وينشره في المكتبات الرقمية، مثل kindlestore وغيرها.

ومع السهولة التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة، أصبح النشر الذاتي من بين أكثر أنواع

النشر رواجاً في العالم، باعتباره طريقة تتسم بالحرية وتوفر الكثير من الجهد بالنسبة للمؤلفين الذين

ينشرون ذاتياً. وقد استفاد معظمهم من خدمة جديدة يطلق عليها اسم

¹Paul Desalmand, *Guide pratique de l'écrivain*, op.cit., p. 23.

POD (Print On Demand)، أي الطبع حسب الطلب. هكذا يمكن تلخيص خصائص النشر

الذاتي ومميزاته في نقطتين أساسيتين:

- يتمتع المؤلف بالقدرة على التحكم في عملية النشر بشكل كامل.
- يكون المؤلف مسؤولاً عن عملية النشر بأكملها، بدءاً من الكتابة، والتحرير، وتصميم

الغلاف.

لقد جعلت التكنولوجيا النشر الذاتي أسهل من ذي قبل بشكل يسمح بتقديم العناوين المتنوعة والمميزة للمؤلفين المستقلين، فنتيجة لإقبال المؤلفين على هذا النوع ظهرت شركات تقدم خدماتها للمؤلفين في مجالات التحرير والتسويق والتصميم. ويعزى الانتشار الواسع للنشر الذاتي إلى عدة عوامل أهمها:

- تعدد دور النشر والمنافسة الشديدة التي تدور في ما بينها حول نشر أكبر عدد من الكتب والدراسات العلمية والبحوث.

- ارتفاع تكلفة النشر للكتاب الواحد، وتقلص دور المؤلف في عملية النشر حيث أصبح لا يستطيع تحديد عدد النسخ التي ستنتشر.

- إقدام بعض دور النشر على تغيير محتوى بعض الكتب والدراسات بحسب ما يساعدها على نشر الكتاب بشكل واسع.

كل هذه العوامل أدت إلى ظهور ما يسمى النشر الذاتي، حيث أن هذا الأخير ألغى كل السلبيات التي كانت موجودة في النشر التقليدي أو الإلكتروني. ولهذا النوع من النشر إيجابيات وسلبيات. من بين إيجابيته:

- إن المؤلف هو الذي يتحكم بشكل تام في منتجه، حيث نجده يمتلك السيطرة التامة فيما ينتجه ويؤلفه ابتداء من عنوان الكتاب والمحتوى كذلك ختاماً بتصميم الغلاف وطريقة عرضه النهائية، ومن ثم تسويقه وهذا ما يفتقد إليه النشر التقليدي حيث تتدخل العديد -كما أسلفنا الذكر- من دور النشر في النصوص التي ألفها المؤلفون ويحذفون ويضيفون ما يرونه يساعد على بيع الكتاب، أو لا تأخذ رأيه في تصميم الغلاف و هذا الأمر يزعج الكثير من المؤلفين.

- البقاء على اطلاع طول الوقت، غالبية الناشرين لا يشركون المؤلفين في معرفة عدد الكتب المباعة أو حجم مبيعات كل كتاب أو الأرباح الفعلية التي تحققت، بخلاف النشر الذاتي الذي تفوق على هذا المستوى، حيث يتمكن الكاتب والمنتج كذلك من معرفة كل ما يخص منتجه بدقة من حيث عدد المنتجات التي تم بيعها والمعروضة للبيع وكم نسبة المبيعات ومتابعة ذلك طوال الوقت.

- غياب الحاجة لرأس مال لنشر المنتج: وهو أحد الأمور التي كانت تعيق عملية النشر بالنسبة إلى المؤلف، حيث تشترط العديد من دور النشر التقليدية مبلغاً كبيراً لطباعة آلاف النسخ. ويختلف هذا الأمر بالنسبة للنشر الذاتي، فلا يكاد يذكر وجود رأسمال على الإطلاق.

- السرعة في الطباعة والنشر: من أكثر الأمور المهمة بالنسبة للمؤلف هي المدة التي تستغرق في طباعة و نشر ما قام بتأليفه بالطباعة والنشر هنا لا يخضعان لإجراءات مطولة من حيث قبول الناشر للمادة المراد نشرها.

- تسويق المنتج بسهولة عبر الإنترنت: يتمكن المؤلف من تسويق ونشر منتجاته عبر الإنترنت وبالتحديد عبر المواقع المتخصصة وذلك على سبيل المثال موقع لولو، موقع "كافيه

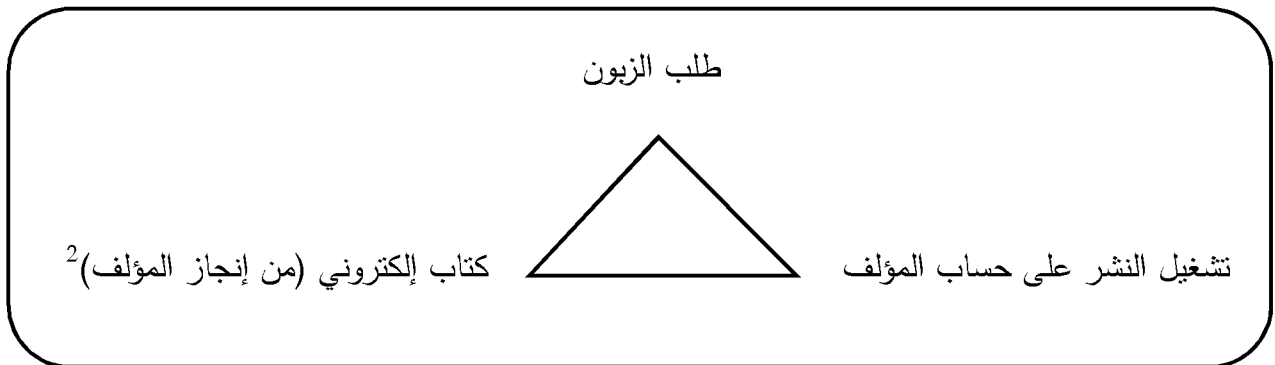
بريس" « cafepress»، وكذلك « selfpublishing.com»، وغيرها من المواقع المكلفة بهذا النوع من النشر.

وكما للنشر الذاتي إيجابيات له أيضا سلبيات، خصوصا عندما يتعلق الأمر باستعمال الإنترنت وما يصاحبها من تدفق للمحتويات المنشورة. ومن بين أهم هذه السلبيات هناك ما يرتبط بالمحتوى المنشور، فالإنترنت متاح لأغلبية الفئات العمرية، وقد تحتوي المادة المنشورة أفكارا أو تروج لإيديولوجيات خاطئة.

4. الطبع حسب الطلب

ورد تعريفه في موسوعة "ويكيبيديا" باعتباره «نوعا من الطباعة الجديدة يختلف عن الطباعة التقليدية، حيث يعتمد على توفير الكاتب لمادة كتابه على موقع ويب والذي لا يتم طباعته إلا عندما يطلب المشتري ذلك، ويدفع هذا الأخير مقدما لتبدأ بعد ذلك عملية الطبع».¹

وهذا يعني أن هذا النوع من النشر يسمح بطبع نسخ قليلة حسب طلب الزبون، ويرتبط ارتباطا وثيقا بطريقة النشر الذاتي ويستفيد من التكنولوجيات الحديثة في النشر. وقد وضحت Christine Evain المسار الذي يمر منه الكتاب في هذا النوع بالمثلث التالي:



¹الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.wikipedia.com تمت زيارته يوم 2015-01-21.

²Christine Evain, op.cit., p. 40.

فبعد انتهاء المؤلف من إنجاز كتابه على شكل PDF¹ وتصميم غلاف مناسب له، يقوم برفعه لموقع على الإنترنت، والذي يوفر خدمة الطبع حسب الطلب، فيبدأ بعد ذلك بالترويج والتسويق لموقع مشروع هذا الكتاب. هذه المواقع ترصد وتتبع طلبات الزبائن لتقوم بالطبع بعد ذلك حسب الأعداد المطلوبة فقط، بدلا من إنتاج كميات كبيرة (كما في الطباعة التقليدية) وتخزينها وانتظار المشتريين.

وهناك العديد من المواقع التي تقدم خدمة POD أو الطبع حسب الطلب، ومن أشهرها موقع لولو www.lulu.com و [the book Edition](http://thebookedition.com) وكافيه بريس [cafepress](http://cafepress.com). ولكل واحد منها شروطه الخاصة به، فمثلا هناك من يطلب المشاركة في الربح، ومنها من يطلب طبع عدد محدد، وغير ذلك من الشروط.

يسمح هذا النوع بتفادي التمويل المسبق للسحب، وكذا تكاليف الطبع والتخزين والنشر والتوزيع. لهذا أصبح من بين الأنواع الأكثر انتشارا في العالم والأكثر اختيارا من طرف المؤلفين. كما فتح آفاقا واسعة للكتاب المبتدئين، وخصوصا للذين وجدوا صعوبات في إقناع دار نشر معينة بنشر مؤلفاتهم.

وتتلخص مراحل الطبع عند الطلب فيما يلي:

-إعداد نص الكتاب وتقيقه ومراجعته وتحويله إلى ملف Word أو ملف PDF.

-البحث عن موقع يقدم خدمة الطبع عند الطلب POD والاطلاع على شروط الانخراط

والسياسات المتبعة في كل موقع.

¹ PDF: هو مختصر للوصف Portable Document Format أو ما يسمى بتنسيق المستندات المحمولة، وهو تنسيق طورته شركة Adobe سنة 1993. وشركة أدوبي هي صاحبة برنامج Acrobat الذي يتعامل مع هذه الملفات. يحتوي كل ملف PDF على وصف كامل لمستند واحد، وبهذا يكون الملف دائما متشابها عند فتحه على أي جهاز كمبيوتر.

- رفع نص الكتاب والغلاف الأمامي والخلفي إلى الموقع.

- احتساب كلفة طباعة الكتاب بحسب الموقع وتحديد الأرباح المتوقعة لتحديد سعر الكتاب

النهائي.

وهناك العديد من المواقع التي تعمل على تنشيط حركة النشر الذاتي وتقدم خدمة POD،

ومن بين أشهرها نجد:

4.1. موقع www.infinitypublishing.com

تأسست شركة "infinity" عام 1997، وقد تم تصميم نظام نشر فريد وخاص بالشركة

لدعم جميع المؤلفين ممن سواء خطرت على بالهم فكرة التأليف أو من يبحثون عن وكلاء أو

ناشرين. وتضم حاليا أكثر من 4800 مؤلف قاموا بنشر أكثر من 6 آلاف عنوان مع الشركة.

وتساعد هذه الأخيرة من خلال الموقع على نشر الكتب بطرق متعددة، كطريقة Print-On-

Demand التي تسمى POD، وقد أشرنا إلى معناها سالفًا. ويوفر الموقع أيضا إمكانية نشر

الكتب السمعية (AudioBooks)¹ والكتب الإلكترونية (E-Books) التي سيأتي

ذكرها فيما بعد.

4.2. موقع shabayek.com

هو موقع عربي خاص بالكاتب رؤوف شبايك، وهو كاتب ومدون متخصص في

التحفيز الذاتي والتسويق والإعلان للشركات الناشئة، وسرد قصص النجاح والتشجيع على دخول

عالم التجارة. ويكتب أيضا بالعديد من المدونات الإنجليزية منها Wajeez.com، وبالموقع أيضا

¹ **Audio Books** : أو الكتب المسموعة أو المنطوقة، وهو تسجيل لنص تتم قراءته، وليس ضروريا أن يكون إصدار الكتاب الصوتي تماما مثل الكتاب أو المجلة. من بين مميزاته أنه يتيح الوصول إلى أذان أولئك الذين ينشغلون عن القراءة المباشرة، كما أن الاستماع للمعلومة يتيح استنباطها أكثر من قراءة نصها.

بعض من الكتب التي قام بتأليفها، منها "25 قصة نجاح"، "انشر كتابك بنفسك"، "مقولات في النجاح"، ترجمة لرائعة سون تزو فن الحرب.

4.3. موقع www.self-pub.net

يهدف هذا الموقع إلى تزويد المؤلفين والناشرين الذين يتبنون طريقة النشر الذاتي بالمعلومات والأدوات والموارد والخدمات التي يحتاجون إليها لنشر كتبهم. ومن خلال هذا الموقع يتم تقديم معلومات حول عملية النشر الذاتي، والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذا النوع وتقديم خدمات تنسيق الكتب.

كما يقدم مجموعة من الخدمات كتصنيع غلاف للكتب، بتوفير التصميم بالشكل الثلاثي الأبعاد. بالإضافة إلى خدمات إنشاء الكتاب الإلكتروني، كما يقدم الاستشارة والمساعدة للذين يرغبون في نشر مؤلفاتهم لأول مرة.

انطلاقاً مما سبق نستنتج أن النشر عند الطلب POD هو نوع من النشر الذاتي. وكلاهما أصبح متاحاً بشكل كبير مع تطور التكنولوجيا الحديثة، وازدياد الخدمات التي تقدمها الإنترنت في مجال النشر.

المبحث الرابع: حلقات النشر

المطلب الأول: مصطلح التأليف

التأليف في اللغة من مصدر أَلَفَ، والهمزة واللام والفاء أصل واحد يدل على الشيء إلى الشيء، والتأليف على وزن تفعيل من أَلَفَ الشيءُ الشيءَ، الطائر الوكر إذا انضم إليه دائماً أو

غالبا، وتآلف القوم اجتمعوا وكل شيء ضمنت بعضه إلى بعض فقد ألفته تأليفا، وألفت الشيء تأليفا إذا وصلت بعضه ببعض ومنه تأليف الكتب.

وألف الكتاب جمعه بأن جمع بعضه إلى بعض، والتأليف والمؤلف الكتاب جمعت فيه مسائل علم من العلوم. والمؤلف هو منشئ ومصنف الكتاب أي المؤلف¹.

وأضاف أبو البقاء الكفوي أن التأليف هو جمع الأشياء المتناسبة²، فلم يقتصر بذلك في تعريفه على الضم أو الجمع، بل أضاف شرطا أساسيا هو التناسب.

وقد جعل التهانوي التركيب مرادفا للتأليف، أي جعل الأشياء حيث يطلق عليها اسم الواحد، وأكد في تعريفه على التناسب. والمؤلف عنده مرادف المركب³.

هكذا لا يخرج المعنى الاصطلاحي للتأليف عن المعنى اللغوي، فكما بين أهل اللغة فإن التأليف لا يخرج عن معنى الجمع، ويعنى به تأليف الكتب وجمع العلوم فيها. ولم يخرج الجرجاني عن هذا السياق، حيث ذكر في التعريفات أن التأليف جمع أشياء متناسبة⁴.

ويمكن تعريف التأليف، استنادا إلى ما سبق، بأنه جمع وضم مسائل علم من العلوم في كتاب يطلق عليه اسم مؤلف، والشخص الذي يقوم بهذا العمل هو المؤلف. ويطلق التأليف أيضا على كتابة البحوث باعتباره جمعا وضمًا لمسائل متناسبة مرتبطة بعلم من العلوم.

وما يندرج تحت اسم التأليف ما ذكره العلماء من مقاصد وأهداف التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، وهي:

¹ انظر تهذيب اللغة، مرجع سابق، ص 378؛ مقاييس اللغة، مرجع سابق، ص 131؛ لسان العرب، مرجع سابق، ص 185؛ المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 12.

² الكفوي، الكليات، مرجع سابق، ص 388.

³ محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم، مرجع سابق، ص 376.

⁴ الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص 71.

- أن يكون شيء لم يسبق إليه فيؤلف فيه، ومن ذلك استنباط العلم بموضوعه وتقويم أبوابه وفصوله وتتبع مسائله واستنباط مباحثه.

- توضيح ما قد يستغلق وشرح ما يشكل في كلام من سبق.

- تبيين خطأ وإصلاح غلط بعد التوثيق من ذلك بالبرهان الواضح.

- تكميل ناقص كأن يكون الفن نقصت منه مسائل وفصول، فيقصد من اطلع على ذلك

أن يرتبها ويهذبها ويجعل كل مسألة في بابها.

- ترتيب مختلط وتهذيبه.

- جمع متفرق، كأن تكون مسائل العلم معرفة في أبوابه من علوم أخرى فتجمع في مؤلف

واحد.

- اختصار مطول وحذف المتكرر.

ويتضح من خلال هذه المقاصد التأكيد على ضرورة الإتيان بالجديد والحرص على الإبداع

والابتكار. فالمقصود بالتأليف ما كان منطويا على عمل إبداعي تظهر فيه قدرة المؤلف وملكته

العلمية¹.

ويعتبر التأليف أولى حلقات عملية النشر، وهو يمثل الجانب الفكري والركيزة الأساسية التي

تعتمد عليها باقي الحلقات، فبدون التأليف لا وجود للحلقات التالية، على الرغم من ذلك، فإن

التأليف في حد ذاته ليس نشرا لأنه لا يقدم سوى نسخة واحدة من العمل. ولكي يكتسب النشر

معناه لا بد من تكامل حلقة التأليف مع حلقتين أخيرتين هما الطباعة، أي تعديد نسخ العمل

¹حسين بن معلوي الشهراني، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، طبعة 1، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2004، ص 74.

ليصبح صالحا للتداول بين الناس، وحلقة التوزيع التي تضطلع بمهمة توصيل النسخ إلى القراء والمستفيدين.

وتمثل حركة التأليف بصورة أساسية "المؤلف" أو من في حكمه كالمترجم، والمحقق، والمراجع، سواء كان هذا المؤلف شخصا أو هيئة. والمقصود بالمؤلف هو: "صانع الأفكار التي ستنتشر على الملأ عن طريق الكتاب، وهو منظم الكلمات والصور والخرائط والجدول... الخ، والتي تُعرض فيها الأفكار وتقدم للقارئ"، وهكذا فإنه يمكن القول أن المؤلف هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يبتكر الرسالة الفكرية ويعبر عنها بأسلوبه ويقوم بعرضها ونشرها على الناس. وهناك نمطان أساسيان من أنماط التأليف:

- التأليف الفردي، حيث يكون شخص واحد هو المسؤول عن المحتوى الفكري للكتاب.
- التأليف المشترك (الجماعي)، حيث يشترك في تأليف العمل شخصان أو أكثر، وهو يمثل ظاهرة عالمية مألوفة في الإنتاج الفكري.

المطلب الثاني: مصطلح الطبع أو الطباعة

بعد بحثنا عن معاني مصطلح طباعة أو طبع في المعاجم العربية القديمة، تبين لنا أن هذا المصطلح لم يرد بمعناه الحديث المتداول، والذي يرتبط بالكتاب وتصنيعه. فمصطلح الطبع في لسان العرب، مثلا، مشتق من الجذر الثلاثي "طبع"، وقد أورد المعجم معاني متعددة ترتبط بمعنى الخليقة والسجية التي جبل عليها الإنسان. والطبع يعني أيضا المثال، يقال: أضربه على طبع هذا وعلى غرارهِ، وطبعه الله على الأمر يطبعه طبعاً: فطره. كما جاء اللسان بمعنى قد يقترب قليلا من المعنى المتداول حاليا للطبع وهو: ابتداء صناعة الشيء، طبع الدرهم والسيف وغيرهما والطبَّاع

الذي يعملها. والطبع أيضا يعني الختم¹. وقد سارت كل المعاجم العربية القديمة على هذا المنوال من التعريفات نحو: الطبع والأثر والسجية وغيرها دون الإشارة إلى تصنيع الكتاب.

لكن المعجم الوسيط أضاف معنى قريبا هو نقل صورة الكتاب من الحروف المعدنية المجموعة إلى الورق بوساطة المطبعة. كما عرف المعجم الطباعة باعتبارها حرفة نقل النسخ المتعددة من الكتابة أو الصور بالآلات، والطبّاع فعّال للمبالغة من طبع ومن حرفته الطباعة. والمطبعة المكان المعد لطباعة الكتب وغيرها².

كما أن معجم المنجد أتى بمعنى آخر هو التصوير، فطبع الشيء طبعا صورته بصورة ما³. وهذا التعريف هو امتداد لما ورد في المعجم الوسيط، فالطبع أو الطباعة يشمل مراحل متعددة من بينها التصوير.

أما المعاجم الأجنبية فقد أكدت على الأصل اللاتيني لمصطلح الطبع (impression) وهو "impressio". وقد أوردت مجموعة من التعريفات أهمها:

- ترك أثر معين، مادي أو معنوي⁴.

- نقل إشارات أو رسومات إلى حامل معين⁵.

- نسخ نصوص أو صور على حوامل معينة (ثوب، ورق...) ⁶.

وتشكل مرحلة الطباعة أو مرحلة تصنيع الكتاب الحلقة الثانية من حلقات النشر، وتتعلق بالجانب الفني، كما تكمن في وضع أفكار المؤلف في كيان مادي ملموس. ويتم إعداد نسخ عديدة

¹ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، مرجع سابق، ص 232.

²المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، طبعة 3، المجلد الثاني، 1975، ص 570.

³المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة 38، دار المشرق، بيروت، 2000، ص 420.

⁴Micro Robert, 1998, Montréal, Canada, p. 683.

⁵Dictionnaire Hachette, Paris, 2011, p. 806.

⁶Dictionnaire encyclopédique Auzou, édition Philippe Auzou, Paris, 2003, p.757.

من الكتاب لأن المؤلف، عندما يفرغ من كتابة المادة العلمية. يحتاج إلى نسخ كثيرة حتى تنتشر بين الناس ويتم تداولها، فنجاح الكتاب يقاس بمدى انتشاره والاستفادة منه.

والطرف المسؤول عن هذه الحلقة هو الطابع أساسا، أي ذلك "الصانع الذي يستلم المخطوط -النسخة الأصلية- من الناشر ويقوم بكل العمليات المرتبطة بالطبع من صف وإخراج وغيره وفقا لتعليمات الناشر، وعمله يتركز في جودة الإخراج ومتابعة مواعيد الإنتاج وتهيئة الخبرات المتخصصة والآلات الحديثة والحصول على أفضل النتائج".¹

وتعتبر الطباعة عملية فنية وتقنية معقدة تستدعي وسائل ومعدات خاصة بكل مرحلة من المراحل التي يمر منها طبع الكتاب. ويمر تصنيع الكتاب الورقي من ثلاث مراحل هي:

أ- مرحلة ما قبل الطبع، أو ما يسمى بكتابة النشر، والتي ترتبط بجمللة من العمليات

الفنية منها:

الاشتغال على الشكل (الرقن، وكتابة الملاحظات التفسيرية والتوضيحية، واختيار

العناوين، وإعداد الألوان والصور).

التمهيد للإنتاج وإعداد النسخة التجريبية للكتاب (الرسم، وبنية اللغة، والتثبت من النقط

والفواصل، وإصلاح الرموز، وحجم الحروف والكلمات).

تركيب النص والتصنيف (تقدير حجم الكتاب، وعدد الصفحات، وعدد الصور والجداول،

وترقيم الصفحات...)². هذا كله يبين أهمية هذه المرحلة من حيث تجهيز المخطوط للمرحلة

المالية، وذلك تفاديا لما قد يواجهه الناشر من أخطاء قد تنقص من القيمة المعرفية للكتاب المزمع

¹حسين بن معلوي الشهراني، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 279.

²محمد صالح القادري، مهن النشر وصناعة الكتاب في تونس، مرجع سابق، ص 83.

طبعه. وتتم هذه العملية بتشاور مع المؤلف الذي يتلقى نسخة أولية ويقوم بمراجعتها مع الناشر من أجل البدء في عملية الطبع.

ب- مرحلة الطبع: يعتبر الطبع، من الناحية التقنية، من أعقد فروع صناعة الكتاب ويضم مرحلتين أو حلقتين أساسيتين هما الجمع والتجليد.

- الجمع: يتم فيه تحويل نسخة المؤلف المخطوطة، سواء كانت معدنية أو فيلمية أو ورقية، لتوليد نسخ عديدة قصد توزيعها على المستفيدين. وهناك أربع طرق للجمع، وهي:

✓ الجمع اليدوي: يتم فيه جمع حروف النص عن طريق اليد بواسطة صناديق تحتوي على كل أشكال الحروف وأحجامها. وبعد الطباعة تعاد هذه الحروف ثانية إلى أماكنها في الصناديق لإعادة استخدامها فيما بعد.

✓ الجمع الآلي: بدأ استعمال هذه التقنية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما ظهرت آلة اللينوتيب لصف الحروف. وتتنصر استخدامات هذه الطريقة في إنجاز المطبوعات التجارية البسيطة التي لا تحتاج إلى جودة عالية على مستوى الإخراج النهائي، مثل الفواتير، وأغلفة الكراسات، الخ.

✓ الجمع التصويري: يعتمد على التصوير الفوتوغرافي، حيث يتم تصوير النص على فيلم يحمل صورة هذه الحروف. ويستخدم هذا الفيلم في صنع اللوحة التي تجهز للطباعة.

✓ الجمع الإلكتروني: يتم فيه استخدام قدرات الحاسب الآلي في الجمع، حيث يتم كتابة النص ويظهر على الشاشة كصفحة كاملة. وقد أدى استخدام الحاسب في الجمع إلى الرقي بمستوى الطباعة وجودة المنتج النهائي (الكتاب). ولهذا اتجهت معظم دور النشر والطباعة إلى استخدام الجمع الإلكتروني.

ت- الطبع: بعد الانتهاء من مرحلة الجمع تبدأ مرحلة الطبع، حيث يتم تجهيز آلة الطباعة لهذا الغرض، وتحمل ألواح الزنك إلى آلة الطبع، وهذه الأخيرة مزودة بالحبر والورق اللازم، حيث تطبع الملزمة على أفراخ الورق، وتكرر العملية حتى يتم الانتهاء من طبع العدد المطلوب من النسخ.

ولقد شهدت الطباعة تطورا كبيرا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ هيمنت طباعة الأوفست، والجمع التصويري، والجمع بالكمبيوتر، وفصل الألوان. وقد واكبت المطابع هذا التطور، حيث تم تحديث الآلات، وتم إحلال آلات طباعة الأوفست محل الماكينات القديمة (التيبو)، وكان من شأن ذلك تحسين جودة الكتب الصادرة في الفترة الأخيرة، فضلا عن السرعة في إنجاز الأعمال المطلوبة.

المطلب الثالث: مصطلح التوزيع

من فعل وزع يوزع توزيعا، أي أن التوزيع فعل تفريق المنتجات على مجموعة من الأماكن قصد تسويقها. وهو مصطلح رائج في المجال التجاري. وقد جاءت التعريفات التي أوردتها المعاجم الأجنبية متشابهة، من بينها:

- "العملية التي يتم بموجبها تأمين وصول المنتج إلى المستهلك".¹

- "مجموع العمليات التي يتم بموجبها نشر الخدمات والمنتجات بين المستهلكين سواء في نطاق وطني أو دولي".²

- "تسويق وإذاعة ونشر منتج أو سلعة معينة".³

¹Dictionnaire Encyclopédique Auzou, Paris, 2004, p. 435.

²Dictionnaire Enciclopédique Larousse, op.cit., p. 482.

³Diccionario Larousse de la lengua española, op. cit., p. 557.

والتوزيع، في معناه العام، هو تلك العملية التي تعنى بصرف أو نقل المنتج من مصادر إنتاجه إلى أماكن استهلاكه، وهو عملية جد مهمة لنشر المصنفات.

وقد وردت تعريفات مختلفة للمصطلح منها تعريف الجمعية الأمريكية للماركتينغ التي تؤكد على أنه تسويق ونقل المنتجات إلى المستهلك.¹

أما معجم الماركتينغ الثقافي فقد ورد فيه التعريف التالي: "التوزيع هو حلقة تتفرع عن الحلقة الكبرى المسماة بالتسويق، وهي الحلقة التي يتم الاهتمام فيها بالعناصر الأساسية التي تربط الشركة أو الكيان المصنع بالمستهلك".²

انطلاقاً من التعريفات السابقة، يمكن أن نحدد التوزيع بكونه مجموع التدابير والاستراتيجيات التي تجعل المنتج ينتقل من نقاط التصنيع إلى نقاط البيع ليكون بين يدي المستهلك.

وينقسم التوزيع إلى صنفين:

- التوزيع المهني: يطلق عليه أيضاً التوزيع غير المباشر، وهو الصنف الذي تمنح فيه دار النشر أو الناشر، وفي أغلب الأحيان المؤلف، مهمة توزيع الفهارس إلى شركة موزعة.

- التوزيع الذاتي أو التوزيع المباشر: وهو الذي تقوم فيه دار النشر أو الناشر أو المؤلف بتوزيع المصنفات على نقاط البيع مباشرة دون اللجوء إلى الشركة الموزعة.

وتماشياً مع التطورات التكنولوجية الحديثة التي اتجهت نحو رقمنة الكتب والمصنفات، أصبح من الضروري اللجوء إلى طرق أخرى للتوزيع، بالتخلي تدريجياً عن النموذج التقليدي الذي تلعب فيه الشركات الموزعة دوراً أساسياً في إيصال المنتج إلى المكتبات ونقاط البيع، وهي التوزيع

¹«Dictionary of Marketing Terms», de Marketing Power.com, de la American Marketing Association, en <http://www.marketingpower.com/mg-dictionary-view1111.php>, تمت زيارته بتاريخ 12/12/2014.

²Andrade Simón, *Diccionario de Economía*, 3 edición, Editorial Andrade, 2005, p. 258.

الرقمي، أي إيصال المحتوى عبر الشبكة العنكبوتية دون استخدام وسائط مادية مثل الورق أو شرائط "دي في دي". هذا التغيير يرجع بالأساس إلى الثورة التي أحدثتها هذا الكائن الجديد المسمى "الكتاب الإلكتروني" (e-book). وتوجد حاليا مجموعة من المنصات الرقمية العالمية التي تقوم بتوزيع الكتب الإلكترونية عبر العالم أبرزها: أمازون Amazon، بيت الكتاب (casa del libro) وغيرها.

المطلب الرابع: مصطلح التسويق

هو مصطلح إنجليزي الأصل، عرف عدة تغيرات في تعريفاته وتطور من فترة زمنية إلى أخرى. وتشير المعاجم الأجنبية إلى معانٍ متشابهة في تعريف المصطلح باعتباره "مجموع الأنشطة المترابطة فيما بينها (مثل دراسة السوق، الإشهار، الترويج لمكان البيع، تحفيز المسؤولين على البيع، البحث عن منتجات جديدة... الخ)، والتي تساهم في الرفع من مبيعات منتج معين"¹. وترتبط التعريفات التقليدية للتسويق بالنقل المادي للسلع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، بينما تركز التعاريف الحديثة على العديد من الأمور الهامة والمرتبطة فيما بينها عند تعريف التسويق.

في عام 1947 عرفت "الجمعية الأمريكية للتسويق" باعتباره أنشطة المشروع التي توجه تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي أو المشتري الصناعي. ويعاب على هذا التعريف عدم تضمينه للكثير من النشاطات التسويقية مثل التسعير، والترويج والتخطيط للسلع الجديدة.

¹Dictionnaire Larousse, op.cit., p. 557.

أما التعريف الحديث للتسويق حسب نفس الجمعية، والذي أتت به عام 1995م، فهو عملية تخطيط وتنفيذ التصور الكلي لتسعير وترويج وتوزيع الأفكار والسلع والخدمات لخلق عملية التبادل التي تشبع حاجات الأفراد والمنشآت.

نستنتج من هذا التعريف أن التسويق عملية إدارية تهدف إلى تنفيذ عمليات التبادل لصالح الفرد والمنظمة. والتسويق لا يقتصر على السلع والخدمات، وإنما يتعدى ذلك ليشمل حتى الأفكار والمبادئ. ومن المهم هنا التفريق بين البيع والتسويق، حيث أن البيع يعتبر جزءاً من التسويق، فمفهوم البيع يرتبط بإقناع المستهلك بشراء سلعة أو خدمة قد أنتجها مسبقاً، أما مفهوم التسويق فيقوم على دور المؤسسة في اكتشاف حاجات المستهلك ورغباته، ثم محاولة تطوير السلعة أو الخدمة التي تشبع هذه الحاجات والرغبات من أجل تحقيق الربح. من هنا نستخلص أن الشركات التي تتبنى المفهوم التسويقي تكون أكثر قدرة على النجاح وتحقيق الأرباح.

ويتطلب التسويق - في أي منشأة، ربحية أو غير ربحية - أربعة عناصر أو مكونات هامة تساهم في فهمه وفي التخطيط له. وتعرف هذه المكونات الأربعة بالمزيج التسويقي: المنتج، والسعر، والمكان، والترويج، وهي العناصر التي تمتزج وتؤثر في بعضها البعض.

ويبدأ النشاط التسويقي عادة بعد الانتهاء من الإنتاج، حيث يقتضي الأمر القيام بدراسة السوق قبل البدء بالإنتاج بناء على طلبات المستهلكين، ومعرفة حقيقة رغباتهم: المواصفات المطلوبة ودوافع الشراء وعاداته، وغير ذلك من الأمور التي يتم على أساسها تخطيط الإنتاج. هكذا تبرز أهمية التسويق في كل صنف من أصناف الصناعات، فالتسويق هو المرحلة الأساسية التي تربط المنتج بمستهلكيه.

وعندما يرتبط التسويق بالكتاب يصبح هذا الأخير سلعة ناتجة عن صناعة الإنتاج الفكري، وهي النشر. ولكي يصل إلى القراء يجب أن يمر عبر هذه المرحلة الأساسية التي تحدد مصيره كسلعة. وعملية تسويق الكتب ليست عملية حديثة العهد، بل تزامنت ومراحل تدوين الكتب عبر الزمن، إلا أنها اختلفت من عصر إلى آخر. وقد تطور نظام التسويق بصفة عامة، وتسويق الكتب بصفة خاصة، بحيث صار اليوم علما له شروطه وقوانينه.

الفصل الثالث: مصطلح النشر الإلكتروني والكتاب الرقمي

المبحث الأول: مصطلح النشر الإلكتروني

عند استقراءنا لهذا المصطلح في المعاجم العربية وجدنا أنه مصطلح مركب من كلمتين: الأولى "نشر"، والتي تم تحديد معناها سابقاً، والثانية "إلكتروني"، وهذه الأخيرة من المصطلحات الحديثة الظهور والانتشار، وهي تنسب إلى مصطلح "إلكترون" الذي يعرف بأنه عنصر أول ثابت ذو شحنة كهربائية سلبية، وهو أساس الآلات الإلكترونية وأحد مكونات ذرات المادة.

المطلب الأول: تعريف النشر الإلكتروني وتاريخ ظهوره

أما مصطلح النشر الإلكتروني، فقد اختلف الباحثون في تحديد معنى موحد له، وكذا تحديد بداياته، فمنهم من يرجع جذوره إلى بداية الستينات من القرن الماضي عندما استخدم الحاسب الآلي في إنتاج الكشافات والمستخلصات المطبوعة على الورق، مثل إنتاج الكشاف الطبي Index Medicus في المكتبة القومية الصينية بالولايات المتحدة، وقد تطلب ذلك توفير قاعدة بيانات استخدمت فيها الوسائط المغنطة. ويرى باحثون آخرون أن بداية النشر الإلكتروني تمثلت في البث الإذاعي للإشارات السمعية، بحيث يمكن ترجمة العمل إلى رسالة صوتية تبث من خلال الراديو، وذلك في عام 1919. أما الباحث شوقي سالم فقد أرجع أصل النشر الإلكتروني إلى عام 1940 عندما نشر فانفاريوش Vanne Varbush بحثاً له وصف فيه فكرة آلة يخزن فيها الفرد

كتبه وسجلاته واتصالاته بشكل يسمح بسرعة الاسترجاع ومرونته، وأطلق عليها اسم ميمكس

.¹ Memex

وترجع بدايات توزيع النصوص في شكل إلكتروني إلى عقد الستينات، بحيث أصبحت الطبعة الإلكترونية توازي الطبعة الورقية. وتطورت النظم الإلكترونية منذ ذلك الوقت بشكل متسارع، الشيء الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالكتب الإلكترونية e .book أو ما يصطلح عليه أيضا بالكتب الرقمية.

وقد اختلفت تعريفات مصطلح النشر الإلكتروني من باحث إلى آخر. هكذا نجد أن محمد صالح القادري يعرفه بأنه "استخدام أجهزة وأنظمة تعمل بالكمبيوتر في الابتكار والصف وإنتاج صفحات نموذجية وإخراجها كاملة ونهائية"².

ويرى شادي محمود حسن القاسم أن النشر الإلكتروني "يعني نشر المعلومات التقليدية الورقية عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسبات وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها"³.

وتقنيات النشر الإلكتروني هي تطوير لنوع آخر من النشر أطلق عليه اسم النشر المكتبي. هذا الأخير عرفه كل من أيمن السامرائي وعامر قنديلجي بأنه "استخدام للحواسيب المايكروية في الطباعة، وهو نظام إنتاج طباعي قليل الكلفة، له القدرة على تركيب وتشكيل وتجميع كل من

¹ Memex: الجهاز المكتبي الكهروميكانيكي المرتبط بأرشفيف واسع من الميكروفيلم، وقادر على عرض الكتب، أو الكتابات، أو أي وثيقة من المكتبة. والميمكس قادر أيضا على خلق 'مسارات' مرتبطة ومتفرعة من مجموعة من الصفحات، والجمع بين صفحات من مكتبة الميكروفيلم المنشورة مع شروحه الشخصية أو الإضافات التي تم التقاطها بواسطة جهاز تسجيل الميكروفيلم.

² محمد صالح القادري، مهن النشر وصناعة الكتاب في مصر، مرجع سابق، ص 275.

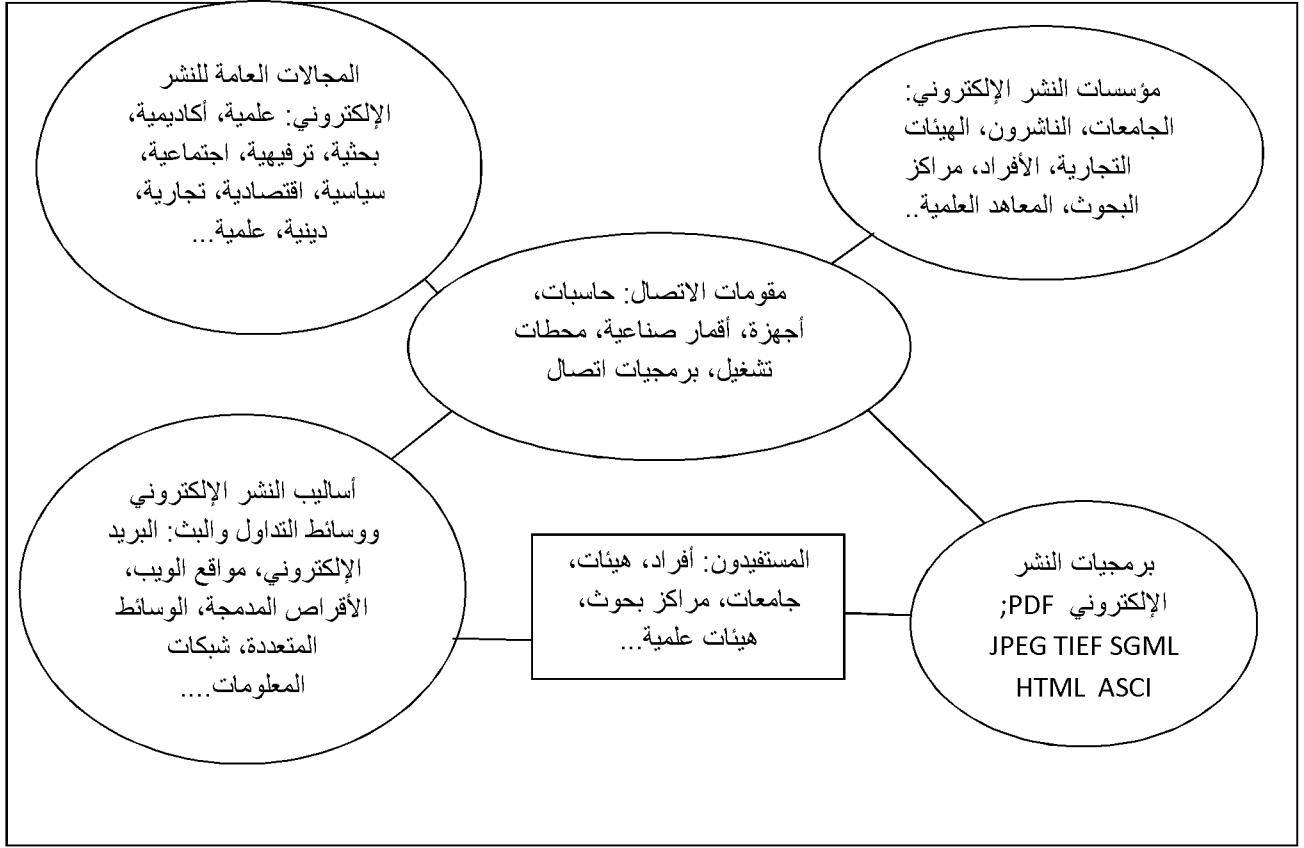
³ شادي محمود حسن القاسم، دور النشر الإلكتروني في المكتبات ومراكز المعلومات، دار الضياء، عمان، 2007 ص 15.

النص المكتوب والمخطوطات والأشكال المرسومة على شاشة عالية الجودة مع برمجيات خاصة لهذا الغرض.¹

وهناك من يرى أن النشر الإلكتروني هو "نشر المعلومات التقليدية الورقية عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسبات وبرامج معينة في طباعة المعلومات"². وقد حدد هانز واتجن بعض النماذج من المعلومات ذات العلاقة بالنشر الإلكتروني، ومنها سجلات الفهارس الخاصة بالكتب والمواد التقليدية والقوائم البيبليوغرافية، وكذلك بعض الخدمات والأدوات مثل خدمات توصيل الوثائق لدعم المكتبات والشبكات، والخدمات التجارية، والخدمات الإدارية، وخدمات الإنترنت، وأدوات البحث المتنوعة التي تمثلها الأدلة الموضوعية والفهارس. وهو أيضا تجهيز المعلومات بأشكالها وتخزينها وتوزيعها باستخدام الحاسب الآلي وتقنيات الاتصالات عن بعد. ويتضمن استحداث أساليب جديدة لنقل المعلومات من المصدر إلى المستفيد واستبدال الحاسبات الآلية بوسائل الطباعة التقليدية.

وفيما يلي خطاطة توضح مختلف مقومات النشر الإلكتروني³:

¹ محمد صالح القادري، مهن النشر وصناعة الكتاب في مصر، مرجع سابق، ص 274.
² أحمد يوسف حافظ أحمد، النشر الإلكتروني ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية والدور العربي في رقمنة وحفظ التراث الثقافي، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص 29.
³ نفسه، ص 41.



ويرجع ظهور هذا النوع إلى بداية الثمانينات على إثر تطوير الحاسبات الشخصية في أواخر السبعينات وظهور برامج معالجة الكلمات. وحسب ربا أحمد الدباس، يدل هذا المصطلح على "النشر المكتبي" وفق نظام متطور لمعالجة الكلمات، قادر على استقبال النصوص والأشكال والصور، حيث يتم إدخالها إلى الحاسب الآلي عن طريق لوحة المفاتيح والماصات scanners ودمج النصوص والصور والأشكال معا وتجهيزها ببرامج معدة لذلك، هي برامج تجميع وترتيب وتنسيق الصفحات. وبعد الانتهاء من التجهيز يتم الحصول على المخرجات في شكل مطبوع عن طريق طابعة الليزر، أو في شكل قابل للقراءة الآلية على وسيط اختزان ممغنط¹.

وقد خلص إلى أن النشر المكتبي هو نشر إلكتروني يستخدم الحاسب في إدخال مفردات

الرسالة الفكرية وتجهيزها وإخراجها في شكل إلكتروني أو مطبوع.

¹ ربا أحمد الدباس، المكتبات والنشر الإلكتروني، دار يافا العلمية، عمان، 2011، ص 116.

المطلب الثاني: خصائص النشر الإلكتروني

يتسم النشر الإلكتروني بخاصيتين أساسيتين هما انخفاض تكلفة الإنتاج وتخطي مرحلة التوزيع، مع إضافة خاصيتين اثنتين هما الولوج الحر وتعدد الأشكال واللغات. فالنشر الإلكتروني يسمح بإنجاز كتب وبالبحث في كل المضامين (الكتابية، والموسيقية، والصور، وأنواع أخرى من الوثائق السمعية البصرية).

ونقدم فيما يلي أوجه الاختلاف الأساسية بين خصائص الوثائق الإلكترونية والوثائق

التقليدية:

الوثائق التقليدية:	الوثائق الإلكترونية:
<ul style="list-style-type: none">• هذا التجميع صعب في الوثائق التقليدية ويطول إنجازه، وهو مستحيل في الأشكال الصوتية.• الوثائق التقليدية تحتاج إلى وقت أطول.• عدم القدرة على الإضافة والحذف لأن هذا سوف يشوه مظهرها.• عدم القدرة على استخدام البيانات والتعديل فيها يعطي الوثيقة ثقة تامة وضبط حيث تضمن سلامتها من العبث.• صعوبة نشر الوثيقة بسبب الإجراءات الطويلة التي تمر بها وهذا قد يكون ميزة وعيب.• وهنا على العكس حيث تضمن الحقوق كاملة من ناحية الإيداع وضمان حقوق المؤلف.	<ul style="list-style-type: none">• إمكانية تجميع الوثيقة بأشكال متعددة (صوتية وصورية ونصية).• إمكانية الإنتاج السريع والعالي لكم كبير من الوثائق الإلكترونية.• تظل الوثيقة الأصلية على جودتها، ومن الممكن أن تضيف تحسينا أو تعديلا عليها.• إمكانية التعديل والتجديد وإعادة استخدام البيانات قد يطرح مشكلة في درجة الثقة والضبط.• إمكانية التوزيع السريع للوثيقة بشكل سريع وفي أي مكان.• صعوبة تحديد وتطبيق الحقوق الفكرية وتطبيق القوانين الإبداعية.

لقد عرف النشر الإلكتروني تطوراً في أوروبا مع بداية القرن الواحد والعشرين، حيث شكلت المنتجات الإلكترونية 3% من مجموع إنتاج فرنسا، وفي الولايات المتحدة وصلت إلى 20%. في السنوات الأخيرة، تبنت جل الدول الأوروبية والأمريكية الشكل الإلكتروني عوض الورقي، خصوصاً بالنسبة للمراجع وكتب البحث، بهدف توفير المساحة لأن مواضيعها ليست موجهة للقراءة، بل للبحث من قبل الأساتذة والطلبة والمهتمين.

ويختلف النشر الورقي عن النشر الإلكتروني لانسجام هذا الأخير بعدة فوائد ومزايا أهمها: توفير في تكاليف استخدام الورق، فالنشر الإلكتروني لا يستدعي مصاريف الطباعة والورق والشحن والتخزين وما إلى ذلك، وبالتالي فإن أحدث الإصدارات، والتي تكلف نسختها الورقية بين 30 و 50 دولاراً والنسخة المجلدة قد تتعدى المائة دولار، قد لا تتعدى نسختها الرقمية تكلفتها 10 أو 15 دولاراً في أغلب الأحوال¹.

كما يتسم النشر الإلكتروني بالتوفير في تكاليف الإنتاج الكمي، ويساهم أيضاً في انخفاض تكاليف المراجعة والتعديل، حيث أصبح من السهل القيام بهذه العمليات بفضل برامج حديثة، كما أن عملية البحث والولوج إلى المعلومات بسرعة أكبر مع إضافة المؤثرات السمعية والبصرية إلى ما هو نصي أصبح أمراً سهلاً.

وللنشر الإلكتروني عيوب إذا ما قورن بالنشر التقليدي أو الورقي. ومن بينها ما أشار إليه

ريا أحمد الدباس في كتابه **المكتبات والنشر الإلكتروني**:

«تدني جودة الحروف المقروءة إلكترونياً بالمقارنة مع الحروف المطبوعة، والحاجة إلى

وجود بنية تحتية في مجال الاتصالات والأجهزة والبرمجيات لتوفير الكتب المنشورة إلكترونياً، وعدم

¹رشا عبد الله، "مستقبل الكتاب الإلكتروني"، مجلة العربي، عدد 629، أبريل 2011، ص 115-116.

وجود مقاييس موحدة للكتب الإلكترونية بشكل عام ولأجهزة القارئة بشكل خاص، والحاجة إلى

تعلم استخدام بعض البرامج للحصول على الكتب الإلكترونية ولقراءتها أيضا»¹.

وفي إطار النشر الإلكتروني، كثر الحديث عن حقوق النشر والتأليف والخوف على حقوق

المؤلفين، وهذه من أهم الأسباب التي تمنع الناشرين من نشر كتبهم إلكترونياً، كما كثر الحديث

عن طرق حماية حقوق المؤلفين والناشرين في المجال الإلكتروني أهمها تلك التقنية التي تسمى

"تقنية إدارة الحقوق الرقمية" DRM².

المبحث الثاني: مصطلح الكتاب الإلكتروني

قبل البدء في تعريف هذا المصطلح، لابد من الإشارة إلى أن مصطلح "كتاب إلكتروني"

هو امتداد لتطور تاريخ الكتاب منذ بداية التدوين على الحجارة والجلود، مروراً باختراع الطباعة،

ووصولاً إلى الحقة الرقمية وما رافقها من تطور لأشكال الكتاب وحوامله، والتي يبقى من أبرز

تجلياتها ظهور ما يسمى بالكتاب الإلكتروني أو الكتاب الرقمي.

وهذا التطور في الحوامل، من الورقية إلى الإلكترونية، هو نتيجة لطبيعة المجتمع الذي

أصبحنا نعيش فيه: "مجتمع المعلومات"، الذي أضحى يتجه نحو رقمنة كل ما يحيط بنا، فطالت

هذه الرقمنة الكتاب أيضاً.

إن مسألة وضع مفهوم محدد لمصطلح "كتاب إلكتروني" لازالت قضية شائكة ومعقدة نظراً

لغياب تعريف جامع له. فإذا كان الكتاب الورقي الذي بين أيدينا الآن قد استغرق خمسة قرون

¹ ربا أحمد الدباس، المكتبات والنشر الإلكتروني، مرجع سابق، ص 104.

² DRM² (Digital Right Management): هو نظام يقيد عرض أو تشغيل المواد الرقمية على الحاسوب أو أجهزة تشغيل الموسيقى والأفلام. تستخدم هذه التقنية العديد من الشركات الكبرى مثل أبل ومايكروسوفت وسوني. ويمنع هذا النظام المستخدم من الوصول إلى الوسائط الرقمية أو نسخها أو تحويلها إلى صيغ أخرى، على الرغم من أن الكثير من الدول، مثل الولايات المتحدة، تسمح بالقيام بذلك تحت شروط معينة. العديد من التقنيات المستخدمة في هذا النظام تم كسرها من قبل بعض الأفراد، مما يتيح للمستخدم إمكانية القيام بعمل نسخة من المادة.

ليصبح له تعريف موحد: "مطبوع غير دوري يشتمل على 49 صفحة فأكثر دون صفحات الغلاف" (تعريف اليونسكو)، فالكتاب الإلكتروني لا زال يخضع لتعريفات فردية متباينة.

وعند استقراءنا لهذا المصطلح في المعاجم العربية لم نعثر على تعريف له بل على تعريف لشقه الأول، أي مصطلح "كتاب"، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعاجم الأجنبية التي تكتفي بتعريف الكتاب دون رده بالجزء الثاني: "إلكتروني". وقد لاحظنا أن جل المعاجم الأجنبية أوردت تعريفا للكتاب بمعاييره النصية والشكلية التي وضعتها مؤسسة اليونسكو، فمثلا في معجم لاروس الفرنسي نجد أن الكتاب هو "مجموعة من الأوراق المطبوعة والمثبتة فيما بينها"¹، بينما أورد المعجم الإسباني من حيث شكله باعتباره "عملا مطبوعا غير دوري يضم 49 صفحة أو أكثر"، أما من ناحية المضمون فهو "عمل علمي أو أدبي مطبوع"².

أما مؤسسة اليونسكو فقد قامت في تعريفها للكتاب بالتفريق بين ما هو شكلي وما هو نصي. فالكتاب من ناحية المضمون هو "وسيلة للتواصل الأدبي وكائن ثقافي ووسيلة تعبر عن التفكير المكتوب". أما من الناحية الشكلية فقد وضعت اليونسكو معايير محددة لشكل الكتاب باعتباره كل مطبوع غير دوري يضم 49 صفحة، كما أن كل كتاب يضم ثلاثة أجزاء داخلية: الصفحات الأولى (الواجهة، صفحة العنوان، الخ.)، والنص (إهداء، مقدمة... الخ)، ثم الصفحات الأخيرة (المراجع، الملحق... الخ)³.

وقد وصفت موسوعة علم المكتبات والمعلومات الكتاب الإلكتروني بأنه "نص مشابه للكتاب المطبوع غير أنه في شكل أو قالب رقمي يتم عرضه على شاشة الحاسب الآلي".

¹Dictionnaire Encyclopédique Larousse, Paris, 1998, p. 923.

²Gran Diccionario Usual, ediciones Larousse, Barcelona, 1998, p. 1008.

³Diccionario de terminología literaria, Emma Gonzales Gambier, Editorial Síntesis, Madrid, pp. 225-226.

واختلف الباحثون في تعريفاتهم لهذا المصطلح. في هذا السياق، يعرف كل من إ.أ.فاندر فيير E.A.Vander Veer و ستيف جرانت Steve Grant الكتب الإلكترونية باعتبارها "تلك الكتب التي يقوم المستفيد بتحميلها عبر الويب، ثم يقوم بقراءتها باستخدام أحد الأجهزة الحاسوبية، حيث تظهر الكتب التي يتم نشرها عبر الويب في العديد من البنىات الرقمية، فمنها ما هو عبارة عن صفحات بسيطة plain page في قالب format آسكي ASCCI¹، وبعضها يجمع نفس ملامح الكتاب الورقي كاشتماله على قائمة المحتويات والكشافات وأرقام الصفحات، والبعض الآخر يتم إتاحته في البنية إتش تي إم إل HTML²، حيث يتم استخدام الوصلات المهيبة، وحزم البيانات، وأيضا تسهيلات البحث المختلفة".

من جهة أخرى، يرى باحثون آخرون أن الكتاب الإلكتروني يدل على ثلاثة متغيرات: الأجهزة، والبرمجيات، والمحتوى الرقمي في الوقت ذاته. ويجمع الكثيرون أيضا على أن الكتاب الإلكتروني، بمواصفاته الحالية، إنما هو تطور للكتاب الورقي التقليدي، لكن في بيئة رقمية افتراضية تتسم بالعديد من الإمكانيات التي لا تتيحها البيئة الطباعة الورقية. ويرجع هذا الأمر إلى التطور الطبيعي الذي عرفه تاريخ الكتاب، والذي يمكن تلخيصه في ثلاث فئات أو مراحل رئيسية: - الكتاب المخطوط: حيث يتم نسخ واختزان المعلومات يدويا، سواء في شكل لفائف أو في شكل دفترى، دون الاستعانة بآلية ميكانيكية معينة.

- الكتاب المطبوع: وذلك بعد اختراع آلات الطباعة الغوتنبرغية، حيث كان الورق أكثر المواد المناسبة لاختزان المعلومات عليه.

¹آسكي (ASCCI): هي مجموعة رموز، وهذا النظام، كغيره من أنظمة تمثيل الرموز في الحاسوب، يفسح المجال للأجهزة الرقمية للتواصل والمعالجة والتخزين عن طريق تبادل بيانات مكونة من هذه الرموز.
²HTML (لغة رقم النص الفائق): لغة النصوص التشعبية، وهي لغة رقم تستخدم في إنشاء وتصميم صفحات ومواقع الويب وتعطي متصفح الإنترنت وصفا لكيفية عرضه لمحتوياتها، فهي تعلمه بأن هذا عنوان رئيسي وتلك فقرة وغير ذلك.

- الكتاب الإلكتروني: وذلك بواسطة رقمنة النصوص والاعتماد على التقنيات الحاسوبية

والبرمجية¹.

وهذا ما أكده العديد من الباحثين العرب في هذا المجال مثل رشا عبد الله التي ترى أن الكتاب الإلكتروني " هو تعبير يطلق على مطبوعة تنشر وتقرأ عبر وسيلة رقمية كالكومبيوتر أو أجهزة المساعدة الشخصية الرقمية (PDA) Personal Digital Assistant² أو حتى على التليفون المحمول، ولكن غالباً ما تقرأ هذه النوعية من الكتب على جهاز قارئ معد لهذا الغرض"³. ومن بين المجهودات المؤسساتية التي بذلت لتعريف هذا المصطلح نجد تعريف الجمعية الأمريكية للناسخين سنة 2000، والتي وصفته بأنه "عمل أدبي في قالب رقمي يضم بيانات وصفية وموجه للنشر والذي يمكن الولوج إليه عبر أنظمة إلكترونية". وقدمه فكتور مكراري Victor Mecrary، وهو عضو في مؤسسة ISO، على أنه المضمون المنقول عبر جهاز أو نظام من أجل قراءته وهو أيضاً الجهاز المستعمل للقراءة الرقمية⁴.

من هنا يمكن أن نستخلص أن الكتاب الإلكتروني هو، ببساطة، نص أو مضمون متاح في قالب أو شكل إلكتروني مع إمكانيات رقمية إضافية. وبالنسبة إلى المعلومات المتاحة عبره، فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام، منها ما هو نصي، وما هو متعدد الوسائط، وما هو بيليوغرافي، وهنا يكمن الاختلاف بين الكتاب الورقي والإلكتروني. هكذا يمكن القول إن الفرق بينهما هو فرق في الحوامل لا في المضمون، فهذا الأخير هو نفسه الموجود في الكتب الورقية، فالكتب الإلكترونية هي محاكاة

¹رامي محمد عبود داوود، الكتب الإلكترونية النشأة والتطور الخصائص والإمكانيات الاستخدام والإفادة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008، ص57.

²(PDA) Personal Digital Asistant: المساعد الرقمي الشخصي هو حاسب صغير يمكن أن يستخدم كهاتف محمول ومتصفح ويب ولعمل التقارير والجدول الإلكترونية، وهو يعمل بتكنولوجيا شاشة اللمس.

³ رشا عبد الله، مستقبل الكتاب الإلكتروني، مرجع سابق، ص 114.

⁴Juan Miguel Sánchez Vigil, La edición en España: industria cultural por excelencia, op. cit., p. 192.

للكتب الورقية مع اختلافات تفرضها البيئة الرقمية والتكنولوجية. ويوضح هذا الجدول بعض الفروق

بين الكتاب الورقي (أو المطبوع) والإلكتروني¹.

الخصائص	الكتاب المطبوع	الكتاب الرقمي
جهاز قارئ	لا	نعم
الإعارة	نعم	لا
الولوج	محدود	غير محدود
النسخ	محدودة	غير محدودة
الحفظ	ضروري	غير ضروري
التخزين	مساحة محدودة	طاقة كبيرة للتخزين

ونظرا لطبيعة النشر الإلكتروني المعقدة كان لابد من ظهور أنواع كثيرة من الكتب

الإلكترونية، وذلك من حيث الوسيط أو طريقة إتاحتها، أو من حيث شكلها. ومن بين هذه الأنواع

يذكر رامي محمد عبود داوود:

- الكتب الإلكترونية على أقراص ليزيرية CD-ROMs

- الكتب الإلكترونية على أقراص مرنة disks

- الكتب الإلكترونية على الخط المباشر online

- الكتب الإلكترونية على قارئات مخصصة dedicated readers²

- الكتب الإلكترونية المطبوعة تحت الطلب Print-on-demand books³.

¹Ibid., p. 195.

² **Dedicated Readers** : هو جهاز إلكتروني يستخدم لعرض وقراءة البيانات (مستندات، صور... الخ) التي تكون على صيغة إلكترونية (ملفات PDF و EPUB) والتي تسمى عادة بالكتب الإلكترونية. هذا الجهاز يعتمد تقنية الورق الإلكتروني ليكون عرض المعلومات على الشاشة أقرب إلى الورق الحقيقي. وتتسم هذه القارئات الإلكترونية بعدة مزايا أهمها: سعة الذاكرة واعتمادها على تقنيتي الحبر والورق الإلكترونيين والحجم الصغير مقارنة مع الكتب التقليدية.

³ **Print-on-demand books**: وتعني الكتب المطبوعة تحت الطلب وهي نوع من أنواع الطباعة، الذي يعتمد على توفير الكاتب لمادة كتابه على موقع ويب والذي لا يتم طباعته إلا عندما يطلب المشتري ذلك، ويدفع المشتري مقدم ثمن هذا

ويؤكد الكثير من الباحثين على أن فكرة الكتاب الإلكتروني ليست حديثة العهد كما يعتقد البعض، بل ترجع إلى السبعينات من القرن الماضي، وبالضبط إلى سنة 1971 حيث بدأ طالب أمريكي يدعى مايكل هارت Michael Hart في رقمنة بعض الكتب التراثية، وعرف هذا المشروع الذي بدأه هذا الطالب بمشروع غوتنبرغ Project Gutenberg. هذا المشروع لا زال مستمرا حتى وقتنا الحالي ويحتوي موقعه على الإنترنت على آلاف الكتب الإلكترونية.

كانت عمليات إنتاج الكتب الإلكترونية في بداياتها عبارة عن مسح ضوئي للكتب المطبوعة باستخدام برمجيات التعرف الضوئي على الحروف OCR¹، ومن ثم إتاحتها في قالب آسكي ASCII. بعد ذلك تمت إضافة بعض الخصائص المرئية حتى وصلت إلى معيار SGML² الذي يتعامل مع مختلف أنواع النصوص والرسومات، مما يساعد على قراءتها عبر الشبكة العنكبوتية. ومع التطور الذي عرفته النظم الإلكترونية أصبح للكتاب الإلكتروني شكل جديد وخدمات متنوعة يستفيد منها القارئ، كعرضه للمحتوى صفحة بصفحة وبشكل طولي معياري يسمح للمستفيد بضبط حجم النص، كما يمكنه إضافة ملحوظات على النص، والبحث عن كلمة داخل صفحات الكتاب، وغيرها من المميزات الأخرى.³

وفيما يلي عرض للتسلسل الزمني لنشأة الكتاب الإلكتروني أو الرقمي:⁴

الكتاب بعدما تبدأ عملية الطبع. ولهذه التقنية عدة مميزات أنها لا تحتاج لرأسمال ولا لشركات نشر تقبل طباعة الكتاب، بالإضافة إلى اختصار الوقت والتقليل من استعمال الورق. وهناك الكثير من المواقع التي تقدم هذه الخدمة منها موقع لولو وموقع كافييه بريس.

¹ OCR: Recognition Optical Character وتعني التعرف الضوئي على الحروف وهي نوع من البرمجيات الحاسوبية لتحويل صور النصوص المكتوبة باليد أو بالآلة الكاتبة إلى نصوص يستطيع الحاسوب معالجتها، بواسطة آلة تدعى آلة ترميز النصوص.

² SGML: لغة الترميز القياسي العام وهي لغة التأشير القياسية العامة وتعتبر مقياس لإدارة المعلومات، تم تبنيه من قبل هيئة التوحيد القياسي ISO كوسيلة لإنشاء وثائق قابلة للتنسيق.

³ انظر رامي محمد عبود داوود، الكتب الإلكترونية، مرجع سابق، ص 75-76.

⁴ José Antonio Cordón, *La revolución del libro electrónico*, Editorial UOC, Barcelona, 2011, pp. 33-39.

1969: ظهور ACII أول نظام ترميز معلوماتي

1971: بداية مشروع غوتنبورغ على يد Michael Hart الذي كان يطمح من خلاله إلى رقمنة

الكتب وتوفيرها مجاناً

1974: ظهور الإنترنت (أولى الخطوات)

1983: انتشار الإنترنت

إطلاق Mac 128K أول حاسوب شخصي ذو استعمال مكثف

1985: إطلاق Altus Pagemaker أول برنامج تصميم رقمي شخصي

1990: دعم ظهور الويب تطور الإنترنت

1993: -خلق أول فهرس للكتب الرقمية المجانية من طرف La Online Books Page

إطلاق شركة Adobe Acrobat Reader وتحويل PDF إلى المعيار الفعلي لصناعة النشر

ظهور Bibliobytes مشروع للكتب الرقمية الجانية على الإنترنت

1994: ظهور أول موقع للمكتبات على الإنترنت

1995: خلق Amazon.com أول أكبر وراقعة على الإنترنت

ظهور الصحافة الإلكترونية

1996: وصول مشروع غوتنبورغ إلى ألف كتاب رقمي

1997: بداية تعميم النشر الإلكتروني

E.INK تطور تقنية الحبر الإلكتروني

1998: إطلاق أول قارئ للكتب الإلكترونية E-book Rocket و Softbook

1999: خلق صيغة Oeb كـمعيار للكتب الرقمية

إنشاء أول موسوعة ذات ولوج حر بالإنجليزية Britanica.com

2001: -إنشاء أول أكبر موسوعة مجانية Wikipedia

ظهور Todo-ebook أول موزع للكتب الرقمية في إسبانيا

2002: بدأت مجموعة Random House ببيع نسخ إلكترونية من كتبها على الإنترنت

2004: أطلق موقع google جوجل كتب (google books)

أصبح مشروع غوتنبرغ متعدد اللغات

2005: اشترت Amazon، أكبر رهان لسوق الكتاب الرقمي.

2007: أطلقت Amazon قارئ Kindle

2008: ظهور أول مكتبة لقراءة الكتب الرقمية على الإنترنت Biblioteca.klemath.com

2009: أطلقت أمازون Kidle2

أول معرض للكتاب الرقمي الذي نظمه الملتقى الدولي للمضامين الرقمية (FICOD) حيث

عقدت ندوات وطاولات مستديرة لمناقشة مستقبل الكتاب الرقمي بمشاركة مجموعة من دور

النشر المتخصصة في النشر الرقمي مثل Gramata و Edicat و Bubock وغيرها

إطلاق صيغة ePub كـمعيار لنشر الكتب الرقمية E-book

2010: شركة Apple تطلق IPAD وتبدأ بتسويق الكتب الإلكترونية

2011: شركة Apple تطلق النسخة الثانية من Ipad

الفصل الرابع: مصطلحا ناشر ودار نشر

المبحث الأول: مصطلح ناشر

يعتبر مصطلح "ناشر" من المصطلحات الحديثة التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر. ومهنة النشر أو مهنة الناشر لم تظهر بمعناها الحالي إلا خلال القرن العشرين، الذي سادت فيه عدة مصطلحات كذلك مثل "ناسخ" و"وراق".

ويجب أن نشير إلى أنه باختراع الطباعة في القرن الخامس عشر ظهرت شخصية الطابع، ومعها مصطلح "طابع"، باعتباره المسؤول عن صناعة الكتب وتجاريتها، فكان سابق حروف الطباعة هو الطابع والمحرر، ومخرج الكتاب وهو الناشر والموزع وبائع الكتب، ولم يكن يقع خارج وظائفه غير التأليف وصناعة الورق¹.

في القرن التاسع عشر، بدأت شخصية الناشر تتفصل عن شخصية كل من الطابع والكتبي في مسار من التخصص، حيث أصبح الناشر صاحب مهنة مستقلة، فأضحت مراحل صنع الكتاب متميزة، وهي النشر، أو النشاط المسبق، ومرحلة الطبع أو التصنيع، ثم مرحلة التسويق التي تضم التوزيع أيضا. هكذا أصبح الناشر يتولى المسؤولية عما تتضمنه المخطوطات وعلى دقة المطبوعات، وكذا على الاتفاق مع الرسامين والمجلدين، وعلى تسليم الكتاب لشبكة التوزيع، وغير ذلك من المهام المرتبطة بهذه المهنة.

¹السعيد داوود، النشر العائلي في مصر، مرجع سابق، ص 32.

وما يؤكد أن مصطلح "نشر" هو مصطلح حديث هو عدم وروده في المعاجم العربية القديمة، حيث تفتقر هذه الأخيرة إلى هذا المشتق من فعل "نشر"، الأمر نفسه بالنسبة إلى المعاجم الأجنبية، إذ لم يظهر المصطلح إلا متأخرا. وهذه بعض المعاني التي أوردتها هذه المعاجم: في معجم **Larousse** الفرنسي ورد مفهوم الناشر باعتباره "الشخص أو الهيئة المكلفة بإنتاج عمل وطبعه وإذاعته"¹.

كما يقدم معجم **Robert** الفرنسي تعريفا مماثلا لمصطلح ناشر باعتباره "الشخص أو الشركة التي تؤمن إصدار وبيع أعمال كاتب معين"².

بالنسبة إلى المعاجم الإسبانية، لا يكاد يختلف التعريف، ففي معجم **Larousse** نجد تعريفين: الأول يعتبر أن الناشر هو الشخص أو الهيئة المسؤولة عن نشر عمل معين مع تحمل تكاليف إصداره وتدييره، باستعمال الطباعة أو فنون تخطيطية أخرى بغية تعداد نسخه. أما المعنى الثاني فهو مرتبط بالجانب المعلوماتي باعتباره برنامجا يسمح بإنجاز منشورات، أي الكتابة والتصحيح وإعادة التنظيم وأرشفة نصوص تكون عادة مسجلة في ملفات ذات رموز³.

أما معجم الأكاديمية الملكية الإسبانية فقد أورد أربعة معان لكلمة "ناشر" شبيهة بما أوردته المعاجم الإسبانية السالف ذكرها، والتي تتلخص في كون الناشر هو الشخص أو المهني المسؤول عن إصدار ونشر الكتب، أو إصدارات أخرى، في دار نشر معينة.

¹Dictionnaire Encyclopédique Larousse , op. cit., p. 515.

²Dictionnaire Petit Robert, op. cit.

³Gran Diccionario usual de la lengua española, op .cit., p. 578.

ويعرف الدكتور القادري الناشر بأنه "الشخص الذي يقوم بإصدار وبيع وتوزيع الكتب أو المجلات أو الجرائد أو يكون له دور في طبعها"¹. وهذا التعريف - في نظرنا - غير جامع لأنه أغفل عدة مهام تعتبر جد مهمة ومحددة للمسار الذي سيسلكه الكتاب كي يصل إلى القارئ، مثل اختيار المخطوط المناسب للنشر والتعاقد مع المؤلف وغيرها من المهام الأخرى.

وفي تعريفات أخرى للناشر تم التأكيد على أنه هو ذاك الوسيط بين المؤلف والورقات أو المكتبات المسؤولة عن بيع الكتاب، فنشاط الناشر تحكمه مجموعة من الهواجس أهمها الهاجس الاقتصادي، والفني والاجتماعي، باعتبار الناشر هو المسؤول الأول عن نشر الثقافة والمعرفة.

من هنا تكتسي شخصية الناشر أهمية كبيرة باعتباره الوسيط الأساسي بين كل من المؤلف والقراء المستقبليين، إنه المسؤول الأول عن برنامج النشر وله مهام متعددة، ذلك أنه المكلف بأعمال التصوير وبمتابعة إنتاج أغلفة الكتب، ويحرص على التعريف بالكتاب والقيام بالإشهار والتوزيع. كل هذه المهام تجعل منه شخصا متعدد الوظائف.

ويظهر هذا التعدد جليا في كون الناشر مهنيا في المقام الأول، أي أنه يقوم بعملية النشر، وفي كونه مقاولا في المقام الثاني لأنه يخاطر برأسماله أو رأس مال شركة النشر المسؤول عنها. في هذا الصدد، حدد الدكتور السعيد داوود مهام الناشر في مسؤوليتين هما: فحص الكتاب لمعرفة مدى صلاحيته للنشر، واتخاذ الخطوات اللازمة لتمويل عملية النشر².

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو التالي: ما الهاجس الذي يحكم مهنة الناشر: هل

الهاجس الثقافي الرمزي أم الهاجس المادي؟

¹محمد صالح القادري، مهن النشر و صناعة الكتاب في تونس، مرجع سابق، ص 106.
²السعيد داوود، النشر العائلي بمصر، مرجع سابق، ص 31.

لقد اختلف الناشرون أنفسهم في تحديد الهاجس الذي يحكم مهنتهم المعقدة والمتعددة الجوانب، فهناك من يتصورها تجارة ليس إلا، بينما يعتبرها آخرون رسالة تثقيف، وتقر فئة أخرى أنها تضم هذين الجانبين معا. في هذا الإطار، يؤكد الدكتور أحمد شراك على ضرورة "انخراط الناشر في عملية الاستثمار، فهو محكوم عليه بالانخراط في العلاقات الرأسمالية داخل المجتمع ذلك أنه هو ممول عملية الطبع بمختلف مراحلها، كما أنه مطالب بنفقات مختلفة تفرضها المهنة"¹.

لكن هذا الهاجس المادي لا ينبغي أن يكون على حساب ما هو ثقافي، فمهنة الناشر تظل أساسا مهنة تثقيفية تتعدى الشأن الخاص إلى الشأن العام، فهي ذات بعد مجتمعي ومحتوى إنمائي. في المؤتمر الدولي للناشرين، الذي انعقد سنة 1931 بمدينة براغ، تم التأكيد على الدور الثقافي للناشر: "الناشر الحقيقي يجب أن يحمل طموحا للقيام بمبادرة خاصة به في المجال الثقافي، وأن تكون له غيرة للنهوض به والعمل على تطويره"².

هذا ما أكد عليه كذلك السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu عندما تحدث عن دور الناشر قائلا: "بما أن الكتاب ذو وجهين، اقتصادي ورمزي، فالناشر هو أيضا شخصية مزدوجة حيث يجب عليه المزاجية بين الفن والمال وبين حب الأدب والسعي وراء الربح"³.

إن هذه المزاجية بين ما هو ثقافي رمزي وما هو مادي ومهني هي التي تجعل للناشر مكانة داخل السوق الثقافية. وهذا ما أكدت عليه الباحثة الإسبانية في مجال النشر ماغدا بولو بوخاداس Magda Polo Pujadas: «إذا كان النشر بالفعل مسألة تجارية -لذلك فهو يتطلب

¹ أحمد شراك، مسالك القراءة: مدخل إلى سوسيولوجيا القراءة والنشر، مطبعة فضالة، المحمدية، 2001، ص 19.

² Juan Miguel Sánchez Vigil, *La edición en España: industria cultural por excelencia*, op.cit., p. 205.

³ Manuel Pimentel, *Manual del editor: Cómo funciona la moderna industria editorial*, segunda edición, Berenice Manuales, España, p. 21.

وضع استراتيجية مقاولاتية- فلا ينبغي لنا أن نقتصر ولا أن ننساق فقط وراء أفق الأرباح الاقتصادية التي يمكن جنيها من وراء ذلك. فالسر يكمن في إحداث توازن بين البعد الثقافي والاقتصادي للكتاب. وهذا التوازن يمكن أن يتحقق، بلا شك، بإيماننا في سياسة نشر تعتمد أهدافها المقاولاتية على الجمع بين ثنائية الثقافة - المال، مع معرفة ما هي المنتجات التي ينبغي أن يميل فيها الميزان نحو هذه الكفة أو تلك».¹

وخلاصة القول إن دور الناشر يشمل مجموع مراحل إنجاز الكتاب: البحث عن المؤلفين، والتعاقد حول الحقوق، والاشتغال على المخطوط، وتصميم الكتاب المراد نشره، والتنسيق بين كل من مهام الطبع والتوزيع والترويج والبيع، كل هذه المهام يقوم بها الناشر حاملاً الأمل في أن تتجاوز الأرباح والمداخيل المبيعات، وأن يقتنع القارئ بالموضوع الذي يحمله الكتاب الجديد.²

ولا يمكن لمهمة الناشر أن تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى أمور أخرى مثل اقتراح المواضيع على كاتب معين بغية التأليف فيها، خصوصاً تلك التي يكثر الطلب عليها من قبل القراء. فهناك عدة كتب تصدر سنوياً تكون مواضيعها من اقتراح الناشرين وليس بمبادرة من طرف المؤلفين.

وتختلف صعوبة مهام الناشر حسب المخطوط الذي يقدم له. وفي غالب الأحيان تحتاج المخطوطات إلى تصحيح وتوضيب وتنظيم، مما يجعل مهمة الناشر لا تقتصر على التصحيح التبوغرافي فحسب، بل قد يلجأ إلى تصحيح الأسلوب، وإزالة الغموض والتكرار، كما قد يقدم

¹Magda Polo Pujadas, **Creación y gestión de proyectos editoriales en el siglo 21: del papel a la era digital**, Ediciones de la Universidad de Castilla La Mancha, Madrid, 2011, p. 20.

²Manuel Pimentel, **Manual del editor: cómo funciona la moderna industria editorial**, op. cit., p. 19.

اقتراحات من أجل تنقيح المخطوط. فالناشر يقوم بمجهود إبداعي يروم إخراج الكتاب في أحسن حلة، سواء من الناحية الفنية أو من ناحية المضمون.

مما سبق نستخلص أن الناشر يجب أن يجمع بين مواهب وقدرات مختلفة حتى يتفوق في مساره المهني. ومن بين هذه الجوانب يمكن أن نشير إلى:

- التوفر على "حس ذوقي" يسمح له بالتعرف على المؤلف المناسب.
- معرفة المتطلبات الثقافية للسوق من حيث المواضيع التي تجلب القراء.
- الاهتمام بالجانب الفني للكتاب (الشكل، الورق، الغلاف، الخ.)، إذ له أهمية كبيرة تساعد على ترويج المؤلف.
- التوفر على خبرة في مجال الإدارة والتسيير والتنسيق بين فريق العمل داخل دار النشر.

المبحث الثاني: مصطلح دار نشر

سيطرت دور الطباعة، ومن قبلها دور النسخ والوراقات، لزمان طويل على مسارات تصنيع الكتب، حيث لم يظهر مصطلح "دار نشر" بمعناه المعاصر إلا خلال القرن التاسع عشر، وذلك ارتباطاً باتساع تداول مصطلح "ناشر" أو مهنة الناشر. فإذا كان الناشر هو الشخص المسؤول عن إصدار وطبع وتوزيع الكتب أو غيرها من المطبوعات، فإن دار النشر أو مؤسسة النشر هي المكان الذي تتم فيه كل هذه العمليات. فهي وحدة أو مؤسسة ثقافية تضم، بالإضافة إلى الناشر، عددا كبيرا من المهنيين، والتقنيين، واللجان، والمستشارين الثقافيين والموظفين.

وعند استقراءنا لمصطلح "دار نشر" في المعاجم العربية خلصنا إلى أن هذا المصطلح لم يرد في المعاجم القديمة، بل ورد متأخراً في المعاجم الحديثة بمعانٍ متقاربة أهمها أن دار النشر هي تلك المؤسسة المسؤولة عن طبع الكتاب وتصنيعه.

فيما يخص المعاجم الأجنبية، فقد تتفق في كون كلمة "éditoriale" تعني الشركة المختصة في نشر الكتب أو الجرائد أو المجلات أو الأقراس¹. ويرجع ورود هذا الكلمة في المعاجم الإسبانية إلى سنة 1869 بمعنى بسيط: "كل ما يرتبط بالنشر". ثم تطور هذا المعنى ليحيل كذلك على "هيئة أو شركة مكلفة بطبع ونشر الكتب والمجلات والجرائد ومطبوعات أخرى"². في الوقت الحالي، ما يحكم دور النشر هو هاجس المشروع ومدى نجاحه، فكل دار تطمح لأن يكون لها اسم وموقع في السوق الثقافية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا كانت تملك إستراتيجية ثقافية لخصها الدكتور أحمد شراك في التساؤلات التالية:

- ما طبيعة الموضوعات التي تريد التميز بها؟ ما الأسماء التي تريد التعامل معها (أسماء شابة، أسماء معروفة)؟ وما هي انتماءات هذه الأسماء على المستوى الجغرافي والإيديولوجي؟

- من هم القراء المستهدفون في عملية النشر؟ وما هي مستوياتهم؟
- ما هي نوعية السلسلات التي تريد إنجازها؟ وما هي معايير النشر: الجودة، العلم، الاسم، أم الحجم؟³.

¹Dictionnaire encyclopédique Larousse, op.cit., p.515.

²Juan Miguel Sánchez Vigil, *La edición en España: industria cultural por excelencia*, op.cit., p. 152.

³أحمد شراك، مسالك القراءة: مدخل إلى سوسيولوجيا القراءة والنشر، مرجع سابق، ص 18- 19.

فلكل دار نشر إستراتيجية ثقافية تحاول تطبيقها ما أمكن بالمزاوجة بين ما هو مادي وما هو ثقافي. ولضمان استمرارية دور النشر لابد من توفر عدة عناصر أهمها: "حسن اختيار المخطوط، وجمال تصميم الكتاب وإخراجه، اتساع القاعدة القرائية، وتجدر سلوك القراءة في المجتمع وتنوع مسالك التسويق، والافتتاح بأن الثقافة قطاع مريح، وضرورة التخصص في نوع معين، والتوفيق بين الدور الفكري والوظيفة التجارية"¹.

فيما يتعلق بتصنيف دور النشر، فهي تختلف وفق معايير أهمها نوعية المواضيع التي تتكلف بنشرها (شعر، رواية...)، نوعية المنشورات (كتب جيب، كتب مدرسية، معاجم...)، وغيرها من التصنيفات. وهي إما دور وراثية، أو دور مستقلة أو متعددة الجنسيات. وقد سيطر الطابع الوراثي على دور النشر لمدة طويلة، ذلك أن مهنة النشر كانت بالأساس مهنة يتوارثها أفراد العائلات، الأمر الذي أدى إلى ظهور مؤسسات نشر عائلية كان ينتمي أصحابها عادة إلى فئة مثقفة وميسورة.

بالإضافة إلى هذا، تتنوع دور النشر حسب عدة معايير تتناسب وما يتيحها عالم النشر من إمكانيات. هكذا يمكن لها أن تصنف حسب:

الحجم: أي حسب أعداد الكتب المنشورة ونسب البيع والفوترة السنوية.

المواضيع: أي حسب ما تتناوله في فهارسها التي قد تكون إما عامة أو متخصصة (أدب الأطفال، علوم المكتبات، أدب...).

- الحوامل: أي حسب الحوامل المستعملة في النشر (ورقية أم رقمية)، فقد ظهرت مؤخرا دور نشر متخصصة في المصنفات الرقمية.

¹ محمد صالح القادري، مهن النشر وصناعة الكتاب في تونس، مرجع سابق، ص 107-108.

الفصل الخامس: المصطلحات المرتبطة بالمجال التشريعي

المبحث الأول: مصطلح الملكية الفكرية

الملكية الفكرية هي مجموع الحقوق التي تخول للمؤلفين ومستحقين آخرين (فنانين ومنتجين وهيئات البث الإذاعي، الخ.) في علاقة بأعمالهم وخدماتهم الناتجة عن إبداعهم. ومؤلف كتاب هو مالك هذا العمل، وبالتالي هو مالك حقوق استغلاله.

وقد عرف قانون الملكية الفكرية المؤلف بأنه الشخص الطبيعي الذي يبدع عملاً ما، أدبياً أو فنياً أو علمياً¹. أما موسوعة ويكيبيديا فقد عرفت الملكية الفكرية باعتبارها حقوق امتلاك جهة ما لأعمال الفكر الإبداعية، أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والصور والنماذج والرسوم الصناعية التي تقوم بتأليفها أو إنتاجها أو تنتقل إلى ملكيتها لاحقاً. وهي تنقسم إلى فئتين هما: الملكية الصناعية التي تشمل الاختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافية من جهة، وحق المؤلف الذي يضم المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والتصميمات الهندسية من جهة أخرى.²

هكذا يمكن القول إن الملكية الفكرية تشير إلى إبداعات العقل، من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية لتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة وغيرها من الإنتاجات الفكرية. والملكية الفكرية محمية قانوناً بحقوق منها، مثلاً، البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية على ابتكارهم أو اختراعهم. ويرمي نظام

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, *La edición en España: industria cultural por excelencia*, op. cit., p. 269.

²موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.wikipedia.org، تمت زيارته بتاريخ 2014-11-3.

الملكية الفكرية، من خلال إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار.

وقد جاء مشروع الملكية الفكرية لحماية أفكار المجتمع والإبداعات الفردية، سواء كانت في مجال الصناعة أو العلم أو الأدب أو الفن، وهي تضم أصولا غير ملموسة مثل الأفكار المبتكرة والكلمات والصور الجديدة، بالإضافة إلى الإشارات والشعارات التي تعود إلى عدد من العلامات التجارية والاختراعات التي تظهر يوميا في الأسواق، والكتب الموجودة في المكتبات التي تمثل أفكارا جديدة.

وأول دولة أصدرت قانونا متعلقا بحقوق المؤلف كانت هي فرنسا، وذلك سنة 1791، بهدف حماية مصالح مؤلفي الأعمال الدرامية والموسيقية. وفي سنة 1761 اعترف مجلس الدولة الفرنسي بالتأليف، وفي إنجلترا أدرجت الملكة آنا في القانون الأساسي للدولة الاعتراف بالحقوق لمدة 21 سنة بالنسبة للأعمال المنشورة و 14 سنة بالنسبة للأعمال الحديثة.

إن المشاكل المتعلقة بالحقوق في أوروبا أدت بالدول الرئيسية إلى توقيع اتفاقية برن في التاسع من شتبر 1886، فخلقت بذلك نوعا من الاتحاد من أجل الحماية الجماعية التي لازالت قائمة كوسيلة قانونية عالمية جد هامة في هذا المجال.

ولقد وقعت اتفاقية برن، في البداية، من طرف ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهاتي وإيطاليا وليكسمبورغ وموناكو وسويسرا وتونس، أما حاليا فقد انضم إليها تقريبا مائة وخمسون بلدا. في إسبانيا، حرر البرلمان سنة 1934 مشروع قانون جديد حول الملكية الفكرية، لكن لم تتم المصادقة عليه بسبب نشوب الحرب الأهلية سنة 1936، وبالتالي لم يطبق أبدا.

وقد عرف المشروع الملكية الفكرية كالتالي: "الحق الحصري الذي يملكه المؤلف على عمل أدبي أو موسيقي أو علمي أو فني، لينشره ويبيعه ويستغله ويجيز استغلاله بأي وسيلة".

وتسهر على حماية الملكية الفكرية "المنظمة العالمية للملكية الفكرية"، وهي منظمة عالمية حكومية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مقرها في جنيف ونيويورك. تكمن وظيفتها في دعم حماية الملكية الفكرية في العالم، وتكونها مائتا دولة تقريبا. يرجع تأسيسها إلى المعرض الدولي للمخترعين الذي أقيم سنة 1873 في فيينا، والذي أصر فيه المشاركون على ضرورة الدفاع عن الأفكار وحمايتها.

وفي سنة 1883 وقعت في باريس اتفاقية حماية الملكية الصناعية، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1884 في أربعة عشر دولة. وقد أنشئ مكتب دولي من أجل القيام بمهام إدارية ومراقبة براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية. وفي سنة 1886 وقعت اتفاقية "برن" لحماية الأعمال الأدبية والفنية. وفي سنة 1893 تم إحداث المكاتب الدولية الموحدة لحماية الملكية الفكرية، التي يوجد مقرها في برن.

وقد سهرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، طوال القرن العشرين، على تنفيذ القوانين الخاصة، كما راقبت وحلت المشاكل المطروحة، وتدخلت أيضا كحكم في النزاعات الدولية. في سنة 1960 نقل مقرها إلى جنيف، وفي 1974 أصبحت منظمة تابعة للأمم المتحدة ذات مهمة خاصة، حيث تولت قضايا الملكية الفكرية. وفي سنة 1996 توسعت مهامها لتشمل تنظيم التجارة العالمية عن طريق اتفاقية مع المنظمة العالمية للتجارة. أما أهدافها الحالية فتكمن في تشجيع الإبداع والتعميم وحماية الفكر البشري عبر التعاون الدولي سعيا إلى التقدم الاقتصادي والثقافي

والاجتماعي للبشرية. ومصطلح الملكية الفكرية يجرنا للتطرق لمصطلحات أخرى مرتبطة بشكل أو بآخر بأبعادها المختلفة.

المبحث الثاني: مصطلح الإيداع القانوني

المطلب الأول: تعريف الإيداع القانوني وأهدافه

هو مجموعة من القوانين والتشريعات التي تسن من طرف الدولة وتلزم كل منشئ عمل فكري أو ثقافي بإيداع نسخ مجانية من أعماله (كتب، مقالات، تقارير، رسائل جامعية، خرائط، أفلام، تسجيلات صوتية، وغيرها من مصادر المعلومات) سواء كانت في شكل رقمي أو تقليدي وإرسالها إلى موقع الإيداع¹.

ويهدف تطبيق الإيداع القانوني في معظم تشريعات دول المعمور إلى ما يلي:

- جمع ونشر الببليوغرافيا الوطنية
- مراقبة الإنتاج في مجال النشر
- المحافظة على الإنتاج الفكري والثقافي
- حماية حقوق المؤلفين.²

وفي المغرب يعرف مشروع قانون رقم 99،68 الإيداع القانوني باعتباره إجراء ملزما لكل شخص طبيعي أو معنوي، سواء كان عاما أو خاصا، له إنتاج وثائقي موجه للعموم، وذلك بهدف جمع المصنفات وحمايتها وجعلها رهن إشارة العموم وإعداد الببليوغرافيات الوطنية وتوزيعها.³

¹موقع وكيببديا الموسوعة الحرة، تمت زيارته يوم 1-11-2014.

²Juan Miguel Sánchez Vigil, *La edición en España: industria cultural por excelencia*, op.cit., p. 233.

³الجريدة الرسمية عدد 5171 ، 27 شوال 1424 مشروع قانون 99/68.

وتعتبر المكتبة الوطنية في غالب الدول الجهة المسؤولة عن الإجراءات التنفيذية للإيداع، وقد تشترك مع جهات وطنية أخرى في جمع مواد الإيداع القانوني. وتختلف كل دولة عن الأخرى في مجالات تطبيق قانون الإيداع القانوني، من حيث المواد الخاضعة للإيداع، والملزمين بالإيداع، والمؤسسات المؤهلة لاستقباله، وعدد النسخ الواجب إيداعها، والأحكام التنظيمية والجزائية.

وتدخل في دائرة الإيداع القانوني جميع الوثائق المطبوعة والمنقوشة والمصورة والصوتية والسمعية البصرية والمتعددة الوسائط وقواعد المعطيات والبرامج المعلوماتية المترابطة.

ويتم الإيداع القانوني عن طريق تسليم نسخ من المصنفات للمكتبة الوطنية أو المصلحة الإدارية المرخص لها بذلك، كما يلزم بالإيداع الناشر، وعند عدم وجوده، الطابع للمصنفات بكل أنواعها.

ويرجع تاريخ الإيداع القانوني إلى القرن السادس عشر، وبالضبط عندما سن ملك فرنسا فرانسوا الأول قرارا يمنع بيع أي مؤلف لم تودع نسخة منه في مكتبة قصره، هذا القرار كان يرمي إلى وضع كل الأعمال التي أنجزت والتي تستحق المعاينة في مكتبة رئيسية بغرض اللجوء إليها إذا حدث أن فقدت من ذاكرة البشر أو تم تحريفها. ومن ذلك الوقت تطورت القوانين والالتزامات الخاصة بالإيداع من أجل تكييفها لتتنوع مع الأشكال والحوامل الجديدة للنشر، فشملت بذلك أنواع جديدة من الوثائق مثل السمعية البصرية.

وبالمصادقة على اتفاقية برن للملكية الفكرية سنة 1886 قامت أغلب الدول بتعديل تدابير الإيداع القانوني الخاصة بها، بما يتوافق وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية، فاختلقت الهيئات المسؤولة عن تلقي الإيداع من دولة إلى أخرى وكذا النسخ المطلوب إيداعها. لكنها اشتركت في

أهداف موحدة أبرزها المحافظة على الكتب للأجيال القادمة، والتي أصبح يطلق عليها في القرن العشرين إنشاء الببليوغرافيا الوطنية وإتاحتها للجمهور.

في القرن العشرين أيضا، ارتبط الإيداع القانوني بظهور مفهوم حقوق المؤلف وانتشاره، فصار لزاما على كل مالك لعمل فكري أو أدبي الخضوع لإيداع نسخ محددة من منتجه أو مصنفه قصد حمايته قانونيا من السرقة.

ومع تطور حوامل التأليف من التقليدية إلى الإلكترونية أصبحت تعترض الإيداع القانوني مجموعة من المشاكل مردها إلى كثرة المنشورات الإلكترونية وتنوعها، فشرعت عدة دول في مراجعة تشريعاتها في هذا المضمار للتكفل بالمسائل الكثيرة التي طرحتها المنشورات في صيغتها الإلكترونية الجديدة، والتي اعتبرت من أكبر المعوقات التي اعترضت الإيداع القانوني بسبب التعقيدات الكبيرة للجوانب التنظيمية والقانونية والتقنية والعملية.¹ بالنسبة للمنشورات المكتوبة، يتم الإيداع القانوني بمنح الكتب رقما دوليا معياريا مختصرا في عبارة (ردمك)، وللدوريات رقما مختصرا في (ردمد)، وذلك من أجل التعريف بها دوليا وحمايتها قانونيا.

المطلب الثاني: الترقيم الدولي المعياري للكتب (ردمك)

الرقم الدولي الموحد للكتاب هو أحد أنظمة التقييس الدولية، يهدف إلى تحديد رقم فريد لكل عنوان أو طبعة واحدة، ويمكن الباحث من التعرف على الطبعات الصادرة لناشر معين في بلد معين.

¹المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني، ترجمة نجاح بن خضرة وفتومة بن يحيي، سلسلة ترجمة معايير الإفلا (الاتحاد الدولي لمؤسسات وجمعيات المكتبات)، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2000، انظر صفحات 12-13-14.

إنه رقم عالمي يطبع على الكتب مسبقاً بالحروف ردمك (للمطبوعات باللغة العربية)، وعادةً ما يكون هذا الرقم على الغلاف الخلفي للكتاب. ويتكون الردمك من عشرة أرقام مقسمة إلى أربعة وحدات مختلفة تفصل بينها شرطة أو مسافة:

- الوحدة الأولى: هي وحدة المجموعة، وتدل على قاسم مشترك بين الناشرين كدولة أو منطقة جغرافية خاصة أو كتلة أو لغة تمنحها الوكالة الدولية للردمك.

- الوحدة الثانية: خاصة بالدلالة على ناشر معين داخل المجموعة، وهي متغيرة في طولها، تتوقف على تقدير إنتاج الكتب لكل ناشر.

- الوحدة الثالثة: وحدة العنوان، وتخص كتاباً معيناً من بين كتب الناشر الواحد، وعادةً يمنحها الناشر المسؤول عن الكتاب.

- الوحدة الرابعة: تتعلق بالتدقيق وتتكون من رقم واحد يأتي في نهاية الوحدات الثلاثة السابقة، وتستخدم في مراقبة صحة الترقيم.

ومنذ الأول من يناير 2007 أصبح الردمك يتألف من 13 رقماً مقسماً إلى 5 وحدات:

- الوحدة الأولى مكونة من 3 أرقام محددة من طرف الوكالة الدولية للردمك.

- الوحدة الثانية هي جزء من مجموعة التسجيل، تهدف إلى تحديد المجموعة الوطنية، الجغرافية أو اللغوية أو خلاف ذلك، وتمنح من طرف الوكالة الدولية للردمك.

- تهدف الوحدة الثالثة إلى تحديد الناشر داخل المجموعة (في مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية، تحدد الإدارة المركزية الفرنسية المسؤولة عن المنشورات الرسمية بالرقم 11). يمنح هذا

الجزء من طرف الوكالة الدولية للردمك ويتغير في طولها على حسب تقدير إنتاج الكتب بالنسبة لكل ناشر.

- تخص الوحدة الرابعة كتابا معيناً من بين كتب الناشر الواحد وتمنح من طرف الناشر

نفسه.

- تخص الوحدة الخامسة مفتاح المراقبة الذي يؤكد الردمك، وتحسب باستخدام برنامج

الخوارزمي للمعيار 10، مثلاً: ردمك (بعد 2007) 1-77447-540-3-978.

وللحصول على الردمك يجب أن يوفر المستخدم معلومات تتعلق بالنشر (العنوان، المؤلف،

تاريخ النشر، الناشر...) للمكتبة سواء عبر الهاتف أو عبر الفاكس.

المطلب الثالث: مصطلح حقوق المؤلف

كان لتفاقم ظاهرتي القرصنة والنقل غير المشروع أثر كبير في انتشار مفهوم حقوق المؤلف وتداوله،

خصوصاً بعد اكتشاف الطباعة التي سهلت تداول الكتب والمصنفات بشكل واسع بين دول

المعمور. هكذا أصبحت الحاجة ماسة لتقنين الحقوق المادية والمعنوية للمؤلفين وضبطها.

وترجع أولى القوانين المنظمة لحقوق المؤلف إلى عصر النهضة، وبالضبط إلى سنة

1474 لما صدر قانون يدعو إلى تمتيع المؤلف بأبوة ابتكاره، تلاه قانون "آن" في بريطانيا الذي

أعطى للمؤلفين حق تجديد منح حق النشر لناشرين آخرين، مما أدى إلى تنشيط حركة النشر.

وتبقى اتفاقية "بيرن" لسنة 1883 من أهم الاتفاقيات التي مهدت الطريق لتقنين حقوق المؤلف

بشكل خاص، والملكية الفكرية بشكل عام. وقد تم تحيين نصوص هذه الاتفاقية، والتي تعد مصدراً

أساسياً لكل تشريعات حماية حق المؤلف اللاحقة بها، في عدة مناسبات تماشياً والتطورات

التكنولوجية المرتبطة بمجالي التأليف والنشر¹.

¹ انظر عبد الحكيم قرمان، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دار الأمان، الرباط، 2014، ص 16-17-18.

لقد تطلب هذا التطور في مجال المصنفات الأدبية والفنية وضع تشريعات جديدة أو تعديل بعض أحكام التشريعات المعمول بها لحماية حقوق المؤلف بالشكل الذي يحقق مصلحة هذا الأخير بصورة أساسية، وذلك من خلال الاعتراف بحقوقه المالية والأدبية المتصلة بإبداعه الفكري، وحمايته من أي اعتداء على هذه الحقوق تشجيعاً له على القيام بمزيد من الإبداع، وطمأنته لدفعه إلى نشر مصنفاته دون الخشية من استنساخها دون موافقته وبغير وجه حق.

وقبل البدء بعرض الحقوق الأساسية للمؤلف، لا بد من بيان المقصود بالمؤلف ذاته: فهو الشخص الذي يقوم بإنتاج فكري، سواء أكان هذا الإنتاج أدبياً أو فنياً، وأياً كانت طريقة التعبير عنه، سواء بالكتابة أو الرسم أو التصوير، أو غيرها من الطرق الأخرى. ويستدل على أن هذا الشخص هو المؤلف من خلال وضع اسمه على المصنف، ولكن ليس معنى ذلك أن ظهور اسم الشخص على المصنف دليل قاطع على أنه هو المؤلف، فقد ينشر المصنف تحت اسم شخص آخر إذا رغب المؤلف في أن يظل غير معروف. وفي هذه الحالة يظهر المصنف تحت اسم مستعار أو مجهول.

ومن أجل تحديد أنواع حقوق المؤلف، نرى أنه من الأنسب تعريف معنى الحق أولاً. فالحق في اللغة هو واحد الحقوق وهو نقيض الباطل، من مصدر حق الشيء إذا ثبت ووجب. ونقول حق الشيء يحق حقاً معناه وجب يجب وجوباً، واستحق الشيء: استوجبه. وجاء في معجم مقاييس اللغة أن الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته¹. وفي القاموس المحيط

¹ أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، ص 15.

الحق ضد الباطل وهو الأمر المقضي والعدل والملك والموجود الثابت¹. هكذا يتبين أن الأصل في كلمة الحق، في استعمالها اللغوية، هو الدلالة على إحكام الشيء وثبوته.

وحقوق التأليف أو حق التأليف هو مركب إضافي له معنى كمصطلح مركب من شقين: حق وتأليف. ويقصد بكلمة "تأليف" ما يثبت للعالم أو المؤلف من اختصاص شرعي بمؤلفه يمكنه من نسبه إليه ودفع الاعتداء عنه والتصرف فيه واستثنائه بالمنفعة المالية الناتجة عن استغلاله استغلالاً مباحاً².

وحق التأليف صورة من الحقوق المعنوية أو حقوق الابتكار يعطي المؤلف الحق في الاحتفاظ بثمرة جهده الفكري، ونسبة هذا الجهد إليه، وحياسة المنفعة المالية التي يمكن الحصول عليها من نشره وتعميمه. وللمؤلف في نتاجه الذهني وابتكاره الفكري حقين:

- حق أدبي، ويطلق عليه أيضاً حق معنوي، ويقضي بنسبة ما أنتجه إليه وبحق التصرف في نشره وتعديله وسحبه من التداول، وغيرها من الحقوق الغير مادية أو مالية.

- الحق المالي، أو ما يطلق عليه أيضاً بالحق المادي، والذي يمكنه من استغلال نتاج فكره وتأليفه استغلالاً مادياً.

1. الحقوق الأدبية للمؤلف

الحقوق الأدبية هو مصطلح مركب من شقين أولهما "حقوق" وثانيهما "أدبية". وكلمة "أدبية" مشتقة من "أدب" وتعني كل ما أنتجه العقل الإنساني من ضروب المعرفة³. هكذا فوصف

¹ القاموس المحيط، مادة حقق، مرجع سابق، ص 874.

² حسين بن معلوي الشهراني، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 100.

³ المعجم الوسيط، مجلد 1، مرجع سابق، ص 22.

"الأدبي" أو "الأدبية" يطلق على ما هو معنوي بالأساس، أي ما يتعلق بالأمور المعنوية غير المرتبطة بما هو مادي. فهو يرد على شيء معنوي لا يدرك بالحواس، وإنما بالعقل والفكر.

ومصطلح "الحق الأدبي"، أو ما يصطلح عليه أيضا "بالحق المعنوي"، يشمل مسائل معنوية ترتبط بشخصية المؤلف، كأبوة مؤلفه، وهي بمثابة الامتيازات الشخصية التي يتمتع بها المؤلف باعتبار إنتاجه هو ثمرة جهده الذهني والفكري. هكذا يمكن استخلاص التعريف التالي:

الحق الأدبي هو ما يثبت للمؤلف من اختصاص غير مالي، وذلك كنتيجة لابتكاره الذهني أو الفكري يمكنه من عدة حقوق أهمها نسبته إليه، والحرية في التصرف فيه ومنع الاعتداء عليه.

والحقوق الأدبية هي حقوق لصيقة بالشخصية لا يجوز التصرف فيها ولا يلحقها التقادم، بل ولا يوجد ما يلزم بتوقيف مدة حمايتها بفترة زمنية محدودة بعد وفاة المؤلف. وتتفرع الحقوق الأدبية جميعاً عن الحق في الأبوة بمعناه الواسع، فكلها تشير إلى أبوة المؤلف لمصنّفه، فله وحده الحق في نسبة المصنّف إليه والحق في أن يحترم مصنّفه، فلا يعدل أو يحور إلا بموافقتّه، وليس لخلفه من بعده إلا مجرد الحق في منع التعديل أو التحوير، وله الحق في تقرير نشر مصنّفه وقتما شاء، ويضاف إلى ذلك حق المؤلف في سحب مصنّفه بعد نشره. وفيما يلي أمثلة للحقوق الأدبية التي يتمتع بها المؤلف:

- حق المؤلف في نسبة مصنّفه إليه، أو ما يطلق عليه "بحق النسبة" أو ما هو أكثر تداولاً

"حق الأبوة".

- حق المؤلف في تقرير نشر مؤلفه.

وللأدب مفهوم عام وخاص: أما العام فهو جميع ما أنتجته الأمة مما له علاقة بثقافتها من دين وأخلاق وعلوم واجتماع وما تسيّر عليه من ذلك في حياتها، أما المعنى الخاص فهو ملكة يقتدر بها المرء على تصوير الأشياء تصويراً دقيقاً عن طريق الألفاظ كتابة أو خطاباً.

- حق المؤلف في سحبه.

- حق المؤلف في احترام المصنف وعدم الاعتداء عليه.

2. الحقوق المالية للمؤلف

يقصد بالحق المالي للمؤلف إعطاء كل صاحب إنتاج فكري حق احتكار هذا الإنتاج واستغلاله بما يعود عليه من منفعة أو ربح مالي، وذلك خلال مدة معينة. ويتميز الحق المالي للمؤلف بخاصيتين أساسيتين هما كونه حقا استثنائيا ومؤقتا. ويترتب عن كون الحق المالي استثنائيا للمؤلف كون حق استغلال المصنف ماليا هو للمؤلف وحده، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن مسبق منه أو ممن يخلفه، كما يترتب عن كون الحق المالي مؤقتا أن هذا الحق ينقضي بفوات مدة معينة يحددها القانون، بحيث لا يصبح استغلال المصنف ماليا بعد فوات هذه المدة احتكاراً لشخص معين، وإنما يعتبر المصنف بعد انتهاء هذه المدة من التراث الفكري العام، حيث يؤول إلى ملك العموم.

وقد حددت قوانين حق المؤلف المختلفة الوسائل التي يمكن للمؤلف من خلالها استغلال المصنف مالياً، وهي وسائل لم ترد على سبيل الحصر، وإنما وردت على سبيل المثال، وذلك لأنه لا يوجد ما يمنع من ظهور وسائل أخرى لاستغلال المصنفات في المستقبل قد يقتضيها التطور في مجالات الاتصال ووسائل نشر الإنتاج الفكري.

وباستقراء الحقوق المادية في الاتفاقيات الخاصة بحقوق المؤلف يمكن تحديدها فيما يلي:

- حق النشر.

- حق الأداء العلني أو التوصيل العلني أو النقل إلى الجمهور.

- حق التتبع.

وبين الحقوق الأدبية والمالية فروق لخصها الشهراني في النقاط التالية:

- الحق المالي يجوز التخلي عنه بعوض أو بغير عوض، أما الحق الأدبي فلا يجوز

التنازل عنه أبداً لأنه لصيق بشخص مؤلفه.

- الحق الأدبي هو حق مؤبد، لا ينتهي بانقضاء فترة معينة. فهو لا يورث لأنه لصيق

بشخص صاحبه، لكن يحق للورثة المحافظة عليه وحمايته. أما الحق المالي فينتقل إلى الورثة مثله

مثل ماله وتركته.¹

هكذا يمكن أن نستخلص أن تناول موضوع القراءة والنشر من زاوية مفاهيمية ومصطلحية

يبين وجود تطور على المستوى الدلالي عبر الزمن، وهذا يرجع بالأساس إلى ما شهدته عالم الكتاب

من تغيرات فيما يتعلق بطرق إنتاجه وتلقيه. بالإضافة إلى هذا، يمكن أن نلاحظ وجود قواسم

مشتركة بين التعريفات التي تأتي بها المعاجم التي اعتمدنا عليها في هذا الباب فيما يخص

مصطلحي "القراءة" و"النشر"، لكننا لا يمكن أن ننفي، من جهة أخرى، وجود اختلافات ترتبط،

على العموم، بالاستعمالات الحديثة للمصطلحين معاً.

وسنحاول في البابين المواليين القيام بدراسة مقارنة بين قطاعي النشر والقراءة في كل من

المغرب وإسبانيا بغية الخروج بخلاصات قد تفيد المهتمين بهذا المجال، مع صياغة تصور عام

لقطاع النشر والإمكانات القرائية بالمغرب على ضوء التجربة الإسبانية الرائدة في هذا الميدان.

¹حسين بن معلوي الشهراني، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 100.

الباب الثاني:
الطباعة والنشر في المغرب

مدخل

مر قطاع الطباعة والنشر بالمغرب بعدة مراحل تاريخية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتحويلات السياسية التي وسمت تاريخ المغرب، منذ تبني تقنية الطباعة، بدءا بخضوع المغرب لسلطة الحماية، ثم مرحلة الاستقلال وما بعدها،

وقطاع النشر بالمغرب حديث العهد، فهو لا يزال في بداياته، وهو ورش شاسع تتطلب مقارنته نظرة متعددة التخصصات. وبالرغم من قربه الجغرافي إلى أوروبا، كان المغرب من بين البلدان الإسلامية الأخيرة التي عرفت الطباعة، حيث ظهرت في الجزائر منذ 1845، وفي تونس سنة 1860، لكن ظهورها في المغرب لم يحدث حتى سنة 1865. وهذا يرجع بالأساس إلى موقف القائمين على الشأن الثقافي بالمغرب آنذاك، والذي اتسم بالسلبية بسبب تخوفهم من انتشار المطبوعات، وبالتالي انتشار الوعي بين العامة، مما سيمكن من فتح سوق الكتاب على أكبر عدد من المستهلكين بعدما كان منحصرًا في فئة مجتمعية معينة ومحدودة.

إن المتتبع لتاريخ حركة النشر بالمغرب ليستنتج أنه مر بمجموعة من الفترات اتسمت بالركود التام، أهمها الفترة الممتدة من الاستقلال إلى بداية الثمانينات، حيث ظل المغرب طوال هذه الفترة في وضعية المستورد للكتب (الغربية من فرنسا والمشرقية من لبنان ومصر). وقد شكلت المجالات الثقافية بملحقاتها المجال الأوسع للنشر، خاصة وأن النشر على حساب المؤلف لم يكن بمقدرة الجميع، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أغلبية الكتاب كانوا يشتغلون في سلك التعليم والصحافة، أي أنهم لم يكونوا يتوفرون على الإمكانيات المادية لنشر أعمالهم بأنفسهم، لهذا كان النشر في المجالات الثقافية مسلكا ضروريا، بل كان يغني في الكثير من الأحيان عن نشر الكتاب.

والجدير بالملاحظة أيضا أن تاريخ النشر هو تاريخ للمبادرات الشخصية والجماعية غير الموسعة، فالدولة لم تمارس أي تدخل إيجابي يخدم القطاع، فقد ظلت دور النشر في الغالب عبارة عن مطابع -حيث لم يكن ممكنا الحديث آنذاك عن نشر بمعناه الحديث- تمارس النشر بشكل هامشي، خاصة وأن وثيرة الإنتاج لم تكن تتطلب إلى حدود السبعينات توفر دور نشر ذات تخصص كبير. فمن المطابع الحجرية بالمدن العتيقة كفاس، إلى المطابع الحديثة في المدن الجديدة كالبضياء، إلى المطابع المعاصرة التي استفادت من التطورات التكنولوجية، ظل الكتاب المغربي سجين ندرة التأليف وتم الاكتفاء بالاستيراد من البلدان العربية والغربية.

ابتداء من سنة 1985 سيعرف المغرب، ومعه قطاع النشر والكتاب، تغيرا مهما في الحياة الثقافية، فهذه الفترة التاريخية شكلت قطيعة مع ما كان يصطلح عليه بسنوات الرصاص، وأصبح بإمكان المثقفين التعبير بحرية أكثر، كما تم إطلاق مجموعة من المشاريع الفنية والثقافية. في هذا السياق، تأسست سنة 1983 جمعية المؤلفين المغاربة التي كانت تصدر المجلة البيبليوغرافية **الكتاب المغربي**، وفي 1987 تم تدشين النسخة الأولى من المعرض الدولي للكتاب والنشر.

في نفس الفترة تم تأسيس مجموعة من دور النشر، خاصة توبقال (1985)، وأفريقيا الشرق (1984)، و Le Fennec (1987)، وهي الدور التي وسمت المشهد الثقافي بميزتها الثقافية المحكمة وإيقاع إصداراتها وإستراتيجيتها في النشر والتوزيع في العالم العربي وأوروبا، وبفضلها أصبح الكتاب المغربي منتشرا في هذه المناطق.

ابتداء من سنة 1999 وبداية 2000، عرف قطاع النشر تطورا ملحوظا تزامنا مع ارتفاع أعداد الإنتاجات الأدبية، ففي سنة 2000 نشر المغرب ما يقارب 1400 عنوان، وهو ما يعادل ما نشر خلال قرن من تاريخه (1865-1955). بعد ذلك ظهرت دور نشر أخرى مثل مرسم

(1996)، وطارق، ويوماد Yomad (1999)، وينبع الكتاب (2006)، وقد عرف القطاع أيضا خلال هذه الفترة تطورا فيما يخص صناعة الكتاب بالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في مجال الطباعة. لكن، ومع هذا التطور الملحوظ، يظل قطاع النشر بالمغرب بعيدا عن نظرائه في أوروبا أو حتى في بلدان عربية مثل تونس ولبنان.

بالإضافة إلى هذا، يخضع القطاع لإكراهات عديدة تتمثل بالأساس في طابعه الجزئي والمنقطع، وهي خصائص تفصح جليا عن التكون البطيء للنشر في المغرب باعتباره صناعة وتجارة وتوزيعا للكتاب. ويرجع ضعف الإنتاج الثقافي بشكل كبير إلى سببين: الأول هو الارتباط القومي بالثقافة العربية بالشرق، والثاني هو ممارسة النشر خارج البلاد من لدن أشهر الكتاب المغاربة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في إضعاف قدرات حركة النشر في التكون والتبلور والانتعاش.

الفصل الأول: تطور الطباعة والنشر بالمغرب

كانت صناعة المخطوطات منتشرة بشكل كبير قبل دخول الطباعة إلى المغرب، وقد عرف العديد من النساخين بجودة خطهم وبحرصهم على إنتاج مخطوطات ذات قيمة عالية أشهرهم شخصية الرفاعي (توفي سنة 1864).

وكان تعلم فنون الخط قائما على التقليد، حيث عكف الخطاطون على اتباع أحسن الخطوط وأجودها، وقد انتشرت بالمغرب أنواع عديدة من الخطوط كالخط الأندلسي وغيره، إلا أن المغاربة ظلوا أوفياء للخط الكوفي القديم لأنه الخط الذي كتبت به أقدم نسخ القرآن، هذا الأمر أضفى على هذا الخط قيمة وقدسيتها جعلت القائمين على الشأن الثقافي بالبلاد يفرضون تعليمات صارمة بتبنيه وبالحرص على الجودة العالية للمخطوطات، باعتبار هذه الأخيرة تعبر عن حقيقة الإسلام في كل تجلياته.

هكذا اكتسب الخط المغربي هالة دينية وقدسيتها جعلت من الصعب جدا تغيير نظرة القائمين على المخزن وهو ما جعل تعويضه بالحروف المطبوعة شأنا صعبا، الأمر الذي يفسر تأخر قبول المغاربة استبدال الحروف المخطوطة بالحروف المطبوعة لفترة طويلة.

وتتميز فن الخط والنساخت بوجود أربع مجموعات من الخطاطين أغلبهم كانوا يخضعون لسلطة المخزن، ولم تتعد مواضيع الكتب المخطوطة القرآن والفقهاء الإسلامي. فسوق الكتاب في القرن التاسع عشر كان موجها لفئة معينة من المجتمع هي فئة السلاطين والأعيان والعلماء، وهذه الشريحة هي التي كانت تستفيد من إنتاج الكتب آنذاك، بل تتحكم أيضا في طرق إنتاجها سواء من ناحية الشكل أو المضمون، وقد لخص الباحث فوزي عبد الرزاق حيثيات صناعة الكتاب في هذه الفترة فيما يلي:

- انحصار صناعة الكتاب ونسخها في المراكز الثقافية الكبرى مثل فاس، والرباط، ووزان، وتطوان، ومراكش.

- تولي مجموعة معينة مسؤولية حماية المعرفة وصيانتها (العلماء، والسلاطين، والأعيان).

- طباعة الكتب التي يتم نسخها لا تعدو أن تكون كتباً دينية أو تعليمية، أما الكتب الفنية،

رغم ندرتها، فقد كانت موجهة إلى الفئة المرموقة فقط.

- انتماء النساخ بالضرورة إلى الطبقات المحظوظة، وانحصار المستفيدين من إنتاج الكتب

في الفئات العليا من الهرم الاجتماعي.¹

كل هذه العوامل والحيثيات المرتبطة بسوق الكتاب جعلت المسؤولين لا يعيرون اهتماماً

لتكنولوجيا الطباعة، بل اعتبروا إدخالها للمغرب أمراً غير ضروري، كما كانوا يحسبون له ألف

حساب، هذا ما يؤكد عليه نفس الباحث حين يقول:

«إن المغرب لم يكن في حاجة ملحة إلى تكنولوجيا الطباعة وأن دخولها إلى أرجائه خلال

سنة 1864 كان مجرد صدفة وأمر عرضي، لأن الطباعة في عمقها تعني إحداث التغيير [...]»

كما تمكن تكنولوجيا الطباعة مستعملها من القدرة على إنتاج المئات العديدة من النسخ المماثلة

لنفس النصوص، ذلك أن ما كان يعتبر بالأمس القريب سلعة نادرة يصبح في متناول أكبر عدد

من الناس، كما أن العلوم والمعارف التي كانت فيما سبق خاضعة بمختلف أنواعها لمراقبة فئة

قليلة واحتكارها ستكون في متناول أكبر عدد من الأفراد، ومن شأن ذلك التحول الكبير أن يؤدي

إلى التقليل من قوة هذه المجموعات ويحد من شوكتها. إن مثل هذه الحيثيات والأفكار كانت تجول

¹فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة في المغرب (1865-1912)، طبعة 1، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996، ص 48.

دونما شك في خواطر صانعي القرار في المغرب وجعلهم يترددون زمنا طويلا في التفكير في إدخال الطباعة إلى البلاد وفي تنفيذ ذلك»¹.

وقد ارتبطت نوعية المواضيع، التي كان يؤلف فيها العلماء قبل دخول الطباعة إلى المغرب، بالمجال الديني أساسا، وبمجال التصوف والفقهاء وعلوم الشريعة والحديث، بحيث كانت تحظى هذه المواضيع بشعبية كبيرة في أوساط القراء المغاربة.

المبحث الأول: دخول تقنية الطباعة إلى المغرب

تأخر دخول الطباعة إلى المغرب لعوامل شتى أهمها، كما ذكرنا آنفا، تخوف القائمين على الشأن السياسي بالبلاد، مما قد يجلبه دخول التقنية الجديدة من تطور لسوق الكتاب وبالتالي انتشار الوعي بين العامة، مما قد يحد من شوكة المخزن ويضعف قوته وهيمنته.

وقد جاء دخول الطباعة للمغرب بمبادرة فردية في غياب أية رغبة جماعية في هذا الصدد، حيث أقدم شخص يدعى الروداني على جلب آلة الطباعة الحجرية سنة 1864، مصحوبا بخبير مصري في فن الطباعة ليسهر على تشغيلها، كما اختار الروداني المطبعة الحجرية لأنها الأكثر ملاءمة وصلاحيات لمتطلبات العلماء المغاربة التقليديين، إذ أنها تحافظ على أصالة الخط المغربي وعلى طبيعة الكتب التقليدية. وهذا الاختيار جاء طبقا لقناعات المسؤولين عن القرارات في المغرب، والذين يستمدون نفوذهم ومشروعيتهم من مقومات النسق الإسلامي التقليدي، فكانوا تبعوا لذلك يتخذون مواقف تتسم بمقاومة كل الأفكار الإصلاحية التي يمكن أن توحى بإحداث أي تغيير في هذا النسق.²

¹ نفسه، ص 50.

² نفسه، ص 142.

كان رد فعل السلطات المغربية إزاء وصول آلة الطباعة هو الأمر بمصادرتها من صاحبها الذي كان ينوي إقامتها بمدينة تارودانت، إلا أن موظفي المخزن كانوا يتوفرون على معلومات حول آلات الطباعة، إذ سبق لهم أن شاهدوها في فرنسا تستعمل تحت إشراف الدولة لتحقيق أهداف تربوية وسياسة ثقافية محددة.

وقد نقلت هذه الآلة إلى مدينة فاس، فكانت بذلك أول موضع لأول مطبعة بالمغرب. وقد اكتست هذه المطبعة أهمية كبرى، مما جعل القائمين على الشؤون المخزنية يسارعون إلى وضع إطار تنظيمي لضمان السير العادي لهذه المؤسسة الجديدة. ومن أجل استمرارية عملها، حرص المخزن على جلب المتعلمين والطلبة من أبناء الأعيان لتدريبهم وتعليمهم فنون الطباعة من قبل المصري الذي رافق الروداني، وفي هذه المؤسسة الجديدة تم الجمع، لأول مرة، بين مجموعة من التخصصات المرتبطة بصناعة الكتاب، فكان هذا إيذانا ببداية وضع الأسس الأولى للمطبعة كمؤسسة ثقافية تعمل على إنتاج وافر للكتب.

بعد ذلك انتقل الإشراف على تسيير شؤون الطباعة من أيادي المخزن إلى القطاع الخاص، وهذا لم يكن يعني تخلي المخزن عن التدخل في أمور الطباعة، بل استمر في الاستفادة منها بطريقة معقولة دون أن يأخذ على عاتقه الأعباء المالية، حيث استخدمها في هذه المرحلة الثانية من أجل تحقيق أغراض دعائية.¹

ووعيا منه بأهمية الطباعة، أصدر المخزن أول ظهير منظم لمختلف أنشطتها في السابع من فبراير 1897، وقد ركز على ست نقاط أساسية ركزت على الجودة في المنتجات، وحماية الناشرين، وضرورة الحصول على رخصة من السلطات قبل طبع أي كتاب وإنتاجه. وقد كان هذا

¹ نفسه، ص 159.

الظهير بمثابة قانون منظم لمختلف أنشطة الطباعة وإيدان ببدائية هيكله هذا القطاع لتركيزه على الحقوق والجودة التي تعتبر حاليا من أهم المعايير التي يعتمد عليها قطاع الطباعة في الدول المتقدمة، كما أعاد النظر في الطابع القدسي الذي كان يحظى به الخط الإسلامي، ومن ثم أصبح الكتاب يعتبر بضاعة عادية.

انتهت هيمنة المخزن وتدخله في ميدان الطباعة بخضوع المغرب لحكم الحماية سنة 1912، وقد أدخل المستعمر مفاهيم جديدة تتعلق بجمع العديد من المهارات والصنائع تحت سقف واحد (النسخ، والكتابة، والتصحيح، والتفسير، والطبع، وغيرها من الصنائع)، وجعلها خاضعة لتنظيم موحد ومتمركز بهدف التوصل إلى إنتاج سلعة معينة بأعداد هائلة تفترض وجود قوائم حسابية للتحكم في مساراتها المرتبطة بحركة السوق (العرض والطلب)¹.

المبحث الثاني: الطباعة والنشر قبل فترة الحماية

المطلب الأول: مميزات سوق الكتاب بعد تبني تقنية الطباعة

خلال الفترة الممتدة من 1865 إلى 1912، ساهم أكثر من سبعين مؤلفا في تنشيط حركة الطباعة والنشر، كما كان للعلماء إسهام كبير في ميدان الطباعة ككتاب ومؤلفين. وكان النشر يعني وقتئذ القيام بتمويل عملية إصدار كتاب أو عدة كتب. وقد ساهم العلماء في كتاباتهم بما يسمى التقرير، أي توجيه المديح والإطراء نثرا أو شعرا، وكانت التقارير توضع في خواتم الكتب المخطوطة كنوع من التعريف بالمؤلف وكاستحسان لقيمة الكتاب. وقد استمرت هذه العادة مع

¹نفسه، ص 157.

دخول الطباعة إلى المغرب، لكن مع بعض التغيرات التي ارتبطت أساسا باتساع سوق الكتاب، وبالتالي سهل الحصول على تقاريط العلماء.

وانقسم العلماء إلى صنفين من الناشرين: الناشر المهنيون، أي الطابعون، وآخرون يمارسون النشر. وكان أغلب الناشر ينفي هذه الفترة يمولون كتبهم بأنفسهم، ذلك أن جلهم كانوا من العلماء المرموقين الذين لا يسعون إلى الربح المادي، بل إلى الحفاظ على مكانتهم كعلماء أو قضاة.

فيما يخص الطريقة التي كان يوزع بها العلماء الناشر كتبهم، لا توجد هناك معلومات كافية في هذا الصدد، لكن ما هو معروف هو أن هؤلاء كانوا يقدمون كتبهم كهبات وهدايا، كما أنهم كانوا يستبدلونها مع باقي العلماء والطلبة في مختلف أرجاء البلاد.

من هنا نستخلص أن العلماء المؤلفين، أو الناشرين أيضا، وجدوا في تقنية الطباعة بعدا إضافيا مكنهم من تحقيق الشهرة عن طريق نشر مؤلفاتهم، مع العلم أنهم لم تكن لديهم أية نية للجرى وراء الربح المادي بقدر ما كانوا يهتمون بنشر أعمالهم لتعم الفائدة منها ولتنمية مكتباتهم أيضا، ويمكن تلخيص أثر دخول الطباعة على مجال النشر في فترة ما قبل الحماية في النقاط التالية:

- تمكين العلماء الناشرين من الشهرة في زمن قصير عن طريق نشر كتبهم، سواء على نفقتهم أو على نفقة بعض المحسنين.

- توفير مادة فكرية مهمة للأجيال اللاحقة من العلماء، ذلك أن الطباعة سمحت بتعدد نسخ الكتب التي دون فيها العلماء زبدة تجاربهم وأنشطتهم العلمية المختلفة.

- خلق مجال واسع للأنشطة الفكرية بعدما كانت حكرا على شريحة جد ضيقة من المجتمع (فئة الأعيان والمخزن).

المطلب الثاني: الجهود والمبادرات الفردية للرقى بالطباعة

بلغ عدد الطابعين في المغرب قبل الحماية تسعة طابعين وعشرين فردا من المهتمين بالنشر. ويعتبر الطيب الأزرق من رواد الطباعة بالمغرب، فهو أول من ولاه المخزن مهمة تسيير مطبعة فاس بعدما رحل المصري الذي جاء مع الروداني، ونظرا لحنكته المهنية التي اكتسبها خلال تجربته الطويلة مع الطباعة، استطاع أن يطور العمل المطبعي بإدخال تقنيات ووسائل جديدة.

وسعيا منه لتحويل مؤسسة الطباعة إلى مشروع قادر على تحقيق الأرباح، عمد الطيب الأزرق إلى اتخاذ العديد من الإجراءات العملية أهمها التخفيف من تكاليف الإنتاج، ذلك أن المخزن اشترط عليه تولي التدبير الكامل لأعمال الطباعة اعتمادا على إمكانياته المالية الخاصة، مقابل تقديم عشر الكتب الصادرة لفائدة المخزن.¹

كما حاول، كخطوة أولى في مسار تخصصه في الطباعة، أن يحسن من النظام المطبعي الذي كان يشتغل به المصري القباني، مركزا على نقطة أساسية هي جعل الكتب في متناول جمهور عريض من القراء، وهذه الخطوة ارتبطت بدلالات أهمها انتقال المغرب تدريجيا نحو تحقيق الديمقراطية في ميدان انتشار الكتب بعدما كانت حكرا على فئة محدودة.

¹محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص 299-301.

في سنة 1879 أقدم على طبع القرآن الكريم، فأصبح بذلك أول طابع مغربي يحقق مثل هذا الإنجاز، الذي لم يثر حفيظة الأوساط الدينية التي كانت تمنع من استعمال تكنولوجيا الطباعة حفاظا على قدسية الخط المغربي، وذلك لأن الطيب الأزرق تمكن من إخراجه في نسخة مماثلة باستعمال المطبعة الحجرية.

بالإضافة إلى مساهمات الطيب الأزرق في الرقي بمجال الطباعة، ساهم أخوه الأصغر المسمى العربي أيضا بشكل كبير في هذا المجال، حيث كان يعتبر من أبرز رجال الطباعة وقتئذ وعرف بإنتاجه الغزير، وقد مكنته موهبته وتجربته التي اكتسبها في الميدان من تحقيق شهرة ونجاح كبيرين. وتمكن العربي من تطوير أساليب الطباعة ودعم مكانتها في المغرب، فكان له السبق في إنتاج المواد الأولية مثل الحبر والورق، وبالتالي التخفيض من تكاليف الإنتاج.

ويعتبر أحمد الملاحى ثالث أهم الطابعين بالمغرب، بعد الأخوين الأزرق، حيث تمكن من إنشاء مؤسسة خاصة، والتي زودت سوق الكتاب المغربي بأعداد كبيرة من الكتب طيلة اشتغالها، فتمكنت بذلك من تحقيق شهرة كبيرة ومسيرة مهنية متميزة باستقلاليتها¹. كما ظهر أيضا في الساحة اسم آخر اكتسب أهمية كبرى في ميدان الطباعة هو عبد السلام الذويب الذي أسس مطبعة خاصة، إلا أن انتماءه الإيديولوجي، المتمثل في اتباع الطريقة الكتانية، أثر على منشوراته، إذ أثار شكوك المخزن فكان الأمر بمصادرة مطبعته سنة 1909.

إلى جانب الأسماء السابقة، ظهر في ميدان الطباعة من 1879 إلى 1920، حوالي عشرين فردا أغلبهم ينحدرون من أسر شريفة أو من أسر الأعيان، وجدوا في الطباعة وسيلة لتحقيق دخل مادي. إلا أن الملاحظ أن سوق الكتاب ظل خاضعا لسيطرة الأسر المرموقة، وترجع

¹ انظر فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة في المغرب (1865-1912)، مرجع سابق، ص 232.

هذه الهيمنة أساسا إلى أن هذه الفئة هي التي كانت تملك الإمكانات المادية لتحمل النفقات التي يتطلبها طبع الكتب ونشرها.

وباختصار، إن أهم ما حققه الطابعون والناشرون، الذين تعاقبوا على هذه المهنة خلال تلك الفترة الزمنية، هو فتح سوق الكتاب أمام أكبر عدد من المستهلكين بعدما كان منحصرا في فئة مجتمعية معينة ومحدودة، وبالتالي اتسع عدد المنخرطين والمهتمين بهذا المجال، الأمر الذي مهد الطريق لتنوع الإنتاج الفكري المغربي.

المبحث الثالث: الطباعة والنشر خلال فترة الحماية

المطلب الأول: وضعية القطاع مع دخول الحماية

أدى تأزم الأوضاع الداخلية خلال عهد السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ إلى فقدان المغرب استقلاله وفرض الحماية عليه بتاريخ 30 مارس 1912. ووعيا منها بأهمية الطباعة، وحتى قبل فرض الحماية، استغلت الدولة الفرنسية هذه التقنية لتحقيق أغراضها الاستعمارية والدعاية لها مستغلة الظروف السياسية العصبية التي كان يمر منها المغرب، وذلك تمهيدا لفرض سلطتها عليه. في هذا السياق تقول الباحثة لطيفة الكندوز:

«كانت منشورات هذه المطابع تخدم المستعمر بحملها أخبارا عن المغرب، جغرافيته وديانته وشعبه وسياسته، بل إن بعضها تخصص في إصدار منشورات خاصة عن الأوبئة المنتشرة بالمغرب. وفي الوقت نفسه كانت هذه المنشورات تحاول إبراز الحضارة الأوروبية ودورها في تقدم

الشعوب، حتى تحبب الحماية للشعب المغربي وتجعله يقبل عليها، بعد أن يدرك الفروق بين بلده وأحوال أوروبا»¹.

وبمجرد فرض حمايتها على المغرب، اتخذت السلطات الفرنسية العديد من الإجراءات للحد من انتشار الأخطار الناجمة عن الطباعة، فمنعت إصدار الصحف الوطنية وسنت قوانين تقيد بها حرية الطبع والنشر لمنع أي مصنف قد يدعو لمقاومة السلطات الاستعمارية. والدليل على هذه السياسة التي نهجتها السلطات الفرنسية، القائمة على التدخل في الحياة الفكرية والثقافية للمغرب، هو منعها رواج كتاب **النبوغ المغربي** لعبد الله كنون². فهي كانت تعي جيدا أهمية الطباعة التي أصبحت تشكل خطرا على سيادتها، كما تبرز ذلك الباحثة لطيفة الكندوز:

«خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ المغرب، أصبحت الطباعة وسيلة إيجابية في يد رجال الحركة الوطنية مكنتهم من إسماع أصواتهم بالداخل والخارج، فوظفوها كسلاح قوي وفعال لمحاربة المستعمر من ناحية، وبث روح وطنية في صفوف عامة المغاربة من ناحية أخرى، فقد كانت هذه الكتابات عامل إيقاظ للشعور الوطني وتغذيته، حيث كان لها تأثير بالغ على الرأي العام»³.

خلال فترة الحماية الفرنسية على المغرب، استفاد قطاع النشر والطباعة من الدعم التي كانت تقدمه للمطابع التيبوغرافية، مما أدى إلى انتشارها وتكاثرها، فأصبحت جل المدن المغربية تضم مطبعات، وبالتالي عرف سوق الكتاب ازدهارا انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.

¹ لطيفة الكندوز، **الطباعة والنشر بالمغرب (1865-1956)**، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2014، ص 218.

² **النبوغ المغربي**: عمل أدبي ووطني كتبه الأستاذ عبد الله كنون بدافع التأثر والشعور بفراغ ميدان الأدب العربي من الإنتاج الأدبي المغربي وجهل العرب - وحتى المغاربة - بالتراث المغربي. صدرت الطبعة الأولى سنة 1938 عن مطبعة المهدية بتطوان في جزأين، يقع الأول في 260 صفحة، بينما يحتوي الجزء الثاني على 440 صفحة. وقد اشتمل الجزء الأول من الكتاب على التاريخ السياسي والأدبي، وتراجم العلماء والأدباء، بينما اشتمل الجزء الثاني على منتخبات من النثر والنظم.

³ نفسه، ص 222.

كل هذه العوامل جعلت سلطات الحماية تعمل على فرض قوانين وإجراءات تنظم أعمال الطباعة والنشر.

وقد تعزز اهتمام السلطات الفرنسية بقطاع النشر بإحداثها لعدة معاهد ومؤسسات أبرزها معهد الدراسات العليا المغربية الذي صدرت عنه مجلة هسبريس تمودا ابتداء من 1921، والذي ساهم في نشر العديد من الكتب باللغتين العربية والفرنسية، أما في المنطقة الخليفة فقد تم تأسيس معهد فرانكو للأبحاث الإسبانية العربية، كما قام السلطان محمد بن يوسف بخلق لجنة للتأليف ونشر التراث المغربي سنة 1941. وهذه بعض مؤسسات النشر التي تم إنشاؤها خلال فترة الحماية:

- المكاتب العربية للتجارة والطباعة والنشر: أسست حوالي سنة 1920، كانت تتوفر على مركز بفاس وآخر بالدار البيضاء.

- مكتبة المدارس: أسست سنة 1924 بالدار البيضاء.

- دار النشر الباب: أسست سنة 1947 بالرباط، كان لها مركز بالدار البيضاء.

هذه الحركة الثقافية كانت تحت إشراف ومراقبة سلطات الحماية التي سنت ظهيرا شريفا سنة 1914، ومن أهم ما تضمنه هذا الظهير تعريض كل من نشر مطبوعات أو مقالات دون إذن السلطات إلى العقوبة، كما تضمن بندا يحذر من كتابة مقالات تنتقد السياسة الفرنسية بالمغرب أو تمس أمن البلاد، بالإضافة إلى وجوب إيداع نسختين من المطبوع لدى السلطات المسؤولة عن أعمال النشر¹.

¹انظر لطيفة الكندوز، الطباعة والنشر بالمغرب (1865-1956)، مرجع سابق، ص 260-261.

هكذا ظهر مفهوم الإيداع القانوني¹ لأول مرة في المغرب، لكن ليس بنية تقنين عملية النشر بل لفرض الرقابة على كل المنشورات، وهي سياسة كانت تطبقها السلطات الفرنسية منذ سنة 1912، مما أثر سلبا على الإنتاج الفكري المغربي الذي قلت فيه المطبوعات العربية بشكل جد ملموس رغم توفر المطابع التبوغرافية التي يسرت عملية الطبع. فمنذ فرض الحماية عرفت المطابع التبوغرافية ازديادا وانتشارا في المدن المغربية، ومن أهم هذه المطابع هناك المطبعة الأهلية التي تأسست سنة 1919 بمدينة الرباط وقد بلغ عدد مطبوعاتها بالعربية إلى أكثر من 60 عنوانا؛ والمطبعة الجديدة التي تأسست حوالي 1923 بفاس ووصلت إصداراتها إلى 50 عنوانا، وتأتي المطبعة الأمنية بالجديدة في المرتبة الثالثة بأكثر من 41 عنوانا. ومن أهم المطابع التي تمركزت بمنطقة الشمال مطبعة المهدي بتطوان (1927) التي وصل عدد عناوينها إلى 52.

أما في الشمال المغربي، الذي كان تحت سيطرة القوات الفرنسية، فقد ظهرت عدة مطابع ساهمت بشكل ملموس في ازدهار حركة الطباعة والنشر بالمنطقة، ومن أهم هذه المطابع:

- مطبعة الوحدة المغربية: تأسست بطنجة سنة 1937 وصدرت عنها أسبوعية

الوحدة المغربية.

- مطبعة محمد الوزاني: تأسست بتطوان (1936-1948) وكانت تصدر جريدة الريف.

- مطبعة بوسكا: تأسست بالعرائش (1938-1943) وكان لها السبق في ترجمة كتاب

النبوغ المغربي لعبد الله كنون إلى اللغة الإسبانية.

- مطبعة كريماديس: بتطوان (1946) أصدرت الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية.²

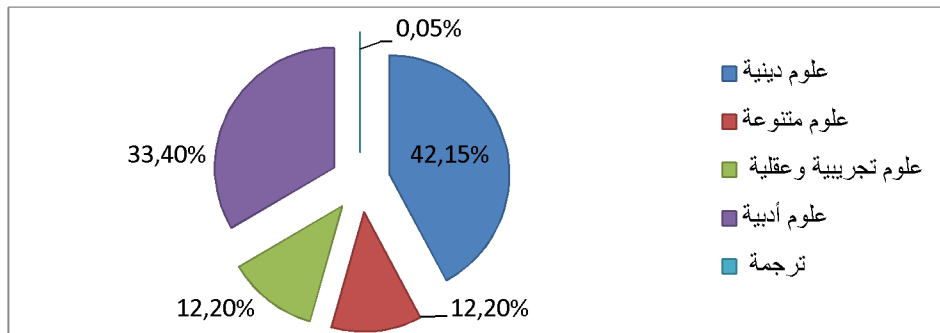
¹بدأ الإيداع القانوني في 17 أكتوبر 1932 في الظهير الشريف.
²انظر لطيفة الكندوز، الطباعة والنشر بالمغرب (1865-1956)، مرجع سابق، ص 185-186.

وما ميز حركة النشر في المناطق الشمالية هو تمركز المطبعات بمدينتي طنجة وتطوان، كما نلاحظ أن طبيعة المنشورات الصادرة عنها تغيب فيها بشكل جلي المواضيع الدينية التي كانت تحتل الصدارة قبل الحماية وقبل دخول الطباعة إلى المغرب، فجل المنشورات في هذه المنطقة كانت الغاية منها خدمة المستعمر وتلبية أطماعه.

المطلب الثاني: طبيعة المنشورات خلال فترة الحماية

يجب أن نشير في البداية إلى أن الإنتاج في مجال الفكر في الفترة ما بين 1865 و1956، والذي بلغ عدده، كما أشارت إلى ذلك الباحثة لطيفة الكندوز، 1400 مؤلفا، قد تنوعت طبيعة مواضيعه بين صنوف فنون المعرفة، إلا أن الطابع الديني هو الذي هيمن على تلك المنشورات. وفيما يلي مبيان يوضح توزيع نسب المنشورات حسب العلوم:

المبيان رقم 1: توزيع المنشورات حسب المواد في الفترة ما بين 1865-1956¹



انطلاقاً من هذه المعطيات تتبين القيمة التي اكتسبتها المنشورات ذات الطابع الديني، ويعود هذا بالأساس إلى طبيعة نظام التعليم الذي كان سائداً آنذاك بالمغرب والمعتمد على دراسة العلوم العقلية دون الاهتمام بالعلوم العقلية من أدب وفلسفة وغيرهما. وقد احتلت المطبوعات الفقهية المرتبة الأولى من حيث الأعداد المنتجة، وذلك بسبب هيمنة الفقه على برامج التعليم بالمغرب

¹ نفسه، ص 272.

سواء في المدن أو البوادي، لأنها كانت تعتبر من أهم العلوم وأفضلها، بالإضافة إلى علم التصوف الذي احتل المرتبة الثانية وكان مرتبطا بالزوايا التي كانت تساهم في إشعاع العلم والمعرفة آنذاك.

أما العلوم الأدبية فتأتي بعد العلوم الدينية، وتشمل كلا من علوم اللغة والأدب وعلوم التراجم والأنساب، والتاريخ والرحلات، فمجال الأدب لم يكن يحظى باهتمام كبير من طرف القائمين على الشأن الثقافي آنذاك، سواء في فترة ما قبل الحماية أو خلالها، بل اصطبغ بصبغة دينية، مما جعل شخصية الأديب منزوية خلف شخصية الفقيه. وترجع ندرة المنشورات الأدبية بالأساس إلى خوف الناشرين من صعوبة التسويق لعدم وجود قراء لهذا النوع من المنشورات. وفيما يلي جدول يبين تصنيف عدد العناوين حسب المواضيع الثقافية¹:

¹ لطيفة الكندوز، المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956، منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 2004.

الجدول رقم 2: تصنيف العناوين حسب المواضيع والنسبة المئوية

المواد	عدد العناوين	النسبة المئوية
منشورات عامة	178	13,25%
فلسفة	16	1,20%
إسلام	533	39,70%
سوسيولوجيا	7	0,50%
سياسة	15	1,25%
اقتصاد	20	1,50%
قانون	19	1,45%
إدارة	8	0,50%
تربية-تعليم	56	4,15%
علوم	59	4,40%
فنون	17	1,25%
لغة وآداب	223	16,50%
تاريخ وجغرافيا	192	14,35%
المجموع	1343	100%

انطلاقاً من المعطيات والنسب التي يضمها الجدول أعلاه يمكن استخلاص

الملاحظات التالية:

- فيما يخص الإنتاج في مجال النشر، نلاحظ أن فترة الحماية التي دامت 45 سنة تقريباً، لم تتميز بزيادة أعداد العناوين المنشورة رغم إدخال تقنية الطباعة التوبوغرافية ذات الحروف المتحركة، بالمقارنة مع 47 سنة من النشاط في مجال النشر في مرحلة ما قبل الحماية، فما بين 1865 و1912 وصل عدد العناوين إلى 550 عنواناً (باستعمال الطباعة الحجرية) فيما لم يتجاوز عدد العناوين خلال فترة الحماية (باستعمال الطباعة التوبوغرافية) 800 عنوان، أي بمعدل 17 عنواناً سنوياً.

- فيما يرتبط بالمضمون، نلاحظ بأن الإنتاج المطبوع في مرحلة الحماية بقي خاضعا للتقاليد الثقافية المغربية السائدة ما قبل الحماية، حيث تمثل فيها الحقول المعرفية الثلاثة (العلوم الدينية واللغة والأدب) 71% من الإنتاج المطبوع خلال هذه المرحلة.

- غياب البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي تترجمه الأعداد القليلة للعناوين المصنفة في مجال الاقتصاد والسوسيولوجيا والسياسة، أما فيما يخص المنشورات القانونية، فلم تتمتع باستقلاليتها بالمقارنة مع المطبوعات الفقهية، باعتبار الفقه قانونا إسلاميا يشكل جزءا مهما من العلوم الدينية.

- فيما يتعلق بالإبداع الأدبي، يجب الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من النصوص الأدبية المطبوعة في تلك الفترة كانت تضم قصائد دينية (مدح النبي صلى الله عليه وسلم) لا يتجاوز معظمها العشرات من الصفحات.

من جهة أخرى، اتسمت الحركة الثقافية والفكرية في المغرب بتأثرها الكبير بالأحداث السياسية خلال مدة الاستعمار الفرنسي، بحيث كانت الحركة الفكرية في أغلب الأحيان ذات أبعاد سياسية. وتعتبر سنة 1936 سنة تحول بالنسبة للوضع السياسي أساسا وللوضع الثقافي، على سبيل العطف والتبعية، ففي هذه السنة ظهرت صحافة للرأي السياسي وكان لابد للثقافة أن ترتبط بالسياسة أو تكون معززة لها. هكذا صدرت صحيفة الأطلس الأسبوعية بالرباط والمغرب اليومية بسلا والدفاع فيما بعد.

وقد أسهمت مجموعة من المطابع بشكل كبير في إثراء الحركة الثقافية وتنشيطها، أهمها مطبعة القناصل بالرباط التي كانت تصدر صحيفة الأطلس والثقافة المغربية، ثم مطبعة الأمنية التي تأسست سنة 1936، ثم المطبعة الجديدة التي كانت تطبع مجلة المغرب، وهناك مطبعة

رابعة تعتبر في طليعة المطابع المناضلة، هي مطبعة المهديّة بتطوان التي تولت طبع مجلة السلام ومجلة المغرب الجديد والحياة، فكل المطبوعات التي نشرت بمنطقة الشمال كانت من إنجاز هذه المطبعة، بداية من جريدة الحياة إلى صحيفة الأمة سنة 1954.

الفصل الثاني: الطباعة والنشر بالمغرب بعد الاستقلال

المبحث الأول: خصائص القطاع منذ الاستقلال إلى ثمانينات القرن الماضي

حرص المغرب، منذ استرجاع سيادته، على بذل جهود كبرى للقطع مع التبعية الاقتصادية والسياسية، وتجسيم ذاتيته الثقافية، وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية ونظم التعليم، وتوفير الخدمات الضرورية، فقد كانت الدولة في حاجة ماسة لبناء أجهزتها الإدارية والعسكرية والمرافق الحيوية وكل ما له علاقة بالسيادة الوطنية.

وفي المجال التعليمي، تميزت هذه الفترة من تاريخ المغرب بإرادة قوية لتعميم التعليم ومحو الأمية عبر القيام بعدة حملات، كما عرفت الفترة نفسها حركة كبيرة اعتنت بخلق النوادي ودور الشباب والمكتبات وأوراش التكوين. وأدت هذه الحركة إلى خلق مجلسين وطنيين، الأول للرياضة والثاني للشباب.

المطلب الأول: إصلاحات ما بعد الاستقلال

من بين آليات الإصلاح التي تم تطبيقها للنهوض بقطاع التعليم هناك تكوين أول لجنة للإصلاح سنة 1957، ضمت جميع ممثلي أنماط التعليم آنذاك، كالتعليم الفرنسي والإسلامي والتعليم اليهودي والإسباني والأصيل والتعليم الحر، وكان من بين تصوراتها توحيد البرامج في جميع أنواعه وكذا سنوات الأسلاك الدراسية، والتعريب عبر مراحل.

ونلاحظ في المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة أن الأولوية أعطيت لبناء الدولة ومنحها مؤسسات قارة، ووضع القواعد الأساسية للإقلاع الاقتصادي للبلاد، ومن ثم بقيت الثقافة بعيدة عن اهتمامات المسؤولين في تلك المرحلة. ويجب أن نشير إلى أن سلطات الحماية كانت قد عملت

على خلق مصلحة للآثار والفنون الجميلة، فالمغرب في بداية القرن العشرين لم يكن ليفكر في خلق مؤسسات قائمة الذات للاضطلاع بالشأن الثقافي بمعناه الواسع، لذلك فإن الباحثة أمينة التوزاني اعتبرت دخول الحماية للمغرب بمثابة بداية لمأسسة الفنون.

وبحصول المغرب على استقلاله والإعلان عن أول حكومة مغربية سنة 1955-1956، أصبحت الفنون الجميلة ملحقة بوزارة التربية الوطنية في إطار إعادة هيكلة الإدارة المغربية. لكن سرعان ما ستختفي كل إشارة لما هو فني أو ثقافي مع الإعلان عن تشكيلة الحكومة الثانية في 26 أكتوبر 1956، ليستمر الفراغ حتى حدود 2 يونيو 1961، وهو تاريخ تعيين الحكومة السابعة، وقد ألحقت الفنون الجميلة بوزارة الإعلام والسياحة في التعديل الحكومي لـ 20 غشت 1964.

هذا الأمر يعكس النظرة الغير الملائمة التي كانت لدى الحكومات المتعاقبة لكل ما له علاقة بما هو فني أو ثقافي. وقد استمر الحال على ما هو عليه لفترة طويلة، حيث ظل تعامل الدولة مع ما هو ثقافي مشوبا بالكثير من الحذر والاحتياط، مع العلم أن التصور الذي كانت تحمله حول الثقافة اتم بالمحدودية حيث كانت تختصرها في الفنون الجميلة¹. وحتى الفنون الجميلة كانت تتدحرج هي الأخرى بين المؤسسات الوزارية دون أن تتمتع باستقلاليتها. وهذه الوضعية المتسمة بعدم الاستقرار كانت تنطبق على أغلب القطاعات الأخرى. وقد أرجعت الباحثة أمينة التوزاني هذا الوضع إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الأحزاب السياسية.

- الانقسام الذي ساد داخل صفوف الحركة الوطنية.

¹Amina Touzani, *La culture et la politique culturelle au Maroc*, op.cit., p. 23.

- المنافسة الشرسة بين حزب الاستقلال والقصر من أجل احتلال مواقع متقدمة داخل

المشهد السياسي.¹

وقد ساهمت كل هذه العوامل في جعل ما هو ثقافي يحتل المرتبة الأخيرة ضمن قائمة اهتمامات الحكومة، لكن ابتداء من الحكومة الحادية عشر (1967) ستظهر البوادر الأولى لنوع من التعامل الإيجابي للدولة مع الشأن الثقافي، بربطه مرة أخرى بوزارة التربية الوطنية. وفي سنة 1974 تم الإعلان عن وزير للدولة مكلف بالشؤون الثقافية لأول مرة، لكن ما ميز هذه الفترة هو كونها اتسمت بزيادة تدخل الحكومة في الشأن الثقافي الأمر الذي كان خالف تطلعات النخبة المتنفذة، وذلك من خلال إبعاد الحقل الثقافي عن المنظومة التعليمية خوفا من انتقال تمثلات الفكر اليساري السائد خلال فترة السبعينات من القرن الماضي إلى قطاعات أخرى.

لهذه الأسباب لم تكن هناك أية إشارة للتنمية الثقافية في المخططين الأول والثاني للتنمية الاقتصادية المغربية، أي مخطط 1960-1964 ومخطط 1965-1967. لكن مع الإعلان عن المخطط الخماسي للفترة ما بين 1968 و 1972 ستم الإشارة إلى النشاط السوسيوثقافي والتربوي. ويرجع تأخر الاهتمام بكل ما هو ثقافي، في رأي الباحث عزيز أزغاي، إلى عدة أسباب أهمها:

- الانتشغال بوضع الملامح الكبرى لما ينبغي أن تكون عليه الإدارة المغربية بعد

الاستقلال.

- عدم الاستقرار المؤسسي الذي أسفر عن تعيين إحدى عشر حكومة في إحدى عشر

سنة، مع ما ترتب عن ذلك من سوء تدبير وعدم الإلمام بالملفات الحساسة والشديدة الأهمية.

¹Ibid., p. 24.

- الاعتقاد الذي كان سائدا والمتمثل في كون الثقافة والفن والإبداع مجرد أشكال تعبيرية وجدت خصيصا للتسلية، وبالتالي فهي لا تستحق أن تحظى بالاهتمام الجدي، الأمر الذي جعل الثقافة المغربية تبقى بعيدة عن كل رعاية.¹

ومع الإعلان عن الحكومة الثانية عشر في غشت 1971، ظهرت لأول مرة تسمية وزارة الثقافة مقرونة بقطاع التعليم العالي والثانوي الأصيل وتكوين الأطر. لكن مع المخطط الرابع للفترة 1973-1977 ستظهر نقلة نوعية في التعاطي مع الشأن الثقافي، وذلك نظرا للأهمية التي بدأت تلمسها الدولة في هذا القطاع ومدى قدرته على استيعاب التحولات التي كان يعرفها المغرب خلال تلك الفترة.

عرفت بداية الثمانينات تحولا كبيرا في هذا المجال بتتصيب محمد بنعيسى وزيرا للثقافة، والذي عرف بولعه بكل ما يتصل بما هو ثقافي، حيث أسس مهرجان أصيلة الثقافي سنة 1987، وأشرف على المناظرة الشهيرة بتارودانت حول الثقافة المغربية²، كما عرف عهده تنظيم معرض الكتاب والنشر بمدينة الدار البيضاء، والذي أصبح، فيما بعد، موعدا سنويا يستضيف الناشرين والكتاب سواء من داخل المغرب أو خارجه بغية مناقشة القضايا المرتبطة بالكتاب ومستقبل صناعته وتوزيعه.

¹عزيز أزغاي، الثقافة والصناعات الثقافية في المغرب: صناعة الكتاب نموذجا، منشورات فكر، الرباط، 2014، ص 42-43.

²هي أول مناظرة مغربية حول الثقافة المغربية والتي انعقدت في عهد الوزير محمد بنعيسى أيام 13 و14 و15 يونيو 1986 بمدينة تارودانت، وقد بلغ عدد المشاركين فيها 200 مشارك محسوبيين على قطاعات الثقافة والفكر والإبداع، إلى جانب أخصائيين في الشأن الثقافي من مختلف التيارات السياسية بالمغرب. وقد تم الإعلان فيها عن مجموعة من المشاريع الكبرى التي لم تتحقق فيما بعد على أرض الواقع إلا البعض منها مثل إنشاء المكتبة الوطنية، ودار الثقافة بوجدة، والمركز الثقافي ببني ملال، وغيرها من المشاريع الثقافية. بالإضافة إلى مشروع خلق شركة وطنية للنشر تساعد المبدعين والأقلام الجديدة على نشر مؤلفاتهم بأئمنة رمزية، وهو المشروع الذي بقي ينتظر قرارات فعلية لتطبيقه.

من جهة أخرى، ظهرت مجموعة من المبادرات التي كان يقودها مجموعة من المثقفين الذين سعوا من خلال مواقعهم، سواء الثقافية أو الجامعية، إلى تكريس ثقافة مغايرة لما كان سائدا من خلال إصدار بعض المجالات التي نذكر منها:

- مجلة **آفاق** التي أصدرها اتحاد كتاب المغرب في سنة 1963، وكان يديرها الأستاذ محمد عزيز الحبابي رئيس الاتحاد آنذاك.

- مجلة **أقلام** التي أنشئت سنة 1964 من طرف كل من عبد الرحمان بن عمور، أحمد السطاتي ومحمد إبراهيم بوعلو، والتي توقفت عن الصدور سنة 1982.

- مجلة **أنفاس Souffles** التي أسسها الشاعر عبد اللطيف اللعبي في سنة 1966 قبل أن يتم منع إصدارها في سنة 1972.

- مجلة **الثقافة الجديدة** التي تأسست في سنة 1974، وكان يديرها الشاعر محمد بنيس، وقد منعت في سنة 1984.

- مجلة **الزمن المغربي** التي أسسها الباحث سعيد علوش في سنة 1979، وقد منعت في سنة 1984¹.

لقد شكل إصدار هذه المجالات نقطة مضيئة في تاريخ المشهد الثقافي والسياسي، كما تجدر الإشارة إلى الدور الفعال الذي لعبته بعض الجمعيات الثقافية المستقلة التي كانت تضم في صفوفها مثقفين وأدباء مغاربة، مثل اتحاد كتاب المغرب.

إن المتتبع لمسار تحولات قطاع النشر بالمغرب بعد استقلاله ليسجل تطوره في مرحلتين اثنتين: الأولى تبتدئ من سنة 1955 إلى أواسط سنة 1980، والتي اتسمت بضعف الإنتاج،

¹ Hassan El Wazzani, op.cit, pp. 22-23.

والمرحلة الثانية تمتد ما بين سنة 1985 و 2003، والتي تميزت بارتفاع نسبة النشاط في مجال النشر، فابتداء من سنة 2000 بدأ المغرب بنشر ما يعادل إنتاجه لمدة قرن (1865-195) في سنة واحدة، أي نسبة 1400 عنوان سنويا. ويوضح هذا الجدول تطور النشر بالمغرب حسب اللغة وحسب الفترة الزمنية (عشر سنوات)، كما يضم النسبة السنوية للإنتاج:

الجدول رقم 3: إنتاج الكتب الثقافية والأكاديمية (1955-2003)¹

المرحلة	عدد العناوين باللغة العربية	% للإنتاج بالعربية	عدد العناوين بالأمازيغية	عدد العناوين باللغات الأجنبية ²	% للإنتاج باللغات الأجنبية	المجموع	% للإنتاج
64-55	203	%50,48	-	216	%51,50	419	41
74-65	409	%48,50	-	436	%51,50	845	84
84-75	1280	%69,00	2	567	%31,00	1849	185
94-85	3069	%70,50	14	1271	%29,50	4354	435
03-95	6220	%77,00	36	1790	%23,00	8046	849
	11181		52	4280		15513	

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج الكتب بالمغرب، حسب الفترات الزمنية، في تفاوت واضح، فمنذ الاستقلال إلى بداية الثمانينات عرف سوق الكتاب ركودا انعكس سلبا على حركية قطاع النشر والطباعة وقتئذ، وهذا ما تبينه النسب المئوية للإنتاج الجد منخفضة سواء باللغة العربية أو اللغات الأخرى. لكن، ابتداء من سنة 1985 سيعرف قطاع النشر والطباعة ازدهارا بارتفاع أعداد العناوين المنشورة، سواء منها الكتب الثقافية أو الأكاديمية، وخصوصا باللغتين العربية والفرنسية.

¹Sghir-Janjar Mohammed, « L'édition dans le Maroc indépendant: 1955- 2003 », Rapport thématique: Dimensions artistiques, culturelles et spirituelles, 50 ans de développement humain perspectives 2025, Casablanca, 2006 , p 51.

²الجدير بالملاحظة بأن أكثر من 98% من العناوين نشرت باللغة الفرنسية.

المطلب الثاني: فترة الركود في مجال النشر (1955-1984)

خلال الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال، يمكن اعتبار الوضع غير مختلف عن مرحلة ما قبل الاستقلال، فقد ظل محيط الكتاب المطبوع محصورا في أقلية صغيرة من القراء، كما أن المجلة والجريدة لم تلعبا إلا دورا ضعيفا في تكوين الرأي العام وخلق مجال للنقاش والتعبير. إلى غاية أواسط الثمانينات، ظل قطاع النشر محدود النشاط إذ أن منافسة الكتب العربية المشرقية (المصرية واللبنانية) أبقت المغرب في وضعية المستورد للكتب المنتجة في الشرق الأوسط، وللكتب الفرنسية كذلك، فخلال تلك الحقبة اعتاد مجموعة من الكتاب المغاربة، سواء الذين يكتبون باللغة العربية أو الفرنسية، على نشر أعمالهم في الخارج (فرنسا ولبنان على وجه الخصوص).

فيما يخص الجانب المهني، ترجع أسباب قلة الإنتاج خلال تلك المرحلة إلى محدودية دور الطباعة (125 وحدة)، ودور النشر (20 وحدة)، في أواسط السبعينات، والتي كانت متمركزة في المدن الجامعية خصوصا، الرباط والدار البيضاء. وهناك مجموعة من العوامل التي يمكنها توضيح وضعية قطاع النشر في تلك الفترة، نذكر منها:

- قلة نسبة المتدرسين وارتفاع نسبة الأمية.

- الرقابة التي حدثت من ممارسة الحريات العامة، وطبيعة المشهد السياسي الذي تميز

آنذاك بالمواجهة بين الأحزاب المعارضة والدولة.

- السياسة اللغوية التي تميزت بالقطيعة مع تعريب تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي بدأت خلال السبعينات وتم إرساؤها في الثمانينات. هذه السياسة أحدثت هوة بين النخبة المنتجة التي تلقت تكوينها بالمدرسة الفرنسية وبين القراء الذين خضعوا لسياسة التعريب.¹

المطلب الثالث: خصوصيات قطاع النشر خلال فترة الثمانينات

اتسم قطاع النشر خلال هذه الفترة بالغموض، وذلك لعدة أسباب أهمها غياب التكوين المهني المتخصص في المجال، وانعدام التشريعات التي تقنن مهنة النشر، بالإضافة إلى قلة دور النشر، والتي كان عددها لا يتجاوز 20 دارا وكانت تتمركز أساسا بمدينة نواكشوط والرباط (97%). ويعكس هذا الوضع واقع البلاد آنذاك، بحيث كانت تصل نسبة الأمية إلى 65 % (44% بالوسط الحضري و82% بالوسط القروي)².

لهذه الأسباب كلها ظل إنتاج الكتب ضعيفا، فالقطاع كان لا يزال في مراحل الأولى للتشكل. وكان النشر على حساب المؤلف هو الأسلوب السائد في القطاع، بالإضافة إلى لجوء الكتاب والمؤلفين إلى نشر إبداعاتهم بمجلات كانت معروفة آنذاك، مثل مجلة أقلام ومجلة الثقافة الجديدة وغيرهما، علاوة على التوجه نحو نشر الكتب بالخارج، خصوصا بلبنان وفرنسا. ويبين الجدول التالي أعداد الكتب المنشورة خلال الأربع سنوات الأولى من عقد الثمانينات³:

¹Mohammed Sghir-Janjar, op. cit., p. 52.

²الإحصاء العام للسكان والسكنى، Le Matin du Sahara 04/04/1984، فاطمة بن سليمان، "صناعات الكتاب بالمغرب"، الناشر العربي، العدد السادس عشر، القاهرة، 1990، ص 89.

الجدول رقم 4: عدد العناوين المنشورة في بداية الثمانينات

السنة	عدد العناوين
1980	563
1981	727
1982	673
1983	546

من خلال هذا الجدول، يتضح أن قطاع النشر خلال السنوات الأولى من الثمانينات ظل يعرف ركودا ولم يلاحظ أي تغير في أعداد العناوين المنشورة، خصوصا فيما يتعلق بمجال الأدب، وهي الفترة التي تزامنت وازدياد أعداد طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية. من جانب آخر عرف الكتاب المدرسي ازدهارا كبيرا على إثر ارتفاع عدد المتدرسين، وبالتالي شهد قطاع النشر الموجه للتعليم نموا سواء من ناحية كثرة العناوين أو الأعداد.

خلال سنة 1982، كان قطاع النشر يشغل 6000 شخص، لكنه كان يعاني من عدة مشاكل أهمها غياب يد عاملة متخصصة ومؤهلة، الأمر الذي انعكس على جودة الكتب وعلى الأجل المخصص للتصنيع. عانى القطاع أيضا، خلال هذه الفترة، من المنافسة الكبيرة للناشرين الأجانب الذين كانوا يودعون مئات العناوين في السوق الوطنية دون أي تدخل من طرف الدولة لحماية النشر المحلي أو تشجيعه على الأقل. هذا ما أكد عليه ناشرو تلك الحقبة، حيث صرح أحد الناشرين الشباب: "لا يمكن للكتاب المغربي مقاومة غزو الكتب الفرنسية واللبنانية، فالقطاع العام لا يلعب أي دور للدفاع عن الكتاب على غرار تشجيعه للسينما وعدد معين من السلع التي أصبحت محمية بموجب قوانين مختلفة".¹

¹Abderrahman Tenkoul , " L'édition au Maroc: quel avenir ?" , Revue Sindibad, Ambassade de France, Rabat, 1986p. 20.

كل هذه المعطيات تؤكد أن الدولة كانت تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية حيال المشاكل التي كان يعانيها قطاع الكتاب آنذاك، فأغلب الناشرين كانوا يفعلون ذلك على حسابهم في غياب أي نوع من أنواع الدعم. أما بالنسبة للتوزيع، فجل الكتاب كانوا مضطرين للمرور عبر الشركة الوحيدة الموجودة آنذاك، سوشيريس، والتي كانت ترفع من النسبة المئوية إلى 45% على ثمن البيع لتجاوز مشاكلها.

وللتغلب على هذه المعوقات ظهرت مجموعة من المبادرات الفردية، سواء لمؤسسات نشر أو لمجلات أو لناشرين، والذين حاولوا الانخراط في مجال النشر، مثل مجلة **Souffles** و **الثقافة الجديدة** التي أسست **Atlante** و **Shoof** ومجموعات الثقافة الجديدة، فكل هذه التجارب كانت تحكمها الغيرة على الثقافة الوطنية ومنح القطاع الوسائل الضرورية لتطوره، كما ركز ناشرو تلك الفترة على الجودة وليس فقط على الربح المادي، الأمر الذي عكس رغبتهم في النهوض بالقطاع وتحسين وضعيته واستقلاليته.¹

ولتحسين وضعية الكتاب، ازداد اهتمام الناشرين المغاربة ابتداء من سنة 1984 تقريبا، بما يسمى بالنشر المشترك، أي أن ناشرين أو أكثر يجتمعون لإصدار مؤلف بهدف توسيع مجال انتشاره وتقاسم مخاطر النشر، مع تخفيض ثمن البيع. وارتبط اهتمام الناشرين بهذا النوع بتفاهم مشاكل النشر بسبب انخفاض قيمة الدرهم في مقابل الفرنك الفرنسي، فكان لا بد من القيام بالنشر المشترك للتخفيف من مشكل الثمن بالدرهم بالنسبة للكتاب الفرنسي.

هكذا اتخذ النشر المشترك شكلين مختلفين: الأول طبع محلي أو ما عرف بالسحب في المغرب "Tirage au Maroc"، يستفيد فيه القارئ المغربي في هذه الحالة من انخفاض تكاليف

¹Ibid., p. 21.

الإنتاج المغربي، والنوع الثاني طبع في فرنسا مع التزام مسبق مع الناشر المشترك المغربي بريح معين ووضع شعار على الغلاف.¹ وقد لخص الرئيس السابق للجمعية المغربية للناشرين، حمودة

بوغالب، وضعية قطاع النشر خلال فترة الثمانينات في النقاط التالية:

- نشاط النشر متمركز أساسا بمدينة الدار البيضاء والرباط.

- محدودية إمكانات القطاع فيما يخص الأطر في مختلف التخصصات، من تصنيع

وتكوين وغيرهما.

- غياب التخصص في مجال معين، فهناك ناشرون يقومون بكل الأعمال المرتبطة

بالنشر، من طبع وتوزيع.

- غياب تحليل شامل ومفصل للقطاع، فهذا الأخير غير معروف وغير مهيكّل، بالإضافة

إلى ندرة أو انعدام البحث في هذا المجال.²

وبما أن قطاع النشر يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الطباعة، فلا بد من الإشارة إلى

خصوصيات هذا الأخير خلال تلك الفترة، والتي تنقسم إلى صنفين: خاص وعام. وقد بلغ عدد

المطابع آنذاك 250 مطبعة حسب تقديرات أرباب المطابع،³ وأغلبها تتمركز بمدينة الدار

البيضاء والرباط اللتين كانتا تتوفران على 70% من مؤسسات الطباعة، أما 30% فنقتسمها باقي

المدن الكبرى مثل فاس وطنجة ومراكش، الأمر الذي يوضح خلو العديد من المدن المغربية،

خصوصا الصغرى، من مطبعات وورقات، مما يعوق انتشار الكتاب على نطاق واسع.

¹Youssef Slaoui, "La co-édition : Problèmes théoriques et pratiques", Revue Sindibad, op.cit., p. 42.

²Hamouda Bourhaleb, "L'édition et la diffusion", Revue Sindibad, op. cit., pp. 31-32.

³الطباعة والنشر، العدد الرابع، 1984، ص 3.

وقد ازداد عدد العاملين بقطاع الطباعة حيث بلغ سنة 1984 عدد 12000 عوض 3000 سنة 1974، إلا أن القطاع ظل مفتقرا ليد عاملة متخصصة في غياب تكوين مهني على المستوى الوطني، علاوة على قلة الشركات التي تمدّها بالمواد الأساسية، أي الورق، والتي لا تتعدى أربعة منذ الستينات (مابما - إكلومير - سومبا - كومابا) والتي تغطي 80% من حاجيات سوق الطباعة.¹

المبحث الثاني: ارتفاع نسبة الإنتاج في مجال النشر: مرحلة التطور

خلال العشر سنوات الممتدة ما بين 1985 و1994، تضاعف المتوسط السنوي للإنتاج بالمقارنة بالعشر سنوات السابقة، وبالموازاة مع ارتفاع الإنتاج ظلت اللغة الفرنسية هي المهيمنة على حساب اللغة العربية، كما لوحظ في تلك المرحلة ظهور محتشم للكتاب الأمازيغي، والذي يعكس نوعا من التطور بالنسبة للثقافة الأمازيغية.

بالإضافة إلى التحولات السوسيوثقافية التي عرفتھا البلاد ابتداء من سنة 1980 (التحضر، وتضاعف أعداد الجامعات وارتفاع عدد المتدربين والحاصلين على الشواهد، وغيرها من التحولات)، ارتفع عدد المطابع إلى 300 وحدة، في حين ارتفع عدد دور النشر إلى 90 وحدة. من جهة أخرى، لم تعد شبكة مهنيي قطاع النشر متمركزة في محور الدار البيضاء الرباط، بل امتدت إلى مدن أخرى مثل طنجة ومراكش وفاس وأكادير وغيرها. أما الإصدارات الدورية (المجلات والجرائد)، فقد وصلت إلى 581 عنوانا سنة 1997.

¹فاطمة بن سليمان، "صناعات الكتاب بالمغرب"، الناشر العربي، العدد السادس عشر، القاهرة، 1990، ص 88.

ولمواكبة هذا التطور، عرفت سنة 1983 تأسيس جمعية المؤلفين المغاربة للإنتاج التي كانت تصدر مجلة **الكتاب المغربي**، وهي دورية ببيوغرافية تحليلية للإنتاج المغربي في مجال النشر، كما كانت مصدر لمجموعة من المبادرات المرتبطة بالنشر (إعادة إصدار وترجمات)، ويبقى نشر **معلمة المغرب** من أهم المبادرات، وهي موسوعة عامة ذات أهمية ثقافية وعلمية بالمغرب.

من جانب آخر، سمح التحسن التدريجي لجودة النشر وتصنيع الكتاب من طرف العديد من الناشرين المغاربة بولوج السوق المشرقية لأول مرة في تاريخ النشر بالمغرب. فقد ساهمت كل من جودة الترجمات العربية والشهرة التي اكتسبها بعض المثقفين المغاربة، أمثال العروي والجابري وكليطو والطاهر بن جلون واللعبى وغيرهم، في إعادة ربط الأواصر بين المشرق والمغرب. والجدير بالملاحظة أن توزيع الإنتاج فيما يخص المواد أو المجالات قد اتسم بانعدام التوازن، وهذا ما يبينه جدول الإنتاج حسب المواد واللغات:¹

¹ Mohammed Sghir-Janjar, op. cit., p. 55.

المواد	عدد العناوين باللغة العربية	النسبة المنوية للإنتاج باللغة العربية	عدد العناوين بالأمازيغية	عدد العناوين باللغات الأوروبية	النسبة المنوية للغات الأوروبية	المجموع	الإنتاج الإجمالي
أعمال عامة	384	3,50%	1	155	3,6%	540	3,50%
إسلام	1011	9,00%	2	122	3,00%	1135	7,35%
ديانات أخرى	18	0,20%	0	21	0,50%	39	0,35
فلسفة	364	3,25%	0	36	0,75%	400	2,60%
علم نفس	80	0,70%	0	23	0,50%	103	0,75%
علم اجتماع	612	5,50%	0	398	9,30%	1010	6,50%
سياسة	981	8,75%	0	285	6,65%	1266	8,15%
اقتصاد	336	3,00%	0	944	22,00%	1280	8,20%
قانون	1901	17,00%	0	688	16,25%	2489	16,50%
علوم التربية	329	3,00%	0	125	3,00%	454	3,00%
التسيير	56	0,50%	0	122	3,00%	178	1,10%
الفنون الجميلة	224	2,00%	0	140	3,50%	364	2,35%
اللسانيات	371	3,00%	1	114	2,65%	486	3,15%
الأداب	2795	25,00%	48	580	13,75%	3423	22,00%
الجغرافيا	199	1,75%	0	181	4,20%	380	2,50%
التاريخ	1520	14,00%	0	346	8,10%	1866	12,00%
المجموع	11181	100%	52	4280		15513	100%

انطلاقاً من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات

أهمها:

- تعتبر الآداب والقانون والتاريخ من بين المواضيع التي ضمت أكبر عدد من العناوين خلال الفترة الممتدة ما بين 1955 و2003، وهي نفسها المواضيع التي هيمنت على قطاع النشر والكتاب خلال فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي.

- قاومت مواضيع كل من الاقتصاد والتسيير وديانات أخرى التعريب، حيث واصل المؤلفون النشر فيها باللغة الفرنسية، نفس الأمر بالنسبة إلى المنشورات المسلسلة لأنه لم تكن هناك جريدة اقتصادية بالعربية، على عكس تلك المكتوبة بالفرنسية. فيما يخص ندرة الأعمال في موضوع الديانات، فإنها تعكس انغلاق النظام التربوي المغربي آنذاك في وجه كل المقاربات المقارنة ذات الصبغة الدينية.

- فيما يخص العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن انخفاض أعداد العناوين في هذا المجال يعكس عدم اقتحامها لمجال النشر، نفس الأمر بالنسبة إلى السوسيولوجيا (6,5%)، والعلوم السياسية (15,8%)، والفلسفة (6,2%)، وعلم النفس (5,2%)¹.

المطلب الأول: حصيلة الإنتاج مع بداية الألفية الثالثة

خلال العقد الأخير، توضح حصيلة الإنتاج في مجال النشر المغربي أن متوسط الإنتاج السنوي للكتب في مجالات الأدب والعلوم الإنسانية تجاوز 1000 عنوان أواسط سنة 2000، ليصل إلى 1300 عنوان مع بداية العقد الحالي.

لكن هذا الإنتاج يبقى هزيعا إذا ما قورن بإنتاج الدول الغربية، مثل فرنسا التي يصل مستوى الإنتاج فيها إلى 60000 عنوان، وحتى الدول العربية، كمصر مثلا، التي يصل إنتاجها

¹Mohammed Sghir-Janjar, op. cit., pp. 55-56.

إلى 10000 عنوان سنويا، وهذا العدد يعادل إنتاج المغرب ما بين سنة 1865 (تاريخ دخول الطباعة إلى المغرب) وسنة 1956 (تاريخ استقلاله)، كما يعطي نظرة حول التطور التاريخي للنشر بالمغرب خلال قرن من الزمن، علما أن بداية القرن الواحد والعشرين تمثل نقطة تحول في مسار تطور القطاع في البلاد، وذلك على عدة مستويات نذكر منها:

- النسبة العالية لتعريب قطاع التعليم، والتي فاقت 77% خلال نهاية القرن الماضي لتصل إلى 82 في المائة في أواسط العقد الحالي (2015). وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة العناوين المنشورة باللغة الفرنسية هي 42% من مجموع العناوين المطبوعة بالمغرب خلال الثلاثة عقود الأولى التي أعقبت الاستقلال (1960-1980).

- ارتفاع نشاط النشر في المجالات المرتبطة بالمواد الجامعية بعد تعريب التعليم، مثل الآداب والحقوق والتاريخ والدراسات الاجتماعية، والتي تمثل نسبة 81% من مجموع الإنتاج في مجال النشر بالمغرب. في ما يخص مجال الاقتصاد، والذي لم يتم تعريبه بعد، فهو يمثل نسبة 2%. أما الإنتاج الأدبي (الرواية، القصة، الشعر، المسرح) فهو يحتل المرتبة الأولى بنسبة 25% من الإنتاج السنوي، ويمثل الإبداع الأدبي باللغة العربية نسبة 82,5 بالمائة.

- جزء هزيل مخصص لمجالات معينة مثل التربية 4%، والفلسفة 3%، والاقتصاد 2%، والجغرافيا 3,0%، ودراسة الأديان الأخرى 2,0%، وهذا ما يمكن تفسيره بغياب متخصصين على مستوى التكوين والبحث العلمي في هذا المجال.

وحسب دراسة للدكتور حسن الوزاني حول قطاع النشر في الفترة الممتدة ما بين 22002 و2004، فقد سجل القطاع نقلة نوعية خاصة في مجال الأدب والنقد الأدبي بإنتاج بلغ 826

عنوانا، أي بمعدل 27.80% من مجموع الإصدارات التي نشرت في الفترة المشار إليها¹. ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها انتشار استعمال تقنيات الطباعة الجديدة وارتفاع عدد المؤسسات التي تساهم في صناعة الكتاب، والتي بلغ عددها سنة 2001 ما مجموعه 375 ناشطا في مختلف المجالات، زيادة على التحولات التي عرفت الحياة الثقافية للمواطن المغربي، والذي تمتع بحرية أكثر للتعبير عن رأيه، وبالتالي توسعت مجالات الكتابة والنشر. وفيما يلي جدول يوضح تطور الإنتاج حسب المجالات خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 6: أعداد العناوين حسب المواد والنسبة المئوية (2002-2004)

المواد	الإنتاج العام	النسبة المئوية للإنتاج العام
الإصدارات العامة	1130	1.77
ديانات	202	10.89
فلسفة	50	42.00
علم النفس	14	21.43
علم الاجتماع	179	17.88
العلوم السياسية	265	9.81
الاقتصاد	142	7.75
القانون	538	4.46
علوم التربية	113	7.96
التدبير	36	33.33
الفن	83	4.82
اللسانيات	48	27.08
الأدب والنقد	826	23.73
الجغرافيا	26	15.38
التاريخ	271	17.71
العلوم البحثية	26	34.62
العلوم التطبيقية	39	10.26

¹Hassan El Wazzani, op. cit., p. 11.

ويجب أن نشير إلى أن بداية الألفية الثالثة عرفت انخراط مجموعة من المؤسسات، سواء الرسمية أو غير الرسمية، والجمعيات في مجال النشر، بالإضافة إلى الانتشار الواسع لنمط النشر على حساب أو نفقة المؤلف، مما زاد من وثيرة تطور القطاع فيما يخص إصدار العناوين الجديدة. وقد حدد الدكتور حسن الوزاني في دراسته مختلف الأطراف المتدخلة في قطاع النشر خلال الفترة 2004/2002 في الجدول التالي¹:

الجدول رقم 7: مكونات قطاع النشر بالمغرب (2004-2002)

المتدخلون	عددهم	عدد العناوين	النسبة المئوية
على نفقة المؤلف	-	948	31.91
دور النشر	93	913	30.73
المجلات	24	231	7.78
الجمعيات	87	222	7.47
مؤسسات عليا	36	172	5.79
وزارات	17	148	4.98
مصالح رسمية	34	83	2.79
مؤسسات البحث	26	81	2.73
وسائل الإعلام	10	44	1.48
الخزانات	4	35	1.18
المكتبات	12	23	0.77
المؤسسات الأجنبية	13	21	0.71
وكالات الاتصال	8	14	0.47
مؤسسات التعليم والتكوين	3	11	0.37
الأحزاب السياسية	3	9	0.30
المقاولات	4	6	0.20
النقابات وممثلو المهنيين	4	6	0.20
الموزعين	2	4	0.13
المجموع	380	2971	100

¹Hassan El Wazzani, op. cit., p.24.

انطلاقاً من المعطيات المتوفرة في هذا الجدول، يتبين هيمنة النشر على نفقة المؤلف بعدد عناوين وصل إلى 948، بنسبة 31.91%، ليقف بذلك عدد العناوين المنشورة من طرف دور النشر التي وصلت إلى 913 عنواناً بنسبة 30.73%، لتأتي بعد ذلك مساهمة الجمعيات بنسبة 7.47%. إن هذا التنوع في طبيعة المتدخلين في قطاع النشر يعكس، بدون شك، الدينامية التي أصبح القطاع يعرفها بالموازاة مع التحولات السوسيوثقافية والسياسية التي عرفها المغرب مع بداية الألفية الثالثة.

فيما يخص طبيعة العناوين المنشورة خلال هذه الفترة، فأغلبها عبارة عن كتب إبداعية وكتب النقد الأدبي المكتوبة باللغة العربية أساساً، حيث بلغ عدد العناوين المنشورة باللغة العربية على نفقة المؤلف 77,74% مقابل 19,73% بالنسبة للكتب باللغة الفرنسية، مع عناوين جد قليلة بالنسبة للغات الأخرى¹. وحسب الإحصائيات التي تصدرها وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد في شكل تقرير سنوي عن مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، فقد سجل قطاع النشر والطبع خلال موسم 2002-2003 رقم معاملات يقدر بـ 243 مليون درهم². وقد تحقق ذلك من خلال 28 دار نشر و 426 مطبعة على المستوى الوطني، كما سجل القطاع، فيما يرتبط بسوق الشغل، تشغيل 2% من مجموع اليد العاملة في 23 قطاعاً إنتاجياً.

وسجلت حصيلة السنة المالية 2003-2004 بعض الارتفاع حيث وصلت إلى حدود 273، أي بزيادة 30 مليون درهم، وانتقلت معاملات الإنتاج إلى 250 مليون درهم، والاستثمار

¹Hassan El Wazzani, op. cit, p. 26.

²Hassan el Wazzani, Mounya Nejjar et Yahya El Yahyaoui : **Industries culturelles au Maghreb: Réalités et perspectives**, UNESCO, Ministère de la Culture, Rabat, Mars 2008, p. 18.

إلى 181 مليون درهم بقيمة مضافة بلغت 887 مليون درهم. أما دور النشر والمطبعات فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا، حيث وصل عددها إلى 461 مقابل 426 سجلت سنتين قبل ذلك التاريخ. وعلى نفس الإيقاع التصاعدي، سجل موسم 2005-2006 زيادة مهمة على مستوى المؤشرات الخاصة بقطاع النشر والطباعة، لاسيما فيما يتعلق بعدد المقاولات التي تنشط في المجال، إلى جانب رقم المعاملات. وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

جدول رقم 8: تطور قطاع النشر والطباعة وإعادة الإنتاج (2005-2006)¹

عدد المؤسسات	468
رقم المعاملات	283 مليون درهم
الإنتاج	2629 مليون درهم
الاستثمار	225 مليون درهم
القيمة المضافة	903 مليون درهم
اليد العاملة	8646 عاملا

من خلال الجدول أعلاه، يمكن التوصل إلى مجموعة من الملاحظات مقارنة بالموسم 2004-2005 أهمها الحركية المتزايدة للقطاع بارتفاع مبلغ المعاملات التجارية ب101 مليون درهم، حيث وصلت عدد المؤسسات إلى 468 مقابل 461 في الموسم السابق. كما ارتفع عدد معاملات الإنتاج بما يقدر ب120 مليون درهم، مع بلوغ القيمة المضافة 903 مليون درهم، مقابل 887 مليون درهم في السنة التي قبلها. أما فيما يرتبط باليد العاملة، فالزيادة وصلت إلى 56 عاملا بما مجموعه 8646 عوض 8590.

¹Enquête annuelle sur les industries de transformation, Ministère de l'industrie, du commerce et des nouvelles technologies, CD. ROM. Edition 2007, p.7.

انطلاقاً من هذه المعطيات يتبين أن قطاع النشر بدأ يعرف نمواً متزايداً مع بداية الألفية الثالثة، وذلك نظراً لمجموعة من التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، الأمر الذي يدل على أن القطاع يسير في خط تصاعدي نظراً للعديد من المؤشرات أهمها: تراجع نسبة الأمية في السنوات الأخيرة، مما قد يزيد من نسبة القراء، وسن وزارة الثقافة لسياسة خاصة بدعم الكتاب والطبع ابتداءً من سنة 1999. وفيما يلي جدول يبين قيمة هذا الدعم خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007¹:

جدول رقم 9: دعم الناشرين بالمغرب (2005-2007)

السنة	عدد دور النشر المستفيدة	عدد العناوين (كتب ومجلات)	القيمة بالدرهم
2005	18	160	2.622.632.00
2006	23	167	2.512.248.00
2007	22	155	2.572.510.00
المجموع	63	482	7.707.390.00

المطلب الثاني: حصيلة النشر بالمغرب بين 2014 و 2016

وصل إنتاج المغرب في مجال النشر خلال سنة 2015/2014 إلى 2448 كتاباً و 144 مجلة نشر منها 328 عدداً. ويحتل الإنتاج باللغة العربية المرتبة الأولى، وذلك يرجع بالأساس إلى التعريب الذي بدأ منذ ثمانينات القرن الماضي، بحيث ارتفع الإنتاج باللغة العربية من 58% في أواسط الثمانينات إلى 82% في حدود سنة 2015/2014².

¹Hassan El Wazzani, Mounya Nejjar et Yahya El Yahyaoui, op. cit., p. 25.

²Mohammed-Sghir Janjar, **Edition Marocaine** (rapport sur l'activité éditoriale marocaine en littérature, sciences humaines et sociales), 2014-2015, Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, p. 9.

أما فيما يخص الإنتاج باللغة الفرنسية، فهو لا يغطي إلا 15,5% من الإنتاج بالمغرب في مجال النشر ب 348 عنوانا سنويا. بالنسبة للغات الأخرى، فهي لا تمثل سوى حصة ضئيلة من مجموع الإنتاج في المجال بنسبة 0,8% باللغة الإسبانية ونسبة 0,6% بالإنجليزية. وفيما يلي جدول يوضح عدد العناوين المنشورة خلال الموسمين 2014-2015 و 2015-2016 مع النسب المرتبطة بكل لغة:¹

جدول رقم 10: أعداد العناوين مع المواد خلال الموسمين (2014-2015) و(2015-2016)

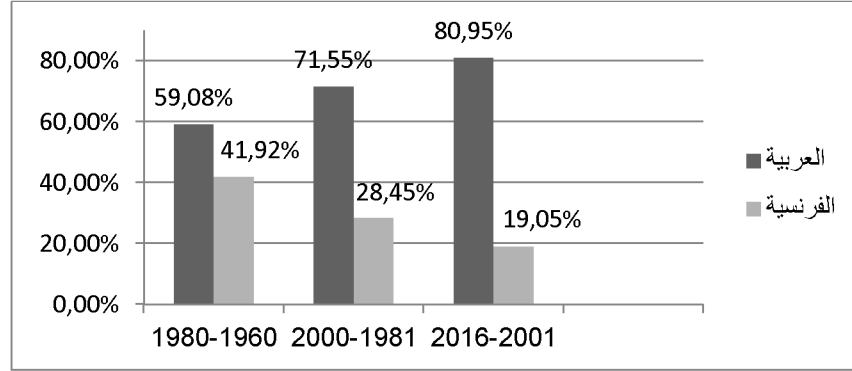
2016-2015	2015-2014	
2711	2448	عدد العناوين
82,5%	82,0%	العربية
1,8%	1,1%	الأمازيغية
14,5%	15,5%	الفرنسية
1,2%	1,4%	لغات أخرى

من خلال المقارنة يتضح أن الإنتاج، في مجال الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ارتفع خلال الفترة 2015-2016 بنسبة 10,8% عن السنة التي قبلها. ولإشارة، فقد مثلت المنشورات باللغة العربية خلال الثلاثين سنة الماضية أقل من نصف الكتب المنشورة، وهي النسبة التي وصلت إلى 82% من المجموع خلال الفترة الحالية. وترجع المكانة الكبيرة التي تحتلها اللغة العربية منذ الثمانينات إلى زيادة ارتفاع أعداد الطلبة الذي يتوجهون لسلك الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات منذ تعريب التعليم الجامعي أواسط السبعينات من القرن الماضي.

¹Jean-Guy Boin, «Mieux cerner l'édition marocaine», *La lettre*, p. 5.

ويوضح المبيان أسفله تطور النشر باللغتين العربية والفرنسية في مجال الأدب والعلوم الإنسانية منذ الستينات إلى غاية سنة 2016¹.

المبيان رقم 2: تطور النشر باللغتين العربية والفرنسية (1960-2016)



من خلال إحصائيات سنة 2015/2014، يتضح أن الأعمال الأدبية تمثل 24% من المجموع بنسبة 589 عنواناً، وترجع الحصة الكبرى (81,5%) من هذا الإنتاج إلى سبعة مجالات أدبية ومعرفية هي: الأعمال الأدبية، القانون، السوسيولوجيا، الدراسات الإسلامية، التاريخ، الدراسات الأدبية والسياسية. ونلاحظ أن مجال النشر قد تطور بشكل لافت فيما يخص الدراسات الإسلامية، وذلك بفضل دعم بعض المؤسسات مثل الرابطة المحمدية للعلماء، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وفيما يلي جدول يوضح توزيع الإنتاج حسب المواد واللغات خلال الموسم 2015/2014:²

¹Ibid., p. 4.

²MohammedSghir- Janjar, *Edition Marocaine*, op. cit, p. 10.

الجدول رقم 11: إنتاج الكتب حسب المواد واللغات (2014-2015)

المواد	العربية	الأمازيغية	الفرنسية	لغات أخرى
أدب	664	27	109	16
قانون	292	-	39	1
علوم اجتماعية	219	-	39	-
دراسات إسلامية	232	-	7	-
تاريخ	181	-	43	1
سياسة	122	-	21	3
فنون	65	-	32	2
لغة	55	-	3	6
فلسفة	58	-	2	-
تربية	42	-	6	1
كتب عامة	25	-	11	-
اقتصاد	14	-	20	1
علوم	12	-	10	-
علم النفس	9	-	1	-
التدبير	2	-	8	-
ديانات أخرى	9	-	0	-
جغرافيا	5	-	1	-
المجموع	2006	27	384	31
النسبة المئوية	%82	%1,1	%5,15	%4,1

فيما يخص تصنيف المؤلفين حسب الجنس، فيلاحظ احتكار الذكور للتأليف في مجال

النشر بنسبة وصلت إلى 86,5% خلال 2015/2014، فمن بين 2116 عنوان نجد فقط 325

عنوانا ألف من قبل نساء أي نسبة 13,5%، هذا بالرغم من انخراط وولوج الفتاة المغربية للتعليم

الجامعي بمختلف تخصصاته ومجالاته. وتختص الكتابة النسائية أساسا في مجال الأدب باللغة

العربية، بحيث تكاد تنعدم في مجالات معينة مثل السياسة والفلسفة والتاريخ والجغرافيا.¹

¹Mohamed Sghir-Janjar, Edition marocaine 2014-2015, op. cit, p. 18.

وقد نشرت وزارة الثقافة مؤخرا تقريرا بالمجلة الإحصائية في عددها الثاني، والذي ضم معطيات حول الكتاب والنشر خلال الفترة ما بين 2013-2015. ويوضح الجدول أسفله أهم المعطيات الخاصة بالكتاب والنشر حسب الإيداع القانوني للمكتبة الوطنية للمملكة:

الجدول رقم 12: عدد الإصدارات ما بين 2013 و2015

(دون إحصاء الكتب المدرسية)¹

2015		2014		2013		
%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	
100	1945	100	1989	100	1567	عدد العناوين
8,80	1571	74,4	1480	77,4	1213	عناوين بالعربية
9,39	776	41,1	818	38,9	609	أدب
39,7	772	38	755	42,5	666	آداب وعلوم إنسانية
14,8	288	13,3	264	10,7	168	دين
2,9	56	4,0	79	4,3	67	فنون جميلة
2,7	53	3,6	73	3,6	57	علوم

من خلال هذا الجدول، يتضح أن عدد العناوين قد ارتفع بين 2013 و 2015 بنسبة

24,1%، بحيث تجاوزت الكتب بالعربية 80% من الإنتاج العام سنة 2015، في حين ظل

التقسيم حسب المواد مستقرا مع ارتفاع بسيط للعناوين المصنفة في فئة ما هو ديني. وقد تصدرت

العناوين الصادرة في مجال الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قائمة المنشورات، في حين احتلت

الكتب العلمية الرتبة الأخيرة، بحيث سجلت سنة 2015 نسبة ضئيلة لم تتجاوز 7,2%.

والملاحظ من خلال هذه المعطيات أن هناك تباين بين الإحصائيات التي تقدمها مؤسسة

آل سعود، والتي اقتصت في إحصاء العناوين الصادرة في مجال الأدب والعلوم الإنسانية

¹Jean Guy Boin, op. cit., p. 6.

والاجتماعية، والمعطيات المتوفرة بمجلة الإحصائيات الثقافية الصادرة عن وزارة الثقافة، الأمر الذي يجعل من الصعب تكوين نظرة شاملة ومضبوطة حول تطور القطاع. وللإشارة فإن مؤسسة آل سعود تسعى جاهدة، من خلال بحوثها الببليوغرافية المتواصلة، إلى إغناء قاعدة معطياتها من خلال التقارير المفصلة التي تصدرها وبالتالي توفير إحصائيات ومعطيات تفيد الباحثين في هذا المجال.

الفصل الثالث: دور النشر بالمغرب: النشأة والتطور

المبحث الأول: نشأة دور النشر بالمغرب

ارتبط ظهور دور النشر بالمغرب بالتطور البطيء لمفهوم النشر لدى القائمين على الشأن الثقافي، وذلك لأنه لم يكن هناك فصل بين مهام كل من الناشر والطابع وغيرها من المهن المرتبطة بصناعة الكتاب عموماً. وقد عرف المغرب منذ نهاية القرن التاسع عشر بدايات نشاط النشر بعد تبني تقنية الطباعة سنة 1865 (دخول متأخر بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى). وأشار فوزي عبد الرزاق¹ إلى ظهور بعض الناشرين الخواص ابتداء من 1879، مثل الطيب بنونة الذي أشرف على نشر الدار النفيس، وأحمد العراقي الذي قام بنشر كتاب أجوبة لابن هلال، وأحمد كنون الذي نشر ثلاث كتب للكاتب مدني كنون: إيقاظ المفتون، والتقييد اللادع، والزجر والإقناع، والطيب الناصري الذي نشر كتاب الأجوبة الناصرية سنة 1901، وذلك تزامناً مع إحداث المخزن لمطبعتين هما "المطبعة المحمدية" والمطبعة المولوية".

الجدول رقم 13: توزيع دور النشر حسب سنة الإنشاء²

عدد دور النشر	سنة الإنشاء
2	قبل 1930
0	من 1930 إلى 1939
1	من 1940 إلى 1949
0	من 1950 إلى 1959
0	من 1960 إلى 1969
3	من 1970 إلى 1980
13	بعد 1980

¹عبد الرزاق فوزي، المطبوعات الحجرية في المغرب، دار النشر المعرفة، الرباط، 1989، ص 207.

²Hassan El Wazzani, *Le secteur du livre au Maroc : état des lieux et perspectives*, Imprimerie Dar Lmanahil, Rabat, 2009, p. 33.

انطلاقاً من هذا الجدول يتضح أن دور النشر لم تظهر بمعناها الحديث إلا ابتداءً من ثمانينات القرن الماضي، وما رصد قبل هذا التاريخ كان فقط لوحادات مكتبية أو مطبعية، مثل "مكتبة المدارس" التي أسست سنة 1943، و"دار الكتاب" التي أسست سنة 1948، والمركز الثقافي العربي الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى سنة 1978، و"دار الأمان" (1983).

وقد اتسم قطاع النشر خلال عقدي الستينات والسبعينات بتناقضات المشهد الثقافي المغربي في بلد خرج بالكاد من مرحلة الاستعمار، وكان يسعى إلى بناء مشروع ثقافي. أما خلال الثمانينات فقد عرف المغرب تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية سمحت بارتفاع عدد دور النشر من جهة، وتطور نشاط النشر بشكل تدريجي نحو المهنية من جهة أخرى. هكذا سجلت مرحلة ما بعد الثمانينات ظهور 13 دار نشر، كما عرفت هذه المرحلة أيضاً نشأة مجموعة من مراكز البحث ومؤسسات التكوين والمجلات الثقافية المتخصصة، والتي ساهمت بشكل إيجابي في مجال النشر. حالياً توجد بالمغرب العديد من دور النشر التي تساهم في نشر التراث المغربي، وأمّهات الكتب والمصادر في شتى علوم المعرفة، خاصة تلك التي يؤلفها كتاب مغاربة أو مقيمون في المغرب. كما تشارك في العديد من معارض الكتاب سواء بالمغرب أو خارجه، إيماناً منها بأصالة الكتاب في نشر الثقافة ورقي الشعوب، وتسعى جاهدة للتعريف بالثقافة العربية في الخارج. وتتوزع هذه الدور على عدد من المدن المغربية، غير أن أغلبها يتركز في مدينة الدار البيضاء والرباط، ومن أبرزها تلك التي نستعرضها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: نماذج من بعض دور النشر

1. دار توبقال

تأسست دار توبقال للنشر سنة 1985 من طرف كتاب وجامعيين مغاربة، وقد صدرت عناوينها الأولى في الخامس من نونبر من سنة 1985. وترتبط إصداراتها بحقول معرفية مختلفة مثل التاريخ، والأدب، والعلوم، والتكنولوجيا، والسينما، واللسانيات والاقتصاد، ومنشوراتها باللغة العربية والفرنسية، كما تصدر أعمالا مترجمة.

تألقت هيئة الدار في البداية من محمد بنيس، وعبد الجليل ناظم، ومحمد الديوري وعبد اللطيف المنوني، وقد مثل تأسيس دار للنشر في المغرب آنذاك على يد مثقفين فكرة جديدة في تاريخ الثقافة المغربية الحديثة. وسعت منذ إصداراتها الأولى إلى احتضان أعمال متنوعة تبرز الحركية التي أصبحت الثقافة المغربية تعرفها منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كما توجهت نحو ترجمة أعمال ذات تأثير في الفكر والإبداع على المستوى العالمي. وكان هدفها يكمن في بناء نموذج ثقافي ينطلق من إمكانية الانتقال إلى كتاب مغربي جديد، يكتسب شرعيته من الكفاءة الفكرية، ومن حرية الرأي والتعبير، ومن الجرأة على الإبداع، ومن جمالية تصميم الكتاب من حيث الطبع والإخراج.

لقد جاءت دار توبقال للنشر بفكرة جديدة أساسها الاقتناع بأهمية النتاج الثقافي المغربي المعاصر بكل ما يعبر عنه من ضرورة البحث عن الذات، ومن رغبة أكيدة في الانتقال إلى مرحلة نوعية من التعامل مع الخطاب الثقافي المغربي في حقول متعددة ومتنوعة، وهي فكرة تستند إلى معرفة بتاريخ وبعوائق الثقافة المغربية في العصر الحديث. هكذا كانت انطلاقتها من فكرة أساسها

تقديم دار للنشر تستجيب للتحديث الثقافي، ففي سنة 1985 كانت دور النشر قليلة ومحدودة العدد وكان الوضع الثقافي بحاجة إلى فكرة جديدة عن الكتاب المغربي وعن القارئ، وهي جميعها كانت مقدمة لإنشاء دار توبقال التي أعلنت عن نفسها من خلال إصداراتها الأولى. فاختيار العناوين والمؤلفين كانا دالين على الزمن الثقافي الذي راهنت عليه الدار منذ نشأتها، كما اعتمدت أيضا على جمالية الكتاب لإعطاء الاعتبار للكتاب والمؤلف والقارئ على السواء.¹

ومن بين أهداف هذه الدار الدفاع عن الكتاب المغربي والتعريف به، وتشجيع التعاون بين الناشرين المغاربة من أجل تطوير نشر الكتاب وتوزيعه وتفاعله مع الحركة الثقافية في مناطق متعددة من العالم. لذا سارعت إلى المشاركة في العديد من المعارض العربية والدولية، والتعاون مع موزعين ومكتبات.

تنوعت حقول دار توبقال للنشر بحيث غطت مجموعة من المجالات الثقافية والعلمية نذكر منها المعرفة التاريخية، والمعرفة الفلسفية والأدبية والسينمائية، والعلوم، وغيرها من الحقول التي أصدرت فيها مجموعة من الكتب والموسوعات. فيما يخص العناوين الأولى التي صدرت دفعة واحدة هي: "الحركة العمالية المغربية" لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد، "المدخل لجامع النص" لجيرار جنيت، "حوار فلسفي" لمحمد واقيدي و"الممارسة التشريعية في المغرب" لمحمد الإدريسي وآخرين. وقد كان تعاونها مع كل من مطبعة فضالة وشركة سوشبريس مشجعا وحافزا على انتظام إصداراتها.

لقد أولت دار توبقال للنشر عناية خاصة بالديوان الشعري، وعملت لأول مرة على نشر عدد كبير من الدواوين الشعرية المغربية الحديثة التي تنتمي لاتجاهات وأجيال مختلفة، وكانت

¹انظر موقع اتحاد الناشرين المغاربة www.alliance-edteurs.org، تمت زيارته بتاريخ 2016-4-1.

سبأقة لنشر الديقوان الأول لمجموعة من الشعراء المغاربة تشجيعا منها على الخلق والإبداع، كما نشرت أعمالا لشعراء عرب وآخرين من أوروبا وأمريكا. بالإضافة إلى هذا، اعتنت بالترجمة، خصوصا ترجمة الأدب المغربي المكتوب بالفرنسية، كما اهتمت أيضا بالفلسفة التي جعلت منها أحد حقول الدار، فنشرت لمفكرين مغاربة وترجمت لفلاسفة لهم مكانتهم في الفكر الفلسفي حديثا وقديما. من جهة أخرى، عقدت اتفاقيات تعاون مع عدد من دور النشر الأجنبية في أوروبا وأمريكا، وتعاونت في إطار النشر المشترك مع دور نشر عربية في بيروت والقاهرة ويغداد¹. حاليا، يضم فهرسها 564 عنوانا (دون إدماج الكتب التي أعيد نشرها)، نشرت منها 437 عنوانا باللغة العربية (311 عنوانا كتبت مباشرة باللغة العربية و126 عنوانا مترجما)، بالإضافة إلى 115 عنوانا باللغة الفرنسية، و10 عناوين مزدوجة اللغة عربية/فرنسية، وعنوانين عربية/إسبانية².

2. دار إفريقيا الشرق

تأسست سنة 1983 بمدينة الدار البيضاء، وتقدم للقارئ كتبا بالعربية والفرنسية وأخرى بالإنجليزية في مختلف المجالات الثقافية: فلسفة وفكر، دراسات لسانية وسيميائية، علوم اجتماعية وسياسية وأثنولوجية، روايات...

وتسعى دار إفريقيا الشرق إلى تشجيع المؤلفين الشباب من مختلف المجالات، إذ لا تقتصر فقط على الأسماء المعروفة بل تمنح فرصة النشر لمبدعين جدد. وتضم كل الأعمال المرتبطة بالنشر من طبع وتوزيع وتصدير. يحتوي فهرسها على 1000 عنوان، 110 منه عبارة عن

¹انظر موقع دار توبقال www.toubkal.ma ، تمت زيارته بتاريخ 2016/4/5.

²Fouzia Doukkali, «Toubkal et l'édition en sciences humaines et sociales», La lettre, n°101, spécial Maroc, BIEF, Mars 2017, p. 14.

ترجمات. واهتمامها بالترجمة يرجع إلى الرغبة في تمكين القارئ المغربي من مؤلفات متنوعة في مجالات ثقافية مختلفة، بحيث اشترت حقوق الترجمة لمؤلفات مفكرين كبار، بعضها لناشرين إنجليزيين والعشرات منها لناشرين فرنسيين.

وللنهوض بالنشاط الترجمي قامت الدار بترجمة جميع مؤلفات الكاتب الشهير "نيتش" من الفرنسية إلى العربية، بالإضافة إلى مؤلفات "سبينوزا" و "فرويد"، ومؤلفين فرنسيين مثل "جاك ديريدا" و"إيدغار موران". كما تشارك سنويا في جميع المعارض الدولية للكتاب، بالإضافة إلى المعارض العربية، وبفضل شهرتها في الدول العربية تنشر لمؤلفين مصريين وجزائريين، كما تشتغل مع مؤسسة L'IMA بفرنسا لتعزيز حضورها بهذا البلد ونشر مؤلفاتها ببلجيكا وسويسرا.¹

3. دار النشر المعرفة

تأسست سنة 1988 وتخصصت في بادئ الأمر في الكتاب المدرسي والجامعي، بعد ذلك أسست مسلكا أو شعبة للنشر. وقد انحصرت أهدافها في تشجيع ودعم الكتاب باللغة العربية وفي مجال القانون بالخصوص. هي تسعى حاليا إلى تنويع فهارسها وتطوير نشر الكتب في مجالات أخرى بالعربية والفرنسية. وهذا الانفتاح على اللغة الفرنسية ساهم في دعم وتقوية النشر الوطني، كما ساهم في التعريف بالكتاب المغربي في بلدان أخرى ناطقة بهذه اللغة، الشيء الذي أدى إلى زيادة النشر المشترك والتعاون مع الناشرين الأجانب.

بالنسبة إلى منشورات هذه الدار، فهي تضم 300 عنوان بالعربية في مجالات متعددة (قانون، طب، دراسات، تاريخ، جغرافيا، فلسفة)، و 50 عنوانا بالفرنسية، وما يقارب 50 عنوانا

¹Jad Hoballah, «*Afrique Orient : un acteur dynamique de l'édition marocaine*», La lettre, op.cit., p. 11.

كذلك لكتب مدرسية موازية بالعربية والفرنسية. أما سحبها العادي فيصل في المتوسط إلى 1500 نسخة بالنسبة للكتب المدرسية الموازية، وبين 2000 و3000 نسخة بالنسبة لكتب الحقوق وأخرى موجهة للعموم.

فيما يخص التوزيع، تتوفر هذه الدار على 200 نقطة بيع موزعة على ثلاث مناطق (شمال/جنوب/وسط) عبر ربوع المملكة. وهذه النقطة تتم زيارتها بانتظام من قبل ممثلي الدار، كما تهتم بالجانب الدعائي، فهي تقوم، منذ ظهور المؤلف، بحملة دعائية تنصب بالأساس على الصحافة وتنظيم لقاءات مع الصحفيين، وإرسال نسخ مجانية إلى مختلف الأشخاص أو الهيئات التي يمكنها أن تساعد في التعريف بإصداراتها، مع إقامة حفلات توقيع بالاتفاق مع بعض المكتبات¹.

4. المركز الثقافي العربي

في بادئ الأمر، كانت عبارة عن وراثة تأسست سنة 1956، لكن نشاطها تطور في مجال النشر ابتداء من سنة 1976. وقد اقتصر إنتاجها في البداية على الكتب باللغة العربية (90% من المجموع)، فيما شكلت الترجمات إلى اللغة العربية نسبة 10%.

وقد تخصصت أيضا في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي هيمنت على خط نشرها لوقت طويل. بعد ذلك أقحمت مجال الأدب ضمن منشوراتها، بحيث أصبح هذا المجال يمثل في السنوات الأخيرة 80% من العناوين الجديدة ما بين ترجمات، سواء من الفرنسية أو الإنجليزية، وأعمال باللغة العربية، ويضم فهرسها حاليا ألف عنوان تقريبا، إذ تنشر ما بين 60 و70 عنوانا سنويا.

¹موقع www.groupeelmaarif.com تمت زيارته 2016/06/17.

سنة 1978، أحدثت الدار فرعاً بلبنان يحمل نفس الاسم، بحيث كانت الفكرة تكمن في خلق جسر ثقافي عن طريق استيراد كتب من الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت نشر المؤلفات المغربية بهذه المنطقة¹.

5. دار النشر الرشاد الحديثة

تأسست بفاس في 1948 في قلب المدينة القديمة بحي الكتانين، بالقرب من سوق المزاد العلني الذي كان يقام كل جمعة لبيع المخطوطات والكتب القديمة، وبالقرب أيضاً من جامعة القرويين. وقد اختار مؤسسها المرحوم محمد فيلاي أنصاري، والذي كان يدرس بنفس الجامعة، مهنة الوراقة عن حب، فأسس بذلك وراقته المسماة "وراقة الرشاد" لبيع المخطوطات المغربية وكتب العلوم العربية والإسلامية المنشورة بمصر والمدرسة في القرويين.

بدأت نشاط النشر في 1952 وتطورت بعد استرجاع المغرب لاستقلاله. وقد أدى ارتفاع نسبة التمدرس إلى تشجيع نشر الكتب المدرسية للاستجابة للطلب، حيث كانت الدار محاطة بمفتشين وبيداغوجيين لنشر سلاسل جديدة تتوافق مع التوجه الجديد، واستمرت في توسعها ممثلة دور نشر مصرية ولبنانية ومصدرة لإنتاجها نحو الجزائر وإفريقيا.

انطلاقاً من سنة 1959 تم نقل جزء من نشاطها إلى الدار البيضاء، والتي كانت تتوفر على مجموعة من المطابع وميناء يسهل التبادل، وبعد سنوات تم نقل المقر الاجتماعي هو أيضاً إلى الدار البيضاء، هكذا أصبحت الدار من أهم دور النشر النشيطة في مجال الكتب المدرسية وشبه المدرسية والكتب الموجهة للأطفال، بالإضافة إلى دورها في توزيع المنتجات المحلية والمستوردة.

¹Haissam Fadel, «Le centre culturel arabe, un éditeur tourné vers l'international», La lettre, op.cit., p. 12.

وفي سنة 1977 تم إحداث وحدة جديدة "دار الرشاد الحديثة" على شكل شركة مجهولة الاسم، وهي الشركة التي تساهم في إنجاز المؤلفات المدرسية المنشورة من طرف وزارة التربية الوطنية.

من أهم أهداف الدار، والتي سطرها القائمون عليها منذ تأسيسها، هناك المشاركة بفعالية في تطوير التعليم بالمغرب بنشر كتب ذات جودة على مستوى المضمون البيداغوجي، وهذا ما يعمل عليه المؤلفون المعتمدون لديها. وتتقسم أنشطتها إلى أربعة أقطاب:

- إنجاز كتب مدرسية تتوافق ودفتر تحملات وزارة التربية الوطنية.

- نشر وتسويق كتب مدرسية وشبه مدرسية ودينية.

- استغلال الثقافة المغربية من خلال المنشورات الثقافية والدينية والاجتماعية.

- الاستيراد وتمثيل دور النشر الأجنبية بالمغرب.¹

6. دار النشر "الفنيك" Le Fennec

تأسست سنة 1987 من طرف ليلي الشاوني، وعملت على النشر باللغتين العربية والفرنسية منذ نشأتها. ومن بين الأهداف التي عملت على تحقيقها تصنيع وبيع الكتب بأقل ثمن وبجودة عالية موازية لجودة السوق العالمية، أخذا بعين الاعتبار القدرة الشرائية للقارئ المغربي بغية استفادة أكبر عدد ممكن من القراءة.

حصلت ما بين سنة 1991 وسنة 2004 على تسع جوائز من بينها: "الأطلس الكبير"

Grand Atlas، وهي جائزة تمنحها المصالح الثقافية لسفارة فرنسا في المغرب، وجائزة "كتاب

¹موقع www.darerrachad.com، تمت زيارته بتاريخ 20/04/2016.

المغرب" التي تمنحها وزارة الشؤون الثقافية عن كتابين من كتبها الصادرين سنتي 1999 و 2000 هما **Traduction de rêves de femmes de Fatima Mernissi** لفاطمة الزهراء زريول، وكتاب **الساحة الشرفية** لعبد القادر الشاوي، ثم جائزة المامونية سنة 2010 عن كتاب **Les Étoiles de Sidi Moumen** لمحبي بنين.

بدأت الدار بنشر الروايات، لكن بعد ذلك لاحظت أن العمل الإبداعي وحده لن يضمن استمراريتها، ذلك أن قطاع النشر بالمغرب لم يصل بعد إلى مستوى دور النشر المتخصصة، هكذا عملت على تنويع إصداراتها عبر خلق مجموعة من السلاسل التي تهتم بقضايا فكرية واجتماعية وسياسية وفلسفية وثقافية ونسائية، منها: **مقاربات** التي تشرف عليها الباحثة المغربية عائشة بلعربي، و**دراسات نسائية** التي أشرفت عليها لفترة الباحثة المغربية فاطمة المرنيسي وتشرف عليها حاليا الباحثة فاطمة الزهراء أزرويل، و**سلسلة لنكسر الصمت**، و**سلسلة حوارات** التي تنشر أعمال مؤسسة عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء.

ويصل معدل طبعات الدار إلى 2000 نسخة، أما ثمن الكتاب فيتراوح ما بين 30 و 60 درهما، لكن هناك كتبا لأسماء معينة تسحب منها 3000 نسخة، ككتب فاطمة المرنيسي، ومحمد برادة وعبد القادر الشاوي. كما تقوم الدار بعملية النشر المشترك بغية التعريف بالكتاب المغربي وتوزيعه خارج الوطن.

تمثل المؤلفات التي كتبها المغاربة نسبة 90% من الكتب التي نشرتها الدار، فيما تمثل نسبة المؤلفين الأجانب 10%. ويضم فهرس الدار أكثر من 450 عنوانا¹. وفي سنة 2004

¹ « Le fennec, partenaire des éditeurs français », La lettre, op.cit., p. 10.

أنشأت الدار مجموعة Fennec-Poche التي سمحت من خلال ثمنها (ما بين 10 و30 درهما) بتمكين القراء من مؤلفات وأعمال معروفة.

تشتغل الدار في إطار النشر المشترك مع مجموعة من دور النشر الفرنسية مثل Edisud, La pensée sauvage, Actes Sud, Revue Noire. وتتكلف شركة سوشيريس بتوزيع أعمالها، والتي تتوفر بجل الوراقات والمراكز الكبرى.

7. دار النشر إديف Eddif

يرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 1987 بمدينة الدار البيضاء، ويديرها عبد القادر الرتتاني. وقد حددت منذ السنوات الأولى من انطلاقها هدفين اثنينها منح القراء باللغة الفرنسية كتب ذات مضمون جيد، وتسهيل عملية النشر للكتاب والمؤلفين باللغة الفرنسية. وتعتبر دار النشر "إديف" اليوم من أوائل دور النشر بالمغرب المتخصصة في اللغة الفرنسية والتي تقدم فهرسا متنوعا من العناوين، خصوصا في مجال الأدب والعلوم الإنسانية.¹ ولتعميم منشوراتها تعقد شراكات مع دول مختلفة مثل فرنسا وتونس وكندا، كما تتكلف هي الأخرى بتوزيع الكتب المستوردة من الخارج.

8. دار النشر "مرسم"

تأسست بمدينة الرباط سنة 1997، ويديرها كل من رشيد الشرايبي وزينب عبد الرزاق. وقد بدأت خطواتها الأولى بنشر كتب خاصة بالفن لأن مؤسسيها كانا يشرفان على معرض للفنون التخطيطية أسس بهدف إعادة الاعتبار للفن بمدينة الرباط، فأقيمت ملتقيات وورشات بين فنانيين تشكيليين ورسامين مهتمين بالفن. كما انفتحت على الخارج عن طريق المعارض الفنية، هكذا

¹Editions Eddif, Catalogue 1996, p. 1.

تطورت التجربة، فبدأت بنشر كتب الفن تم امتدت لتشمل باقي الأصناف الأدبية من شعر ورواية ومسرح ودراسات، وأدب الشباب سنة 2000. بالنسبة لمتوسط سحب دار النشر مرسوم، يتراوح ما بين 2000 و 3000 نسخة، ويضم فهرسها حاليا أكثر من ثلاثين ألف عنوان معظمها موجه للشباب.

تنشر الدار باللغتين العربية والفرنسية، كما تفتح أيضا على النشر المشترك، فقد قامت بتجربة مع كل من Presse de Paris IBIS، كما تنشر بالشراكة مع Editorial Sirpus في برشلونة. حصلت دار النشر "مرسم" على مجموعة من الجوائز الأدبية من بينها: جائزة الأطلس الكبير عن رواية رضا المريني **Le puissant de Casablanca** وعن ترجمة رواية أنيسة بلفقيه **Yasmine et le talisman** (ترجمة فاطمة الزهراء ازريول).

9. دار النشر يوماد Yomade

تأسست في أواخر سنة 1998 وتعتبر أول دار نشر متخصصة في إصدار الكتب الموجهة للشباب والأطفال بالمغرب باللغات العربية والفرنسية الأمازيغية. وهي تنشر لكتاب معروفين أمثال إدريس الشرايبي، وعبد اللطيف اللعبي، ومحمد الديب، وفؤاد العروي، وعبد الحق سرحان، وغيرهم. من بين أهدافها الأساسية نقل الأدب الشفوي، والذي يمثل ثروة ثقافية كبيرة، إذ أن مواضيع معظم الكتب المنشورة، سواء بالعربية أو بالفرنسية أو الأمازيغية، مستوحاة من الثقافة المحلية. وقد حازت على العديد من الجوائز أهمها:

- جائزة الأطلس الكبير عن كتاب **Meilleure façon d'attraper les choses**

لفؤاد العروي سنة 2005.

– جائزة Jeune Lecteur عن كتاب **le héros du Rif Abdelkrim** لزكية داوود

سنة 2005.¹

10. دار منشورات طارق

تأسست سنة 1999 من طرف مجموعة من الأصدقاء المحبين للكتاب، فكانت البداية بعنوان واحد لعبد العزيز مريد **On affame bien les rats**، ثم أتت مجموعة من العناوين أهمها **Tazmamart Cellule 10** (تازمامارت الزنزانة رقم عشرة)، والذي لقي انتشارا واسعا واعتبر من بين الكتب الأكثر مبيعا. وقد اهتمت في مواضيعها بمجال التاريخ والذاكرة، ثم وسعت اهتماماتها لتشمل البحوث والدراسات حول الظواهر الاجتماعية والأحداث السياسية الدولية، بالإضافة إلى مجموعات أدبية.

حاليا، تعمل دار النشر طارق على خوض غمار تجربة النشر الرقمي بغية فتح مجال أوسع للقراء للاطلاع على عناوينها. ومنذ تأسيسها وهي تحصل على الجوائز الأدبية، نذكر منها: جائزة الأطلس الكبير سنة 2002 عن كتاب **Héros sans gloire** لمهدي بنونة، وجائزة "Libraires" سنة 2002 عن نفس الكتاب، والجائزة الأولى Alioune Diop سنة 2003 الممنوحة من طرف المنظمة الدولية للفرانكفونية من أجل دعم النشر في إفريقيا.

11. دار النشر ينبع الكتاب

تأسست سنة 2006 من طرف أمينة الهاشمي علوي، وهي دار نشر مغربية تهتم خصوصا بالنشر الموجه للشباب، وتنتشر كتبها ذات مرجعية ثقافية مغربية بلغات مختلفة: فرنسية

¹موقع www.yomadeditons.net، تمت زيارته بتاريخ 2016/04/14.

وعربية وإنجليزية. ويرجع أصل تأسيسها إلى سنة 1995، حيث أسست أمينة الهاشمي أول ورقة متخصصة في الفن بالمغرب، والتي كان يطلق عليها اسم ملتقى الفنون "Le Carrefour des arts"، فكانت تسهر على تنشيط ورشات تحسيسية حول الفن والقراءة من طرف الأطفال. وقد لاحظت أن المشهد الثقافي بالمغرب يفتقر لأدب الشباب، فقررت أن تلج عالم نشر كتب الأطفال خصصت فيها حيزا كبيرا للثقافة المغربية.

نشرت "ينبع الكتاب" عناوينها الأولى لدى دار النشر Croisée des Chemins، وفي 2009 أسست دار نشر خاصة بها متخصصة في أدب الأطفال والشباب أطلقت عليها اسم "ينبع الكتاب"، ومن أهم أهدافها إعادة الاعتبار للتراث المغربي، والسعي إلى تكوين الشباب وجعلهم مواطنين واعين، ودمقرطة القراءة بالمغرب. وقد قامت بحملة "كتاب لكل طفل" بشراكة مع "ملتقى الفنون" بهدف تمكين الشباب المعوزين من الحصول على كتب، كما قامت بتوزيع الكتب على الأطفال في المدارس العمومية وزودت مكباتها بالعديد من المؤلفات.

تعمل دار نشر "ينبع الكتاب" على إعطاء قيمة للتراث الثقافي المغربي عن طريق الكتب التي تنشرها. فقد نشرت بشراكة مع مؤسسة زاكورة خمس قصص موجهة للأطفال، أشرف على تزيينها مجموعة من الفنانين الأجانب والمغاربة، خصوصا أولئك الشباب الذين استفادوا من ورشات في الرسم في "ملتقى الفنون". كما أصدرت كتاب "الأمثال الشعبية للمغرب"، ومجموعة "Raconte-moi" موزعة على مجموعة من السلسلات، والتي حازت على جائزة الأطلس الكبير سنة 2011، ثم مجموعة Malika et Karim التي تسلط الضوء على أسلوب عيش المغاربة وعاداتهم وتقاليدهم¹.

¹موقع www.wikipedia.org، تمت زيارته بتاريخ 2016/05/30.

12. دار النشر Sirocco

تأسست سنة 2007 بمدينة الدار البيضاء كدار نشر مستقلة من طرف karine Joseph، وقد ركزت منذ نشأتها على اختيارات محددة في مجال النشر نبعت من اهتمام مؤسسيتها الكبير بالمغرب وبتاريخه وثقافته وتراثه بمختلف تجلياته. فيما يخص فهرسها والنشر المشترك، فهي تنشر بصفة منتظمة وتتخصص في اللغة الفرنسية وتنشر في مواضيع متنوعة، وقد تم تتويجها من قبل جائزة الأطلس الكبير سنة 2013 (صنف الدراسات الفرانكفونية)، وفي سنة 2014 صنف الأدب. وفي سنة 2014 أصبحت دار النشر sirocco عضوا ضمن الاتحاد الدولي للناشرين المستقلين.¹

13. دار النشر Casa Express

تأسست سنة 2012 من طرف كريم بخاري مدير مجلة Tel Quel و Guillaume Jobin مدير المدرسة العليا للإعلام بباريس، وذلك بهدف التعريف بالكتاب الإقليميين أو المؤلفين الذين يكتبون عن الصحافة، وأيضا بالمؤرخين والدارسين. دار النشر Casa Express هي أيضا موزع لدار النشر الفرنسية Megellan & Cie التي تقوم بالنشر المشترك معها. ومن بين المواضيع الأساسية التي تنشر فيها موضوعا الحداثة والتاريخ، وتوزع كتبها في المغرب (من طرف شوسبريس) وفرنسا وسويسرا وبلجيكا من طرف L'oiseau indigne²، وتباع كتبها في

¹موقع الدار www.editionsdusirocco.wix.com، تمت زيارته بتاريخ 2016/5/5.

²L'oiseau idigno diffusion: هي عبارة عن مبادرة لفائدة الناشرين في العالم العربي والإفريقي لنشر كتبهم في كل من فرنسا وسويسرا وبلجيكا. هي جمعية تهدف إلى جعل هذه الكتب متاحة في هذه الدول. ضمنت انضمام 32 دار نشر عربية وإفريقية عبر الاشتراك.

المغرب بالمكتبات، بينما تباع في فرنسا بالمواقع الإلكترونية التسويقية مثل موقع Amazon¹

وموقع fnac.com وموقع Livremoi.ma.²

¹ هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات متخصصة في تجارة الإلكترونيات. مقرها يقع في سياتل في ولاية واشنطن، وهي تعتبر أكبر شركة للبيع على الإنترنت، مع ما يقرب من ثلاثة أضعاف عائدات المبيعات على الإنترنت.
² موقع www.casa-express.eu، تمت زيارته بتاريخ 2016/06/05.

الفصل الرابع: الاتحادات والجمعيات المشرفة والجهات الداعمة لقطاع النشر

المبحث الأول: الاتحادات والجمعيات المشرفة على القطاع

1. اتحاد كتاب المغرب

انطلقت فكرة اتحاد كتاب المغرب في بداية الستينات من القرن الماضي، على خلفية التأسيس لهيئة ثقافية تجمع كتاب ومتقفي المغرب، وتعمل على دعم الممارسة الثقافية وترشيدها وفق طموحات وطنية وقومية. ورغم أن فكرة التأسيس كانت تهدف إلى جمع متقفي المغرب العربي في إطار موحد، إلا أن هذا الطموح اصطدم بعدة صعوبات، لذلك وقع الاختيار على تأسيس جمعية "اتحاد كتاب المغرب" كمنظمة ثقافية جماهيرية مستقلة، وكان من بين أهدافها التأسيس لتقاليد ثقافية وفكرية جديدة تروم الاستقلالية والحرية.

تولى مجموعة من المثقفين المغاربة مهمة تأسيس الاتحاد، على رأسها الدكتور محمد عزيز الحبابي، المفكر والفيلسوف المغربي، وكان مقره بالرباط، وأطلق مجلة تصدر باسم **آفاق**، إضافة إلى انتزاعه وضعية اعتبارية مكنته منذ انطلاقتها من لعب أدوار طلائعية على مستوى توسيع دائرة الإشعاع الثقافي المغربي. وقد دامت هذه المرحلة من 1961 إلى 1968، وهي مرحلة البداية والتأسيس، لتعقبها مرحلة ثانية انطلقت منذ سنة 1968 إلى 1976، تميزت برئاسة الاتحاد من طرف الأستاذ عبد الكريم غلاب، أحد أقطاب الثقافة والفكر المغربيين.

ومن بين أهم القضايا التي كرستها رئاسته للاتحاد دعم وتكريس استقلاليته إلى أبعد حدود، وتفعيل دوره كإطار يجمع مختلف التيارات والحساسيات السياسية. وسيتأكد ذلك على نحو كبير مع مرحلة رئاسة الأستاذ والناقد محمد بريدة للاتحاد، فمع هذا الأخير، والذي دامت مرحلة رئاسته

من 1976 إلى 1983، سيصبح الاتحاد أكثر انفتاحا على الأفق العربي، وعلى الثقافة الحداثية، والديمقراطية. وتواصل هذا الانفتاح مع رئاسة الأستاذ محمد اليابوري ما بين 1983 إلى 1989. ومع انتقال رئاسة الاتحاد إلى الأستاذ محمد الأشعري ما بين 1989 و 1996 تم الاهتمام أكثر بالطاقات الإبداعية الشابة.

ومع تولي الأستاذ عبد الرفيع الجواهري المسؤولية ما بين 1996 و 1998 ظهرت الحاجة إلى تفعيل صفة الجمعية ذات النفع العام، واستثمارها على نحو أمثل. وتواصلت طموحات الاتحاد مع رئاسته من قبل الأستاذ حسن نجمي ما بين 1998 و 2005، والذي راهن على مستقبل جديد لثقافة حداثية فاعلة وديمقراطية. وما زال الاتحاد يواصل تصريف أفكاره ومخططاته في إطار المرحلة الحالية برئاسة الناقد عبد الرحيم العلام.

2. الجمعية المغربية للناشرين

تأسست الجمعية المغربية للناشرين AME سنة 1983 وتهدف إلى تشجيع الثقافة والكتاب. وقد جمعت بين أعضائها ناشري الكتب المدرسية الذين اختاروا النشر باللغة العربية¹.

3. الجمعية المغربية لمهنيي الكتاب CAMPLI

أسست سنة 1986 وفتحت أبوابها لكل مهنيي الكتاب من مؤلفين وناشرين وموزعين وكتبيين. ومن بين الأهداف التي رسمتها توفير معلومات وتكوينات في مجال مهن الكتاب ودعمه. وتضم هذه الجمعية بين أعضائها المنخرطين مهنيي الكتاب الذين ينشرون ويكتبون بالفرنسية

¹Amina Touzani, *La culture et la politique culturelle au Maroc*, op.cit., p. 127.

والمنخرطين بمكتب الكتاب للشؤون الثقافية لسفارة فرنسا. كما تنشر مجلة "Il parait au Maroc" التي تقدم لائحة مفصلة حول المنشورات بالعربية والفرنسية¹.

4. المكتب المغربي لحقوق المؤلفين

تم تأسيس المكتب المغربي لحقوق المؤلفين بموجب مرسوم 5 ذي القعدة 1384 الموافق 8 مارس 1965 الذي حل محل المكتب الإفريقي لحقوق المؤلف الذي أنشئ سنة 1943، هو جهاز وضعته الدولة لتدبير ورعاية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في المغرب.

ويوجد المكتب المغربي لحقوق المؤلفين تحت وصاية وزارة الاتصال، ويتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وله امتياز قانوني في الإشراف على مختلف الأصناف المهنية للمؤلفين المغاربة أو الأجانب، والدفاع عن مصالحهم على قدم المساواة طبقاً لمبدأ المعاملة الوطنية، دون الأخذ بالاعتبار جنسية المؤلف أو عرقه أو عقيدته.

ويتكون المكتب من إدارة عامة يوجد مقرها بالرباط وتسعة قطاعات خارجية موزعة على أهم مدن المملكة.

وتتلخص صلاحيات ومهام المكتب فيما يلي:

- تدبير مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- استخلاص وتوزيع مختلف حقوق المبدعين.
- تسليم الرخص لمستغلي ومستعملي المصنفات الأدبية والفنية.

¹Abdelali El Yazami, **Enquête sur la lecture au Maroc**, Association des Professionnels du Livre, Bureau du livre, Ambassade de France, Rabat, 1998, p 9.

- الترخيص بالاستعمالات المباشرة أو غير المباشرة لتعابير الفولكلور حينما تكون هذه الاستعمالات لأهداف تجارية أو خارج إطارها التقليدي أو العرفي، واستخلاص المستحقات المتعلقة بها طبقاً لنظام استخلاص حقوق المؤلف.
- استلام و تسجيل جميع التصريحات التي من شأنها التعريف بالمصنفات وذوي حقوق المؤلف طبقاً لنظام الانخراط والتصريحات.
- مراقبة استعمال واستغلال المصنفات الأدبية والفنية.
- الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للمؤلفين.
- حق الترافع لدى المحاكم (المادة 1.60).
- مراقبة الشبكات الرقمية و تحديد المسؤولية لمرتكبي المخالفات المنصوص عليها في المادة المتعلقة بمسؤولية مقدمي الخدمات (المادة 15.65).
- إبرام عقود واتفاقيات مع هيآت دولية مماثلة بقصد حماية وضمان حقوق المؤلفين المغاربة في الخارج.
- تدبير شؤون مصالح مختلف الهيآت الأجنبية للمؤلفين داخل تراب المملكة في نطاق الاتفاقيات المبرمة معها.
- تنظيم حملات تحسيسية والتوعية والنهوض بالملكية الأدبية والفنية على الصعيد الوطني.

المبحث الثاني: الجهات والمؤسسات الداعمة لقطاع النشر

أكد العديد من الناشرين، خصوصا أولئك الذين يشرفون على دور نشر صغيرة ويتخصصون في الكتاب الثقافي، على أن نشر نص معين يبقى مشروطا بالدعم، والذي يكون له انعكاس إيجابي على المؤلف من جهة، وعلى فهرس الدار من جهة أخرى. ويكون طلب الدعم حسب لغة النشر، فهناك هيئات ومؤسسات داعمة للغة الفرنسية وأخرى تدعم اللغة العربية، بحيث يقدم كل من مكتب SCAC (خدمة التعاون والعمل الثقافي لسفارة فرنسا) ومجلس الجالية المغربية في الخارج CCME الدعم للكتب باللغة الفرنسية، فيما تقدم وزارة الثقافة الدعم للكتب باللغة العربية.

وتتنشط في مجال دعم النشر باللغة العربية مجموعة من المؤسسات والسفارات مثل مؤسسة آل سعود، وسفارة أبو ظبي، وسفارة دبي، وسفارة الكويت، بالإضافة إلى مؤسسة Islamic Educational Scientific and Cultural Organization. وقد ازداد دعم الإمارات العربية للثقافة العربية عموما، والمغربية بالخصوص، بهدف إحداث تأثير ثقافي وسياسي، وتعزيز وجودها جهويا وعالميا. وغالبا ما يتعدى الدعم المقدم من هذه الأطراف الكتاب أو الترجمة إلى توزيع آلاف المؤلفات سنويا على شكل هبات للمكتبات والمراكز الثقافية والاجتماعية والمؤسسات التعليمية.

من جهة أخرى، يستفيد الناشر المغاربة من مساعدات خاصة، وذلك في إطار علاقاتهم الشخصية مع ناشرين ومؤسسات أجنبية، والتي تقدم دعما لهم في إطار الصداقة. وهذا النوع من الدعم لا يأخذ شكل تمويل مباشر، بل يكون على شكل طلبات مقدمة لعدد محدد من نسخ كتاب

معين، خصوصا تلك الكتب المرتبطة بتاريخ وتراث المغرب التي تقدمها هذه المؤسسات الأجنبية لزينائها.

وكمثال على ذلك تتعاون أمينة هاشمي علوي، عن دار النشر "ينبع الكتاب"، مع مجموعة من الجمعيات التي تنشط في المجال التربوي والثقافي والتي تزود المناطق النائية عن مدينة الدار البيضاء بالكتب، كما تعتمد هذه الدار على مساعداتها للاستمرار في عملية النشر.

المطلب الأول: الدعم المقدم من طرف مكتب الكتاب لسفارة فرنسا

يهدف مكتب الكتاب SCAC عبر مساعداته إلى تشجيع نشر الكتب باللغة الفرنسية بأثمنة مناسبة (على خلاف ثمن الكتب المستوردة من فرنسا، والتي يصل ثمنها في المتوسط إلى 180 درهما)، كما يشجع ترجمة الكتب من الفرنسية إلى العربية، فهو يخصص ميزانية مهمة لهذا الغرض. هكذا، يكتسي دعم هذا المكتب أهمية كبيرة داخل سوق النشر المغربي.

فيما يخص طلب الدعم، فالمكتب يتكلف ببعث رسائل عبر البريد الإلكتروني أو عبر الهاتف، بحيث يخبر فيه مدير المكتب الناشرين بتاريخ انتهاء مدة دعم المشاريع، ويشرح فيه الخطوات التي يجب اتباعها للاستفادة منه. ويضع المكتب معايير محددة للاستفادة من الدعم سعيا منه للمساهمة في تطوير القطاع وتشجيع الناشرين على نهج سياسة نشر واضحة. ولهذا الغرض يسخر مجموعة من المتخصصين لفحص الكتب المستفيدة من الدعم، وذلك قصد الاستجابة لمتطلبات سوق النشر في مجال الأدب وكتاب الشباب والترجمة.

يهدف المكتب إلى إشعاع الثقافة الفرنسية بالمغرب خصوصا، وبالعالم العربي عموما. هكذا، فالترجمة لمؤلفين فرنسيين تعزز تواجدهم بمختلف المعارض العربية، كما يتكلف المكتب

بتغطية المصاريف المرتبطة بشراء الحقوق. فيما يخص مواضيع الكتب المترجمة التي تستفيد من الدعم، فهي تهتم أساسا العلوم الإنسانية والاجتماعية، خصوصا الفلسفة، التي تستجيب لطلب محلي (من طرف الطلبة على وجه الخصوص)¹.

وتستفيد الدولة من برنامج الدعم الذي يقدمه مكتب الكتاب لخدمة مجموعة من الأهداف الخاصة مثل إنجاز المشروع المقترح من طرف هيئة الجالية المغربية المقيمة بالخارج²، CCME، والمتمثل في دعم الأدب المغربي المكتوب باللغة الفرنسية عن طريق شراء المئات من النسخ من عناوين معينة وتوزيعها بفرنسا. ويخضع اختيار العناوين للهدف المرسوم، ألا وهو تعزيز صورة المغرب المنخرط في طريق التطور السياسي والاقتصادي.

المطلب الثاني: دعم وزارة الثقافة

حرصت وزارة الثقافة على التخفيف من عبء مقالات النشر المغربية ومشاريعها من خلال سياستها الجديدة، وذلك عن طريق اعتماد صيغة متوازنة تعتمد على تغطية تكاليف الطبع في حدود 50% من التكلفة، وعلى ضمان تخفيض سعر البيع بنفس النسبة المئوية، وذلك ليصير الكتاب المنشور والمطبوع، في جميع التخصصات وفروع الإبداع والمعرفة والتفكير، في متناول الفئات العريضة من المستهلكين والقراء.

كما أن الوزارة تبذل جهدا على مستوى دعم مقالات النشر المغربية بتحمل الجزء الأوفر من تكاليف مشاركتها في المعارض الدولية بالخارج، والذي ينعكس إيجابا على ترويج إصداراتها وانتعاشها تجاريا، مما يجعلها قادرة على طبع أكبر قدر ممكن من الإصدارات.

¹Anouk Cohen, *Fabriquer le livre au Maroc*, éditions Karthala, Paris, 2016, p. 222.

² تأسست سنة 2008 بباريس بهدف تأمين خدمات للمغاربة المقيمين بالخارج والإشراف على مشاكلهم والمشاركة في تعزيز العلاقات بين المغرب وحكومات البلدان المستقبلية للمهاجرين المغربية.

ويجب أن نشير إلى أن وزارة الثقافة قد خصصت مبلغ 15 مليون درهم لدعم المشاريع الثقافية في قطاع النشر والكتاب برسم سنة 2017، تم توزيع مبلغ 10.489.800 درهم منها في الدورة الأولى لفائدة 614 مشروعاً¹. وقد اتسمت المشاريع المدعومة في هذا الإطار بتعدد مجالاتها وبتراوحها ما بين الأعمال الأدبية والدراسات الأدبية والفنية واللغوية والمؤلفات المندرجة في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية، والأعمال المترجمة من وإلى اللغة العربية أو الأمازيغية، وكتب أدب الأطفال والشباب، والأعمال الموسوعية والأعمال الكاملة للكتاب المغاربة.

وبذلك يغطي الدعم نسبة 30% من مجموع الإصدارات السنوية في المجالات المذكورة، الصادرة عن مقاولات النشر المغربية والجمعيات الثقافية والمؤسسات الجامعية، وكذا الصادرة على حساب المؤلفين، بناء على معطيات الإيداع القانوني للمكتبة الوطنية للمملكة المغربية. وفيما يلي جدول يوضح عدد المشاريع ومبلغ الدعم بآلاف الدراهم في مجال الكتاب والقراءة خلال سنة 2015/2014².

الجدول رقم 14: قيمة دعم مجال الكتاب والقراءة سنة 2015/2014

2015			2014			المجالات المستهدفة
مبلغ الدعم	المشاريع المقبولة	المشاريع المرشحة	مبلغ الدعم	المشاريع المقبولة	المشاريع المرشحة	
4683	350	714	2497	204	643	نشر الكتب
602	31	43	470	18	36	القراءة العمومية

1. جائزة المغرب للكتاب

تعتبر جائزة المغرب للكتاب نتوجاً سنوياً لأجود الكتب المغربية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والدراسات الأدبية والفنية، والشعر، والترجمة، والسرديات والمحكيات.

¹ موقع وزارة الثقافة، <http://www.minculture.gov.ma>، تمت زيارته بتاريخ 2016/11/02.
² مجلة الإحصائيات الثقافية 2015/2013، عدد 2، وزارة الثقافة، ص 70.

وتسعى وزارة الثقافة من خلالها إلى المساهمة في تشجيع الكتاب المغاربة، تقديرا لمجهودهم الفكري والثقافي والعلمي، وتحفيزا لهم على المزيد من الإبداع والتميز. وينظم الجائزة المرسوم رقم 2.12.554 الصادر في 3 صفر 1434 (17 دجنبر 2012)، المغير والمتمم للمرسوم رقم 2.05.830 الصادر بتاريخ 26 رمضان 1427 (19 أكتوبر 2006) المتعلق بإحداث جائزة المغرب للكتاب. وتشتمل جائزة المغرب للكتاب على الأصناف التالية:

- جائزة المغرب في الشعر.
- جائزة المغرب في السرديات والمحكيات.
- جائزة المغرب للعلوم الإنسانية.
- جائزة المغرب للعلوم الاجتماعية.
- جائزة المغرب للدراسات الأدبية والفنية واللغوية.
- جائزة المغرب للترجمة.

2. جائزة الأطلس الكبير

هي جائزة أدبية أطلقتها سفارة فرنسا بالمغرب سنة 1999، وذلك لتتويج فئات أدبية متعددة مرتبطة بالكتب المنشورة بالمغرب، وقد أصبحت حدثا مهما في الحياة الثقافية المغربية يتوج فيه كتاب ومثقفون وفنانون مغاربة سنويا، كما تشجع الكتب الروائية والدراسات وكتب الشباب بغية دعم النشر بالمغرب، مع دعم المواهب والأقلام الجديدة غير المعروفة في الساحة الأدبية المغربية. وقد خصت جائزة الأطلس الكبير في بادئ الأمر للكتب باللغة الفرنسية، لكنها انفتحت، ابتداء من سنة 2000، على الكتب باللغة العربية، مع إدماج مجال الترجمة سنة 2004.

الفصل الخامس: نظام التوزيع ورهان الترجمة في مجال النشر بالمغرب

المبحث الأول: بنية التوزيع: الواقع والمعوقات

يعتبر التوزيع عاملا أساسيا لا يمكن لحركة أدبية أن تزدهر في غيابه، فهو الحلقة الأخيرة التي لا تكتمل بدونها العملية الإبداعية القائمة على التواصل بين الكاتب والمتلقي. وقد لاحظت اليونسكو بأن جودة التوزيع تشكل العامل المحدد لنجاح أي كتاب.¹

ويعتبر التوزيع الحلقة الأهم والأضعف في قطاع الكتاب بالمغرب، إذ أن قطاع النشر الثقافي والإبداعي يواجه، منذ فترة طويلة نسبياً، عقبة حقيقية تتمثل في الغياب شبه التام للموزع المهتم القادر على ضمان رواج الكتاب بين القراء. في المغرب، هناك شركة واحدة تعود إلى المرحلة الاستعمارية، والتي احتكرت ولا زالت تحتكر قطاع النشر، وهي شركة سوشبريس² التي تشرف على توزيع الكتاب والدوريات بحكم انتشار شبكتها بشكل واسع. إلا أن النسبة التي يحصل عليها الموزع تصل تقريبا إلى 50 %، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بطبيعة الخدمات المتدنية التي توفرها شركة التوزيع، خصوصا في حالة الكتاب الإبداعي بحجة انحصار عدد قرائه وارتفاع نفقاته التسويقية.

المطلب الأول: أنماط التوزيع

1. التوزيع المهني

فيما يخص هذا الصنف من التوزيع، والمرتبط بالشركات، يعاني من قلة الشركات التي تشرف على توزيع الكتاب. في هذا الصدد، هناك شركة سوشبريس التي تعززت مكانتها بفضل

¹ UNESCO, Congrès mondial du livre, Londres, rapport final, Paris, 1982, p. 6.

تجربتها القديمة التي تعود إلى 56 سنة، فهي تضم ثمان وكالات في كل من الرباط، وفاس، ومراكش، وأكادير، ووجدة والناضور، وأكثر من 1200 نقطة بيع في الصحافة الدولية¹، وتوزع أكثر من 30000 عنوان لأكثر من 500 ناشر. لكن عدم هيكلية هذه الشركة يجعلها لا تغطي مجموع التراب المغربي، خصوصا العالم القروي، والمدن الصغيرة والمناطق البعيدة التي لا يصلها الكتاب.

هكذا، فمجموعة من دور النشر الكبرى بالمغرب تكلف شركة سوشبريس بتوزيع إنتاجها، مثل Le Fenec ، La Porte ، ودار توبقال، وعيون المقالات. لكن التغيير الذي طال قطاع الكتاب فتح الباب أمام منافسين جدد مثل "الوراقة الوطنية"، كما دفع شركة سوشبريس إلى تنويع نشاطاتها بالتوجه نحو نشر الكتب المدرسية².

من جهة أخرى، هناك أربعة ناشرين يتوفرون على شبكة توزيع خاصة بهم، وذلك لسببين هما: الأول يكمن في كون التوزيع، بالنسبة لهذه الدور، يسبق النشر، وذلك فيما يخص ناشري الكتب المدرسية مثل Atlasi التي تؤمن توزيع منشورات "أفريقيا الشرق"، والثاني هو أن بعض الناشرين لديهم شبكة تسويق تؤمن توزيعا جيدا لإصداراتهم وبتكاليف منخفضة، مثل دار Eddif والمركز الثقافي "ولادة"، واللذين لهما صلة مباشرة بالوراقات والمكتبات. وبفضل انفتاح المركز الثقافي العربي على العالم العربي، يضمن هذا الأخير تسويق إصدارات داري Le Fenec وتوبقال.

بالإضافة إلى شركة سوشبريس، هناك شركة أخرى هي سابريس، والتي توجه نشاطها بالأساس لتوزيع الصحافة الوطنية، وهي تضم 24 وكالة و7200 نقطة بيع من بينها الأكشاك

¹Amina Touzani , *La culture et la politique culturelle au Maroc*.cit.

²Hassan EL Wazzani, *Secteur du livre au Maroc*, op.cit, p. 80.

والبائعين المتجولين. هكذا، فأعداد الكتب التي توزعها سابريس تبقى محدودة بالمقارنة مع سوشبريس، وهي لم تتجاوز سنة 2004، حسب دراسة الدكتور حسن الوزاني، 71 عنوانا: 66 باللغة العربية و5 بالفرنسية، بمجموع 42600 نسخة¹. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الكتب هي عبارة عن كتب الجيب.

لقد سمحت التغييرات التي طبعت سوق الكتاب بالمغرب بظهور منافسين جدد في مجال التوزيع مثل "الوراقة الوطنية"، الأمر الذي جعل شركة سوشبريس تحاول تنويع خدماتها بالاتجاه نحو توزيع الكتاب المدرسي، بالإضافة إلى شركة النشر والتوزيع "المدارس"، وهي فرع من مجموعة "مكتبة المدارس" التي تأسست سنة 1975 وتضم حاليا 50 نقطة بيع. وتنشط مكتبة المدارس هي الأخرى في قطاع التوزيع، حيث تتوفر على أكثر من 284 نقطة بيع وتوزع سنويا 15000 عنوان، كما تتوفر بعض دور النشر المغربية على وحدات توزيعية مثل "أفريقيا الشرق" بوحدة التوزيع "أطلسي"، و"دار الثقافة" بفرعيها Somadil و SOGELIV.

2. التوزيع الذاتي

يرتبط هذا الصنف من التوزيع بأحد أنواع النشر، وهو النشر الذاتي الذي يقوم به سواء الكاتب أو الناشر، والذي عرف انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها النسبة الكبيرة التي تطلبها شركات التوزيع المهنية، مما يقلص تكاليف الإنتاج خصوصا بالنسبة لدور النشر، كما تمنح هذه الطريقة للكاتب ولمنشوره تغطية واسعة على مستوى التوزيع والترويج. وهناك دور النشر تلجأ إلى التوزيع الذاتي فقط وأخرى بالموازاة مع أنشطة أخرى.

¹Ibid.

ويمثل مستوى التغطية الجغرافية للمنشورات النقطة الأضعف في شبكة التوزيع بالمغرب، وهذا يرجع بالأساس إلى توزيع نقط البيع الغير متساوي بين المناطق الحضرية والقروية. وقد أفضت الدراسة التي قام بها الدكتور حسن الوزاني وجود توزيع غير متساوي لعدد من نقاط البيع التي تضمها شبكة التوزيع بين المناطق الحضرية والقروية من جهة، وبين مختلف المناطق والمدن من جهة ثانية، فمن مجموع 424 نقطة بيع للشركات الأربع للتوزيع 304 منها تتمركز في المجال الحضري، أي بنسبة 67,77 % من مجموع نقاط البيع، في المقابل لا يتجاوز العدد في المجال القروي 120 نقطة بيع، أي بنسبة 31,22 %¹.

ويتكلف العديد من الناشرين المغاربة بتوزيع جزء من كتبهم، وهذا ما يفسر تخصيص مهنيين بدور نشر مغربية معروفة مثل دار مرسم ودار طارق، لأيام سنوية لتوزيع فهارسهم ومراقبته في مختلف نقاط البيع، خصوصا بمدن الرباط والدار البيضاء. أما فيما يخص التوزيع الذاتي للكتب المدرسية والكتب باللغة العربية، فهناك مجموعة من دور النشر التي تتكلف بنفسها بهذه العملية، بحيث تتوفر على فضائين: الأول مخصص لمكاتب النشر، والثاني مخصص للبيع بالجملة أو بالتقسيط.

ويظل قطاع النشر بالمغرب، شأنه شأن باقي البلدان الأخرى، تتقاسم نشاطه نوعان من الشركات: شركات كبرى وأخرى صغرى، بحيث يتخصص الأول في نشاط النشر والتوزيع (سواء بالجملة أو بالتقسيط)، وفي بعض الأحيان يتكلف حتى بالطباعة، وهو يضم مجموعة من العاملين في تخصصات مختلفة، في المقابل، يشغل النوع الثاني عددا قليلا من العاملين دون تخصص في مجال معين.

¹Hassan El Wazzani, op. cit., p. 82.

المطلب الثاني: النشر الإلكتروني في المغرب

بالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والتواصل أصبحت سهلة الولوج، إلا أن المعلومات المرتبطة بوجود نشر إلكتروني في المغرب تبقى نادرة، فالنشر الإلكتروني بالمغرب يرتبط ببعض المؤسسات العمومية التي تنشر بعض التقارير وأعمال الندوات، مثل المؤسسة الملكية للدراسات الإستراتيجية (IRES) التي نشرت في موقعها Le rapport stratégique 2015 بثلاث لغات: عربية/ فرنسية/ إنجليزية، كما نشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) تقارير سنوية حول حقوق الإنسان بالمغرب.

ومعظم المنشورات التي تصدر عن هذه المؤسسات هي في صيغة PDF قابلة للتحميل، لكن مركز Jaques Berque للدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية يصدر منشوراته على شكل HTML ويسوقها في أشكال مختلفة في إطار المنصة الإلكترونية Open Editions المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالمجلات العلمية التي تنشر إلكترونياً، فعددتها يبقى محدوداً جداً، نذكر منها: Droit et stratégies des affaires au Maroc التي يشرف على نشرها الناشر الفرنسي "Lexis Nexis"، وقد نشرت مؤسسة "Mominoun Withoud Borders" بالرباط سلسلة من المجلات الأدبية والنقدية.

هناك مبادرة أخرى للمؤسسة المغربية للمعلومات العلمية والتقنية IMIST، بشراكة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRT)، تحت اسم "النشر الإلكتروني للمجلات العلمية

المغربية" والتي تسمح للناشرين المغاربة بنشر أو رقمنة مجلاتهم بغية جعل الإنتاج العلمي المغربي في متناول أكبر شريحة من المجتمع.

المبحث الثاني: رهان الترجمة في مجال النشر المغربي

المطلب الأول: مكانة الترجمة ضمن نشاط النشر

ترجع أهمية الترجمة في مجال النشر إلى كونها أداة للانفتاح على الثقافات الأخرى ووسيلة تواصلية لنقل المعارف الثقافية والعلمية والتقنية. ويقاس مستوى الترجمة في أي بلد بوجود مشروع وطني للترجمة بالموازاة مع بنية مؤسساتية متخصصة في هذا المجال. ومن بين أهم المؤسسات التي تنشط في هذا الميدان بالمغرب هناك "المدرسة العليا للملك فهد للترجمة"¹ بمدينة طنجة، و"معهد الدراسات والبحوث في التعريب"² بالرباط، و"مكتب تنسيق التعريب"³ التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالإضافة إلى مجموعة من شعب الترجمة الموجودة بعدد من المدارس العليا والجامعات.

ويعكس تحليل الإنتاج المغربي في مجال الترجمة قلة اهتمام الناشرين المغاربة بهذا الصنف من الكتب بالرغم من أهميته. لكن، وبالمقارنة مع الإنتاج خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي-حيث لم يكن عدد العناوين المترجمة يتعدى الثلاثين كتابا سنويا-

¹تأسست سنة 1983 وهي مدرسة تابعة لجامعة عبد المالك السعدي تهدف من خلال برامجها التعليمية وأنشطتها إلى دعم التواصل الثقافي والحضاري الذي يتقاطع و الأهداف العامة للعمل الترجمي. كما تدعم التعليم والبحث في هذا المجال (<http://www.ecoleroifahd.uae.ma>).

²معهد الدراسات والبحوث في التعريب هو معهد مكلف بدعم وتوجيه الأعمال الخاصة بالتعريب ويهدف على جعل اللغة العربية أداة للعمل والبحث في كل المجالات خصوصا في المجال العلمي والتقني.

³تأسس سنة 1961. من بين مهامه تتبع حركة التعريب وتطور اللغة العربية سواء داخل الوطن العربي أو خارجه وتنسيق الجهود الرامية لجعل اللغة العربية لغة حاضرة في كل مستويات التعليم (<http://www.arabization.org.ma>).

،نلاحظ أن الترجمة خلال السنوات الأخيرة بدأت تكتسي أهمية كبيرة في قطاع النشر بالمغرب، وأصبحت تمثل مكونا أساسيا.

ويرجع تأخر ظهور نشاط ترجمي حقيقي في قطاع النشر المغربي إلى عاملين أساسيين، أولهما ذو بعد تاريخي، فعلى عكس لبنان ومصر حيث يمثل نشاط الترجمة تقليدا قديما، لم يظهر بالمغرب حتى أواسط الثمانينات، أما العامل الثاني فهو ذو بعد لغوي، بحيث ظل سوق النشر المغربي مزدوج اللغة إلى غاية سنة 1990، وذلك تحت التأثير المزدوج للنشر الشرق أوسطي والفرنسي.

ازداد الطلب على الكتب المترجمة بالمغرب خصوصا بعد بداية تعريب تعليم المواد الأدبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية بمختلف الأسلاك، خصوصا السلك العالي، وذلك راجع بالأساس للمتطلبات الجديدة التي فرضها مجال التكوين والبحث.

وقد لخص مدير مؤسسة الملك عبد العزيز مشاكل قطاع الترجمة خصوصا، وقطاع الكتاب عموما، فيما يلي: «يبقى الطلب على الترجمة ضعيفا نظرا لمحدودية سوق الكتاب بالمغرب، بالإضافة إلى غياب التبادل التجاري المغاربي، وهذا ما يجعل صفة التذبذب تبقى لصيقة بقطاع النشر عموما ونشاط الترجمة بالخصوص، بالإضافة إلى هذه الصعوبات هناك عائق آخر مرتبط بوضعية الكتاب والقراءة بمجموع العالم العربي وهو ندرة المعطيات الموثوقة، ذلك أنه إلى يومنا هذا لا توجد أية هيئة وطنية أو جهوية عربية مكلفة بتأمين إنتاج معطيات بيبليوغرافية وإحصائية صادقة حول نشاط الترجمة بالعالم العربي، هذه الندرة تنعكس في نتائج البيبليوغرافيا

العالمية للترجمة التي تقدمها منظمة اليونسكو منذ سنة 1932¹. وفيما يلي جدول يبين تطور العناوين المترجمة في الفترة الممتدة ما بين 1955 و 2003²:

الجدول رقم 15: أعداد العناوين المترجمة ما بين 1955 و 2003

الفترة التاريخية	عدد العناوين المترجمة من العربية	عدد العناوين المترجمة إلى اللغات الأوروبية	المجموع	النسبة المئوية	المتوسط السنوي للعناوين المنشورة
1964-1955	7	4	11	2,35%	1
1974-1965	8	2	10	1,85%	1
1984-1975	31	3	34	6,30%	3,4
1994-1985	193	15	208	38,50%	20,8
2003-1995	233	43	276	51,00%	27,6
	472	67	539	100%	

المطلب الثاني: معطيات حول النشاط الترجمي مع بداية الألفية الثالثة

حسب دراسة لحسن الوزاني، سجل الإنتاج المغربي في مجال الترجمة، خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2004 إصدار 110 عنوانا أي ما يمثل 3,7%³ من الإنتاج الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة لا تعكس أهمية هذا المسلك من النشر كوسيلة للانفتاح ونقل المعارف. وعكست الدراسة أيضا هيمنة الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية بـ 78 عنوانا، أي بنسبة 70,91% من الإنتاج، في مقابل 15 عنوانا من الإسبانية إلى العربية، وثلاثة عناوين من الإنجليزية إلى العربية. وقد أشار حسن الوزاني إلى أن الترجمة من العربية إلى لغات أخرى تبقى

¹La lettre, op. cit, p. 7.

²Mohammed Sghir-Janjar, op.cit, p. 58.

³Hassan El Wazzani, op. cit., p. 28.

نسبها جد ضئيلة بثمانية عناوين بالنسبة للفرنسية وعنوانين للإنجليزية. وفيما يلي جدول يبين تقسيم

الإنتاج المغربي في مجال الترجمة حسب اللغات في الفترة ما بين 2002 و2004¹.

الجدول رقم 16: نسبة العناوين المترجمة ضمن الإنتاج العام حسب اللغات

(2004-2002)

اللغات	الإنتاج العام	النسبة المئوية
فرنسية-عربية	78	70,91%
اسبانية-عربية	15	13,64%
عربية-فرنسية	8	7,27%
انجليزية-عربية	3	2,73%
عربية-إنجليزية	2	1,82%
أمازيغية-انجليزية	1	0,91%
انجليزية-فرنسية	1	0,91%
عربية-أمازيغية	1	0,91%

فيما يخص مجالات الترجمة، فقد رصدت دراسة حسن الوزاني هيمنة الأدب على مواد أو

مجالات أخرى بخمسين عنوانا (ما بين 2002 و2004)، وتمثل نسبة الإنتاج الأدبي المترجم

44,45%، وهي أكبر نسبة، تفوق كلا من الفلسفة (9 عناوين)، والدين (8 عناوين)،

والسوسولوجيا (7)، وعلوم التربية (7)، والعلوم السياسية (4)، والحقوق (3)، والفنون (3)،

واللسانيات (2)، والجغرافيا (2)².

وصل عدد العناوين المترجمة خلال فترة 2015/2014، حسب تقرير مؤسسة الملك عبد

العزیز آل سعود، إلى 119 عنوانا³ من مجموع العناوين المنشورة. وتبقى أعداد العناوين محدودة

¹Ibid., p. 30.

²Ibid., p. 31.

³Mohamed Sghir Janjar , **Edition Marocaine 2014-2015**, op. cit., p. 15.

جدا بالنظر لاحتياجات البلد للترجمة في المجالات العلمية والتربوية والتعليمية، خصوصا فيما يتعلق بمجالات المعرفة التي عرب فيها التعليم بالكامل خلال العقود الأخيرة.

فيما يخص ترتيب اللغات المترجم منها أو المترجم إليها - حسب نفس التقرير - تحتل اللغة الفرنسية المرتبة الأولى كلغة مصدر في الترجمة، وذلك بنسبة تصل إلى 70% بعدد عناوين يصل إلى 14 عنوانا سنويا، وتأتي اللغة الإنجليزية في المرتبة الثانية بستة عناوين، وتبقى الترجمة إلى اللغات الأجنبية الأخرى قليلة جدا لا تتجاوز عنوانا واحدا لكل لغة.

وتحتل اللغة العربية المرتبة الأولى كلغة هدف بنسبة تصل إلى 81,5%، ثم الفرنسية بنسبة 14%، ثم الأمازيغية بنسبة 1%. وفيما يخص طبيعة النصوص المترجمة، فتحمل كل من الإبداعات الأدبية والدراسات الأدبية المكون الأساسي لهذه الترجمات (35%)، ثم الكتابات التاريخية (20%)، والاجتماعية (10%)، والسياسية (8%)، وفيما يلي عدد الترجمات ارتباطا بإنتاج النشر المغربي في الفترة 2016/2012:¹

الجدول رقم 17: نسبة الترجمة من الإنتاج العام للكتب ما بين 2012 و 2016

السنوات	عدد الكتب المنشورة	نسبة الترجمة	حصة الترجمة بالنسبة المئوية
2012	1389	65	4,68%
2013	1425	79	5,54%
2014	1618	82	5,07%
2015	1636	91	5,56%
2016	1096	69	6,29%
المجموع	7141	368	5,38%

¹La lettre, op .ci.t, p. 7.

والجدير بالملاحظة أن أغلب دور النشر تهتم بنشر الترجمات العربية لنصوص المفكرين الفرنسيين المعاصرين أمثال بول ريكور وجاك ديريدا وموران وغيرهم، فيما تمثل الترجمة للمؤلفين المغاربة، من وإلى مختلف اللغات المستعملة بالبلاد (العربية والأمازيغية والفرنسية)، نسبة 33% (110 عنوان خلال الخمس سنوات الأخيرة)، وهذا راجع لتزايد أعداد القراء باللغة العربية. ويجب أن تشير إلى عدم وجود أية دار نشر متخصصة في مجال الترجمة كنشاط أساسي، ففي الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016 فقط ثمانية من دور النشر استطاعت نشر 10 عناوين أو أكثر، فيما تشكل الترجمات المنشورة على تكلفة المؤلف 62 عنوانا، وهذا ما يؤكد أن الترجمة تبقى نشاطا ثانويا لدى دور النشر.

وقد أطلقت بعض الدور مشاريع خاصة بالترجمة، مثل توبقال التي اهتمت بترجمة النصوص المهمة حول الفلسفة المعاصرة والأدب، خصوصا كتابات المؤلف المغربي كيليطو، حيث قامت بترجمة أعماله الكاملة. كما تهتم كل من دار الأمان بالأعمال التاريخية والسوسيولوجية ارتباطا بالأسفار إلى المغرب، كما تهتم بالترجمة لمؤلفين مغاربة يكتبون باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى الانفتاح على كتابات المؤلفين الإسبان¹.

¹Mohamed Sghir Janjar, "La traduction arabe: une production éditoriale récente et mal connue", La lettre, op.cit., p. 8.

الفصل السادس: القراءة والإمكانات القرائية بالمغرب

منذ فترة طويلة والوضع الثقافي بالمغرب يشكو من ندرة الدراسات الاجتماعية والسوسيولوجية حول الفعل الثقافي، سواء تعلق الأمر بالكتاب أو الكاتب، أو بالقراءة أو القراء. فنحن نلاحظ غياب تقارير وأبحاث تقدمها منابر وهيئات وطنية على اطلاع بالوقائع المغربية وبخصوصيات المجتمع المغربي، إذ أن معظم هذه التقارير تقوم بها منظمات دولية مثل اليونسكو وغيرها.

والحال نفسها بالنسبة للدول العربية، حيث أن القيام ببحوث حول القراءة وخصوصيات القارئ أمر نادر جدا، ويرجع اهتمام هذه الدول بهذا المجال إلى سنة 1985، وذلك راجع بالأساس إلى الحملة الدولية التي شنتها اليونسكو سنة 1982 بصفتها السنة الدولية للكتاب والتي صنفت فيها الدول العربية في مراتب جد متأخرة.

إن افتقار ميدان النشر العربي إلى بيبليوغرافيات تحليلية موحدة، فيما يخص الإنتاج العام للكتب وعدد طبعاته وحجم تدفقه، من المعوقات التي تحرم الباحث من إمكانية التحليل الإحصائي ورصد حجم الإنتاج الفكري المطبوع، ومهما كانت صحة الأرقام المتوفرة أو نسبتها، فإنها تخفي الحقائق حول قيمة الإنتاج الثقافي بشكل عام، وإنتاج الكتاب بشكل خاص. هذه العوامل، من بين أخرى، تجعل الإحصائيات التي تقدمها الهيئات الدولية لا تخلو من نقائص، بل تصل إلى غياب العديد من المعطيات المهمة نظرا لعدم توفر منظومة إحصائية على مستوى البلد المعني.

في أوروبا هناك تقليد قديم، منذ ثلاثينات القرن الماضي، يقوم على الإحصاء الدقيق للفعل الثقافي بمختلف مكوناته، وقد ساعدها في ذلك توفر بنيات تحتية للقراءة من مكتبات عمومية، توفر معطيات رسمية ومضبوطة حول أعداد المنخرطين، ومعدلات الاستعارة، وعدد المبيعات

وغيرها من المعطيات الكفيلة بصياغة تصور واضح ومضبوط حول هذا القطاع، والأهم في هذه الدراسات هو تنوع منطلقاتها ومواكبتها لتطور قطاع النشر مما يسهل عملية البحث ويمنح تصورا واضحا حول ما يجري في الساحة الثقافية.

إن ميدان القراءة في المغرب ظل لفترة طويلة مجالا بكرًا إلى أن بدأت تقتحمه بعض الدراسات والأبحاث الميدانية التي قام بها باحثون مغاربة، ويرجع سبب التقيصير في هذا المجال إلى صعوبة حصر موضوع القراءة والعادات القرائية بالمغرب، لارتباطها بمجموعة من الحثيات والمعطيات وتداخلها مع ما هو اجتماعي وسياسي وسوسولوجي.

إن الدارس لموضوع القراءة يجب عليه أن يتطرق أيضا لسوق النشر وما يرتبط به من تأليف وتوزيع واستهلاك، وهذا ما يتطلب مساهمة فعالة من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وبما أن مجال النشر بالمغرب لا زال في طور التشكل، فهو ميدان حديث بالمقارنة مع الدول الأوروبية، أي أنه في طور ترسيخ أعرافه الثقافية.

ولعل أول بحث ميداني حول موضوع القراءة بالمغرب يعود إلى سنة 1984، وهو تحت عنوان "القراءة والقراء بالمغرب"، وهو عمل مشترك تقاسم فيه كل من أحمد الرضاوني ومحمد بنيس البحث في هذا المجال، وقد نشرت نتائجه بمجلة الكرملة في عددها الحادي عشر. وللإشارة، فقد سبقت هذا البحث الميداني بعض الرسائل والبحوث، خصوصا بمدرسة علوم الإعلام بالرباط، كما كانت هناك بعض المقالات المنشورة في المجلات والجرائد، والتي تناولت الموضوع بشكل عام، ولم تنطلق من بحوث ميدانية بل بنيت على الملاحظة فقط.

المبحث الأول: الدراسات والبحوث السابقة حول القراءة

1. القراءة والقراء بالمغرب

ركز الباحثان أحمد الرضاوني ومحمد بنيس، في بحثهما الميداني حول القراءة والقراء بالمغرب، على أربعة محاور تتأرجح بين عنصرين هما: عنصر القراءة وعنصر القراء، وهما يشكلان القاعدة لكشف العلاقة القارة، مهما كانت متحولة، بينهما، وهذه المحاور هي القارئ، والقراءة، والمقروء، والكتابة والنشر.

حاول البحث معرفة رأي 13 صنفا من القراء في مختلف المجالات، موزعين على مجموعة من المدن المغربية. وبلغت نسبة مشاركة التلاميذ 36,9% (272 تلميذا)، ثم الطلبة الجامعيين بنسبة 29,3% (216 طالبا). وركز الباحثان على الفئة القارئة بالأساس من تلاميذ وطلبة وموظفين والذين تفرض عليهم مهنتهم التتقيف المستمر، ثم الفئات الأخرى التي تبقى القراءة بالنسبة إليهم فعلا اختياريا.¹

أما فيما يخص الجنس، فقد حاول البحث تحقيق تكافؤ بين الجنسين، حيث وصلت نسبة المشاركة لدى الذكور 53,3%، ونسبة الإناث 47,7%. وقد تراوح عمر القراء ما بين 15 و30 سنة، وهي الفترة العمرية التي يكون فيها الفرد مرتبطا بالتعليم، وبالتالي بالقراءة، سواء كانت فعلا إلزاميا أو اختياريا، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المطالعين في هذا الاستطلاع، حيث وصل العدد إلى 297 شخصا، أي بنسبة 92,5% من مجموع 722 شخصا أجابوا عن سؤال "هل تطالع؟".

وارتباطا بمحور القراءة، تناول البحث هذا العنصر من عدة زوايا أهمها:

¹أحمد الرضاوني، محمد بنيس، "القراءة والقراء بالمغرب"، مجلة الكرمل، عدد 11، بيروت، 1984، ص 244-245.

- وقت القراءة: يشكل وقت الفراغ أهم وقت للقراءة بالنسبة للذين شاركوا في الاستطلاع بنسبة تصل إلى 31,7%، يليه وقت ما قبل النوم بنسبة قراءة تصل إلى 26,7%، والمرتبة الثالثة تحتلها العطل بنسبة 24,9%.

- دوافع القراءة: تمثل الدراسة وتتمة المقرر، أي ارتباط القراءة بما هو إلزامي، نسبة 20,1%، ثم دافع التعرف على الحياة أو التثقيف بنسبة 18,9%، وهو ما يفسر ممارسة فعل القراءة كواجب وليس كاختيار.

- المكان المفضل للقراءة: البيت كمكان مفضل بنسبة 51,1%، فيما تنخفض نسبة ممارسة القراءة بالمكتبات العمومية: 6,9%، وهذه النسبة الضئيلة تحيل على غياب البنيات الثقافية آنذاك، أي غياب مكتبات عمومية تتوفر فيها الشروط اللازمة لممارسة فعل القراءة.¹

فيما يخص عنصر المقروء، فقد عالج الباحثان انطلاقاً من ثلاث زوايا هي:

- توفر المقروء من عدمه: وصل استطلاع الرأي في هذا الجانب إلى نسبة 77,3% من الذين أقرؤا بعدم كفاية المطبوعات، وهذا ما يفسر عدم حصول القراء على ما يكفي لرغباتهم في القراءة، بحيث اشكت نسبة 25,25% من القراء من عدم وجود ما يناسب احتياجاتهم في القراءة.

- طبيعة المقروء: توصلت نتائج البحث إلى نسبة 46,1% ممن يطالعون الكتب، مقابل 30,7% ممن يقرؤون المجلات و 23% ممن يقرؤون الصحف غالباً.

- الموضوعات المقروءة: تحتل القصة الرتبة الأولى بنسبة 16,1%، والشعر 12,5%، وهو تأكيد على اهتمام القراء خلال تلك الفترة بالإبداع الأدبي. وتتصدر اللغة العربية قائمة اللغات

¹نفسه، ص 249.

بنسبة 57,8%، مقابل 38,3% بالنسبة للغة الفرنسية، و 4,09% للإنجليزية، و 1,15% للإسبانية، و 0,35% للغات الأخرى.¹

2. بحث القراءة بالمغرب: Enquête sur la lecture au Maroc

هذا البحث قام به عبد العالي اليزمي بدعم من الجمعية المغربية لمهن الكتاب، وقد حدد أهدافه فيما يلي: "يهدف مشروعنا إلى تجميع معطيات إحصائية بهدف قياس نشاط اجتماعي وفردية وهو القراءة، ورسم معالم القارئ المغربي ودراسة تلقيه للأدب سواء بالعربية أو الفرنسية"². وقد مكّنه البحث من دراسة ظاهرة القراءة بأبعادها العامة والمعقدة، واكتشاف الإكراهات الاجتماعية التي تقيد القراءة، وتحديد المتغيرات التي تحدد أنواع مختلفة من القراءة، حيث اعتمد على عدة معايير أهمها: اهتمامات القراء وتطلعاتهم واندماجهم داخل شبكة تداول الكتاب. ضم البحث 60 سؤالاً لما مجموعه 1500 مشاركاً، ونموذج القارئ الذي اعتمد عليه الباحث هو: ذكر يتراوح عمره ما بين 20 و 24 سنة من سكان المدينة، طالب بالمدرسة العمومية، حاصل على شهادة البكالوريا ذو تخصص أدبي.

فيما يخص اللغات، فقد سجل البحث نسبة 80,81% ممن يقرؤون باللغة العربية، فيما تصل النسبة إلى 84,82% بالنسبة للغة الفرنسية. أما نوعية الكتب المقروءة ومواضيعها، فقد احتلت الروايات الرتبة الأولى بنسبة 51,56%، متبوعة بالجرائد اليومية بنسبة 45,7%، والكتب الدينية 45,25%، ثم الفلسفة 25,38%، أما بالنسبة لدوافع القراءة فقد أكدت نسبة 47,19% من

¹ نفسه، ص 264.

² Addehali El Yazami, *Enquête sur la lecture au Maroc*, op.cit., p. 13.

المستجوبين على أنهم يقرؤون للتثقيف، فيما انخفضت النسبة عند الفئة التي تقرأ إلزاماً، إما بسبب الدراسة أو العمل، إلى 16,19%¹.

وصلت نسبة مرتادي المكتبات إلى 44,49%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع البحث السابق. فيما يخص الوقت المخصص للقراءة يومياً، فقد وصلت نسبة من يخصصون أكثر من ساعة يومياً إلى 49,16%، خصوصاً بالليل أو خلال العطل. ويحتل محمد شكري، متبوعاً بمحمد زفزاف وعبد الله العروي، قائمة المؤلفين الذين يقرأ لهم باللغة العربية، أما بالفرنسية فهناك كل من الطاهر بنجلون والشرايبي. 30% من الأشخاص الذين أجابوا عن الأسئلة يقرؤون أسبوعياً و29% يومياً، و45% يفضلون قراءة الجرائد، و36,5% المجلات، و33,5% المجلات المتخصصة.²

3. بحث حول القراءة بالمغرب: وزارة الثقافة

قامت وزارة الثقافة سنة 2001 بنشر نتائج تقرير أعدته حول القراءة، وقد غطى عينات متنوعة من القراء من خلال إدماج فئة التلاميذ والطلبة الذين مثلوا أكبر نسبة من المشاركين وصلت إلى 33%، فيما مثلت نسبة الأطر العليا والمسؤولين المهمين والممارسين لأعمال حرة 10%، وقد عكست نتائج هذا البحث النقص الكبير في عادات القراءة لدى المغاربة، خصوصاً في سنة 2001 التي ارتفع فيها إنتاج الكتب بالمغرب بشكل ملحوظ. وفيما يلي أهم النتائج التي أفضى إليها هذا التقرير:

إن متوسط وقت آخر قراءة يعود إلى ستة أشهر، حيث يصل متوسط الكتب المقروءة خلال السنة 2,5 كتاب، بمعدل قارئ على عشرة قراء لم يقرؤوا أي كتاب خلال تلك الفترة. وما يعكس

¹الملاحظ من خلال هذه النسبة بداية تحلي القراء عن فكرة ارتباط القراءة بالإلزامية، كما أكد على ذلك بحث محمد بنيس وأحمد الرضاوني "القراءة والقراء بالمغرب"، وبداية تجدر فكرة القراءة كحب وكوسيلة للتثقيف.

²Abdelali El Yazami, *Enquête sur la lecture au Maroc*, op.cit., pp. 61-67.

الانخفاض الكبير لأعداد القراء المغاربة هو نسبة 64% الذين أقرؤا بالتوقف عن القراءة منذ خمس سنوات، وذلك بسبب وجود وسائل بديلة للمعرفة مثل الإنترنت والتلفاز¹. أما فيما يخص مواضيع الكتب المقروءة فقد أكد التقرير على نسبة 36% مخصصة للأدب ثم العلوم الإنسانية بنسبة 19% والعلوم بنسبة 14%.

بالرغم من الأهمية العلمية لهذه الدراسات القليلة حول موضوع القراءة، إلا أنها تظل غير كافية، بل ومتجاوزة، نظرا لعدة أسباب أهمها تنوع متطلبات القراء المغاربة وعاداتهم، بسبب التطور التكنولوجي وما خلفه من تحولات اجتماعية وثقافية. وقد جاءت نتائجها، رغم اختلاف المقاربات المنهجية وطبيعة العينة وتوزيعها الجغرافي، متقاربة من حيث الإقرار بتدني مستوى القراءة بالمغرب على المستوى الكمي والكيفي.

المبحث الثاني: معوقات القراءة داخل المجتمع المغربي

بالرغم من أن فعل القراءة من المظاهر التي تسعف على قياس تطور الحضارات والثقافات، إلا أن اهتمام الباحثين المغاربة بهذا الجانب يبقى ضعيفا جدا مقارنة بأهميتها، وقد أجمع القائمون على الشأن الثقافي بتوصيف القراءة كأزمة، بل منهم من وصفها بالمعضلة، وذلك استنادا على نتائج الإحصائيات التي تقدمها سواء هيئات دولية أو مراكز وطنية، والتي تصنف المغرب في مراتب متأخرة فيما يخص معدلات القراءة.

إن الحديث عن فعل القراءة يستدعي بالضرورة استحضار السياق العام الذي ينتجها، والذي تتجسد فيه كممارسة فعلية قابلة للتحليل والدراسة. فالوضعية الحالية للقراءة هي نتيجة تداخل مجموعة من العوامل المرتبطة فيما بينها والتي نتناولها في المطالب التالية.

¹Hassan El Wazzani, op.cit., pp. 103-104.

المطلب الأول: انتشار ظاهرة الأمية

بالرغم من المجهودات التي يبذلها المغرب في مجال محو الأمية باعتماد برامج ومخططات حكومية وغير حكومية، تبقى نسبتها مرتفعة، بل تشكل عائقا أمام تحقيق النهوض الثقافي بالمغرب، وقد سجلت نسبة الأمية مع نهاية عهد الحماية 95%، لتنتقل إلى 65% سنة 1982، ثم إلى 55% سنة 1994.¹

وحسب الإحصاء العام للسكان بالمغرب لسنة 2014، تصل نسبة الأمية إلى 32%، أي 10,6 مليون مغربي يعانون منها من مجموع 33,8 مليوناً من السكان. وبالرغم من انخفاض النسبة مقارنة مع إحصاء 2004، والتي وصلت إلى 43% إلا أنها تظل نسبة مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى. وللإشارة، فهي ترتفع لدى النساء القرويات، حيث تصل إلى 60,4%، مقابل 13,7% بالمجال الحضري. وفيما يلي جدول يوضح نتائج كل من إحصاء سنة 2004 و2014:

الجدول 18: معدل نسبة الأمية لدى الساكنة التي تصل أعمارها إلى 10 سنوات فما فوق

حسب الجنس ومكان الإقامة (بالنسبة المئوية)²

2014			2004			
المجموع	قروي	حضري	المجموع	قروي	حضري	
22,1	35,2	13,7	30,8	46	18,8	ذكر
41,9	60,4	30,5	54,7	74,5	39,5	أنثى
32	47,7	22,2	43	60,5	29,4	المجموع

¹CERED (2006). Politiques de population et développement humain au Maroc : bilan des cinquante années passées, 50ans de développement humain, Perspectives 2025. (<http://www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions>).

²مجلة الإحصائيات الثقافية 2015/2013، عدد 2، وزارة الثقافة، الرباط، ص 12.

انطلاقاً من الجدول أعلاه يتضح أن ما بين إحصاء 2004 وإحصاء 2014 سجلت نسبة الأمية انخفاضاً بنسبة 11% من مجموع الساكنة القروية والحضرية، وهي النسبة التي تعكس الجهود المتواصلة من أجل الحد من هذه الظاهرة.

ويعكس ارتفاع نسبة التمدرس في الفترة الأخيرة تحسناً ضئيلاً في الوضعية، وبالتالي ارتفاع نسبة القراء المفترضين، حيث وصلت نسبة المتمدرسين في التعليم الأولي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي خلال سنة 2005/2004 بالتتابع 3.757,932، 1.198.141، 599.549 تلميذاً، أي ما مجموعه 5.555.622 تلميذاً مقابل 4،1 مليون في 2004/2003، وقد سجل عدد الطلبة الجامعيين ارتفاعاً ضئيلاً أيضاً، حيث وصل العدد سنة 2004/2003 إلى 277.428 مقابل 261.629 خلال سنة 2001/2000¹.

أما إحصاء 2014 فقد سجل ارتفاع نسبة التمدرس لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و12 سنة، حيث وصلت النسبة لدى الذكور، بالنسبة للمجال الحضري والقروي، إلى 95،2%، ونسبة 94،1% لدى الإناث.

الجدول 19: نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و12 سنة حسب الجنس ومكان الإقامة

(بالنسبة المئوية)²

2014			2004			
المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر	
97,1	97,2	97,1	92,0	91,7	92,2	حضري
91,5	90,1	92,8	68,9	63,3	74,2	قروي
94,7	94,1	95,2	80,4	77,5	83,2	المجموع

¹Hassan El Wazzani, op.cit, p. 105.

²مجلة الإحصائيات الثقافية 2015/2013، عدد2، وزارة الثقافة، ص 19.

المطلب الثاني: تدني إنفاق المواطن المغربي على أبواب الثقافة

يظل إنفاق المواطن المغربي على باب الثقافة جد ضئيل مقارنة بالدول الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمواطن بالمجال الحضري أو القروي، ونادرا ما نجد ضمن ميزانية الأسرة المغربية جزءا مخصصا لاقتناء الكتاب (باستثناء الكتاب المدرسي)، بل تفضل الأسر إنفاق مالها في أمور أخرى تعتبرها من الأولويات، مثل المأكل والمشرب والملبس والترفيه والصحة.

حسب دراسة لمركز الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية والإدارية SESEM، ينفق كل مغربي في المتوسط درهما واحدا سنويا لشراء الكتب، وهي نسبة جد قليلة مقارنة نسبة الإنفاق العالمية التي تصل إلى 25 درهم. وحسب دراسة المندوبية السامية للتخطيط، ينفق المغاربة 4,4% من ميزانيتهم العامة على الثقافة (2,7% من أجل التعليم، و1,7% على الثقافة والترفيه)، فيما تنفق تونس كبلد عربي 8,4% (2,8% على التعليم و5,6% على الثقافة)، في حين تنفق فرنسا كبلد مصنع 9,7% (0,7% على التعليم، و9,0% على الثقافة)¹.

المطلب الثالث: غياب فعل القراءة كعادة متجذرة داخل الأسرة

أكدت نتائج تقرير المندوبية السامية للتخطيط على غياب عادة القراءة كتقليد أسري لدى المغاربة، وتفضيلهم لوسائل أخرى أهمها التلفاز. وقد حاول التقرير الإجابة عن سؤال: هل الأطفال يقرؤون؟ فجاءت النتائج كما يلي:

يقضي الأطفال المغاربة في المتوسط ثلاث ساعات يوميا في مشاهدة التلفاز، و31 دقيقة للقبولة، وأقل من 3% من الأطفال ما بين 7 و14 سنة يمارسون القراءة بالمنزل، وتقرأ الفتيات

¹Portail du HCP, « Niveau de vie et pauvreté », Enquête national de vie des ménages, www.hcp.ma, 15-01-2017. تمت زيارته بتاريخ

أكثر من الذكور. هكذا تبقى عادة القراءة في منافسة مع عادات أخرى مثل مشاهدة التلفاز والألعاب الإلكترونية. كما يعتبر استعمال الإنترنت من العادات التي قلصت من القراءة خصوصا لدى فئة الشباب، حيث يخصص المغاربة سبع دقائق يوميا لاستعمال الإنترنت، 24 دقيقة يوميا بالنسبة للفئة ما بين 15 و 24 سنة، و 54 دقيقة بالنسبة للطلبة، فيما تنخفض المدة المخصصة للدراسة إلى ثمان دقائق فقط¹.

وقد أشار تقرير حول الأنشطة الثقافية، والذي أشرفت عليه جمعية جذور للتنمية الثقافية بالمغرب وإفريقيا في نونبر 2016، إلى أن نسبة 15,2% ممن شملهم التقرير لا يقرؤون أبدا الكتب، بحيث تغطي نسبة الأمية 32% من الساكنة، وتصل إلى 60,4% من فئة النساء بالعالم القروي². وفيما يلي مبيان يوضح تقسيم الوقت الذي يقضيه البالغون في مختلف الأنشطة، سواء منها الثقافية أو الرياضية. ونلاحظ هنا النسبة الضئيلة التي يخصصها البالغون للقراءة، والتي لا تتجاوز 0,3%، في حين ترتفع المدة المخصصة لمشاهدة التلفاز إلى 43,6%.

المبيان رقم 3: الوقت الذي يقضيه البالغون في الممارسات الثقافية والرياضية بالنسبة المئوية³



¹Ibid.

²Kenza Sefrioui, *Le livre à l'épreuve: les failles de la chaîne au Maroc*, Toutes lettres, Casablanca, 2017, p. 89.

³مجلة الإحصائيات الثقافية، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الرابع: ضعف البنيات الثقافية: المكتبات العمومية نموذجا

فيما يخص القراءة بالمدرسة أو المكتبات العمومية، تفتقر معظم المدارس المغربية، خصوصا القروية منها، لمكتبات مجهزة بالرغم من المبادرات الخاصة من طرف مجموعة من المؤسسات والجمعيات غير الحكومية.

وتعاني المكتبات العمومية من نفس الوضعية شأنها شأن المكتبات المدرسية والجامعية، إذ أن عدد المكتبات التابعة لوزارة الثقافة جد متواضع، فحسب موقع وزارة الثقافة توجد 297 مكتبة وسائطية في بلد يضم 1503 جماعة، فنحن بعيديون عن مكتبة لكل جماعة. في المغرب توجد مكتبة لكل 115.000 مواطن تقريبا، فمثلا في الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية، والتي تضم أكثر من أربعة ملايين من السكان، لا توجد إلا ثمان مكتبات¹.

أما بالنسبة للتجهيزات، فهي لا ترقى للمستوى المطلوب، خصوصا فيما يخص المهنيين المؤهلين الذين يشرفون على إدارتها، بالإضافة إلى قلة التجهيزات المتعددة الوسائط وعدم توفر معلومات على الإنترنت حول فهارسها ومواضيع الكتب الجديدة. أما مكتبات المؤسسات الأجنبية (فرنسية، إسبانية، إنجليزية...)، فهي تتوفر على تجهيزات وفهارس مهمة لكن لا يمكنها تغطية الخصاص، ومعظم الجامعات والمدارس العليا لا تتوفر على مكتبات عصرية تضم مواقع إلكترونية تابعة لها توفر للباحث إمكانية الولوج إلى فهارسها عبر الخط.

¹Ibid.·p. 14.

الجدول رقم 20: المكتبات العمومية التي أنشأتها وزارة الثقافة من 2013/2014¹

المجموع	2015	2014	2013	قبل 2013	
332	03	16	22	291	عدد المكتبات

حسب دراسة قامت بها جمعية جذور، 15,5% فقط ممن أفادوا بانخراطهم في المكتبات

(47,9% منخرطون بمكتبة مدرسية أو جامعية، مقابل 24,2% بمكتبات بلدية، و 27,9%

بمكتبات الشركات الخاصة والعامّة).

وحسب مجلة الإحصائيات الثقافية، وصل عدد القراء المنخرطين بالمكتبات العمومية

التابعة لوزارة الثقافة خلال سنة 2014 إلى 52.291 من النساء، فيما تجاوز عدد المسجلين من

الرجال 61.055، أي ما مجموعه 113.346 منخرطاً².

والملاحظ من خلال النتائج أن نصف النسبة يربطون القراءة بالدراسة، وهذا ما يؤكد ارتفاع

انخراط التلاميذ أو الطلبة في سن التمدرس في المكتبات، فمجموعة من المدارس لا تتوفر على

مكتبات، وحتى تلك التي توجد بها مكتبات ليست مفتوحة في وجه التلاميذ دائماً، أو أن محتوى

فهارسها لا يتلاءم ومستوى أو عمر هذه الفئة. كما يلاحظ غياب إدماج القراءة ضمن الزمن

المدرسي، بل ليس هناك تحفيز للقراءة من أجل المتعة، بحيث أشار وزير التعليم السابق بلمختار

سنة 2015 إلى أن 76% من التلاميذ المغاربة لا يعرفون القراءة ولا الكتابة بعد استيفاء أربع

سنوات من التعليم الابتدائي.

¹مجلة الإحصائيات الثقافية، مرجع سابق، ص 46.

²نفسه، ص 55.

الجدول رقم 21: ممارسة القراءة لدى الشباب ما بين 18 و 24 سنة (النسبة المئوية)¹

النشاط	حضري	قروي	المجموع
القراءة			
بصفة منتظمة	18,8	4,1	12,5
من وقت لآخر	52,2	30,6	43
أبدا	29,1	65,3	44,5

وعن نفس التقرير، الذي قامت به جمعية جذور، 84,5% من المغاربة غير مسجلين بالمكتبات، و63,5% لا توجد بمحيطهم أية مكتبة، و22,5% عليهم قطع كيلومترين على الأقل لولوج مكتبة، و7,6% عشرة كيلومترات، و14% فقط يتوفرون على مكتبة قريبة (أقل من كيلومتر)².

مع بداية الألفية الثالثة، ازداد الاهتمام بموضوع القراءة ومناقشة طرق النهوض بالقراءة العمومية وتشجيعها. فحسب الباحث أحمد الرضاوني، "لم يعد انخفاض معدلاتها أمرا مريحا للدولة كما هو الحال سابقا إبان فترات احتدام الصراع السياسي، لقد أصبحت المصلحة السياسية تقتضي الاتفاق حول أن العزوف عن القراءة عامل يعرقل عملية تقدم وإنجاح كافة المشاريع والأوراش الكبرى، إذن تلك حالة سياسية ومقاربتها لن تكون إلا إذا كانت بدورها مقاربة سياسية، أي أن ضرورة توفر دعم الدولة والمجتمع المدني ضروريين"³، وقد أشار الباحث في مقاله إلى خصوصيات واقع القراءة بالمغرب خلال الألفية الثالثة ولخصها في النقاط التالية:

- غياب تقارير رسمية ترصد واقع القراءة بالمغرب.

¹مجلة الإحصائيات الثقافية، مرجع سابق، ص 16 .

²http://pratiquesculturelles.ma, تمت زيارته بتاريخ 07-08-2017.

³أحمد الرضاوني، "القراءة العمومية بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، عدد 73، الدار البيضاء، نونبر 2005، ص 7-8.

- وجود إحصائيات دولية تقدمها هيئات مثل اليونسكو وهي تخلو في الغالب من معطيات تتصل بالبنيات، والرواج والإبداع الفكري بالمغرب.

- تخلو التقارير الجهوية التي تنشرها المديرية المكلفة بالتخطيط من أرقام ترتبط بالثقافة في مختلف الجهات.

- هناك مبادرات فردية وناقصة، مثل حملة زمن الكتاب¹ التي دشنتها كتابة الدولة للشباب في مطلع سنة 2004.

- غياب التنسيق بين مختلف المسؤولين على بنيات القراءة العمومية.²

المبحث الثالث: دعم القراءة وتشجيعها: مبادرات المجتمع المدني

منذ سنوات الثمانينات، بدأ التفكير في التأسيس لسوسيولوجيا خاصة بالقراءة كمدخل لدراسة ومعرفة جمهور الكتاب، وبلورة هدف أساسي هو دعم وتشجيع القراءة، وأمام الوضع المتأزم الذي أشارت إليه بعض الدراسات آنذاك حول تداول الكتاب والقراءة، وغياب سياسة ثقافية مترابطة، حاول المسؤولون عن مهن الكتاب خلق مجموعة من المبادرات نذكر منها:

- خلق الجمعية المغربية للناشرين (AME) سنة 1983.

- تنظيم ملتقيات وطنية لمناقشة مشاكل الكتاب والقراءة (ملتقى تارودانت سنة 1986،

ملتقى العيون عام 1988).

¹ هي حملة دشنتها كتابة الدولة المكلفة بالشباب في 15 يناير 2004، بهدف إعادة الاعتبار للكتاب ولفعل القراءة وجعل الكتاب محور تفاعل فكري وفني واجتماعي في حياة الشباب كما تسعى إلى جعل زمن القراءة متضمنا في البرنامج اليومي للشباب وتيسير القراءة كخدمة عمومية متاحة داخل فضاءات كتابة الدولة المكلفة بالشباب، كما سعت هذه الحملة أيضا إلى هيكلة فضاءات القراءة المتواجدة بمؤسسات الشباب وتأسيس فضاءات جديدة خاضعة للمعايير العلمية الخاصة بالمكتبات، وتمكين الأطفال والشباب من مهارات التعامل مع الكتاب وتنشيط فضاءات القراءة.

² أحمد الرضاوي، "القراءة العمومية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 9 - 10.

- تنظيم المعرض الدولي للكتاب والنشر بالدار البيضاء (نظمت أول نسخة منه سنة 1987).

- خلق الجمعية المغربية لمهنيي الكتاب (AMPL) سنة 1986.

- مشاركة مجموعة من المكتبات والورقات في دعم وتشجيع القراءة (ملتقيات مع المؤلفين، وتوقيع كتب، وجولات في المدارس والقرى...).

- خلق مكتب الكتاب للخدمة الثقافية في سفارة فرنسا، والذي يساهم باستمرار في دعم الكتاب باللغة الفرنسية.¹

لقد أثر التطور التكنولوجي على نشاط القراءة، بل إنه وضع حياة الكتاب في خطر. وقد أثارت هذه الوضعية مخاوف الناشرين والموزعين، وكذا الكتاب والمؤلفين، مما جعلها محورا للعديد من النقاشات واللقاءات والدراسات أيضا. ونظرا للنتائج الكارثية التي خرج بها تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014 حول العادات القرائية للمغاربة التي ذكرناها آنفا، ظهرت مجموعة من المبادرات في السنوات الأخيرة والتي جاءت أيضا نتيجة للوعي المتزايد بأهمية القراءة، وقد ساعد في ذلك الانتشار الواسع للإنترنت خصوصا الشبكات الاجتماعية (نوض تقرا Nod tqra، كتابي كتابك....)، هذا بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها بعض الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني أهمها:

1. الجمعية المغربية للتضامن والتنمية المستدامة AMSDD

هي جمعية مغربية تضم طلبة كلية العلوم بالرباط، وتشتغل في مجال التنمية السياسية والاقتصادية، وقد استطاعت الجمعية القيام بمجموعة من المبادرات الرامية إلى تشجيع القراءة،

¹Abdelali El Yazami, *Enquête sur la lecture au Maroc*, op.cit, pp. 8-9.

أهمها تجهيز قاعة ثقافية بالمجمع القروي سيدي موسى المجذوب بإقليم المحمدية، والتي تتكون من فضاء للقراءة وآخر للمسرح والإبداع.

2. شبكة المكتبات القروية

تأسست جمعية دعم المكتبات القروية (AABR) سنة 1999 بالرباط، بهدف دعم قطاع المكتبات العمومية والمدرسية في القرى وتمكين الفئة المهمشة من حق القراءة وفق الأهداف التالية:

- المساهمة في خلق شبكة المكتبات القروية وتدريبها وتنشيطها.
 - تطوير القراءة العمومية بالوسط القروي.
 - المساهمة في تكوين منشطي ومسيري المكتبات.
 - التحسيس بضرورة تطوير المكتبات بالوسط القروي.
- وقد أشرفت الجمعية منذ تأسيسها على خلق ثمان مكتبات مدرسية وخمس مكتبات بدار الطالب، كما قامت بتنشيط دورات تكوينية حول القراءة والكتاب، وشاركت مع بعض المؤسسات والهيئات في خلق 39 فضاء للقراءة بالمكتبات القروية.

3. شبكة القراءة بالمغرب

هي جمعية وطنية مدنية تأسست في دجنبر 2013، وهي تضم مجموعة من الجمعيات التي تناضل من أجل تشجيع الكتاب وترسيخ القراءة كعادة في الحياة اليومية للمغاربة، كما تسعى من خلال مجموعة من المبادرات إلى الانخراط في خطة وطنية أساسها التحسيس والتكوين والترسيخ لفضل القراءة في كل الفضاءات التربوية، سواء كانت مدارس، أو نوادي، أو مخيمات، أو

دور شباب، أو غيرها. وتعتمد جمعية شبكة القراءة في إستراتيجيتها لتحقيق أهدافها على مجموعة من المحاور أهمها:

- التحسيس بأهمية القراءة من خلال عقد الندوات والأيام الثقافية والتواصلية.
 - تحفيز القراء عبر إقامة مسابقات في مجال القراءة.
 - دعم أندية القراءة بمختلف المؤسسات التربوية والحرص على استمراريتها.
 - توسيع قاعدة المؤسسات الداعمة من جمعيات وهيئات وفاعلين من المجتمع المدني.
 - تشجيع الشباب والطلبة الباحثين على إعداد بحوث ودراسات حول موضوع القراءة.
- ومن بين المنجزات التي حققتها منذ تأسيسها نجد: مشروع القراءة بالمخيمات الصيفية، مسابقات القراءة بالجامعات والمدارس، المشاركة في معرض الكتاب والنشر، وقافلات القراءة بالمدن والقرى.

الباب الثالث:

قطاع النشر والعادات القرائية

في المجتمع الإسباني

مدخل

كانت جميع الكتب في إسبانيا مخطوطة وتنتسخ باليد إلى غاية ظهور الطباعة في أواسط القرن الخامس عشر، وهذا الطابع الفني جعلها مميزة رغم أن الأعداد كانت جد قليلة، مما كان يرفع من ثمنها مع ارتفاع نسبة الأمية. وبالرغم من محدودية العناوين المنشورة ظلت سوق الكتاب متواجدة على مر الأزمان، كما كان هناك مسوقون للكتب يمدون مكتبات الأثرياء بكل جديد، فورشات النساخ كانت تتكاف بالنسخ والمسوقين بالتوزيع.

فقد عرف اختراع الطباعة ظهور شخصية الطابع- الصانع الذي شغل مهام الناشر لعدة قرون، كما انتشرت المطابع بشكل سريع وتطورت آلياتها. خلال الخمسين سنة الأولى من ظهور الطباعة في إسبانيا، كانت مواضيع الكتب المطبوعة دينية بالأساس. مع بداية القرن السادس عشر أصبح المسؤولون عن طباعة الكتب يلتقون في معارض الكتب بألمانيا، خصوصا معرض فرانكفورت، ثم ليبزيغ ولازان.

وهيمنت على سوق الكتاب شخصية الطابع خلال عدة عقود، أما شخصية الناشر، بالمفهوم المعروف حاليا، فقد بدأت في التشكل خلال القرن التاسع عشر ليستقر تصورها إبان القرن العشرين. وبدأ قطاع النشر في إسبانيا في التبلور منذ القرن التاسع عشر، إذ أن معظم دور النشر الكبرى أسست خلال تلك الفترة، وأصبحت مدريد وبرشلونة من أكبر المراكز التي يتم فيها طبع ونشر أكبر عدد من العناوين.

في البداية، احتكرت مدينة مدريد نشاط النشر، لكن مع مرور الوقت اكتست العاصمة الكتالانية برشلونة أهمية كبيرة في هذا المجال لتنافس بذلك مدينة مدريد في نهاية القرن التاسع

عشر. هكذا، خلال نهاية الربع الأخير من هذا القرن عرف قطاع النشر نشاطا كبيرا ببرشلونة بظهور دور نشر مهمة مثل: Sopena, Salvat, Espasa, Montaner y Simón.

خلال سنوات الستينات والثمانينات من القرن العشرين بدأت مجموعات النشر القوية في التشكل برأسمال إسباني، مثل Seix Barral, Planeta, Destino, Ariel. وقد اعتنت هذه الدور عناية كبيرة بوسائل الاتصال كعامل أساسي من عوامل نجاحها، حيث كانت تضم، بالإضافة إلى دور النشر، محطات إذاعية ومجلات، فمثلا مجموعة Planeta كانت تشرف على إصدار جريدة La Razón وتملك المحطة الإذاعية Antena 3، أما مجموعة Santillana فتضم جريدة El País وتملك إذاعة Radio Ser؛ هذا بالإضافة إلى مجموعتين كبيرتين تعملان بقوة في إسبانيا لكن برأسمال أوروبي هما: Random House Mondadori، وهي في ملكية الشركة العملاقة الألمانية Bertelsman، بالإضافة إلى مجموعة Anaya التي تملكها مجموعة Hachette الفرنسية.

حاليا، يعتبر قطاع النشر بإسبانيا من بين أهم القطاعات في مجال الصناعات الثقافية، فهو يمثل محركا أساسيا لاقتصاد البلاد، وتصل مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي إلى نسبة 39,1% من القيمة الاقتصادية المرتبطة بمجموع الأنشطة الثقافية¹. وتحتل إسبانيا المرتبة الرابعة عالميا في مجال النشر، بعدد عناوين سنوية يصل إلى 89000 عنوان، بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا، وتضم دور نشر جد قوية تتوفر على فروع في أكثر من 32 دولة أغلبها في أمريكا اللاتينية، حيث تمثل 80% من مجموع فروعها.

¹El sector del libro en España 2013-2015, OLL (observatorio de libro y lectura), Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, enero 2016, p. 10.

الفصل الأول: مميزات قطاع الطباعة والنشر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

المبحث الأول: أهم مراحل قطاع الطباعة خلال القرن التاسع عشر

عرف قطاع النشر خلال القرن التاسع عشر العديد من التحولات، وذلك في مسار طويل للانتقال من النظام التيبوغرافي القديم للقرن الثامن عشر، إلى ترسيخ المفهوم الحديث للنشر والناشر مع بداية القرن العشرين. وقد شكلت التطورات التكنولوجية من جهة، وتحرير قوانين الطباعة وانخفاض نسب الأمية من جهة أخرى، مجالا مواتيا لازدياد الإنتاج في مجال النشر، موازاة مع ارتفاع العرض وتراجع الأسعار والتكاليف¹.

هكذا، فقد مر القطاع بمرحلتين تاريخيتين اثنتين: أولهما هي المرحلة الرومانسية أو الإبداعية، عندما تبوأَت البورجوازية مدارج الثقافة في أوائل القرن التاسع عشر، فعرف قطاع النشر دفعة قوية كصناعة في إطار عائلي ويدوي في غياب المكننة. أما المرحلة ما بعد الرومانسية أو الصناعية فقد كانت قوية، وتميزت ببروز أولى شركات النشر الكبرى التي تمركزت في بادئ الأمر بمدينة برشلونة ومدريد، حيث كانت تصدر جميع الكتب تقريبا بجودة عالية. وقد أشار "مارتينيز مارتن" Martínez Martín إلى "إرناندو دلكادو" Hernando Delgado، كأول ناشر للأعمال المسرحية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بحيث اعتبر نموذجا للناشر المسؤول عن إنتاج الكتب وتوزيعها.

¹Jesús .A. Martínez, **Historia de la edición en España: 1836-1936**, Marcel Pons Historia, Madrid, 2001, p. 30.

المطلب الأول: ظهور أولى مؤسسات الطباعة والنشر

في برشلونة، كان "لويس تاسو" Luis Tasso أول الرواد في تأسيس شركة خاصة بنشر الكتب وتوزيعها سنة 1847. وكانت هناك دور نشر مهمة خلال القرن التاسع عشر مثل Sains و Gaspar y Ruek و de Jubera، التي أسسها José Gaspar Maristani خوصي كاسبار ماريستاني سنة 1850، ثم أصبحت شركة سنة 1847. في مدريد تأسست دار النشر Victoriano Suárez "فكتوريانو سواريس" سنة 1852¹.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان لعظماء هذه الصناعة: Espasa "إسباسا" و"مونطانير وسيمون" Montaner y Simón و Salvat "سالفات" وآخرين منتمين لقطاعات اجتماعية مختلفة، إصرار مشترك، كما أشار إلى ذلك "فيلبي كاسطيانو" Felipe Castellano: وهو إصدار الكتاب ونشره، ولقد دعمت نشاطهم التغييرات الاجتماعية والسياسية لثورة 1868، التي دشنت عشر سنوات من الديمقراطية اتسمت بحرية الطباعة ومكنة طبع أنواع مختلفة من الحروف عبر تركيب الآلات الجديدة للطباعة بالبخار التي وصلت إلى العاصمة الكتالانية من ألمانيا بعد عام 1855، أدمجها الناشر في شركاتهم بشكل تدريجي.

أسست دار النشر Montaner y Simón "من طرف كل من" رامون مونطانير فيلا" Ramón Montaner Villa و"فرانسييسكو سيمون فونت" Francisco Simón Font . وقد كان نموذج الكتاب الذي أصدرته، كمعظم نماذج دور النشر، يعتمد على التصوير والحجم الكبير وعلى إصدار عناوين لكتاب مرموقين، وقد تطلب هذا النوع من الأعمال، الذي كان مخصصا

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, *La edición en España: industria cultural por excelencia*, op.cit., p. 24.

لجمهور محدد ذي ذوق رفيع، عملية إنتاج متكاملة: من اختيار المضامين والطبع والتجليد والتوزيع.

نشأت دار النشر "Espasa" ببرشلونة سنة 1856، وقد اعتمدت في خطة النشر على المعاجم والمصنفات المصورة في منافسة مع "Montaner y Simón". وفي 1876، أسست "Calleja" التي اعتبرت نموذجا في مجال الإصدارات المدرسية.

المطلب الثاني: طبيعة المنشورات خلال أواسط القرن التاسع عشر

اعتمدت تجارة أواسط القرن التاسع عشر على الملزمات، لذلك أعطيت الأولوية للمعاجم والكتب المصورة ذات الحجم الكبير، هكذا ظهرت مجموعة من المعاجم في مختلف التخصصات، والتي استعملت فيها تقنيتان هما الطباعة الحجرية والنقش على الخشب. كان الدور البيداغوجي والثقافي للمعاجم والموسوعات استثنائيا، فقد قامت معظم المراكز الثقافية والترفيهية (مكتبات ومتاحف وأرشيفات) باقتناء مجموعات منها. كما أن المراكز الخاصة بالاجتماعات، قامت بنفس الشيء خاصة منها النوادي الثقافية التي زودت مشتركيها، إضافة إلى الإصدارات اليومية والدورية المعتادة، بمراجع¹.

في أواخر القرن، شهد قطاع النشر عدة تحولات ناتجة عن التطور الصناعي والتكنولوجي، بالانتقال من الإنتاج الحرفي إلى المكننة، خصوصا بعدما قام Otmar Mercanteler "أوتمار ميركانطيلير"² بتوفير "اللينوتيب"، وهي آلة سمحت بصهر أسطر كاملة عوض أحرف منفصلة

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, **La edición en España: industria cultural por excelencia**, op.cit, p. 31.

²مخترع أمريكي-ألماني سمي بغوتنبورغ الثاني لاختراعه آلة تجميع الطباعة اللينوتيب سنة 1866 والتي اعتبرت أعظم تقدم في الطباعة منذ تطوير الحروف المتحركة قبل 400 سنة. انتقل إلى الولايات المتحدة في 1972، وفي سن 32 صمم أول ماكينة اللينوتيب ومعها عمليتا تجميع الحروف وصبها في خطوط من الرصاص، كان يقوم بها ببساطة بلمس أزرار

بالرغم من أنها لم تصل إلى إسبانيا حتى العقد الأول من القرن العشرين، إلى جانب التيبوغراف، وكانت فائدتها الأساسية، بالإضافة إلى تضيق من ستة إلى ثمانية آلاف حرف في الساعة، هي تسهيل عملية التصحيح.

بدأت شخصية الناشر تتفصل عن شخصية كل من الطابع والكتبي، في مسار من التخصص ابتداءً في عقد الستينات من القرن العشرين، لكن هذا الانفصال مس فقط الشخصية، ذلك أن دور النشر كانت لا تزال تحتفظ بمطبعاتها الخاصة حتى ستينات القرن العشرين. أصبحت المراحل متميزة بوضوح: النشر أو النشاط المسبق، الطبع أو التصنيع، ثم التسويق الذي يضم أيضاً مرحلة التوزيع، والتي تعتبر من أكثر المراحل تكلفة وتعقيداً.

واستمرت شخصية الناشر في التطور نحو التخصص، مع مهمة ذات أولوية كبرى هي البحث عن المؤلفين والعناوين التي تنطرق إلى مواضيع جديدة ومهمة في المجالات الرئيسية وهي: المقالة والعلم والأدب.¹ وقد لخص Jesús A Martín الأدوار الجديدة للناشر فيما يلي: "يساهم في عمل ثقافي من أجل التمييز بين النصوص وربطها بالطلب، مع مراعاة الأذواق، ثم التخطيط التقني لتصنيع مختلف أشكال الكتاب ووضع إستراتيجية تجارية من أجل توزيعه"².

المبحث الثاني: مراحل تطور قطاع النشر في إسبانيا خلال القرن العشرين

من الناحية السياسية، بدأ القرن العشرين باتفاق بين المحافظين والليبراليين حول الحكم بالتناوب، وقد تعززت الحركة الاجتماعية بعقد المؤتمر العمالي الأول في برشلونة (1910)، حيث

لوح مماثل الآلة الطباعة. استخدمت آله لأول مرة في 1886 في جريدة نيويورك تريبيون، ثم تلتها العديد من التحسينات في التصميم.

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, *La edición en España industria cultural por excelencia*; op.cit., pp. 33-34.

²Jesús. A. Martínez, *Historia de La edición en España: 1836-1936*, Marcial Pons Historia, Madrid, 2001, p.34.

تم تشكيل الكنفدرالية الوطنية للشغل. فانتقل المجتمع من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات مما تسبب في هجرة داخلية نحو العواصم الكبرى.

ما بين 1915 و 1920، تم تشكيل ست عشرة حكومة مختلفة، وهو مؤشر على عدم الاستقرار، ابتداء من 1915 وإلى غاية 1920 أسست حوالي ستمائة شركة مجهولة الاسم، وتم فتح ثمانية وعشرين بنكا لتسيير رأس المال. في 1918، قضت الحمى على حياة ربع مليون إسباني، ما بين 1921 و 1925 عانى الشعب من حرب المغرب اللامتتهية والمدعمة من الخزائن الضئيلة للدولة. وفي شتبر 1923 شكل الجنرال "بريمو دي ريفيرا" Primo de Rivera أول حكومة عسكرية والتي أطلق عليها اسم "ديكتاتورية".

وقد بدأ القرن العشرون باهتمام إسبانيا بالانفتاح على الحداثة والأدب الأوروبيين. ففي سنة 1901 ثم إحداث "جمعية الوراثة الإسبانية" التي وفرت لمهنيي الكتاب أول ببليوغرافيا وطنية، والتي أطلق عليها ابتداء من 1917 اسم "الفدرالية الإسبانية لمنتجي ومسوقي وأصدقاء الكتاب"، وكانت مقرا للجنة الرسمية للكتاب في مدريد التي أنشئت في 1922. من بين أهدافها الرئيسية هناك:

- تشجيع ودعم صناعة الكتاب الإسباني.
- خلق مكتب للمعلومات التجارية.
- تنظيم محاضرات حول النشر، وإقامة معارض للكتاب ومباريات ببليوغرافية وتقديم دورات تكوينية.

المطلب الأول: معطيات حول قطاع الكتاب خلال الربع الأول من

القرن العشرين

ما بين 1900 و1910 انتقل الإنتاج في مجال النشر من 1318 عنوانا إلى 2394، أي أنه ارتفع بنسبة 80%. وفي سنة 1908 استقبلت مدريد 215 مشاركا في المؤتمر الوطني السادس للناشرين، وفي 1912 وصل عدد الأعضاء المنتمين للجمعية إلى 711 عضوا.¹

أدى تطور الطباعة في إسبانيا وتجديد الصناعة الوطنية للورق من طرف الوراقة الإسبانية، التي تأسست سنة 1901، إلى ارتفاع نسبة استهلاك الورق بين 1911 و1913، والتي تضاعفت ما بين 1902 و1934 (من 50000 إلى 200000 طن)، وذلك بفضل تطور الصحافة الدورية، حيث انتقلت نسبة السحب فيها من 2,1 مليون نسخة إلى 3 ملايين ما بين 1915 و1931.

هكذا بدأت ملامح التغيير تطال قطاع النشر في إسبانيا، فالعديد من دور النشر التي أسست في القرن التاسع عشر احتفظت بالسير على خطة النشر السابقة، أي الاشتغال على الكتاب الأرخص ثمنا والمصدر، فيما حاولت دور نشر أخرى تجديد مسارات اشتغالها، وذلك من خلال شراء حقوق الترجمة والنسخ في الخارج، مثل دار النشر Salvat، مع البحث عن أسواق أخرى خصوصا السوق الأمريكية.²

خلال هذه الفترة اعتبرت القراءة عاملا أساسيا في تنمية الكتاب بحيث تم تأسيس النقابات المهنية واستيراد آلات مثل التيبوغراف للتضيد بالأسطر، التي بدأ تشغيلها سنة 1903. كما

¹Jean François Botrel, **Libros y lectores en España del siglo 20**, JFB, Rennes, 2008, p. 5.

²Ibid, p. 6.

ظهرت مجموعة من دور النشر مثل Renacimiento، و"كوسطافو خيلي" Gustavo Gili، و"Juventud"، و"ريوس" Reus، و"أغيلار" Aguilar و"كالبي" Calpe والتي تقوم بكل العمليات المرتبطة بالكتاب من نشر وطبع وتجليد وتسويق.

الجدول 22: إصدار الكتب خلال بداية القرن العشرين

(1901 - 1910)

عدد العناوين	السنة
1318	1901
1573	1902
1853	1903
1789	1904
1976	1905
2005	1906
2234	1907
2185	1908
2451	1909
2394	1910
19778	المجموع

في مجال الكتاب المدرسي، كانت "كاييخا" calleja و"بايلي باليير" Baily Bailliere وطاسو Tasso من بين شركات النشر التي ساهمت في انتشار الكتاب والقراءة في بداية القرن العشرين، وقد استفادت دور النشر المتخصصة في الكتب المدرسية من ارتفاع نسبة التمدد بعد تأسيس أول وزارة للتعليم العمومي سنة 1901، فقد عاشت شركة "FDT" فترة من الرواج بكتبها التعليمية، في منافسة مع "برونيو" Bruño التي أسسها إخوة المدارس المسيحية "De la Salle". في ما يخص الإنتاج في مجال النشر، فقد كان الارتفاع ملحوظا إبان العقدين الأولين من القرن العشرين بالانتقال من 1318 عنوانا في 1901 إلى 2876 في 1911 حسب معطيات مجلة الجغرافيا الإسبانية.

تقدم هذه المعطيات نظرة عامة عن الوضع الحقيقي للقطاع، والذي كان يحتل مستوى أدنى بكثير من المستويين الأوروبي والأمريكي، فقد كانت السوق الداخلية جد فقيرة، لذلك ركز المهنيون على أمريكا، حيث كانت الشركات الفرنسية تنشر باللغة الإسبانية.

مع مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، كان ربع الكتب الصادرة في إسبانيا تصدر إلى الدول الناطقة باللغة الإسبانية بسبب «تقصير المنتجين الإسبان وتهاونهم وجهلهم». لكن ليست هذه هي الأسباب كلها، بل هناك أسباب أخرى مهم مثل نقص الإنتاج، فبينما تم نشر 10830 عنوانا جديدا في فرنسا في العام 1911، في إسبانيا لم يطرح للبيع إلا 2507، أي الربع .

بعد الحرب العالمية الأولى، تم الفصل نهائيا بين مهام كل من الناشرين والطابعين والكتبيين. لكن هذا التنوع، الذي كان ضروريا لتمكين و تطوير كل قطاع على حدة، لم يكن يعني قطيعة بين كل مجال، بل على العكس من ذلك توطدت العلاقات بين مهنيي الكتاب، فقد أصبحت المهام جد واضحة: الإنشاء في دور النشر، والإنتاج في المطبعات، والتسويق في المكتبات¹.

جدول 23: إنتاج الكتب في الفترة ما بين 1920 و 1925

السنوات	عدد العناوين المنشورة
1920	1478
1921	797
1922	1696
1923	2377
1924	1341
1925	1478

تشير هذه الأرقام إلى أن العدد قد تضاعف ما بين 1922 و 1923 وانخفض ب 50 % تقريبا ما بين هذه السنة والسنة الموالية، ثم عاد ليتضاعف في 1925. وتشير القراءة المباشرة إلى

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, op . Cit., p . 59.

انعدام التوازن في القطاع وغياب سياسة في مجال النشر على الأمد البعيد. بالنسبة للشركات، كان نموها تدريجياً حيث ازداد العدد ثلاثة أضعاف ما بين 1900 و 1930 بارتفاع مهم في الخمس سنوات الأخيرة، كما يؤكد ذلك "الإحصاء الإداري للضرائب الصناعية والتجارية"، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 24: دور النشر في إسبانيا (1900 – 1930)¹

1930	26-1925	23- 1922	1918	1915	1910	1905	1900	المدن
109	89	63	51	42	45	39	44	مدريد
47	51	51	44	42	39	37	35	برشلونة
								(العاصمة)
27	27	27	27	29	17	11	4	برشلونة
								(الإقليم)
22	19	7	7	6	8	6	1	باقي إسبانيا
224	186	148	129	119	109	93	84	المجموع

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن جل دور النشر خلال الربع الأول من القرن العشرين (ما بين 1900 و 1930) كانت متمركزة بمدينة مدريد وبرشلونة اللتين احتكرتا نشاط النشر لمدة طويلة، قبل أن ينتقل النشاط إلى باقي المناطق الإسبانية تدريجياً.

المطلب الثاني: انتشار الكتاب الإسباني في أمريكا اللاتينية

بعد استقلال معظم دول أمريكا الجنوبية عن إسبانيا، وجدت دور النشر الفرنسية في هذه الدول مجالاً لتوسيع نشاطها، بحيث اعتمدت على ترجمة الكتب الفرنسية إلى الإسبانية وبالتالي

¹Jesús .A. Martínez, historia de la edición en España 1836-1936, op.cit, p. 177.

تسويقها في أمريكا، ومن أهم هذه الدور هناك: Garnier Frères و Hachette Bouret و Armand Colin وغيرها، والتي كانت تستحوذ على جزء كبير من قطاع الكتاب في أمريكا. مع نهاية القرن التاسع عشر بدأت بعض دور النشر الكتالانية، مثل Montaner y Simón، بوضع برامج لتصدير فهارسها إلى أمريكا اللاتينية لتتبع خطواتها بعد ذلك مجموعة كبيرة من دور النشر الإسبانية الأخرى¹. وقد ركزت إسبانيا في تجارة النشر على أربع دول: الأرجنتين والشيلي والمكسيك والأرغواي، كما انصب اهتمام المجلس الأول للناشرين، الذي عقد ببرشلونة ما بين السادس والتاسع من غشت 1909، على مناقشة وضعية الكتاب في أمريكا.

في يوليو 1921، ألقى "خوسي فرانكو رودريغيز" محاضرة بعنوان "أمريكا والكتاب"، وهي عبارة عن تحليل للوضع الذي نتج عنه تشكيل "الشركة الأمريكية" الرامية بالأساس إلى نشر الكتاب الإسباني في الدول الناطقة بالإسبانية، وهي شركة تألقت من اتحاد كتبيين وناشرين بفروع في مدريد، وبوينوس آيريس، ومونطيفيدو.

في 1921 أيضا، تم تأسيس "مكتب العلاقات الثقافية الإسبانية" الذي كانت من بين أهدافه مراقبة سياسة الكتاب في الخارج، وقد وزعت هذه المؤسسة آلاف النسخ في المكتبات والشركات الرسمية وحصلت على الذخائر بتخفيضات مهمة. لكن دور النشر لم تستثمر في مجال الإعلانات، باستثناء "Calpe"، وهي الوحيدة من بين القلائل التي وفرت فهرسا لاختيار الكتب، كما دلت على ذلك وثيقة رسمية لفتنصل بوليفيا².

¹Manuel Pimentel, op,cit., p. 35.

²Martínez Rus Ana, **La política del libro durante la segunda república. Socialización de la lectura**, Gijón, 2003, p. 311.

في 1928، تم تأسيس "الشركة الإيبرو أمريكية للإصدارات"، وقد ترأس هذا المشروع بيدرو سانس رودريغيز Pedro Sanz Rodriguez ، تمحورت الفكرة حول مراقبة توزيع كتب دور النشر ذات الإنتاج المرتفع، من بينها La Fe و Renacimiento و El Mundo Latino و Estrella.

وفقا لذلك، كانت مراقبة سوق الكتاب الإسباني في أمريكا الإيبيرية، الذي كان خاضعا - بصفة تقليدية- لسيطرة الناشرين الفرنسيين، أحد أهدافه. لهذا تم تسويق كتب بأسعار جد مناسبة وبنسخ كثيرة في كل من بوينوس أيريس والمكسيك والشيلي والأرغواي والإكوادور.

المطلب الثالث: الحرب الأهلية وأزمة قطاع النشر

الحرب الأهلية الإسبانية هي حرب نشبت في إسبانيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1936 و1939 بين الجمهوريين والقوميين نتيجة الانقلاب على الشرعية الجمهورية الإسبانية في مدريد، وهو انقلاب قامت به مجموعة من العسكر بقيادة الجنرال Mola "مولا" في الشمال، والجنرال Francisco Franco فرانسيسكو فرانكو الذي انطلقت جنوده من المغرب، والجنرال "كيبو دي يانو" في الأندلس، وجرالات آخرين أمثال "أستراي" و"سان خورخو".

على إثر هذا الانقلاب، انقسمت إسبانيا إلى قومية بقيادة الانقلابيين الفاشيين، وإسبانيا الجمهورية بقيادة الجبهة الشعبية التي كانت تضم الاشتراكيين والجمهوريين والشيوعيين. امتدت هذه الحرب من 17 يوليوز 1936 إلى 1 أبريل 1939 ، وتميزت بصراع عنيف بين القوميين بقيادة الجنرال فرانكو والجمهوريين الذين كانوا يستمدون دعمهم بالسلاح والمتطوعين من

الاتحاد السوفياتي وحركات الشيوعية الدولية، في حين كان القوميون يتلقون الدعم من إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية¹.

لقد أثرت الحرب الأهلية بشكل سلبي على قطاع النشر في البلاد، فمع بدايتها تمت مصادرة معظم دور النشر والمطبعات، وعجزت العديد من الشركات عن استئناف نشاطها من جديد. وقد أشار " ريكاردو لاسييرفا " Ricardo la Sierva إلى كون عشرات مؤسسات النشر فقط هي التي بقيت تحت سيطرة وإدارة مالكيها :

« إن الشركات التي هيمنت من حيث العدد هي تلك التي كان لها طابع اشتراكي. وقد أولى المجلس الوطني الانتقالي (CNT) اهتماما كبيرا لمصادرة أكبر عدد ممكن من هذه الشركات. أما الحزب الشيوعي فقد حاز على نفوذ في عالم النشر وفي المطبعات التي لا تتوافق بوضوح وحجمها، بل تتوافق وأهميتها السياسية و العسكرية التي تكتسيها في المنطقة.»²

والملاحظ أن نشاط قطاع النشر استمر خلال الحرب الأهلية، لكن تغيرت اتجاهاته ومواضيعه، وبالخصوص أهدافه، فقد اكتست معظم الإصدارات (تقارير، وخطابات، وتعاليم عسكرية، وشعر، وروايات وقصص أدبية) صبغة دعائية بالأساس، حيث تم تسييس الكتاب في كلتا الجبهتين إلى حد اعتباره أداة جد مهمة في خدمة الدعاية³، علما أن انتشاره كان محدودا بسبب الأمية. في الجبهة الجمهورية، قامت العديد من دور النشر المتمركزة بمدريد وبرشلونة وفالينسيا بإصدار ما يقارب عن ثلاثة آلاف عنوان ومئات الآلاف من المنشورات تحت إشراف

¹Stanley.G. Payne, **La guerra civil española**, Ediciones Rialp, Madrid, 2014, pp. 35-36.

²Juan Miguel Sánchez Vigil, **La edición en España : industria cultural por excelencia**, op. cit.,p. 95.

³Raquel Sánchez García y Ana Martínez Rus, **La lectura en la España contemporánea**, Arco/Libros, S.L, Madrid, 2010, pp. 72-73.

نائب وزير التربية العمومية. في تلك الفترة تفوقت برشلونة على مدريد في إنتاج الكتب، حيث تم طبع ملايين المنشورات في نشاط غير مسبوق.

وصل إنتاج الكتب ما بين 1936 و 1939 - حسب معطيات البيبليوغرافيا الإسبانية - إلى 4944 عنواناً، وهو معطى رسمي لكنه ليس دقيقاً، وذلك لأنه يرتبط بالمعلومات التي كان يرسلها الناشر إلى المجلة والتي يجب النظر إليها بتحفظ.

في الوقت الذي شلت فيه حركة النشر في إسبانيا، ظهرت في الدول الناطقة باللغة الإسبانية حركة من القرصنة التي استفادت من غياب مراقبة الحقوق. لم يجرؤ أي متقف على استنكار تلك التصرفات، التي كانت تمثل آفة خطيرة.

خلال الحرب تم تأسيس العديد من دور النشر في أمريكا، خصوصاً في الأرجنتين والمكسيك، وهما الدولتان اللتان استقبلتا أكبر عدد من المثقفين المنفيين، من علماء وأدباء ومؤرخين ومفكرين وجدوا هناك ملاذاً آمناً ورأوا في مجال النشر سبيلاً للبقاء على قيد الحياة. في بوينوس آيرس، برزت ثلاث شركات: "Losada" و "Ibérica" و "Emisi"، بالإضافة إلى شركات أخرى برأسمال أقل لكن بنشاط أكبر: "Nova" و "Bellamar".

لقد شاركت المؤسسات الجديدة التي أسسها الإسبان، والتي كانت تملك تجربة في القطاع، بفعالية في المؤتمر الأول للناشرين والطابعين الأرجنتينيين الذي نظم ما بين 28 و 30 يوليوز سنة 1938 فكانت "Espasa Calpe" و "Sopena" و "Labor" هي الشركات الأساسية. وكان الهدف الأساسي من هذا الحدث هو الحد من المنشورات المقرصنة، وإصلاح قانون الملكية الفكرية،

ومراجعة معاهدات الاستيراد والتصدير بغية إنعاش السوق. هكذا، فقد مكنت الحرب الأهلية النشر الإسباني من أن يشق له طريقا في أمريكا اللاتينية¹.

المطلب الرابع: المرحلة الفرنكاوية: إعادة هيكلة القطاع

قضت الحرب الأهلية على جزء كبير من دور النشر، ولم يتبق منها إلا تلك التي كانت تتوفر على فهارس كبيرة وأخرى ذات طابع عائلي، فجاء استئناف نشاطها بطيئا وصعبا، بدون أية وسائل لتطويرها. كما عرقلت كل من الأزمة الاقتصادية وغياب روح المبادرة تطور قطاع النشر. أما المعوقات الأخرى فتمثلت في نفي المثقفين وانتشار الرقابة الفرنكاوية الخطيرة آنذاك، فقد طبقت الرقابة على جميع الإصدارات، بحيث توافقت مذكرات المؤلفين في ما يخص التحذير من أن الرقابة تخضع لهوى المراقب أكثر من كونها تشريعا محدد².

واستأنفت دور النشر نشاطها بإخراج المحتويات القليلة المتواجدة بالمخازن، و بإصدار كتب بثمان منخفض. لقد اعتبر بيع الكتب مع نهاية الحرب عملا بطوليا، في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تعيش أزمة اقتصادية خانقة. بعد الحرب الأهلية، وجه الناشر اهتمامهم نحو سوق أمريكا اللاتينية نظرا لندرة مواد التصنيع في إسبانيا وغياب زبائن مهتمين بالكتاب، خصوصا نحو المكسيك والأرجنتين. بمجرد انتهاء الحرب، تم تأسيس عدة دور نشر، وذلك رغم النقص الاقتصادي ومراقبة الدولة للمحتويات.

ارتبط النشر بعد الحرب بأسماء وازنة مثل "Janés" و "Carlat" و "Brral" و "Plaza" ، كما يشير إلى ذلك "Jorge Hernalde": «لقد أفلست دار النشر "Lara" التي بدأت بهذا الاسم،

¹Juan Miguel Sanchez Vigil, op.cit., p. 100.

²Ibid, p. 101.

فتعرضت للإفلاس ثم استأنفت مسيرها تحت اسم "Planeta"، أو "Destino" نظرا لوحدة مصيرهما المرتكز على أصولهما الفرنكاوية¹.

ابتداء من سنة 1939 ظهرت عدة دور نشر جديدة من بينها Yunque و Emperion ، وكانت كل من "Espasa Calpe" و "Aguilar" من بين دور النشر التي استمرت نشاطها خلال الحرب، وقد اكتسبت أهمية كبيرة في مدريد على امتداد عدة عقود، وعرفت نموًا كبيرًا وانتقلت من دارين متوسطتي الحجم إلى صدارة قطاع النشر.

المطلب الخامس: النشر ما بعد الحرب الأهلية: مؤسسات ومشاريع جديدة

شلت الحرب سوق قطاع النشر، فما بين 1936 و 1943 تضاعف سعر الكتاب إلى أربع مرات بالانتقال من خمس بسيطيات إلى عشرين. سنة 1940 تم إخضاع 420 دار نشر للرقابة وتزايد العدد تدريجياً إلى أن بلغ 563 دار نشر سنة 1945. وفي عام 1944 تم تأسيس عدة دور نشر دينية وأخرى ذات أهمية مثل "إبيسا" EPESA و "Gredos" التي تخصصت في المقالة والنصوص الكلاسيكية في تاريخ النشر الإسباني.

¹ - Nuria Azancot y Jorge Heralde "Un buen número de editores viven aterrados", El Cultural, 15 de enero, 2004.

جدول 25: إنتاج الكتب (1940-1946)	
السنة	عدد العناوين
1940	2587
1941	4047
1942	3489
1943	5277
1944	4523
1945	4263
1946	9539
المجموع	24186

أعطى قانون حماية الكتاب الإسباني، المصادق عليه في 18 دجنبر 1946، دفعة لصناعة النشر بإقراره لفوائد اقتصادية مثل الإعفاء من الضرائب بسبب حقوق الملكية، والإعفاء من ضريبة الأرباح على الفوائد، وإعادة ضرائب الاستهلاك على الورق المستعمل في الكتب الموجهة للتصدير. في 1947 أقامت "Janés" الجائزة الدولية لأول رواية وتم تأسيس اللجنة البين وزارية لحماية الكتاب الإسباني (CIPLE)، التي تكلفت بالعديد من القضايا، خاصة قضية ضبط حصص الورق الموجه للإنتاج التي يحصل عليها الناشر.

بدأت إسبانيا المنغلقة على نفسها بعد الحرب الأهلية بالانفتاح في الخمسينات عبر إعادة ربط علاقات بالولايات المتحدة وبالانفتاح على أسواق دولية. هكذا وجدت دور النشر، التي بدأت نشاطها في أواخر الأربعينات، طرقا جديدة للتسويق ودعمها من قبل المؤسسات، لكن ذلك كان دائما تحت الرقابة وبموافقة الكنيسة.

في الخمسينات، أصبح التوسع في أمريكا حقيقة، حيث فتحت Espasa مندوبية في المكسيك وزادت من صادراتها بشكل ملحوظ. بينما قامت كل من Labor و Sopena بتأسيس

مكاتب في أمريكا وفي البرتغال. ركزت التجارة على المراجع كالمعاجم والموسوعات. ونبيلوغ السوق الأمريكية الذروة، انتقل العديد من الناشرين الإسبان إلى الأرجنتين، والمكسيك، وكوبا، ودول أخرى، بهدف توسيع شركاتهم.

الفصل الثاني: بداية تطور قطاع النشر بإسبانيا: مرحلة الأوج

المبحث الأول: فترة الستينات والسبعينات

كان عقد الستينات جد مريح بالنسبة لدور النشر، ففي المخطط الأول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1964-1967) أدرج الكتاب ضمن القطاعات ذات الأولوية من حيث المساعدات. ومن جانب آخر، تطلب الإصلاح الجامعي زيادة في الإنتاج. ولقد تم تشخيص مشاكل الكتاب في التحقيق الذي نشرته La Revista de la Información Comercial Española في ماي 1960، والتي تتلخص في خمس نقاط أساسية هي:

- ارتفاع أسعار الكتب.
- رداءة جودة الورق وارتفاع سعره.
- تقادم آلات فنون الكتابة.
- الضغط الضريبي والفقير الشديد للسوق الداخلية.
- القرصنة في أمريكا وصعوبات التوزيع والبيع.

في 1962، وصل عدد دور النشر في إسبانيا إلى 586 دارا، معظمها كانت منتمية للمعهد الوطني للكتاب الإسباني. وفي شهر ماي من نفس السنة، استقبلت مدينة برشلونة أعضاء مؤتمر "الاتحاد الدولي للناشرين"، وهو الحدث الذي عرف مشاركة ستمائة مهني وفدوا من خمسة وعشرين بلدا. بعد مرور شهر، نظم بميونخ "مؤتمر الحركة الأوروبية"، وهي مؤسسة ليبرالية كان هدفها هو وحدة أوروبا.¹

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, op .cit, p .120.

في ما يخص تشجيع ونشر الكتاب والقراءة، ظهرت مبادرات رسمية مثل إقامة "معرض الكتب الإسبانية" في واشنطن، و"الأسبوع الوطني لكتاب الأطفال" الذي سهرت على تنظيمه لجنة الأدب الموجه للأطفال والشباب التابعة للمعهد الوطني للكتاب الإسباني، فكان نجاحهما سببا في استمرارهما دون انقطاع، بدعم من المنظمة الإسبانية للكتاب الخاص بالأطفال والشباب (OEPLI). أما في القطاع الخاص، فقد برز "نادي القراء" الذي تأسس سنة 1962 من طرف مجموعة Bertsleman، بعد مرور سنتين بسبب نقص الموارد. وكان الهدف هو البيع بواسطة الفهرس عن طريق الاشتراك واختيار العناوين المنشورة من طرف شركات أخرى.

ابتداء من سنة 1965، بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة الثورة التكنولوجية والاقتصادية والثقافية للكتاب (خصوصا كتاب الجيب)، والتي ساعدت على التأقلم مع السوق الجديدة، بحيث استجابت مجموعة من دور النشر لهذا النمط الجديد من الإنتاج، فقامت بإصدار أعداد كبيرة من العناوين عبارة عن كتب الجيب مثل Alianza Editorial، و 62 Ediciones، و Destino، و Anagrama. هكذا تميزت المرحلة ما بين 1964 و 1969 بارتفاع استهلاك الورق بشكل كبير (أكثر من 200 ألف طن ابتداء من 1963، وأكثر من 300 ألف طن في 1966)، وقد تزامن هذا الارتفاع مع تزايد أعداد الناشرين، حيث انتقل العدد من 583 سنة 1960 إلى 754 سنة 1965¹.

ما بين سنة 1960 و 1971 تضاعفت أعداد العناوين المنشورة وارتفع متوسط السحب من 5000 نسخة سنة 1965 إلى 8633 سنة 1970، وقد هم هذا الارتفاع أساسا الكتب المدرسية وكتب الأطفال، وهذا يرجع بالأساس إلى انتشار التعليم العمومي الأساسي كحق كوني، هكذا

¹Jean François Botrel, op . cit., p. 61.

تطور قطاع النشر المدرسي على يد جيل جديد من الشركات المجددة مثل Anaya و Santillana.

خلال هذا العقد، شهد قطاع النشر نمواً في الإنتاج وزيادة في معدل المبيعات. وقد نظم الكتاب النقابيون رحلة تجارية، ما بين أكتوبر 1969 وماي 1970، إلى كل من فنزويلا، وكولومبيا، والإكوادور، والبيرو، والشيلي، بهدف تشجيع الكتاب الإسباني قبيل ظهور أول بعثة للناشرين الإسبان في أمريكا. لقد تضاعف الإنتاج بسبب ارتفاع عدد طبعات الكتب المدرسية وولوج الطبقات الشعبية إلى الجامعة، وكذا التسويق الواسع للموسوعات المصورة.

كما ارتفع أيضاً إنتاج المراجع بنسخ مليونية، وتزايد التوزيع التجاري بسبب البيع مباشرة على المنازل. في 1970، كانت إسبانيا تضم 899 دار نشر، والتي بلغ عددها خلال سنة واحدة فقط إلى 915. فنسبة 75% من الشركات كانت تتواجد بمدريد وبرشلونة بينما 25% في باقي إسبانيا.

أعلنت اليونسكو سنة 1972 سنة دولية للكتاب، وتم إصدار ما أطلق عليه باسم "ميثاق الكتاب"، والذي خصصت مادته السادسة لإعلان مخطط النشر في إسبانيا، كما نظم المهرجان الإيبيري الأمريكي الأول للكتاب وتم تقديم معرض "الكتاب، خطوة خطوة" بالمكتبة الوطنية. هذه العوامل أعادت الحيوية لقطاع النشر في إسبانيا.

في مارس 1975 تمت المصادقة على قانون الكتاب بهدف أساسي هو تشجيعه، وضمن هذا القانون تم تعديل تصور شخصيات كل من الناشر والموزع والكتبي والطابع، ووجه اهتمام خاص لعقود النشر. آنذاك كانت إسبانيا من بين الدول العشر ذات الإنتاج العالي، سواء فيما يتعلق بعدد العناوين أو معدلات النسخ.

وقد طرأت عدة تغييرات تقنية على القطاع، إذ تم تعويض آلة التيبوغراف بآلة الأوفسيت، وأصبح تركيب الصور الضوئية ينجز بواسطة أشرطة مخروطية، وبدأ استعمال نظام الطباعة بالفيديو أو ما يسمى بنظام النسخ الضوئي بواسطة الأوفسيت، والتي قدمت على أنها آخر المستجدات في الإجراءات الكلاسيكية لفنون الكتابة.

يمكن اعتبار مرحلة ما بعد الديكتاتورية المطلقة للجنرال فرانكو ذات أهمية لأسباب عدة خاصة لأن القطاع انتقل في فترة جد وجيزة من حالة السبات إلى احتلال مكانة بارزة في أوروبا. فيما يتعلق بالمضامين، وجد الناشر أنفسهم محررين من الرقابة، بالرغم من أن القطاع دخل في فترة من الركود، لكن ابتداء من 1974 تواصل إنشاء دور نشر أخرى.

المبحث الثاني: المكانة البارزة للقطاع خلال الألفية الثالثة

المطلب الأول: وضعية القطاع خلال بداية الألفية الثالثة

يعتبر قطاع النشر في إسبانيا حالياً من بين القطاعات الصناعية الأكثر أهمية، وهذا ما تترجمه الإحصائيات، فإسبانيا هي القوة الخامسة عالمياً في مجال النشر والثالثة أوروبياً¹. وقد حققت صناعة الكتاب تطوراً كبيراً معتمدة في ذلك على تنوع العناوين المعروضة، وأيضاً على قدرة شركات النشر على التأقلم مع الظروف الجديدة والتي تفرضها التكنولوجيات الحديثة، خصوصاً فيما يتعلق برهان الكتاب الإلكتروني وكذا المنافسة الخارجية.

مع مطلع الألفية الثالثة، نبه "مانويل رودريغز ريفيرا" Manuel Rodriguez Rivera في الصفحة الثقافية لجريدة ABC، إلى أن مؤرخي النشر الإسباني سيؤكدون على قضيتين اثنتين:

¹Otero Miguel, "una revisión de las cifras editoriales de 2005", Delibros, vol 20, número 205, 2007,p.20.

استمرارية القطاع على حساب السياسات الثقافية لمختلف الإدارات، وتزايد أعداد الدور المستقلة¹، وهما حقيقتان أضاف إليهما ثلاث نقاط مهمة: سقوط المجموعات الصغيرة والمتوسطة في أيدي الشركات المتعددة الجنسيات، أي استمرارية ظاهرة التركز، وتزايد مجموعات دور النشر الكلاسيكية لمواجهة تأثير الدور المستقلة، والتنافس عن طريق إنتاج كتب الجيب على غرار الولايات المتحدة وباقي أوروبا. وقد تشكلت الدور المستقلة تدريجياً لتستولي على الفضاءات التي خلفها عمالقة النشر².

على المستوى المؤسسي، بدأ القرن الحادي والعشرون بإحداث معهد تاريخ الكتاب والقراءة في يوليو 2000، بمبادرة من "ماريا لويس بيريرو فديريو" María Luis Pérez Fedriero و"بيدرو كاندرا" Pedro Kandra ، وبتنظيم المؤتمر الوطني للناشرين في مدينة "بيلباو" تحت شعار «النشر من أجل القراءة»، وفقاً للمرسوم الملكي الصادر في 23 يونيو 2000، وهو الحدث الذي قدم فيه المجلس الإداري لفدرالية ونقابة الناشرين في إسبانيا استقالته احتجاجاً على ارتفاع أسعار الكتب المدرسية.

ومن بين أهم السمات الأخرى التي ميزت مطلع الألفية الثالثة سعي المجموعات الكبرى إلى السيطرة على وسائل الإعلام، بغية كسب أكبر عدد من الجماهير أو تحقيق أعلى عدد من مبيعات الصحف. في الولايات المتحدة، كانت خمس شركات هي المسؤولة عن مراقبة ثمانين بالمائة من سوق النشر 2000.

وفي فرنسا أصدرت مجموعة "Hachette" سنة 2002 ثمانية وتسعين بالمائة من المعاجم، واثنين وثمانين بالمائة من النصوص المدرسية واثنين وخمسين بالمائة من كتب الجيب

¹ABC, 6 de abril de 2006.

² Juan Miguel Sánchez vigil, op,cit., p .145.

وخمسة وأربعين بالمائة من الأدب. سنة 2001 أعلنت بلانيتا Planeta استثمار 165 مليون أورو في وسائل الإعلام، وفي 2007 كانت تحتل المركز الثاني عشر من بين عمالقة النشر في العالم، بعد Elsevier و Pearson و Bertslman و Hachette McGraw Hill و Agustini . في أبريل 2001، انضمت كل من Galaxi و Debate و Lumen و Plaza y Janés إلى مجموعة Random House، والتي انضمت هي الأخرى فيما بعد إلى Mondadori¹، ويقدم الجدول أسفله معطيات حول أعداد دور النشر والعناوين المنشورة خلال بداية الألفية الثالثة:

جدول 26: قطاع النشر في إسبانيا (2001 - 2002)

سنة 2002	سنة 2001	المراجع
2754	2754	دور نشر خاصة
613	614	دور النشر العامة
69893	67012	الردمك الممنوح *
276314	260847	العناوين الموجودة في الفهارس
275 635 400	260 447 377	النسخ المنشورة
226 619 558	218 165 010	النسخ التي بيعت
4422	4322	متوسط التداول
11 , 80	11 , 95	متوسط السعر (أورو)

*الإصدارات الإلكترونية: 3198 (2001) و 3317 (2002)

(المصدر: اتحاد نقابات الناشرين في إسبانيا)²

¹Juan Miguel Sanchez vigil, op.cit, pp. 144-145

²ibid., p. 145.

في سنة 2000، وصل عدد العناوين المنشورة في إسبانيا، حسب بانوراما نشر الكتب، إلى 62.224 عنوانا، أي بزيادة 3,1% عن سنة 1999، بحيث وصل عدد النسخ إلى 233.962.000 نسخة، أي بمتوسط سحب وصل إلى 3760¹. ويوضح الجدول التالي ارتفاع أعداد العناوين من سنة 1992 إلى 2001، أي بداية الألفية الثالثة²:

جدول 27: أعداد الكتب المنشورة ما بين 1992 و 2001

30000	1992
30600	1993
41400	1994
43790	1995
44840	1996
48214	1997
52493	1998
57849	1999
58863	2000
60297	2001

انطلاقا من المعطيات أعلاه، يتضح أن قطاع النشر خلال هذه الفترة عرف تطورا تدريجيا، وذلك من خلال ارتفاع عدد العناوين المنشورة سنويا، والذي تضاعف في الفترة الممتدة بين 1992 و 2001 بالانتقال من 30000 إلى 60297 عنوانا سنويا. وهذا مؤشر على استمرار مرحلة الأوج، أي مرحلة ازدهار سوق الكتاب الإسباني، والتي ابتدأت منذ سبعينات القرن الماضي.

¹Oteo Miguel, "¿Coinciden los datos del sector?", Delibros, 2001, vol 14, número 146, pp. 22-27.

²Hector Sevillano Pareja, **Estudio del sector editorial de los juegos de rol en España**, Universidad de Salamanca, 2009, p.83.

- مع مطلع القرن الحادي والعشرين، اتفق المحللون على تشخيص القطاع على النحو التالي:
- إصدار أعداد كبيرة من الكتب دون إفساح المجال حتى لبيعها، وضغط التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى تغيير أنظمة العمل، ثم ظاهرة التمرکز. كما لخصوا النقاط الجوهرية في خمسة جوانب:
- فيض إنتاج الكتب: إصدار عدد كبير من العناوين سنوياً مع مؤشر قراءة أقل من متوسط القراءة في أوروبا.
 - الاختفاء التدريجي للمكتبات: فخلال الخمس سنوات الأخيرة من القرن العشرين تم إغلاق عدد كبير من المكتبات بسبب المنافسة القوية للمكتبات الكبرى.
 - انعدام الحيوية في جميع القطاعات: لم يتم تجديد قطاع النشر والمكتبات بالسرعة الكافية من أجل استيعاب التغيرات.
 - الاستعمال المتدني للتكنولوجيا الجديدة: كان الاستثمار في التكنولوجيا إحدى العمليات الفاشلة، فقد جاء التكيف معها بشكل بطيء .
 - ظاهرة التمرکز في قطاع النشر: قامت الشركات المتعددة الجنسيات باقتناء المؤسسات الصغرى و المتوسطة بغية توسيع تواجدتها في السوق أو إلغاء المنافسة.¹
- ظل قطاع النشر في إسبانيا قطاعاً حيوياً، ففي سنة 2005 تم تأسيس 250 شركة نشر جديدة، وفي 2008 تم تشغيل ما مجموعه 1426، 4%، 54 منها كانت تنتمي لاتحاد نقابة الناشرين. وبلغ الإنتاج -حسب الفدرالية- إلى 57,357 مليون نسخة مع متوسط 5070. أما البيع فقد وصل إلى 25,086 مليون كتاب، أي أكثر من سنة 2007 بنسبة 9,9% .

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, op .cit., P. 146.

جدول 28: دور النشر في إسبانيا مع بداية الألفية الثالثة

السنة	عدد دور النشر
2001	440
2002	377
2003	391
2004	278
2005	241
المجموع	1727 ¹

يبين هذا الجدول زيادة أعداد دور النشر في إسبانيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2005، حيث وصل العدد إلى 1727 دار نشر إلى حدود سنة 2005، وهو مؤشر على تنامي وتطور القطاع في تلك الآونة.

خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2006 لم يكن هناك تفاوت كبير في أعداد العناوين المنشورة سنويا، إذ سجلت سنة 2003 إصدار 65.840 عنوانا بزيادة 3,4 % عن سنة 2001، ليصل العدد إلى 68.930 عنوانا سنة 2006 حسب معطيات اتحاد الناشرين الإسبان.

جدول 29: عدد العناوين المنشورة 2002-2006²

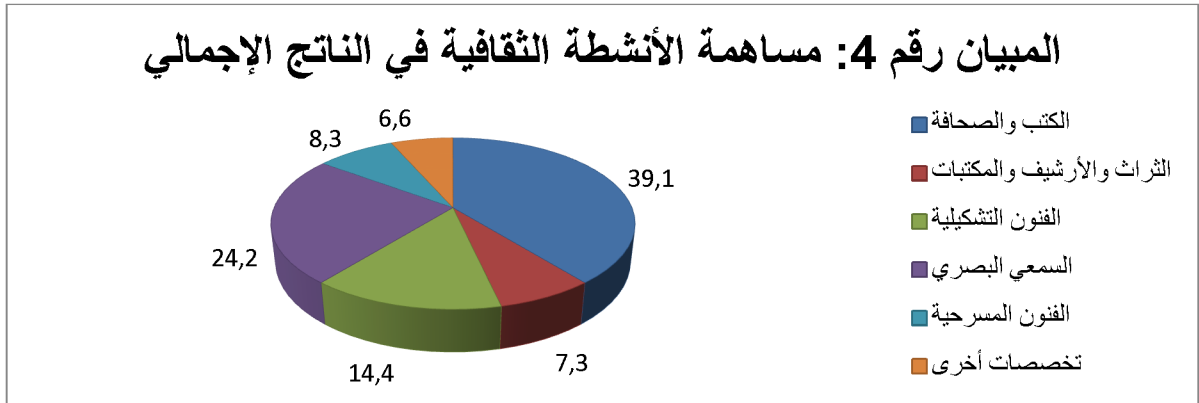
السنة	عدد العناوين
2002	62.337
2003	65.824
2004	67.822
2005	69.592
2006	68.930

¹Ibid., p. 148.

²Hector Sevillano Pareja, op.cit., p. 104.

المطلب الثاني: قطاع النشر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016

بالرغم من الأزمة الاقتصادية التي عرفتها إسبانيا ابتداء من سنة 2007، ظل قطاع النشر والكتاب يظهر قوته وقدرته على التأقلم، والتي انعكست في نشاطه الذي تزايد كل سنة. ففي سنة 2008، وهي السنة التي تلت بداية الأزمة، سجل إنتاج الكتب زيادة بنسبة 3,5% أي 72.982 عنواناً¹. هكذا، فقطاع النشر يعتبر محركاً اقتصادياً مهماً للمشهد الثقافي الإسباني. فحسب التقرير السنوي للإحصائيات الثقافية الذي تنشره وزارة التربية والثقافة والرياضة، ساهم قطاع الكتاب والصحافة سنة 2012 بنسبة 39,1% في الناتج الإجمالي لمجموع الأنشطة الثقافية. وتعكس هذه النسبة الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع ضمن الأنشطة الثقافية الأخرى. وللإشارة، فمساهمة الأنشطة الثقافية في الناتج الإجمالي تصل إلى 26.031 مليون يورو، وهذا ما يوضحه المبيان التالي:



بنسبة تصل إلى 91000 عنوان جديد سنوياً، تصنف إسبانيا ضمن أهم القوى العالمية في مجال النشر. فحسب معطيات سنة 2014 الصادرة عن اتحاد الناشرين الأوروبيين (FEP)

¹Federación de Gremios de Editores de España, Informe sobre el sector editorial español año 2008, enero 2010, p. 2.

(Federation of European Publishers)، تعتبر إسبانيا من بين أهم الأسواق الأوروبية،

فهي تحتل المرتبة الرابعة بعد ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا.

خلال سنة 2014، وحسب معطيات وكالة الإيداع القانوني، بدأت 308 دار نشر جديدة نشاطها، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى 3109 دار نشر نشيطة، وهو ما يبين استمرار حيوية القطاع. وحسب تقرير بانوراما النشر الإسباني للكتب، فقد سجلت سنة 2014 نشر 90.802 عنوانا، أي بزيادة 1,9% عن السنة التي قبلها، وهذا مؤشر على استعادة القطاع لنشاطه تدريجيا بعد عدة سنوات من الأزمة الاقتصادية التي طالت البلاد، بالرغم من أن قطاع النشر من القطاعات الثقافية التي لم تتأثر كثيرا بالأزمة. ويبين الجدول التالي أعداد العناوين المنشورة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014.¹

جدول رقم 30: أعداد العناوين المنشورة حسب وكالة الإيداع القانوني (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
أعداد العناوين	114.459	111.907	104.724	89.130	90.802

انطلاقا من هذه الإحصائيات، يتضح أن قطاع النشر عرف تراجعا ما بين سنة 2011 و2013، إلا أنه بدأ في استعادة نشاطه ابتداء من سنة 2014، فقد سجلت نسبة النسخ الأصلية بعض الارتفاع: 85,1% من مجموع العناوين المنشورة، أي بزيادة 3,4% عن سنة 2013. وقد عرف متوسط السحب، حسب تقرير التجارة الداخلية للكتاب في إسبانيا، انخفاضا حيث وصل إلى 2886 نسخة لكل عنوان، أي 3371 نسخة أقل من سنة 2013.

¹El sector del libro en España 2013-2015, estudio elaborado por el Observatorio de la Lectura y el Libro y el Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, enero 2016, p. 13.

وحسب الإحصائيات الأولية التي قدمتها وكالة الإيداع القانوني (ISBN) حول قطاع النشر خلال سنة 2016، بلغ عدد العناوين المنشورة 81.391، ويشمل هذا الرقم كل الحوامل وكل اللغات، وهذه النسبة لا تضم العناوين المنشورة من قبل المؤلفين الناشرين، بل تضم فقط العناوين المسجلة بوكالة الإيداع القانوني.

فيما يخص العناوين المسجلة الخاصة بالنشر الرقمي، فقد وصل عددها إلى 23.061، وهذا الرقم يمثل 28% من مجموع الإنتاج العام، أي بزيادة نقطتين مقارنة بمعطيات سنة 2015¹. وهذا ما يوضح رهان دور النشر على إدماج هذا الحامل الجديد تدريجيا ضمن إنتاجها. وبالرغم من تزايد نشر العناوين الرقمية (ما يقارب 20.000 عنوان سنويا)، فقد أكد اتحاد الناشرين الإسبان على ضرورة تطوير سياسات لحماية الملكية الفكرية في المجال الرقمي والتصدي لظاهرة القرصنة. فيما يخص مواضيع الكتب المنشورة المسجلة بوكالة الإيداع القانوني سنة 2016، تصدرت كتب الأطفال والشباب والديداكتيك القائمة بنسبة 22,8%، وقد احتل هذا الصنف من الكتب المركز الأول لعدة سنوات، وذلك راجع بالأساس إلى نشر كتب مدرسية جديدة تتلاءم والمناهج الدراسية الحديثة.

الجدول رقم 31: ترتيب إنتاج الكتب سنة 2016 حسب المواد (النسبة المئوية)

المواد	كتب الأطفال والشباب والديداكتيك	كتب الخيال	الطب	العلوم الاجتماعية	العلوم الإنسانية	الأدب والدراسات الأدبية	القانون	الفن والرياضة	الاقتصاد والتدبير	الصحة والتطوير الذاتي	الرياضيات والعلوم
%	22,8%	16%	9,8%	8,2%	7,1%	6,8%	5,5%	4,7%	3,3%	2,6%	1,5

¹Federación de Gremios de Editores Españoles (FGEE), **El sector editorial español 2016**, estudio elaborado en colaboración con la agencia del ISBN, p. 1.

الفصل الثالث: عمالة النشر بإسبانيا: مجموعات النشر الكبرى

المبحث الأول: نشأة دور النشر بإسبانيا

بدأ قطاع النشر في التشكل في إسبانيا منذ القرن التاسع عشر، إذ أن معظم دور النشر الكبرى أسست في تلك الفترة. منذ بداية القرن التاسع عشر أصبحت مدينتا مدريد وبرشلونة من أكبر المراكز التي تقوم بعملية النشر والطباعة.

في البداية، كانت مدريد هي المدينة التي تحتكر نشاط النشر، لكن شيئا فشيئا اكتست العاصمة الكتالانية أهمية في هذا المجال لتصبح بذلك المنافس الوحيد للعاصمة الإسبانية خلال نهاية القرن التاسع عشر. هكذا، خلال الربع الأخير من هذا القرن، عرف قطاع النشر نشاطا كبيرا بمدينة برشلونة بظهور دور مهمة مثل "مونطانير وسيمون" Montaner y Simón ، و"إسباسا" Espasa و"سالفات" Salvat.

سنة 1900، تم تأسيس مركز الملكية الفكرية ببرشلونة، وفي 1909 انعقد أول مؤتمر للكاتبين والناشرين، والذي أثرت فيه لأول مرة من قبل Gustavo Gil مسألة ضرورة التفكير في سياسة حقيقية للكتاب في إسبانيا¹.

خلال ديكتاتورية "بريمو دي ريفيرا" نشأت الشركة الإيروأمريكية للمنشورات (CIAP) التي أصبحت تراقب 80 في المائة من حصة توزيع الكتاب في إسبانيا. خلال هذه الفترة كانت برشلونة أيضا مركزا نشيطا للنشر، حيث ظهرت مجموعة جديدة من دور النشر مثل

¹.Manuel Pimental, **Manual del editor: cómo funciona la moderna industria**, Editorial Berenice, 2012, pp. 30-31.

"Labor" و"Juventud"، بالإضافة إلى دار النشر Janés التي ضمتها Plaza لتصبح
Plaza y Janés سنة 1959.

خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بدأت تتبلور مجموعات النشر الكبرى في
إسبانيا، والمعروفة اليوم تحت اسم "عمالقة النشر"، أهمها (والتي تتوفر على رأسمال إسباني)
مجموعة Planeta التي تضم: Planeta, Seix Barral, Destino, Ariel, Martínez
Roca, Espasa-Calpe ومجموعة Santillana التي تضم: Alfaguara, Taurus
Aguilar, Suma, ثم مجموعة Grupo Z التي تضم: Ediciones B و Bruguera.

وتتضاف إلى هذه المجموعات الثلاث مجموعتان ذات رأسمال أوروبي هما: Random
House Mondadori ومجموعة Anaya. كما تتواجد بإسبانيا مجموعة من دور النشر المستقلة
والمهمة، والتي لا تنتمي لأية مجموعة من المجموعات السالفة، مثل Tusquets و Anagrama
و El Acanalado. علاوة على هذه الدور كلها هناك أيضا دور نشر أدبية مرموقة مثل
Lengua de Trapo و Renacimiento و Pre-textos التي أسست مؤخرا Tropismos¹.

المبحث الثاني: أهم مجموعات النشر (عمالقة النشر)

1. مجموعة بلانيتا Grupo Planeta

تعتبر "بلانيتا" من بين أكبر المجموعات في مجال النشر بإسبانيا وتنشط في مجالات
متعددة مثل النشر، والتكوين، والتعليم عن بعد، ووسائل الاتصال، والبيع المباشر، والسمعي

¹Ibid., p. 34.

البصري. وهي تمنح جائزة أدبية مهمة في إسبانيا هي جائزة Planeta، كما لها اتحادات اقتصادية مع شركات أجنبية بجانب دور النشر التي تخضع لمراقبتها.

تأسست دار النشر Planeta سنة 1949 على يد José Manuel Lara Hernández ، عضو الأكاديمية الملكية للفنون الجميلة ببرشلونة منذ 1997. ابتداء من سنة 1996 أصبحت تحتكر 30% من سوق النشر الإسباني، بل واعتبرت الأولى في هذا المجال. وفي سنة 2003 أصبحت تضم أكثر من خمسين دار نشر من بينها: Espasa، Destino، Eiciones del Bronce، Ariel، Crítica وغيرها، كما لها فروع في كل من الأرجنتين، والشيلي، والأوروغواي، وكولومبيا، وفنزويلا، والإكوادور، والمكسيك، والولايات المتحدة. في ماي 2008 اقتتت Editis، ثاني مجموعة نشر في فرنسا، لتراقب بذلك ما يقارب 25 % من المنشورات باللغة الفرنسية¹.

وتحتل مجموعة Planeta الصدارة في مجال النشر بإسبانيا وفي أمريكا اللاتينية، كما تحتل المرتبة الثانية في فرنسا وتصنف ضمن مجموعات النشر العشر الأوائل في العالم. وهي تغطي كل المجالات الأدبية بفهرس يتجاوز عدد المؤلفين فيه 15000، من بينهم إسبان وأجانب. بالإضافة إلى هذا، تنتشط في مجالات أخرى أهمها المجال السمعي البصري، فهي تساهم في يومية La razón التي تضم القنوات التلفزيونية Antena 3 و La Sexta و Neox و Nova والمحطات الإذاعية Onda 0 و Europa FM و Melodía FM. كما تنتشط في مجال الإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتنتشر مجلات متخصصة، وتقدم خدمات في مجال النشر الورقي والرقمي لشركات ومؤسسات متعددة.

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, op.cit., p. 165.

وتعتبر الأولى في إسبانيا في مجال التكوين عن بعد، إذ توفر خدمات لمهنيي النشر، كما تصنف من بين المجموعات الأولى فيما يخص التعليم المتخصص للغات. وتتميز مجموعة Planeta بحسها التجديدي على عدة مستويات، سواء على مستوى المضمون أو المنتج أو الحوامل (ورقية ورقمية)، بالإضافة إلى تقنيات الترويج والتسويق.¹

2. مجموعة Penguin Random House Mondadori

تعتبر من المجموعات الرائدة في نشر الكتاب الإسباني وتوزيعه، وتشكل طرفا من المجموعة الدولية Penguin Random House التي تأسست في فاتح يوليو 2013، وذلك عقب اتفاق بين Bertelsman (53 بالمائة من الأسهم) و Pearson (47%). ويخضع الفرع الإسباني لمراقبة المجموعة الدولية التي أشرنا إليها سابقا، وقد أضافت إلى قائمتها تدريجيا مجموعة من دور النشر الإسبانية - في إطار ما يعرف بظاهرة التمركز التي أصبح يتميز بها قطاع النشر في إسبانيا-، ونذكر من بين هذه الدور: Alfaguara - Taurus - Objetivo - Fontaner- Punto de Letra-Altea-Aguilar وغيرها.

3. مجموعة سانتيلانا Santillana

يرجع أصل تأسيسها إلى دار النشر التي تحمل نفس الاسم والتي تأسست سنة 1969 خلال مرحلة الأوج التي عرفها قطاع النشر. تضم مجموعة من دور النشر أهمها Altea و Alfaguara و Taurus و Aguilar و Punto de Lectura و Suma. لها فروع في أوروبا

¹موقع مجموعة بلانيتا www.planeta.es Grupo Planetawww.planeta.es تمت زيارته في 2016/12/05.

(البرتغال والمملكة المتحدة) وفي القارة الأمريكية. ويعتبر الكتاب المدرسي من أهم نشاطاتها، بالإضافة إلى الأدب الموجه للأطفال.¹

4. مجموعة أنايا Anaya

تأسست بمدينة سلامانكا سنة 1959 على يد Germán Sánchez Ruipérez من أجل نشر الكتب المدرسية. تضم المجموعة العديد من دور النشر أهمها: Cátedra, Tecnos, Pirámide, Anaya, Multimedia, Vox, Bibliograf, Anaya, Interactiva, Ediciones del Prado, Xerias, Barcanova, Haritza. كما لها حضور في أمريكا من خلال دار النشر Aique بالأرجنتين، ودار Escala Educacional بالبرازيل، ودار Patria بالمكسيك². منذ 2004 أصبحت تشكل جزءا من مجموعة Lagardère، وهذه الشركة تنقسم إلى Hachette للكتب، و Hachette للصحافة، و Hachette للتوزيع، و Lagardère Active السمعية البصرية.

5. مجموعة Océano

يرجع أصلها إلى دار النشر Danae التي أسسها Josep Luis Monreal سنة 1961. وفي سنة 1972 أسس Océano لنشر المراجع والكتب التقنية والمهنية. سنة 1979 اقتنتى دار النشر Éxito و Gallach. وتعتبر مجموعة Océano من الرواد في قطاع النشر باللغة الإسبانية ومن أكبر الموزعين في الدول الناطقة باللغة الإسبانية. تضم فهرسا متنوعا يغطي ميادين معرفية مختلفة ومتنوعة مثل الكتب المدرسية الموجهة لجميع المستويات التعليمية، وكتب الأطفال،

¹Juan Miguel Sánchez Vigil, op.cit., p.166.

²Ibid., p. 166.

ومراجع وكتب الدعم في المجال التربوي، بالإضافة إلى دروس في تعلم اللغات. وتعتبر هذه المجموعة أيضا من الأوائل التي اهتمت بإدماج التكنولوجيا الحديثة والقنوات الجديدة للإبداع باستغلال الإنترنت، وما تقدمه من خدمات، كقيمة مضافة¹.

من بين دور النشر التي تضمها نجد Ergón و Ambar و Océano Digital و Océano و Uno Color، ودار النشر Circe المتخصصة في الأدب. لها عدة فروع في الأرجنتين، والبرازيل، والشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، والولايات المتحدة الأمريكية. كما تضم على الشبكة العنكبوتية مجموعة من مراكز المعلومات والمعطيات والموسوعات، بالإضافة إلى مجلة Docente Grupo، وهي مجلة متخصصة في التربية.

6. مجموعة Everest

نشأت سنة 1957 على يد José Antonio López Martínez كشركة موزعة. في 1962 بدأت نشاطها في مجال النشر، وكانت منشوراتها عبارة عن كتب تطبيقية. وفي أواسط الستينات بدأت بنشر الكتب المدرسية. تعتبر من الأوائل فيما يخص بيع الكتب المدرسية إلى جانب دار النشر Gaviota المتخصصة في كتب الأطفال والشباب. بالإضافة إلى دار النشر Aizkori و Cadi، لها فروع في البرتغال، والمكسيك، والأرجنتين، والعديد من دول أمريكا اللاتينية. وقد ركزت منذ نشأتها على تقديم كتب اقتصادية وبسيطة، وكانت الانطلاقة بمنشورين هما: معجم للغة الإسبانية (المعجم الأساسي للغة الإسبانية-1961-) وكتاب للطبخ الإسباني (كتاب الطبخ

¹موقع مجموعة Océano www.oceano.com، تمت زيارته بتاريخ 2017/01/08.

التطبيقي-1962-)، هكذا كانت بداية نشاطها في مجال النشر واتخذت كشعار تعميم ثقافة الكتاب للجميع.¹

7. مجموعة 62

ظهرت بعد انضمام دار النشر Planeta إلى دار النشر Enciclopedia Catalana. ويعود أصل هذه المجموعة إلى دار النشر Ediciones 62 التي أسسها كل من Ramón Bastardes و Max Canher سنة 1962 بفهرس كبير باللغة الكتالانية. تنشر في عدة تخصصات أهمها ترجمة الأدب العالمي إلى الكتالانية، بالإضافة إلى الروايات بهذه اللغة. كما تهتم بنشر كل الأصناف الأدبية من شعر ومسرح وسيرة ذاتية، بالإضافة إلى الكتب المدرسية والمعاجم والموسوعات.²

8. مجموعة SM

هي عبارة عن مجموعة نشر مستقلة تخصصت منذ تأسيسها في قطاع التربية، تحضر بقوة في مناطق مختلفة من أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، والشيلي، وبويرتو ريكو. وهي تشتغل على مجالين اثنين هما: نشر المضامين التربوية بما فيها المنشورات الدينية والأدب الموجه للأطفال والشباب من جهة، والعمل الاجتماعي الذي توجه مداخله لتحسين جودة التربية ونشر المعرفة والثقافة بين مختلف الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى. وهي تعتبر حالياً من أكبر ممثلي قطاع النشر في أمريكا اللاتينية، وتركز أساساً على التجديد والمساهمة في تطوير شخصية الإنسان عبر التربية والثقافة.³

¹موقع مجموعة Everest، www.everest.es، تمت زيارته بتاريخ 2017/01/07.

²Juan Miguel Sánchez Vigil, op. cit., p. 167

³موقع مجموعة SM، www.grupo-sm.es، تمت زيارته بتاريخ 2017/01/08.

الفصل الرابع: أنظمة التوزيع والتسويق في قطاع النشر بإسبانيا

المبحث الأول: بنية قطاع التوزيع في إسبانيا

عرف القانون الإسباني للكتاب الموزع باعتباره "الشخص الذي يقوم بخدمات تجارية ويعمل كرابط بين الناشرين والكتبيين، وذلك من أجل وضع الكتب في نقاط البيع وتسهيل نشرها"¹.

وقد عرف Thomas Woll الشركة الموزعة "بأنها تلك المؤسسة التي تأخذ الكتب من دار النشر لتخزينها ثم بيعها للمكتبات، أي للمستهلك. كما تتكلف هذه الشركات بعائدات الزبائن وإرسالها إلى دار النشر. وقد تتنوع مهامها لفائدة دار النشر، وهي تقوم بالدعاية والتسويق عبر الإنترنت. لكن تبقى المهمة الأساسية لشركات التوزيع هي التخزين والبيع، وذلك بتوقيع عقد مع دار النشر تحدد فيه مبلغا خاصا مقابل خدماتها"². إذن، فعملية التوزيع مهمة لا غنى عنها في ميدان نشر الكتب. ويعتبر الموزع أو الشركة الموزعة اليوم أحد الوكلاء الرئيسيين في سيرورة النشر، ويبدأ تدخله فور الانتهاء من الإنتاج.

في إسبانيا تقوم المقاولات الكبرى بخدماتها الخاصة، بينما تخضع المتوسطة والصغيرة للوسطاء بين دار النشر والكتبيين. إن الموزعين يعملون كممومنين، وفي نفس الوقت يقومون بمهمة مراقبة العائدات، والتخزين والعمليات اللازمة لإعادة وضع كل نسخة في نقاط البيع. كما تعتبر المحلات الكبرى المستفيدة من نظام التوزيع، وتحترق السوق الثقافي كما هو الأمر بالنسبة للمواد الغذائية.

¹Manuel Pimentel, **Manual del editor**, op, cit., p. 200.

²Thomas Woll , **Editar para ganar**, traducción Gabriela Ubaldini, Conaculta Fonca, México, 2003, p. 8.

وقد ظهرت تغيرات في التوزيع في مطلع القرن الواحد والعشرين إثر تطبيق التكنولوجيات الحديثة التي تتوفر على بيانات كبيرة مشفرة وفقا للمعايير الدولية، ترسل وتستقبل إلكترونيا وتستجيب لخدمات القطاع. من جهة أخرى، هناك تركيز عمودي كبير على مستوى الناشر والموزع والبائع بالتقسيم على المستوى الدولي، كما أن الوضعية الحالية تتميز باحتكار السوق من طرف المجموعات الأوربية الكبرى.

هكذا، فمسار التوزيع في إسبانيا يبدو معقدا نظرا لتنوع القطاع، كما أن عملية التمركز تؤثر عليه. فالسائد هو وجود نوعين من مؤسسات التوزيع في إسبانيا: شركات موزعة كبرى لها أنظمة لوجستكية متطورة تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وشركات محلية صغيرة تعتمد على أنظمة تدبير تقليدية. وتتقاسم عملية التسويق كل من شركات التوزيع بنسبة 40%، فيما تقوم 60% من دور النشر بالتوزيع بنفسها عبر أنظمة بيع متنوعة مثل نظام الائتمان، والبيع مباشرة على المنازل، و نوادي القراءة.¹

المطلب الأول: نماذج التوزيع

يتم التوزيع في إسبانيا عبر تعاقد أو عبر نظام التوزيع الذاتي، وذلك عندما تتوفر الشركة على موارد مالية. وتتلخص هذه الأصناف في ثلاث مجموعات كبرى:

- التوزيع الذاتي أو المباشر: أي أن دار النشر تقوم بمراقبة محتوياتها الخاصة. وتتوفر

دور النشر الكبرى على شركة موزعة خاصة بها، وتدبر بذلك نشر فهارسها. كما تكون بعض الشركات مجموعات من أجل توزيع محتوياتها، على سبيل المثال شركة "روابط النشر"

¹Pau Rausell Koster, **Políticas y sectores culturales en la comunidad valenciana**, Universidad de Valencia, 1999, p. 319.

(Enlaces Editoriales)، بمشاركة مجموعة (Crítica)، ومجموعة "أناغراما" (Anagrama)

و Grupo 62.

ومن بين إيجابيات هذا الصنف من التوزيع يمكن أن نشير إلى العلاقة المباشرة التي يربطها الناشر مع الزبائن وأرباب الورقات، بالإضافة إلى مراقبة المداخل. أما فيما يخص سلبيات هذا الصنف، فقد حددها Manuel Pimentel في المجهود الكبير الذي يبذله الناشر، والذي غالبا ما يكون على حساب جودة النشر.¹

-التوزيع الخارجي: هذا النوع هو الأكثر انتشارا، ويقوم به موزعون غير تابعين لدار النشر، بحيث تقوم الشركة الموزعة بكل المهام التجارية واللوجستية. فالناشر يرسل فهارسه إلى مخازن الشركة، فيما تتكلف هذه الأخيرة بتقديمها وإرسالها إلى الزبائن.

ومن بين إيجابيات هذا النوع هناك تسهيل نشاط الناشر، وذلك بتقليص متطلباته من حيث الموارد البشرية والآليات. أما السلبيات فتكمن في غياب العلاقة المباشرة مع الزبائن وانعدام المراقبة المالية لأن أغلبية أنشطة دار النشر تقوم بها شركات خارجية.

- النظام المختلط: تتكفل دار النشر بالترويج بواسطة شبكة تجارية خاصة، وتقوم بإيداع محتوياتها في مخزن خارجي. ومن إيجابيات هذا الصنف أن الناشر يحافظ على علاقته بالزبائن والكتبيين.

¹Manuel Pimentel, op. cit., p. 200.

المطلب الثاني: أنواع الموزعين

يمكن تصنيف الموزعين في إسبانيا حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع:

- موزعون كبار: يصطلح عليهم أيضا "موزعون وطنيون"، ويرتبطون أساسا بمجموعات النشر الكبرى التي لها نطاق عمل دولي وقدرة تكنولوجية قوية. فهي تشتغل بخدمة لوجستية مركزة (مخازن مركزية ونقط تسليم محددة)، بمعنى أنهم يميزون بين المنتجات والتوزيع والبيع حسب نوعية المنتج. وهناك نوع آخر من الموزعين الكبار الذين لا يرتبط عملهم بالمجموعات الكبرى، وهم غالبا ما يشتغلون لصالح ناشرين معينين.

- موزعون متوسطون: لهم خصائص مشتركة مع الموزعين الكبار من حيث المهام بالرغم من نطاق عملهم المحدد. في بعض الحالات، يكون عملهم مرتبطا بعمل الموزعين الكبار، وذلك بتكليفهم بمنتج أو منطقة معينة.

- موزعون صغار: يصطلح عليهم أيضا "موزعون محليون"، وعادة ما يكون عملهم لصالح دور النشر الصغيرة، وأحيانا يشتغلون كموزعين فرعيين في مجالات محددة.¹

المبحث الثاني: المؤسسات والأنظمة المشرفة على قطاع توزيع الكتاب بإسبانيا

يحظى قطاع توزيع الكتاب بإسبانيا بأهمية كبيرة على المستويين الإداري والمؤسسي، إذ تسهر على تنظيمه وتسييره مجموعة من المؤسسات من اتحادات وجمعيات متخصصة، وهذا يرجع بالأساس إلى أهميته باعتباره الحلقة الأكثر تعقيدا في مجال صناعة الكتاب.

¹Estudio sobre la comercialización del libro en España, Ministro de Cultura en colaboración con FANDE y FGEE, p. 40.

وتحرص وزارة التربية والثقافة والرياضة الإسبانية على تقديم الدعم لمجموعة من المشاريع

المنظمة للقطاع. ومن بين المؤسسات الداعمة نذكر:

1. اتحاد الجمعيات الوطنية لموزعي الكتب

يجتمع الموزعون الإسبان في اتحاد الجمعيات الوطنية لموزعي الكتب (FANDE) وهي

هيئة تمثيلية لقطاع توزيع الكتب والإصدارات الدورية. تأسست عام 1979 بغية الدفاع عن

المصالح المشتركة لأعضائها. وتكمن أهدافها الخاصة في التنسيق بين إدارات مختلف الجمعيات

والتمثيل الموحد لها. ومن بين أنشطتها ومهامها توفير قواعد البيانات المتعلقة بالتوزيع، وإعداد

تقارير ودراسات حول وضعية القطاع.

يضم الاتحاد حالياً أكثر من 150 شركة موزعة من جميع أنحاء إسبانيا والمنتمية

للجمعيات الثلاث التابعة للاتحاد، وهي: UNDE: اتحاد الموزعين الوطنيين للمنشورات،

و ADILE: جمعية موزعي الكتب والمنشورات، و ANDP: الجمعية الوطنية لموزعي المنشورات.

وينشط الاتحاد في مجال التوزيع الكتب والدوريات والمضامين الرقمية بالجملة، ويمثل حلقة وصل

في السلسلة التجارية التي تربط الناشر بنقاط البيع¹.

فيما يخص تدبير قطاع التوزيع، فقد تم خلق مجموعة من الأنظمة المعلوماتية لتسهيل هذه

العملية وتحقيق تواصل فعال بين كل الفاعلين في مجال توزيع الكتاب. ومن أهم هذه الأنظمة

هناك SINLI و DILVE

¹www.fande.es، تمت زيارته بتاريخ 20-03-2017.

2. نظام المعلومات الموحد حول الكتاب (SINLI)

هو برنامج لتسيير قطاع التوزيع يتيح التواصل وتبادل المعلومات بين القطاعات. تم تقديمه في نهاية عام 2000، غير أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى نهاية عام 2003، وذلك بغية تعويد مختلف الوثائق المستخدمة في إدارة التوزيع (الفواتير، وإلغاء الطلبات، وتغيير السعر، وجدادة الكتاب، الخ.).

إنه نظام لتبسيط العمل في قطاع التوزيع، وذلك من خلال الوثائق التي تسهل عملية التسويق: سلسلة إمدادات الكتاب. ومن بين مزاياه هناك تسريع الخدمة ودعم المهنيين من أجل الحصول على الطلبات ومراقبة المعلومات في كل الأوقات، وريح الوقت، والعلاقة بين الناشر والكتبي والموزع، ومصداقية المعطيات، وتحيين الأسعار والإيداعات الخاصة بدار النشر.

3. نظام توفير المعلومات حول الكتاب الموجه للبيع (DILVE)

DILVE هو قاعدة أو نظام معلوماتي يرتكز على الإنترنت، وذلك من أجل تدبير المعلومات الببليوغرافية وتوزيعها وتسويق الكتاب الموجه للبيع. تم إنشاؤه من قبل اتحاد نقابات الناشرين بإسبانيا والمؤسسة الألمانية سانشيز رويبيريز (Fundación Germán Sánchez Ruipérez). يعتبر بمثابة خدمة لجميع مهنيي سلسلة الكتاب، أي للناشرين، والكتبيين، والموزعين، وأمناء المكتبات، ومواقع الإنترنت للكتب والقراءة، ووسائل الإعلام، الخ. وتتلخص أهداف هذا النظام فيما يلي:

- إعداد نظام إدارة المعلومات الذي من شأنه أن يكمل ويغني خطة عمل دار نشر ما.

- توزيع المعلومات الخاصة بشكل تلقائي على الوكلاء الراغبين في ذلك أخذا بعين الاعتبار مختلف المتطلبات (نوع المحتويات، والأحجام، وأنظمة التنقل، والدوريات...).
- الحصول على المعلومات وفقا لمختلف متطلبات المستخدم (التوزيع، والبيع، والعرض، ومعلومات أو خدمات أخرى للقراء...).
- إعداد مواد إعلامية وترويجية من خلال المعطيات المتاحة: دليل المنشورات، ودليل القراءة، وقوائم الكتب الموصى بها.
- توفير معلومات دقيقة حول المستجدات والتغيرات التي حدثت في العرض الخاص بدار النشر، وذلك وفق احتياجات معينة للمستعمل (أسعار، وعناوين، أو أي معطى آخر متعلق بالكتاب).
- تحيين الشبكات والخدمات الإلكترونية للكتب والقراءة (محلات، ووكلاء، وأندية القراءة...)، وذلك عبر أنظمة أوتوماتيكية.
- التسجيل في الرقم الدولي المعياري للكتاب عبر النظام المكلف بإعطاء معلومات حول الكتاب الإسباني الموجه للبيع. إن التعاون المعلوماتي بين النظام المكلف بإعطاء معلومات حول الكتاب الموجه للبيع وبين الوكالة الإسبانية للرقم الدولي المعياري للكتاب يسمح بالإيداع الإلكتروني للطلبات بشكل مباشر، إذ يكفي أن تكون دار النشر من المستخدمين المسجلين في المصلحة المكلفة بإعطاء معلومات حول الكتاب الموجه للبيع.¹

¹www.dilve.es, تمت زيارته بتاريخ 23-03-2017.

المبحث الثالث: أهم المؤسسات المشرفة على قطاع النشر والكتاب بإسبانيا

1. اتحاد نقابات الناشرين الإسبان:

هي جمعية مهنية تأسست سنة 1978 للدفاع عن المصالح العامة لقطاع النشر والتعريف به. ومن بين أكبر الأجهزة التي يضمها الاتحاد هناك مجلس الإدارة والجمعية العامة التي يرأسها رئيس الاتحاد، والذي ينتخب كل ثلاث سنوات. ومن بين أهداف هذا الاتحاد يمكن أن نشير إلى:

- تمكين الناشرين الإسبان من المشاركة في المعارض الدولية للكتاب والنشر، بالإضافة إلى نشر إنتاجات دور النشر ودعمها وترويجها، وكذا دعم اللغة الإسبانية.

- الدفاع عن حرية النشر، والتداول الحر للكتاب، وحماية حقوق المؤلف والناشر على حد سواء من القرصنة، والدفاع عن الثمن المحدد للكتاب، ودعم القراءة.

- إعداد دراسات وإحصائيات حول قطاع النشر الإسباني وتقديم معلومات لدور النشر حول المستجدات القانونية والتشريعية في مجال نشر الكتب.

- التعريف بالإنتاجات وترويجها في الخارج.

يضم برنامج عمل الاتحاد علاقات مباشرة مع مؤسسات عمومية تنشط في مجال الثقافة والتربية ووسائل الإعلام، كما له شراكات مع جمعيات مهنية مرتبطة بقطاع الكتاب. ويحرص الاتحاد ضمن أنشطته على حضور المؤتمرات الوطنية للناشرين ومعارض الكتاب، سواء الوطنية أو الدولية، بالإضافة إلى حضور الملتقيات الدولية التي تتناول قضايا قطاع النشر وتسويق الكتاب والتكوين المهني للناشرين وحقوق المؤلفين، وذلك بهدف التعريف بالكتاب الإسباني وترويجه في الخارج.

هكذا، يمكن أن نلخص مهام الاتحاد في المجالات التالية:

- ترويج الكتاب الإسباني بالخارج.

- دعم حقوق المؤلف والناشر.

- دعم الكتاب والقراءة.

- التجارة الخارجية والتكوين.

- التمثيل الوطني والدولي للناشرين.¹

2. الجمعية الوطنية لناشري الكتب والمواد التعليمية ANELE

تأسست هذه الجمعية في مارس 1978، وهي تضم 33 ناشرا، وتراكم ما يقارب 90 % من رقم معاملات القطاع. ولقد حرصت منذ تأسيسها على هدف أساسي هو تمثيل ناشري الكتب التربوية أمام الهيئات الإدارية. وتولي الجمعية اهتماما كبيرا للتكوين المهني والتعريف بأنشطتها الثقافية.²

وقد طورت الجمعية منصة إلكترونية تضم كل المضامين الرقمية التربوية التي يمكن من خلالها لمراكز البحث خلق مكتبات رقمية تضم مؤلفات موجهة للفئة المتمدرسة أو مهنيي قطاع التعليم. هكذا، فالهدف من هذه المنصة هو خلق نقطة ولوج لعرض الكتب الرقمية المدرسية لتصبح متاحة لكل الفاعلين في المجال.³

¹Federación de Gremios de Editores Españoles, www.federacioneditores.org, تمت زيارته بتاريخ 29-01-2017.

²www.anele.org, تمت زيارته بتاريخ 29-01-2017.

³Guillaume Juin, **Le marché du livre en Espagne**, Département des études du BIEF, octobre 2014, p. 26.

ويرجع سبب إحداث مثل هذه المنصات إلى الارتفاع الملموس الذي عرفه النشر الرقمي للكتب المدرسية، ففي سنة 2010 ضم فهرس جمعية ANELE 107 عنوان، ليرتفع العدد إلى 3209 عنوان سنة 2013، وهو العدد الذي يمثل أكثر من 10% من مجموع الكتب الموجهة لقطاع التعليم.

3. المركز الإسباني لحقوق النسخ CEDRO

يتكاف بالدفاع عن حقوق الملكية الفكرية التي تنتج عن إعادة استعمال المنشورات (إعادة الإنتاج، التوزيع...). وقد كلفت وزارة الثقافة المركز بهذه المهمة ابتداء من سنة 1988. وترتكز مهام هذه الجمعية أساسا على الدفاع عن اهتمامات مؤلفي وناشري الكتب والمنشورات الدورية، وذلك بتسهيل الاستعمال القانوني للمؤلفات ودعمها. كما يحرص المركز على تقديم حلول من خلال نظام الترخيص بإعادة الإنتاج عن طريق النسخ أو التحويل إلى الصيغة الرقمية. كما يحرص على استفادة الشركات والمؤسسات التربوية من نسخ المؤلفات التي توجد بفهرسها، ويقوم كذلك بمهام ترتبط أساسا بمجال الملكية الفكرية.¹

4. الاتحاد الإسباني لنقابات وجمعيات الكتبيين CEGAL

يضم حوالي 1600 وراقة، وتأسس سنة 1979. من بين الأهداف التي حرص على تحقيقها منذ تأسيسه هناك الدفاع عن اهتمامات الكتبيين وحقوقهم وتنظيم تجارة الكتاب. حاليا، من بين تحديات الاتحاد هناك المساهمة في الغنى الثقافي للمجتمع الإسباني عن طريق نشر الكتب، وهو يدعم أساسا الوراقات المستقلة الصغيرة والمتوسطة.

¹www.cedro.org, تمت زيارته بتاريخ 28-02-2017.

ولمواجهة التغيرات التكنولوجية يحاول الاتحاد تحديث بنيات الوراقات والتكوين المستمر للمخرطين فيه عبر تمكينهم من الاستفادة من تكوينات في مجال الوراقة. وينخرط الاتحاد في قضايا مهمة مرتبطة بقطاع الكتاب، ومن بين مطالبه الأساسية هناك الدفاع عن الثمن المحدد للكتاب، كما يشرف على مجموعة من المبادرات الخاصة بتشجيع القراءة أهمها: نادي Kirico لدعم القراءة لدى الأطفال والشباب، جائزة الوراقة الثقافية، مبادرة "جميع كتبك" (Todos tus libros) واليوم الوطني للوراقات.

ويشرف هذا الاتحاد حاليا على مشروعين تكنولوجيين مهمين من أجل تسيير الوراقات وتحليل مستجدات سوق الكتاب في إسبانيا هما: مشروع Cegal en red ومشروع Libried.¹

5. مرصد الكتاب والقراءة والمكتبات

هي هيئة تنتمي لوزارة التربية والثقافة والرياضة، تضطلع بمهمة التحليل المستمر لوضعية الكتاب والقراءة والمكتبات. وقد ظهرت فكرة خلق هذه الهيئة نظرا للأهمية الكبرى التي يتميز بها قطاع الكتاب في إسبانيا، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي المتسارع الذي جعل التتبع المستمر لتغيرات قطاع الكتاب وقضية القراءة وتطورها أمرا ضروريا. وقد تم إحداث هذا المرصد بمقتضى الظهير الملكي 1574 سنة 2007، وهي السنة التي عرفت كذلك إقرار قانون الكتاب والقراءة والمكتبات في نسخته الثانية. ومن بين مهام هذه الهيئة هناك:

- توفير معلومات دورية عن وضعية القراءة والكتاب والمكتبات مع تحليلها ونشرها.
- إعداد تقرير سنوي يضم معطيات وتوصيات حول وضعية الكتاب والقراءة بإسبانيا.

¹موقع الاتحاد www.cegal.es ، تمت زيارته بتاريخ 2017/02/28.

- التعاون مع مرصد أخرى أوروبية وإبيروأمرىكية، بالإضافة إلى مؤسسات مشابهة تعنى بدراسة قطاع الكتاب والقراءة والمكتبات.

إلى جانب هذه المهام، يشكل مرصد الكتاب والقراءة والمكتبات فضاء للتواصل واللقاء بين الفاعلين في مختلف القطاعات على المستويين الوطني والدولي. وتتحدد المجالات التي تنشط فيها هذه الهيئة في ثلاثة عناصر:

- صناعة الكتاب: الإنتاج، التجارة الداخلية والخارجية، والتوزيع، والتسويق، والتكنولوجيات الحديثة المرتبطة بالقطاع، والمؤتمرات والمعارض.

- دعم القراءة: حملات القراءة، وعرض تجارب في تنشيط القراءة والتحفيز عليها، وتقديم إحصائيات ودراسات، والقيام باستمارات حول عادات القراءة وشراء الكتب.

- تتبع المؤلفين والأدباء والمترجمين، وكذا الجوائز الأدبية والأنشطة والمعارض، وكل ما يتعلق بمجال الأدب في اسبانيا.¹

¹www.mecd.gob.es، تمت زيارته بتاريخ 14-02-2017.

الفصل الرابع: تطور قطاع النشر الرقمي بإسبانيا والمكانة البارزة للترجمة

المبحث الأول: خصوصيات النشر الرقمي ضمن نشاط النشر بإسبانيا

تغير مفهوم الكتاب في السنوات الأخيرة، فقبل سنوات كان ينحصر معناه في العمل المطبوع، لكن التطور التكنولوجي الذي طال قطاع النشر والفنون التخطيطية سمح بظهور حوامل جديدة، أي الحوامل الرقمية، والتي واكبها أيضا ظهور طرق جديدة للتوزيع وولوج أسواق جديدة يمكن الاستفادة منها من أجل ربح اقتصادي أكبر.

هذا التحول في الإنتاج مكن من دخول عناصر جديدة في سيرورة إنتاج الكتاب وتسويقه، كالتسويق عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والتي أضحت أنظمة تسويقية موازية أو منافسة لأنظمة التوزيع والبيع التقليدية. هكذا، فقد حدد الكتاب الإلكتروني أو الرقمي مسار إنتاج جديد، كما ارتفع عدد نقاط البيع من خلال المنصات والمواقع الإلكترونية.

لكن قطاع النشر في إسبانيا، مثله مثل صناعة الكتاب في دول أوروبية أخرى، بدأ منذ سنوات يواجه تحديا كبيرا يكمن في إدماج الرقمنة في عالم الكتاب. هكذا سارعت مجموعات النشر الكبرى إلى إصدار كتب إلكترونية ضمن قائمة منشوراتها السنوية بشكل تدريجي.

وقبل عرض أرقام ومعطيات النشر الرقمي في إسبانيا خلال الألفية الثالثة، نعتقد أنه من الأنسب الإشارة إلى الأشكال المستعملة في هذه التقنية الجديدة أو هذا الوجه الجديد للنشر.

المطلب الأول: الصيغ الرقمية المعتمدة في النشر الرقمي

Epub : هذه الصيغة الرقمية أحدثت من قبل International Digital Publishing

Forum، وهي جمعية متخصصة في تشجيع النشر الرقمي وتطوير محتوياته. ويرتكز هذا الشكل

على رقم مفتوح، مما يجعله غير خاضع لأية شركة ويمكن تشغيله على أي جهاز. وهذا هو الاختلاف الكبير بينه وبين الأشكال الخاصة التي تكون خاضعة لسياسات الشركة المنتجة. وهذه الميزة تجعل منه الشكل الرقمي الأكثر استعمالا في عالم النشر بجانب PDF، لكن بمميزات أفضل منه أهمها التكيف مع حجم جهاز القراءة.

PDF: أحدث من قبل شركة Adobe Systems، وقد أصبح شكلا رقميا ذائبا كوني. وبالرغم من أنه أحدث بادئ الأمر لاستعماله في الفنون التخطيطية وإرسال الأعمال مع المحافظة على المعلومة، فقد تم تكيفه مع مرور الوقت وإدماجه في مجال النشر الرقمي.¹

Mobipocket: هو شكل جهاز Kindle المحدث من قبل شركة Amazon، إنه شكل تجاري لا يمكن قراءته على جميع الأجهزة لأنه ليس له رقم مفتوح مثل Epub. ورغم ذلك، فهو يعتبر من بين الأشكال الرقمية الأكثر استعمالا، وذلك يرجع أساسا إلى العدد المرتفع لأجهزة القراءة التي تشرف على توزيعها شركة Amazon، والتي تعتبر من الشركات الرائدة في هذا المجال.²

المطلب الثاني: بعض ممثلي النشر الرقمي (المنصات الرقمية)

Liberdrac: هي بوابة للكتب الرقمية تهدف إلى دعم الحوامل الجديدة وتسهيل بيعها لكل المكتبات المهمة وللقراء أيضا، وهي كذلك مرجع أساسي في تجارة المؤلفات الرقمية.

Libranda: هي شركة تنشط في مجال خدمات توزيع الكتب الرقمية عبر العالم، وتطور منصات تكنولوجية متكاملة لتجهيز الكتب الرقمية وبيعها. وهي تمثل مجموعة من دور النشر

¹www.adobe.com, تمت زيارته بتاريخ 12/10/2014

²www.amazon.com, تمت زيارته بتاريخ 12/10/2014

المشهورة مثل Planeta و Santillana و Grupo 62 وغيرها. بدأت نشاطها في يوليو 2010 وتقدم أحد أكبر فهارس الأعمال الإسبانية سواء باللغة الإسبانية أو الكتالانية. وتستعمل صيغة ePub المحمية من طرف نظام DRM.

ولقد أبرمت اتفاقيات للاتصال والتواصل مع أكثر من 22 موقعا إلكترونيا. ومن بين الخدمات التي توفرها هذه المواقع online تدبير الفهارس الرقمية، والتوزيع الرقمي الآمن، ومراقبة الجودة، وتقديم الإحصائيات والمعلومات.

Todoebook: هي أول منصة بيع خاصة بالكتب الرقمية باللغة الإسبانية عبر العالم، والأولى على مستوى عرض الكتب الرقمية في أوروبا. وهي تنتمي ل Publidisa، شركة إسبانية للتكنولوجيات الجديدة في خدمة عالم النشر. انطلاقا من هذه المنصة يمكن لكل ناشر أو مسؤول عن النشر في هيئة أو مؤسسة تسويق كتبه في صيغة إلكترونية عبر الإنترنت، وهذه الكتب تكون بصيغة PDF المحمية بنظام (Digital Right Management) DRM والتي تمنع طبع ونسخ الكتب المباعة. تضم Todoebook في فهرسها ما يزيد عن 2000 منشور ل 450 دار نشر منتمة لبلدان مختلفة.¹

(Booquo) Nubico: تتميز هذه المنصة بخدماتها المتعددة الأجهزة، بحيث تسمح لمستعملها بولوج قائمة واسعة من الكتب الإلكترونية عبر نظام الاشتراك، كما تسمح لهم بإغناء مكتباتهم الرقمية بالكتب المتاحة على المنصة وربطها بلوحاتهم الرقمية، وحواسيبهم وهواتفهم الذكية.

¹Gutenberg 2.0, la revolución del libro electrónico, op.cit., p 83.

Overdrive: هي من بين المنصات الرائدة في مجال توزيع الخدمات الخاصة بالكتب الرقمية أو السمعية (audiolivres). تستقبل حاليا أكثر من 8,1 مليون عنوان منشور من طرف أكثر من 5000 دار نشر. وتستخدم هذه المنصة أكثر من 28000 مكتبة ومدرسة. وقد تم تصنيفها ضمن 100 شركة تنشط في صناعة المحتوى الرقمي.¹

Badosa.com: عبارة عن مشروع نشر مجاني لنصوص أدبية (لم يسبق نشرها) في صيغة رقمية، والذي أطلق سنة 1995. في البوابة الرئيسية يتم نشر أعمال في مجالات أدبية متنوعة مثل القصة القصيرة، والشعر، والرواية باللغة الإسبانية، والكتالانية والإنجليزية. وتخضع الأعمال المتاحة على البوابة لنوعين من الرخص:

- نظام حق النشر copyright ، هكذا يحتفظ المؤلف بجميع حقوقه.

- نظام creative commons، بحيث يمكن استغلال النصوص المتاحة بشكل مجاني

وحر.

المطلب الثالث: معطيات حول تطور النشر الرقمي في إسبانيا

سجل قطاع النشر الرقمي في إسبانيا قفزة مهمة، حيث شكل نسبة 22% من مجموع الإنتاج سنة 2012، أي بزيادة 13% عن سنة 2010. ويلاحظ كذلك أن إنتاج الكتب الرقمية تزايد بنسبة 43% سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2010.² وهذه الأرقام توضح مدى اهتمام دور النشر الإسبانية بهذا الحامل الجديد ورغبتها في إدماجه ضمن فهارسها بشكل كبير.

¹Guillaume Juin, op.cit., p 17.

²Ibid., p. 15.

وحسب آخر دراسة لقطاع الكتاب الإسباني، فقد سجل نشر الكتب الرقمية خلال سنة 2014 ما مجموعه 20.263 كتابا إلكترونيا، أي 22,3% من مجموع الإنتاج العام للكتب. لكن الملاحظ، فيما يخص المعطيات الخاصة بالنشر الرقمي التي تقدمها هذه الدراسة (بانوراما النشر الإسباني للكتب)، يضم هذا العدد فقط الكتب المسجلة بوكالة الإيداع القانوني. لكن ظهور منصات إلكترونية تستعمل تعريفا خاصا بها (رقم تعريف خاص) مثل Amazon و ASIN، وكذا ارتفاع ظاهرة النشر الذاتي، يجعلان من المفترض وجود نسب مرتفعة من الكتب الرقمية التي لا تدخل ضمن مجال إحصائيات هذه الدراسة.

جدول رقم 32: نسبة الكتب الرقمية من مجموع إنتاج الكتب (2008-2014):

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الكتب الرقمية	2519	5072	12.948	18.309	20.708	20.655	20.263
نسبة الكتب الرقمية من مجموع الإنتاج	2,4%	4,6%	11,3%	16,4%	19,8%	23,2%	22,3%

انطلاقا من هذا الجدول يتضح أن إدماج الكتاب الرقمي ضمن الإنتاج العام للكتب بدأ سنة 2008 بنسب قليلة (2,4%)، لكنه تضاعف ابتداء من سنة 2009 ليصل إلى ربع الإنتاج العام سنة 2014، وهنا تبرز الأهمية التي أصبح يوليها ممثلو قطاع النشر الإسباني لهذه التكنولوجيا الحديثة تماشيا مع تطور قطاع النشر العالمي وتزايد إقبال القراء على الحوامل الرقمية. وحسب معطيات نفس الدراسة لسنة 2014، فقد وصل عدد دور النشر التي تصدر الكتب الرقمية إلى 681، أي 21,9% من مجموع دور النشر النشيطة خلال نفس السنة. ومن بين الدور الأكثر

نشاطا في مجال الكتب الرقمية نجد: Editorial Círculo Rojo، Santillana، Anaya، Harlequin Ibérica Ediciones SM Editorial Editex وغيرها.

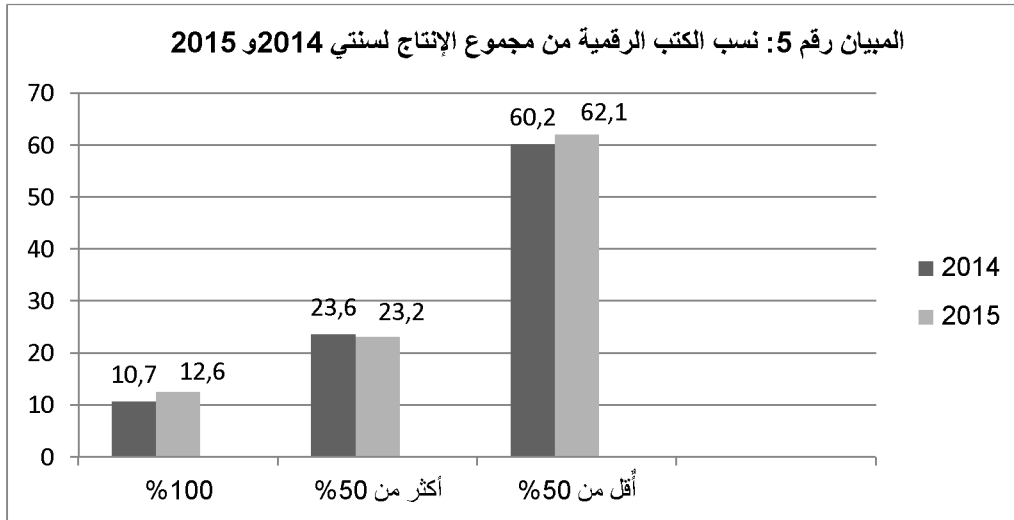
حسب نتائج آخر دراسة قام بها اتحاد نقابات الناشرين الإسبان خلال المعرض الدولي للكتاب في إسبانيا (LIBER) سنة 2015، ولجت ما يقارب 84% من دور النشر الإسبانية سوق الكتاب الرقمي، ف 72% من دور النشر التي شملتها الدراسة تنشر كتباً رقمية ضمن فهارسها السنوية، وهي نسبة أعلى من النسبة المسجلة في دراسة 2014.¹

وتفيد نفس الدراسة أن 11,5% من الدور التي لم تلج بعد سوق الكتاب الرقمي أكدت على عزمها إصدار منشورات على هذا الحامل في غضون سنتين على الأكثر. أما دور النشر التي قررت عدم خوض هذه التجربة فقد بررت موقفها بعدة عوامل جعلتها تكتفي بالنشر الورقي، أهمها عدم تناسب هذا الحامل مع فلسفة دور النشر وتخوفها من مردوديته، والتخوف كذلك من الاستهلاك غير الشرعي، أي القرصنة.

فيما يخص العرض بالنسبة للكتاب الرقمي، فهو لا يتجاوز لدى دور النشر نصف فهارسها. وبالرغم من وجود العديد من الدور التي أدمجت هذا الحامل الجديد ضمن إنتاجها، لكن قليلة تلك التي تتمكن من نشر كل إنتاجها رقمياً، وغالبا ما لا يصل معدل النشر إلى النصف. ومعظم ما تقدمه دور النشر فيما يخص الكتاب الرقمي هي كتب منشورة أيضاً ورقياً. ويوضح المبيان التالي نسبة الكتب الرقمية ضمن الإنتاج العام لدور النشر:²

¹El libro digital (aproximación a la realidad de los editoriales presentes en LIBER 2015), febrero 2016, OLL, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, p 4.

²El libro digital (aproximación a la realidad de las editoriales presentes en LIBER 2015), op., cit., p. 5.



هكذا، فنسبة الكتب التي تنشر رقميا وورقيا في الآن ذاته -حسب نفس التقرير- وصلت إلى 79,9% سنة 2014 و73,7% سنة 2015. أما نسبة الكتب التي نشرت رقميا فقط فقد قاربت نسبة 18,3% سنة 2014 ونسبة 23,2% سنة 2015.

المبحث الثاني: مكانة الترجمة في قطاع النشر بإسبانيا

يعتبر قطاع النشر من أكبر قطاعات الصناعات الثقافية المربحة في إسبانيا، وهو يتميز أيضا بتعدد مضامينه، وخصوصا بانفتاحه على الثقافات الأخرى. ففي إسبانيا هناك عادة قديمة ترتكز على نشر الثقافة الإسبانية من جهة، والتعرف على الثقافات الأخرى من جهة أخرى. وهذا الانفتاح تعكسه الحركة الكبيرة التي تعرفها الترجمة ودورها في إغناء التراث الثقافي والفكري لهذا البلد.

وتمثل الترجمة حوالي ربع الإنتاج الإجمالي للكتب، ولا ترجع أهميتها في قطاع النشر إلى النسب المرتفعة لأعداد الكتب المترجمة فحسب، بل أيضا إلى كون هذه الأخيرة تحتل مكانة مهمة ضمن العناوين الأكثر قراءة من قبل الإسبان. فحسب تقرير العادات الثقافية للإسبان لسنة 2012، نجد أن 20 من أصل 25 كاتباً قرئت كتبهم المترجمة خلال هذه السنة. هكذا، فالترجمة مكون

أساسي ضمن العادات القرائية للإسبان والشرائية أيضا، إذ أن هذا التقرير يشير إلى أن 9 من 20 كتابا الأكثر مبيعا خلال سنة 2012 كانت كتب مترجمة.¹

وفي سنة 2008 وصل عدد العناوين المترجمة إلى 25851 عنوانا من أصل 104233 (الإنتاج الإجمالي). وتتم هذه الترجمات انطلاقا من 50 لغة أجنبية. وحسب أهميتها، تحتل اللغة الانجليزية المرتبة الأولى، إذ سجلت سنة 2012 نسبة 52%، متبوعة باللغة الفرنسية بنسبة 10%- أي 2069 عنوانا حسب معطيات مركز ISBN-، ثم الإيطالية (5%)، فالألمانية، واليابانية، والبرتغالية، والروسية. وقد ارتفع عدد الكتب المترجمة من الإنجليزية سنة 2012، فيما انخفض بالنسبة للغات الأخرى. ونصف هذه الترجمات يخص قطاع الأدب العام بنسبة 40%، وأدب الشباب 35%، والعلوم الإنسانية والاجتماعية 14,4%، ومجال العلوم والتقنيات 8,9%.²

جدول رقم 33: تطور الإنتاج في مجال الترجمة خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2013³

السنة	العناوين المنشورة	العناوين المترجمة	النسبة المئوية حسب العرض
2001	67.012	17.030	25,4%
2002	69.893	17.149	24,5%
2003	77.950	20.124	25,8%
2004	82.207	19.516	23,7%
2005	84.335	20.618	24,5%
2006	87.440	23.752	27,2%
2007	96.770	23.955	24,8%
2008	104.223	25.851	24,8%
2009	110.205	25.223	22,9%
2010	114.459	25.236	22,1%
2011	111.907	23.559	21,1%
2012	104.724	23.063	22,0%
2013	89.130	19.865	22,3%

¹Gómez Días Raquel y García Rodríguez Araceli, **La traducción como valor refugio en tiempos de crisis**, Grupo e-lectura.

²Guillaume Juin, op. cit., p. 33.

³**El sector del libro en España 2013-2015**, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, enero 2016, p. 22.

أما "بانوراما النشر الإسباني للكتب" لسنة 2014، فقد قدم النتائج التالية:

- مثلت الترجمات نسبة 16,9% من مجموع الكتب المنشورة، أي 15357 عنوانا حسب

وكالة الإيداع القانوني.

- ارتفاع الترجمات من لغات إسبانيا إلى اللغات الأجنبية (والتي كانت تمثل نسبا ضعيفة،

على عكس الترجمة من اللغات الأجنبية إلى الإسبانية)، حيث سجل التقرير صدور 1561 عنوانا،

أي نسبة 8,1% من مجموع الترجمات.¹

ويبين الجدول التالي أعداد العناوين المترجمة المنشورة في الفترة الممتدة ما بين 2011

و2014.

جدول رقم 34: العناوين المترجمة ما بين 2011 و2014²

النسبة المئوية للعناوين المترجمة				عدد العناوين المترجمة				
2014	2013	2012	2011	2014	2013	2012	2011	
79,8%	79,8%	78,5%	74,1%	15.357	15.855	18.177	17.449	من اللغات الأجنبية إلى الإسبانية
8,1%	7,2%	7,9%	7,7%	1561	1437	1816	1825	من الإسبانية إلى الأجنبية

انطلاقا من هذه المعطيات يمكننا رصد المكانة الكبيرة التي تحتلها الترجمة في قطاع النشر

الإسباني باعتبارها مصدر غنى اقتصادي للصناعة الثقافية. وتظهر هذه المكانة جليا عند مقارنتها

بالأسواق الأوروبية، والتي تحتل فيها الترجمة قسطا قليلا من مجموع العناوين المنشورة، فمثلا، في

المملكة المتحدة لا تمثل العناوين المترجمة سوى نسبة 3% من المجموع.

¹Ibid., p. 22.

²Ibid., p. 23.

الفصل السادس: التجارة الخارجية والداخلية للكتاب بإسبانيا والأرضية القانونية المنظمة للقطاع

المبحث الأول: أهمية التجارة الخارجية للكتاب ضمن نشاط النشر

تعتبر التجارة الخارجية للكتاب من بين أهم نقاط القوة التي تميز قطاع النشر الإسباني عن غيره من الدول الأخرى نظرا للحضور المتميز للكتاب الإسباني بالخارج، خصوصا بأمريكا اللاتينية، حيث تتجاوز فروع دور النشر الإسبانية بالخارج 180 شركة، مما يعكس حركية القطاع وقوته.

المطلب الأول: فروع دور النشر الإسبانية بالخارج

تعد إسبانيا من بين أكبر الدول المصدرة للكتب، خصوصا إلى القارة الأمريكية التي تعتبر وجهة رئيسية. وعلى رأس الدول الأمريكية التي تصلها الكتب من إسبانيا هناك المكسيك. حاليا تمتلك 40 شركة نشر إسبانية فروعها بالخارج، من بينها 29 مؤسسة من المؤسسات المتعددة الجنسيات. خلال 2016 تم إحصاء ما يقارب 201 فرعا في 29 دولة، 82% منها تتواجد بأمريكا اللاتينية. وتحتل الصدارة فيما يخص هذه الفروع كل من المكسيك، والأرجنتين، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم 35: فروع دور النشر الإسبانية عبر أنحاء العالم

عدد الفروع	دول أخرى	عدد الفروع	أمريكا اللاتينية	عدد الفروع	أوروبا
13 3	الولايات المتحدة تركيا	34	المكسيك	12	البرتغال
		27	الأرجنتين	1	فرنسا
		15	الشيلي	3	إيطاليا
		14	كولومبيا	1	هنغاريا
		12	البرازيل	1	اليونان
		10	فنزويلا	3	المملكة المتحدة
		6	بويرتو ريكو		جمهورية التشيك
		6	الأوروغواي	1	رومانيا
		3	كوسطا ريكا	1	
		4	الإكوادور		
		3	باناما		
		10	بيرو		
		4	غواتيمالا		
		3	الهندوراس		
		4	جمهورية الدومنيك		
		2	بوليفيا		
3	سالفادور				
2	نكاراغوا				
2	باراغواي				
14	المجموع أخرى	164	المجموع بأمريكا	23	المجموع بأوروبا

المطلب الثاني: معطيات حول التجارة الخارجية للكتاب

إن المتتبع لحركية قطاع النشر بإسبانيا ليستنتج أن هناك تباين بين كل من صادرات وواردات الكتاب بهذا البلد، بحيث يعتمد القطاع كثيرا على الصادرات نظرا للمطلب الكبير على الكتاب الإسباني بالخارج على عكس السوق الداخلية. وفيما يلي جدول يبين الفرق الكبير بين صادرات وواردات الكتاب.

جدول رقم 36: التجارة الخارجية للكتاب: الصادرات والواردات (2006-2015):¹

الواردات	الصادرات	
240,23	557,05	2006
243,78	554,93	2007
247,98	545,98	2008
235,49	442,37	2009
224,58	457,79	2010
239,80	506,53	2011
228,63	527,34	2012
203,76	526,48	2013
212,71	541,76	2014
227,98	552,37	2015

بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يحظى بأهمية كبيرة فيما يخص صادرات إسبانيا من الكتب، إلا أن إحصائيات تقرير التجارة الخارجية للكتاب تؤكد على أن أمريكا اللاتينية تبقى أول مستقبل لهذه السلعة بنسبة 67,2% مقابل 20,6% لأوروبا.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع الصادرات حسب الجهات خلال الفترة الممتدة ما بين

2010 و2015.

¹El sector del libro en España, junio 2017, disponible en PDF en www.mecd.es p. 68.

جدول رقم 37: قيمة صادرات الكتاب لدور النشر الإسبانية حسب الجهات

¹(2015-2010)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
37,9	31,4	33,1	33,1	31,3	30,6	الاتحاد الأوروبي
1,8	1,8	1,9	2,0	1,4	1,3	باقي أوروبا
123,8	126,5	128,7	132,1	123,1	133,7	أمريكا الإيبيرية
11,4	9,4	10,4	11,6	9,1	9,6	أمريكا الشمالية
7,6	9,7	12,8	5,0	3,2	3,6	أفريقيا
1,3	1,3	1,4	1,2	1,2	1,3	آسيا
0,4	0,8	0,4	0,5	3,6	0,6	أستراليا
184,3	180,9	188,7	185,5	172,8	180,7	المجموع

تتصدر المكسيك قائمة الدول المستقبلة لصادرات إسبانيا من الكتب بنسبة 26,8% من المجموع، فيما تحتل فرنسا المركز الثاني بنسبة 7,6%، وهو البلد الذي ارتفع فيه الطلب على الكتب الإسبانية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. ثم كولومبيا بنسبة 6,9%.

ويشير نفس التقرير إلى أن قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة بنسبة 18,3%، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الكتب المستوردة من المكسيك والمنتجة من طرف دور نشر إسبانية. في المقابل، عرفت الصادرات الموجهة نحو كل من الأرجنتين والبرتغال وفنزويلا تراجعاً ملحوظاً.

¹Comercio exterior del libro 2015, Asociación de las Cámaras del Libro de España, PDF, disponible en <http://federacioneditores.org>

خلال سنة 2015 ارتفعت نسبة الصادرات، حيث وصلت قيمة الفوترة 358,8 مليون يورو، أي بزيادة 3,3% عن السنة التي قبلها. وقد أكد التقرير أيضا على ارتفاع في أعداد النسخ المصدرة بنسبة 2,7% مما يؤكد استمرار دينامية هذا القطاع المريح في إسبانيا.

فيما يخص مواضيع الكتب الأكثر تصديرا، تحتل العلوم الاجتماعية المرتبة الأولى بقيمة 16,8% من مجموع صادرات الكتاب، متبوعة بالكتب الموجهة للأطفال والشباب بنسبة 14,3%، ثم الكتب الدينية بنسبة 14,2%، والمؤلفات الأدبية بنسبة 13,1%. وتشكل هذه المواد الأربع ما يقارب 58% من قيمة الصادرات. كما تحتل نفس المواضيع قائمة أعداد النسخ المصدرة بما يقارب 70%.

المطلب الثالث: واردات إسبانيا من الكتب

وصلت قيمة واردات إسبانيا من الكتب سنة 2015 إلى 228 مليون يورو، وقد احتلت آسيا مركز الصدارة بنسبة 51,7%، متبوعة بأوروبا 45,2%، وأمريكا 2,9%، ثم إفريقيا وأستراليا¹. بالنسبة للواردات من آسيا وأوروبا، والتي عرفت ارتفاعا، نلاحظ أن الكتب المستوردة من هاتين القارتين عبارة عن كتب إسبانية أو نشرت بالاعتماد على النشر المشترك مع دور نشر أخرى، كما أنها طبعت بالصين، أو التايلاند، أو أندونيسيا.

وتحتل الصين المرتبة الأولى فيما يتعلق بالواردات بنسبة 35,7% من المجموع، وأغلبها عبارة عن كتب إسبانية طبعت بالمطابع الصينية، بحيث تصل نسبة الكتب المستوردة من هذا البلد إلى 3,9% من مجموع الكتب المستوردة من الدول الآسيوية.

¹Ibid., p. 116.

جدول رقم 38: أهم الدول التي تزود إسبانيا بالكتب 2008-2015 (القيمة بمليون يورو)¹

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
51,0	55,4	59,0	56,9	49,3	52,1	53,0	47,6	الصين
30,5	31,6	23,0	29,1	33,3	33,4	35,2	35,6	المملكة المتحدة
16,5	7,0	5,3	4,8	4,5	5,9	7,9	7,4	هون كونغ
11,3	8,6	6,9	6,7	8,7	6,4	7,1	13,4	فرنسا
10,5	10,2	9,2	7,1	7,6	6,0	6,0	6,1	ألمانيا

بالنسبة لمواضيع الكتب المستوردة، تصدر القائمة سنة 2015 حقل العلوم الاجتماعية

بقيمة 15,3 مليون يورو، أي بنسبة 33,8% من مجموع الواردات، كما تضم هذه الفئة أيضا

الكتب الموجهة لتعليم اللغات. وتأتي الكتب الأدبية والكتب العلمية والتقنية في المرتبة الثانية فيما

يخص الكتب الأكثر طلبا بنسبة 19,3%، وتشكل هذه الفئات الثلاث ما يقارب 72% من القيمة

العامة للواردات.

المطلب الرابع: نسب بيع الكتاب في السوق الداخلية

عرف القطاع في السنوات الأخيرة انخفاضا فيما يتعلق بمعدلات بيع الكتب داخل إسبانيا،

وذلك لعدة أسباب أهمها الأزمة الاقتصادية التي مرت منها إسبانيا ابتداء من سنة 2007 والتي

أدت إلى تراجع الطلب الداخلي على الكتاب. وقد بدأت آثار هذه الأزمة تظهر ابتداء من سنة

2009 حين سجل أول انخفاض بنسبة 2,4%، وقد ازدادت حدته مع تغير عادات الاستهلاك

الثقافي نتيجة التطورات التكنولوجية الجديدة.

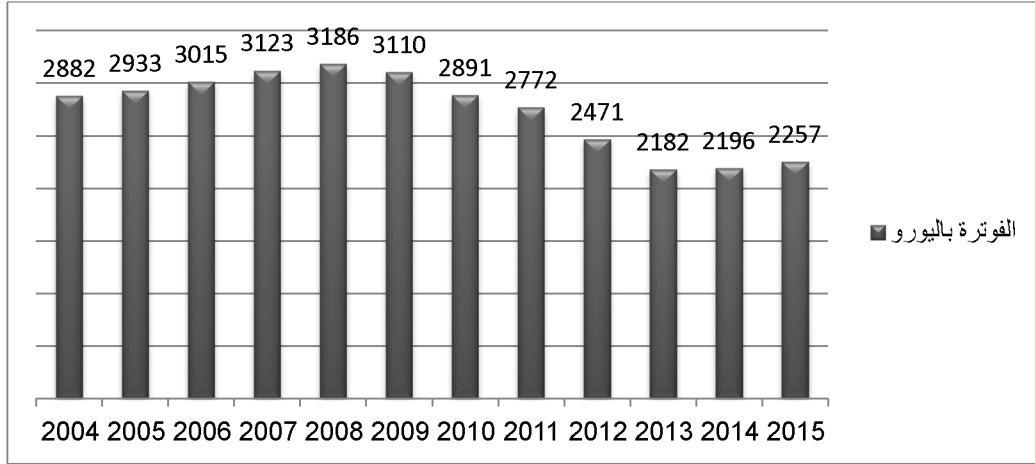
ابتداء من سنة 2014 بدأ سوق الكتاب الداخلي يستعيد حيويته ونشاطه بزيادة 0,6% عن

سنة 2013، وخلال سنة 2015 وصلت نسبة الفوترة 2.257,07 مليون يورو، أي بزيادة 61,3

¹Comercio exterior del libro 2015, Asociación de las Cámaras del Libro de España, PDF, p. 118, disponible en <http://federacioneditores.org>

مليون يورو. وقد تحققت هذه النتائج بسبب ارتفاع مبيعات الروايات، حيث بلغ عدد النسخ المباعة 155,44 مليوناً، بنسبة 1,2% أكثر من سنة 2013.

مبيان رقم 6: فورة الكتاب في التجارة الداخلية 2004-2015¹



ويشير تقرير التجارة الداخلية للكتاب في إسبانيا إلى المجهودات المبذولة في القطاع من أجل ضبط الطلب والإنتاج حسب متطلبات السوق الداخلية. لكن يجب الإشارة إلى أن سنة 2015 سجلت ارتفاعاً في عدد العناوين، وهذا يعني أن 3 من 10 نسخ منشورة لا يتم بيعها، لهذا ركز العديد من المتخصصين في مجال النشر على ضرورة اللجوء إلى تقنية الطبع حسب الطلب لتفادي مشكل فيض الإنتاج.

من بين نقاط ضعف قطاع النشر الإسباني هناك انخفاض نسبة المبيعات في السوق الداخلية للكتاب، وهو العامل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض نسب القراءة بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي. وفيما يلي جدول يوضح نسبة المبيعات داخل إسبانيا بالمقارنة مع أعداد النسخ المنشورة:

¹El sector del libro en España, junio 2017, p. 38 , disponible en PDF en www.mecd.es

جدول رقم 39: نسبة النسخ المنشورة والنسخ المباعة ما بين 2005-2015 (بالملايين)¹

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
225,2	226,6	246,3	280,2	226,5	302,6	329,8	367,4	357,6	338,1	321,5	النسخ المنشورة
155,4	153,6	153,8	170,2	199,8	228,2	236,2	240,3	250,9	228,2	230,6	النسخ المباعة
69,0	67,8	62,4	60,7	70,0	75,4	71,6	65,4	70,1	67,5	71,7	النسبة المئوية

المبحث الثاني: الأرضية القانونية المنظمة لقطاع النشر في إسبانيا

تعتبر إسبانيا من بين الدول التي تحرص حرصا شديدا على حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في مجال النشر. فقطاع النشر يتميز في هذا البلد بارتفاع نسبة عرض الكتب، بالإضافة إلى الإدماج التدريجي للكتب الرقمية ضمن فهارس المجموعات الكبرى للنشر، مما يساعد على انتشار ظاهرة النسخ غير القانوني والقرصنة، سواء فيما يخص الكتب الورقية أو الرقمية.

ويخضع تنظيم حقوق المؤلف إلى قانون الملكية الفكرية، كما سن المشرع الإسباني قانون الكتاب والقراءة والمكتبات سنة 2007 بغية تنظيم قطاع النشر وتقنينه. في المقابل، تحرص مجموعة من المؤسسات والهيئات على تتبع مسار حماية هذه الحقوق مثل وكالة ISBN ومرصد القرصنة وعادات استهلاك المضامين الرقمية.

¹Ibid., p. 38.

المطلب الأول: قانون الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في إسبانيا

يتبع التشريع الإسباني في مجال حقوق المؤلف نموذج النظام القانوني اللاتيني-القاري، والذي تعود جذوره الأساسية إلى القانونين الفرنسي والألماني. وتشمل مواده مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم الحقوق المادية من جهة، والحقوق المعنوية التي يمنحها القانون لكل مؤلف عمل أدبي أو فني أو علمي من جهة أخرى.

في إسبانيا، يرجع تاريخ أول قانون للملكية الفكرية إلى سنة 1847، حيث لم تكن للمؤلف قبل هذا التاريخ ملكية على مؤلفه وعلى حق استغلاله. حالياً، يخضع قانون الملكية الفكرية في إسبانيا لقانون 1996 الذي أدمج النص التشريعي السابق وقواعد قانون الاتحاد الأوروبي. فالمادة الأولى تنص على "أن الملكية الفكرية لعمل أدبي أو فني أو علمي تعود لمؤلفها لأنه هو مالكاها"¹. وهذه الملكية محددة في المادة الثانية من القانون، وهي تضم الحقوق ذات الطابع الشخصي وأخرى موروثية، والتي تمنح للمؤلف حق الملكية التامة والحق الحصري في استغلال عمله بدون حدود باستثناء المشار إليها في القانون.² هذا يعني أننا أمام قانون حمائي للمؤلف ولعمله، فهو يقدم حقوق المؤلف على حقوق الناشر، وبالتالي فالناشر مطالب باحترام القانون لتفادي المشاكل في مجال النشر. وهو يمنح مجموعة من الحقوق للمؤلف أهمها:

- حق تقرير نشر عمله وإذاعته بالشكل الذي يريده.

- حق تحديد ما إن كان عمله سيحمل اسمه أو لقبه أو يكون مجهول الاسم.

¹"Ley de propiedad intelectual española", *Lingua digital*, 2014, p. 14.

²*Ibid.*, p. 14.

- احترام سلامة العمل وحق منع أي تغيير أو تشويه قد يطله، والذي يعني المساس بحقوقه المشروعة وتهديد سمعته.

- حق سحب العمل من السوق بسبب تغير قناعاته الفكرية أو الأخلاقية دون المساس بذوي حقوق الاستغلال.¹

في القانون الإسباني، يتمتع المؤلف بحقوقه طول حياته وسبعين سنة بعد وفاته بالنسبة لورثته. وهذه المدة الطويلة لم يكن من السهل تطبيقها، فقد ظلت لعدة سنوات محل جدال قوي، خصوصا من طرف الناشرين، لكنه تمت الموافقة عليها في السنوات الأخيرة وتقبلوها على العموم. في 22 مارس 2013 قدمت وزارة التربية والثقافة والرياضة لمجلس الوزراء مسودة قانون تضم تعديلات تتعلق بإعادة صياغة قانون الملكية الفكرية المصادق عليه بموجب المرسوم الملكي التشريعي 1996/1. وقد جاءت هذه التعديلات بالأساس استجابة للمشاكل المرتبطة بالأشكال والحوامل الجديدة للإنتاج وطرق ولوج المعلومة التي بدأ يفرضها مجتمع المعرفة.²

بالنسبة للرقم المعياري الدولي للكتب (ISBN)، هو "الرقم العالمي الذي يمنح لكل كتاب، وهو مكون من رموز رقمية تعرفه وتسمح بتحديد هويته لتعيين مكانه وتسهيل تداوله في السوق، ويسهل التعاون بين مستعملي المعلومة الببليوغرافية التي تشكل هدفه الأساسي".³ ويشمل هذا الرقم، بالإضافة إلى الكتاب التقليدي، الكتيبات المطبوعة، والمنشورات الإلكترونية، والمنشورات السمعية البصرية، وهو محدد بعلامة ISO 2108. أما أصل نشأته، فيعود إلى المملكة المتحدة خلال فترة السبعينات، ليصبح بعد ذلك مستعملا من طرف دور نشر 160

¹Manuel Pimentel, **Manual del editor: cómo funciona la moderna industria editorial**, op.cit., p. 222.

²María Teresa, Garranco Herrero y otros, **Propiedad intelectual en el siglo 21**, Editorial Reus, 2014, p. 16.

³**Manual del editor: cómo funciona la moderna industria editorial**, op.cit., p. 230.

بلدا. في إسبانيا، تديره الوكالة الإسبانية ل ISBN¹. حاليا، لا يعتبر الرقم المعياري الدولي للكتب تعريفا فقط، بل يمثل كذلك أساس نشاط قطاع النشر وتدييره فيما يخص الحسابات والعائدات والمخزون والرقابة أيضا.

بالإضافة إلى الرقم المعياري الدولي للكتب، هناك مجموعة من الأرقام المعيارية التي تحدد الإنتاجات والإبداعات مثل ISSN، وهو الرقم الدولي للسلسلات، والذي يشرف عليه المركز الوطني الإسباني ل ISSN التابع للمكتبة الوطنية الإسبانية.

أما ISTC فهو القن المعياري الدولي للنصوص، وهذا الرقم غير معروف لكنه يحظى باهتمام الناشرين على الخصوص، ويسمح بتعريف أي نص مكتوب بغض النظر عن الشكل الذي ينشر به، أي أن هذا الرقم يعرف النص وليس الحامل. وهذه النصوص قد تكون رواية، كتابا علميا، شعرا، مؤلفات مدرسية، مقالا في مجلة أو جريدة، كلمات أغنية، سيناريوهات.... ويتكون القن المعياري الدولي للنصوص من 16 رمزا، وقد يكون عبارة عن أرقام (من 0 إلى 9) أو أحرفا (من A إلى F)، ويطبق على النصوص باعتبارها إبداعات فكرية دون التعريف بحاملها المادي.

ونجد كذلك ما يسمى DOI، أي التعريف الرقمي للأشياء، وهو الرمز الدولي للتعريف بالأشياء، ومن بينها المنشورات، في المجال الرقمي. وهذا التعريف أو التحديد يهدف إلى تسهيل التجارة الإلكترونية والتدبير الفردي لحقوق المؤلف.²

¹الوكالة الإسبانية ل ISBN كانت تابعة لوزارة الثقافة . ابتداء من 1 يناير 2015 أصبحت تابعة لإدارة اتحاد نقابات الناشرين الإسبان FGGE بموجب الاتفاقية الموقعة مع الوكالة الدولية ل ISBN . وتعتمد وزارة الثقافة على المعطيات التي تقدمها هذه الوكالة في الإحصائيات السنوية التي تقدمها حول قطاع الكتاب والنشر.

²Manual del editor : cómo funciona la moderna industria editorial, op. cit., p. 231.

المطلب الثاني: تطور الإيداع القانوني بإسبانيا

تغيرت أهداف الإيداع القانوني على مر السنين واختلفت استعمالاته وحدوده من دولة إلى أخرى. وقد ارتبطت بدايات ظهور مفهوم الإيداع وتداوله بظهور الطباعة، بحيث اعتبره البعض وسيلة للرقابة على كل ما كان يطبع، في حين اعتبره آخرون وسيلة لتقوية مجموعات المكتبات بغية إتاحتها للباحثين. ومن أمثلة القوانين التي صدرت أساسا بهدف الرقابة على المطبوعات هناك القانون الفرنسي (1537)، والقانون السويدي (1661)، والقانون الدنمركي (1623). ومع تطور قطاع النشر أصبح الإيداع إلزاميا وشرطا لحماية حق التأليف. بعد انعقاد مؤتمر برن سنة 1908، والذي أكد على منح حماية حق التأليف دون أن يكون الإيداع إلزاميا، بدأت الدول الأعضاء في المؤتمر في تعديل تشريعاتها.

ويعرف القانون الإسباني الإيداع القانوني بذلك الإلزام الذي يجبر مؤلف أو ناشر أي عمل جديد بوضع نسخ من منشوراته بالمكتبة الوطنية الإسبانية. وهدفه بالأساس هو إغناء التراث الثقافي والفكري للبلد وإتاحته للمواطنين، أي أنه وسيلة لضمان المحافظة على الإنتاج في مجال النشر.

يخضع الإيداع القانوني بإسبانيا للمرسوم الصادر في 23 دجنبر 1957، والذي يشكل القاعدة التي طورته مجموعة من المكتبيين، واعتبرت من بين القوانين الأكثر نضجا وتطورا في تلك الآونة نظرا لتنوع المواد التي شملها الإيداع القانوني.

في 30 يوليوز 2011 صدر قانون آخر يتعلق بالإيداع القانوني ويحمل رقم 2011/23، وقد جاء هذا القانون بعد اتفاق بين المكتبيين من جهة، واستجابة لحاجيات قطاع النشر بعد

التغيرات التي أحدثها إدماج التكنولوجيات الحديثة في مجال المنشورات الرقمية من جهة أخرى. ومن أهم المستجدات التي جاء بها هذا القانون هناك تعزيز دور الناشر بمنحه حق الإيداع. وفي العاشر من يوليو من سنة 2015 وافق مجلس الوزراء على مرسوم ملكي ينظم الإيداع القانوني للإصدارات على الخط (enligne)، وقد جاء امتدادا لقانون 2011/23 فيما يخص إدماج المواقع الإلكترونية والإصدارات على الخط لأول مرة ضمن الإيداع القانوني.¹

المطلب الثالث: حماية حقوق المؤلف في المجال الرقمي

سهلت الصيغ الرقمية الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء شبكات المعلومات، الحصول على المضامين والنصوص الرقمية بكل أصنافها، الأمر الذي ساعد على انتشار المعلومة وسهولة الوصول إليها بغض النظر عن الحدود الزمنية والجغرافية. كل هذه المعطيات ساهمت في انتشار ظاهرة القرصنة والنسخ غير القانوني للمضامين المحمية بموجب حقوق المؤلف، مما دفع المسؤولين على قطاع النشر إلى القيام بتحليل عميق لمختلف المستجدات التي واكبت انتشار النشر الرقمي، خصوصا تلك المرتبطة بتدبير حقوق المؤلف في المجال الرقمي وضمان الحماية الرقمية والمردودية التجارية. ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها لمواكبة هذا النوع الجديد من النشر يمكن أن نشير إلى خلق أنظمة لمراقبة نشاط التجارة الإلكترونية وحقوق المؤلف في هذا المجال الجديد، أهمها نظام DRM.

¹www.bne.es، تمت زيارته بتاريخ 20/03/2017.

1. نظام (Digital Right Management) DRM

هذا النظام عبارة عن جهاز مزود بنظام مشفر، وهو يجمع بين ¹hardware و ²software بغية تحديد الاستعمالات المسموح بها لمالك حقوق عمل رقمي معين، وهو يستعمل من طرف مؤلفي وناشري الأعمال المحمية بحقوق المؤلف لتفادي القرصنة وأنشطة أخرى غير قانونية. يشتمل نظام DRM على العديد من التقنيات التي تسمح لمالك الحقوق أو الموزع مراقبة طريقة استعمال المضامين من طرف مستخدميها. وأدوات DRM عبارة عن برامج معلوماتية أو أجهزة فعلية تستند على تقنيات التشفير للسماح أو عدم السماح بالولوج والاستعمال. وليست هناك آليات موحدة لنظام DRM، ذلك أن الترميز مختلف حسب الشركة التي صممتها، لكن جميع الأنظمة لها نفس المميزات تقريبا، أهمها:

- ✓ تطبيقها على المضامين الفكرية والإبداعية المنشورة في صيغة رقمية.
- ✓ تحدد هوية الأشخاص الذين سيلجئون إلى هذه الأعمال وفي أية شروط.
- ✓ تسمح أو تمنع الولوج إلى العمل أو إلى بعض خدماته.
- ✓ التقليل من إمكانات انتشار النسخ والتحميل غير القانوني.
- ✓ تسهيل الحصول على إحصائيات ونسب الولوج إلى العمل.³

ويرجع تاريخ أولى أنظمة DRM إلى تسعينات القرن الماضي، حيث كانت تطبق فقط على الأعمال الموسيقية والفيديو والبرامج المعلوماتية كأنظمة ضد النسخ، بعد ذلك اتسع تطبيقها ليشمل

¹Hardware: مصطلح يعني عتاد الحاسوب، أي مجموعة الأجزاء المادية لنظام حاسوبي. وهذا يعني كل الأشياء القابلة للمس، من وسائط تخزين البيانات (القرص الصلب مثلا)، الشاشة، لوحة المفاتيح وغيرها.

²Software: مصطلح يعني برمجيات الحاسوب أو برامج الحاسوب، وتشمل هذه البرمجيات مجموعة كبيرة من المنتجات والوسائل التقنية المطورة باستخدام تقنيات مختلفة مثل لغات البرمجة أو لغات النصوص البرمجية.

³Gutenberg 2.0 : la revolución de los libros electrónicos, op. cit., p. 136.

مختلف الاستعمالات الممكنة لأية وثيقة رقمية. وترجع مادته القانونية إلى المعاهدة المصادق عليها من طرف المجتمع الدولي ضمن OMPI (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) سنة 1996، والتي أضيفت إليها معاهدة "حقوق المؤلف في الإنترنت" الموقعة في 22 ماي 2001¹. من بين الأنواع الأكثر استعمالاً لأنظمة DRM هناك نوع يطلق عليه "النظام الصلب" (DRM duro) نظراً للحدود والإجراءات الصارمة التي يفرضها على مستعملي وزبائن الكتاب الرقمي، ونوع آخر يطلق عليه "النظام اللين أو الاجتماعي" (DRM blando o social) والذي يسمح بحماية حقوق المؤلف بطريقة لينة ودون فرض إجراءات صارمة على الزبائن وعلى دور النشر.

2. استعمال أنظمة DRM بإسبانيا

تستعمل العديد من دور النشر الإسبانية أنظمة DRM، خصوصاً النوع الذي يطلق عليه Adobe Digital Editions. ويفرض هذا النظام على الزبون الذي سيشتري الكتاب الإلكتروني القيام بإجراءات دقيقة من بينها تحميل برنامج Adobe Digital Editions والتسجيل فيه، ثم تشغيله كي يتمكن من الاطلاع على الكتاب. وللاستفادة من خدمات النظام يجب على دور النشر الأداء لشركة Adobe، مما يرفع من تكاليف الكتاب الرقمي وثمانه، السبب الذي جعل العديد من هذه الدور تبحث عن أنظمة أخرى أكثر ليونة في التطبيق، مثل DRM الاجتماعي، أو تنفادي استعمالها بشكل مطلق².

ولحماية حقوق المؤلف في المجال الرقمي توجد بإسبانيا مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تنشط في هذا المجال وتقوم بأدوار متعددة أهمها تقديم إحصائيات حول نسب القرصنة، وطبيعة المضامين المقرصنة، والإجراءات اللازمة لتفاديها. ومن أهم هذه المؤسسات:

¹Ramón Jesus Millán Tejedor, DRM Digital Righth Management: contenidos digitales seguros, 2005.

²Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, www.mecd.gob.es, تمت زيارته بتاريخ 1-04-2017.

- ائتلاف منشئي وصناعات المضامين (La coalición de creadores e industrias de contenidos): يمثل القطاع الثقافي بإسبانيا ويعمل على الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية في المجال السمعي البصري وقطاع النشر، وكذا تطوير مجموعة من الأنشطة الضرورية لتفادي الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في الإنترنت، والتعريف بأنشطة المبدعين في مجال صناعة المضامين الرقمية، بالإضافة إلى دعم الاتفاقيات الرامية إلى تعزيز بنية رقمية يسودها احترام الملكية الفكرية. بدأ نشاطه في أبريل 2008، ويعتبر حالياً مرجعاً مؤسسانياً لمكافحة القرصنة الرقمية.¹

- مرصد القرصنة وعادات استهلاك المضامين الرقمية (Observatorio de piratería y hábitos de consumo de contenidos digitales): تعمل هذه المؤسسة على تقديم إحصائيات سنوية دقيقة حول نسب القرصنة في المجال الرقمي، كما تقدم اقتراحات للحد أو التقليل منها.

المطلب الرابع: قانون القراءة والكتاب والمكتبات

بدأ القرن الواحد والعشرون بتصور جديد لمفهوم الكتاب والقراءة، فقد ظل شكل الكتاب خلال عدة قرون واحداً، لكن مع ظهور ما اصطلح عليه بمجتمع المعرفة تعددت الأشكال وظهرت حوامل جديدة للكتاب، وهو ما يعني بروز حوامل جديدة للقراءة كذلك.

وبعد نقاش طويل بين الأطراف المعنية، دخل قانون القراءة والكتاب والمكتبات في إسبانيا حيز التنفيذ في الثاني والعشرين من شهر يونيو سنة 2007. وقد عرض في ديباجته دواعي سنه: «ظهر كوسيلة ترمي إلى تجميع الأنساق المحيطة بمفهوم القراءة وكإقرار بتنوع الأشكال التي

¹www.lacoalición.es

يمنحها مفهوم "كتاب"، بالتركيز أساسا على مفهوم القراءة، والتي يتوخى منها استعادة قيمها".¹
ويحتوي هذا القانون على ستة فصول، زيادة على ترتيبات (إضافية، مؤقتة، محذوفة ونهائية).

ومن بين الأهداف الأساسية لإقرار قانون الكتاب والقراءة والمكتبات هناك تحديد المجال القانوني للكتاب في كل مراحل مساره الإنتاجي، أي كل ما يخص نشره باعتباره جزءا من المخزون البليوغرافي الإسباني. وقد ركز أيضا على دعم القراءة والعادات القرائية والمكتبات. في هذا السياق، حصلت كل من دور النشر والمكتبات على مركز الصدارة باعتبارها منتجين وقنوات لتوزيع الكتاب. وهذا ملخص أهم ما ورد في مواد هذا القانون:

- خصصت المادة الأولى لتعريف كل المصطلحات المرتبطة به مثل "كتاب" (مع إضافة تعريف الكتاب الإلكتروني)، "ناشر"، "موزع"، "كتبي"، "مكتبة"، وغيرها من المصطلحات التي لها علاقة بمجال النشر.

- أما المادة الثانية فقد خصصت لتشجيع القراءة، حيث تكلفت الدولة بتطوير مخططات لدعم القراءة عبر وزارة الثقافة.

- أما المادة الثالثة فقد أعطيت فيها الأهمية للمؤلفين ولصناعة الكتاب، حيث تقود وزارة الثقافة حملات لدعم المؤلفين، سواء أولئك الذين يكتبون باللغة الإسبانية أو بأية لغة رسمية أخرى، عبر منح جوائز في شتى حقول النشاط الأدبي.

- أما المادة الرابعة فقد خصصت لتحديد النظام القانوني للكتاب عبر تحديد الثمن الثابت للكتاب.

¹La ley del libro, lectura y bibliotecas, www.bne.es, sitio de la Biblioteca Nacional Española, تمت زيارته بتاريخ 01-04-2017.

- وقد خصصت المادة الخامسة لتنظيم المكتبات والأنشطة المكتبية مع مراعاة إدماج

التكنولوجيات الحديثة التي أصبح يفرضها مجتمع المعرفة.¹

الفصل السابع: القراءة والعادات القرائية في إسبانيا

المبحث الأول: تاريخ القراءة والعادات القرائية في المجتمع الإسباني

تعتبر القراءة انعكاسا لمستوى تطور بلد معين، وتتداخل فيها مجموعة من العناصر (اقتصادية، واجتماعية، وثقافية). هكذا، فدراسة نشاط ثقافي كالقراءة ليس بالأمر السهل، إذ يستلزم دراسة مجموعة من الحثيات المرتبطة بها كنسب الأمية والتدريس، والنظام المكتبي الوطني، ونسب عرض الكتب، دون إغفال الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياق السياسي.

وقد مر مسار القراءة في إسبانيا بعدة مراحل ارتبطت ارتباطا وثيقا بالظروف السياسية والاجتماعية للبلاد، خصوصا خلال القرن التاسع عشر الذي اتسم بانتشار ظاهرة الأمية بالرغم من جهود الكنيسة آنذاك في التوعية والتثقيف الديني، حيث اعتبرت القراءة وسيلة لفهم النصوص الدينية. تبعا لهذا، كانت إسبانيا تحتل المرتبة الأولى من بين الدول الأقل أمية في أوروبا بنسبة 25%، ثم إيطاليا بنسبة 30,7%، وبلجيكا بنسبة 56,7%، وسويسرا بنسبة 80%.²

ارتبط تاريخ القراءة بإسبانيا أيضا بتطور قطاع النشر، والذي سمح بتزايد الإنتاج وتنوع مواضيع الكتاب المطبوع، وبالتالي الولوج التدريجي للطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة إلى مجال القراءة بعدما كانت حكرا على الطبقة الراقية. وظلت القراءة الجهرية أو القراءة العامة منتشرة

¹La ley del libro, lectura y bibliotecas, www.bne.es, sitio de la Biblioteca Nacional Española, تمت زيارته 01-04-2017.

²Raquel Sánchez García y Ana Martínez Rus , *La lectura en la España contemporánea*, Arco/libros, Madrid, 2010, p. 6.

حتى أواسط القرن التاسع عشر، كوسيلة تقليدية في المجال الديني بالخصوص، والتي عكست ثقافة شفوية طبعت المسار التاريخي للمجتمعات الإنسانية على مر العصور.

خلال القرن العشرين، اكتست القراءة معاني جديدة وتتنوع طرقها وحواملها، وذلك ارتباطا بالتطور الاقتصادي والاجتماعي ودخول البلاد مرحلة سياسية جديدة اتسمت بالديمقراطية، مما ساهم في تزايد أعداد المكتبات، سواء العامة أو الخاصة، وبالتالي تغير المشهد الثقافي حيث أصبحت القراءة من الحقوق الأساسية للمواطن الإسباني.

في ثمانينات القرن الماضي، عرف قطاع النشر في إسبانيا تطورا ملحوظا، كما اتسع سوق الكتاب بارتفاع نسب السحب، خصوصا في المجال الأدبي. تحتل إسبانيا حاليا المرتبة الرابعة عالميا في مجال النشر، خصوصا بفضل ارتفاع صادراتها إلى الأسواق الأمريكية التي تتقاسم معها نفس اللغة، ذلك أن نسبة الاستهلاك الداخلي للكتاب في إسبانيا تبقى ضعيفة مقارنة مع بعض الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا، وهو الأمر الذي يعكسه انخفاض نسب القراءة. فحسب تقرير الطلب الثقافي، الذي أنجزته وزارة الثقافة سنة 1978، نجد أن 17% من الساكنة فقط قرأت كتابا خلال أسبوع، في حين أن النسبة تصل إلى 42% في فرنسا. وقد أقر 63% من الإسبان، حسب نفس التقرير¹، أنهم لا يقرؤون أبدا، وذلك بالرغم من ارتفاع نسبة التمدرس، وازدهار سوق الكتاب وتحسن مستوى العيش.

ظلت إسبانيا تحتل مراكز متأخرة على الصعيد الأوروبي فيما يخص نسب القراءة رغم الحملات التي قادتها العديد من المؤسسات الثقافية لتشجيعها ودعمها. فحسب تقرير 2008 "القراءة في إسبانيا: القراءة من أجل التعلم"، والذي أنجزه اتحاد نقابات الناشرين الإسبان، تحسنت

¹Raquel Sánchez García y Ana Martínez Rus, op, cit., p. 93.

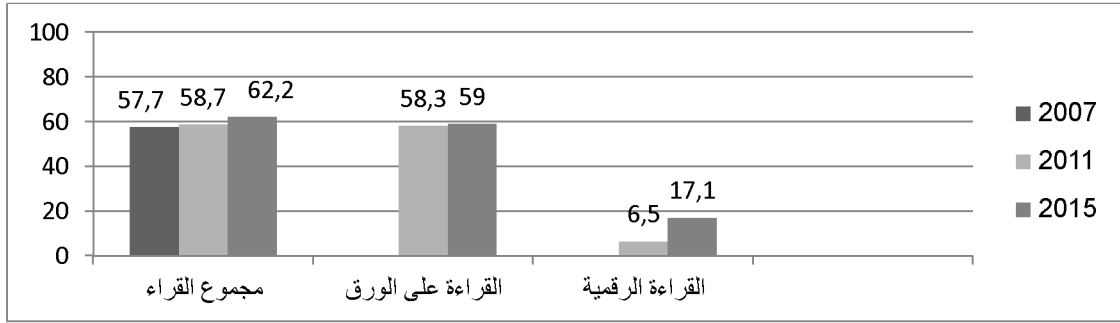
نسب القراءة مقارنة بالفترة التي قبلها، حيث وصل عدد القراء إلى 58% من مجموع الساكنة، 36% منهم يقرؤون بصفة مستمرة و22% بشكل عرضي، في حين وصلت نسبة الإسبان الذين لا يقرؤون أبدا إلى 42%.

بالرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته اسبانيا في الآونة الأخيرة، تبقى نسب القراءة ضعيفة، وهذا النقص لا يرتبط بقلة العرض، ذلك أن سنة 2007 عرفت نشر 70.520 عنوانا جديدا. حاليا، ومع ظهور التكنولوجيات الحديثة ، اتجه الإسبان إلى طرق وحوامل جديدة للقراءة، وهي القراءة الرقمية إذ أن 93% من مستعملي الإنترنت يقرؤون كتباً ودوريات إلكترونية.

المطلب الأول: نسب القراءة بإسبانيا حسب تقرير 2014-2015

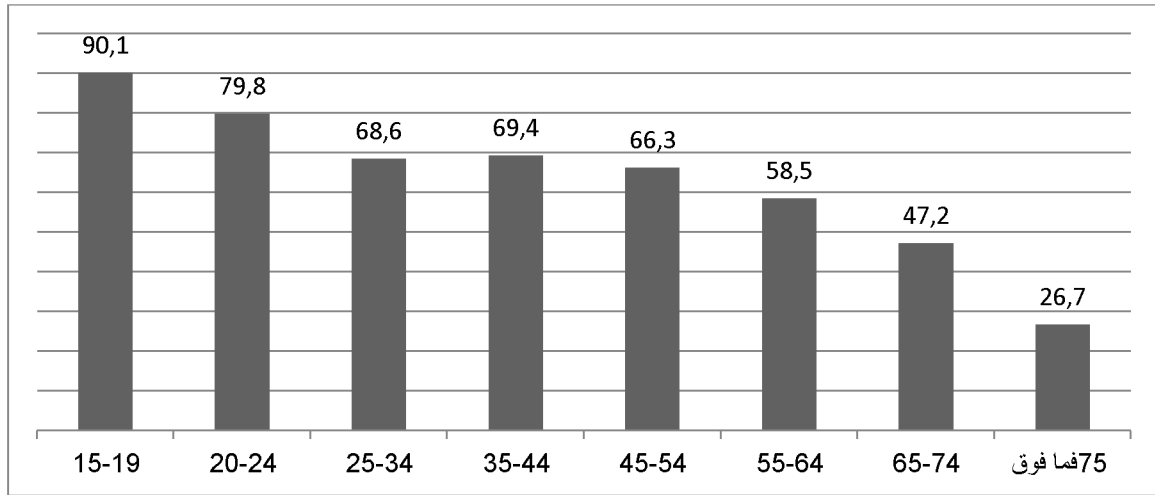
أصبحت القراءة من الأنشطة الثقافية المفضلة لدى الإسبان في السنوات الأخيرة، إلا أنها نسبها تبقى منخفضة بالمقارنة مع نسب القراءة في الدول الأوروبية الأخرى. وقد سجلت "دراسة العادات والأنشطة الثقافية في إسبانيا 2014-2015" نسبة 62,2% من الأشخاص الذين صرحوا بقراءة كتاب على الأقل. وارتفعت نسبة القراءة ابتداء من سنة 2010 ب3,5 نقطة، وهي تتصدر الأنشطة الثقافية الأخرى مثل زيارة قاعات السينما 54%، وحضور المهرجانات الفنية والموسيقية 43,5%، وزيارة المعالم 42,8%، والذهاب إلى المتاحف والمعارض الفنية 39,4%، وزيارة المكتبات 25% .

المبيان رقم 7: النسب المئوية للقراء بإسبانيا وتطورها حسب الحوامل المستعملة¹



وتشير نتائج هذا التقرير إلى ارتباط القراءة ببعض الممارسات الثقافية الأخرى مثل الذهاب إلى المتاحف (87,1% من قراء الكتب)، وحضور الحفلات الموسيقية (81,8% منهم). كما يبين نفس التقرير أن القراءة نشاط يزاوله القراء للمتعة، في حين يقرأ 29% من الإسبان كتاباً له علاقة بمهنتهم أو دراستهم. وقد بلغت نسبة القراءة المرتبطة بوقت الفراغ إلى 56%.²

المبيان رقم 8: نسب القراء في إسبانيا حسب الفئات العمرية 2015³



ويمكن تلخيص نموذج القارئ الإسباني في النقاط التالية:

¹ Encuesta de hábitos y prácticas culturales en España 2014-2015, elaborado por la Subdirección General de Estadística y Estudios, Secretaría General Técnica, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, septiembre 2015, p. 10.

² Ibid., p. 10.

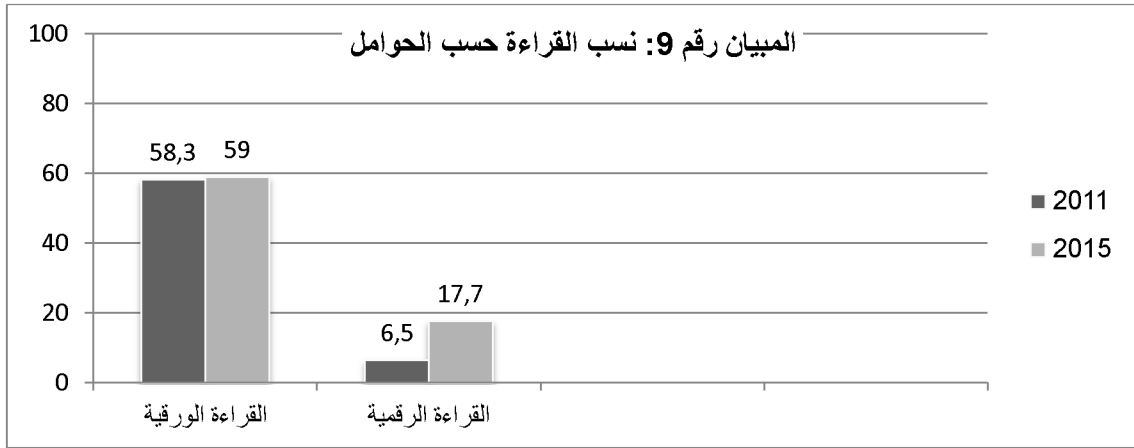
³ El sector del libro en España 2013-2015, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, enero 2016, p. 6 3.

- فيما يخص جنس القراء الإسيبان، تمثل النساء نسبة أكبر من الرجال، حيث رصد البحث نسبة 5,66% لدى النساء، في حين استقرت نسبة القراء الذكور في 6,57%، وهذا يعني أن الفرق في القراءة لدى الجنسين وصل إلى تسع نقاط.
- يمثل الأشخاص أقل من 55 سنة نسب قراءة أكثر من المتوسط، خصوصا في الفئة العمرية ما بين 15 و19 سنة، حيث وصلت النسبة إلى 1,90%. والجدير بالذكر أن نشاط القراءة لدى هاته الفئة مرتبط أساسا بالدراسة.
- فيما يخص الجانب التكويني، يمثل الأشخاص ذوي التكوين الجامعي نسبة قراءة مرتفعة.

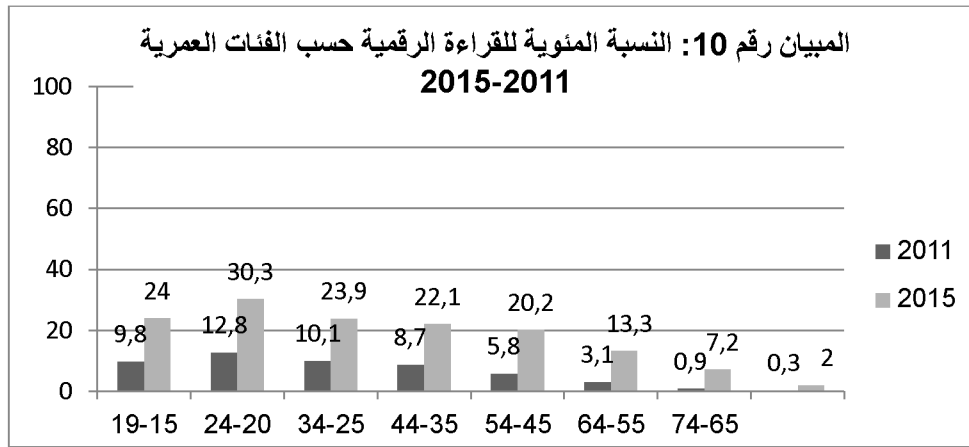
المطلب الثاني: القراءة حسب الحوامل (ورقية ورقمية)

خلال السنوات الأخيرة، ارتفعت نسب القراءة الرقمية أو القراءة على الحوامل الرقمية، حيث سجل آخر بحث حول العادات والأنشطة الثقافية بإسبانيا نسبة 17,7% من القراء الذين يستعملون هذه الحوامل الجديدة، في حين سجل تقرير 2010-2011 نسبة 6,5%، وهذه النسبة تعطي صورة واضحة حول زيادة انتشار هذا النوع الجديد من القراءة خلال الفترة المنصرمة، أي بزيادة 11 نقطة مئوية عن النسبة التي رصدها البحث السابق.¹

¹El sector del libro en España 2013-2015, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, enero 2016, p. 65.



من خلال المبيان أعلاه يتضح أن نسبة القراءة الرقمية خلال سنة 2015 ارتفعت ثلاث مرات مقارنة بسنة 2011، مما يوضح زيادة اهتمام القراء بهذا النوع الجديد من الحوامل، خصوصا من طرف الشباب. ويوضح المبيان التالي تفاوت نسب القراءة الرقمية حسب الفئات العمرية:



انطلاقا من المعطيات المتوفرة في المبيان أعلاه، تمثل فئة الشباب ما بين 20 و 24 سنة النسبة المئوية الأكثر ارتفاعا فيما يخص القراءة الرقمية بقيمة 30,3%. ونلاحظ أيضا أن القراءة الرقمية بدأت ترتفع لدى كل الفئات العمرية.

ومن النتائج التي يوفرها تقرير العادات الثقافية للإسبان كون 9,7% من قراء الكتب الرقمية يستعملون الأجهزة القارئة، و 9,2% يقرؤون مباشرة عبر الإنترنت. ويبين التقرير أيضا ارتفاع

نسبة استعمال هذه الأجهزة إلى 28,3% مقارنة بنتائج تقرير 2010-2011 الذي أشار إلى نسبة 0,8% فقط من الإسبان الذين يتوفرون على مثل هذه الأجهزة. بالإضافة إلى هذا، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يتوفرون على كتب رقمية بالانتقال من 4,6% إلى 23,8%.

المبحث الثاني: بنية المكتبات بإسبانيا ومعدلات ارتيادها

المطلب الأول: عدد المكتبات

بلغ عدد المكتبات بإسبانيا سنة 2014، حسب تقرير إحصائيات المكتبات الذي يقدمه المركز الوطني للإحصائيات، ما يقارب 6717 مكتبة، أي بنسبة 1,7% أقل عن سنة 2012، فيما سجل عدد مرتادي المكتبات زيادة بنسبة 0,7% ما بين 2012 و 2014، حيث وصل العدد إلى 21,81 مليون شخص (17,53 مليون زائر من فئة البالغين و 4,28 مليون من فئة الشباب). وتشير هذه المعدلات إلى أن نصف الساكنة تقريبا (47%) تلج الخدمات المكتبية (مقابل 43,6% سنة 2012 و 39,2% سنة 2010).¹

من جهة أخرى، إذا أخذنا بعين الاعتبار نقاط الخدمات التابعة للمكتبات فالعدد تراجع من 8900 سنة 2012 إلى 8730 سنة 2014. وبالاعتماد على التقرير السالف ذكره يمكن تقديم

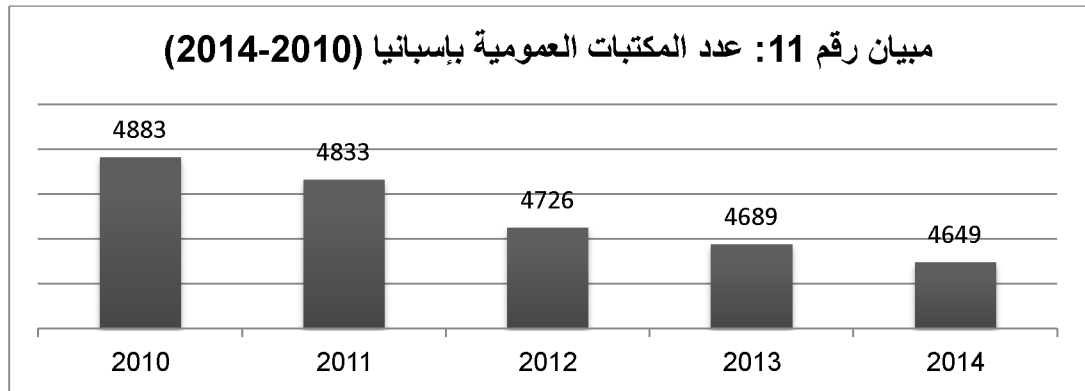
المعطيات التالية:

- انخفاض عدد زيارات المكتبات بنسبة 4,4% عن سنة 2012، حيث سجل ما مجموعه 95,206 مليون زيارة، أي أنه يزور كل مواطن المكتبة 4,5 مرة في المتوسط. في المقابل، ارتفع

¹ Estadística de bibliotecas, 17 de diciembre de 2014, Instituto Nacional de Estadística (INE), p 1, disponible en PDF en www.ine.es.

عدد المطلعين على المواقع الإلكترونية للمكتبات ليصل إلى 89,176 مليوناً، أي بزيادة 6,7% عن سنة 2012.

- خلال سنة 2014 وصل عدد الوثائق التي تمت إعارتها 74,46 مليون، بنسبة 8,4% أقل من سنة 2012، بحيث مثل الكتاب ضمن هذه الوثائق النسبة الأكبر ب 67,9%.
فيما يخص المكتبات العمومية، فقد وصل العدد إلى 4649 مكتبة خلال سنة 2014، مع إنشاء 13 مكتبة جديدة، وفيما يلي مبيان يوضح تطور أعداد المكتبات العمومية ما بين سنة 2010 و 2014¹.



من خلال هذا المبيان يتضح أن عدد المكتبات بإسبانيا سجل تراجعاً ملحوظاً ابتداءً من سنة 2010، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها تراجع الإقبال عليها، مما يجعل البعض منها تغلق أبوابها، بالإضافة إلى العادات الجديدة التي بدأ يتبناها المواطن الإسباني والمرتبطة بالتطور التكنولوجي، من خلال استعمال الأجهزة الإلكترونية للقراءة.

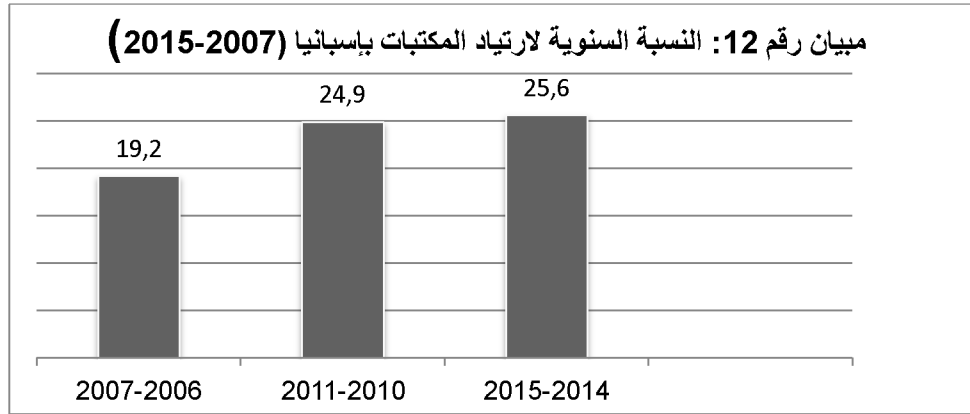
وتتواجد هذه المكتبات بأكثر من 5124 بلدية، وتقدم خدماتها لأكثر من 97% من الساكنة الإسبانية، أي لما مجموعه 45,1 مليون مواطن. وتضم هذه المكتبات في المجموع 84,3 مليون وثيقة، وقد ارتفع عدد الوثائق الإلكترونية بشكل ملحوظ خلال سنة 2014 ليصل إلى 1,4 مليون.

¹El sector del libro en España, junio 2017, p. 85, disponible en PDF en www.mecd.es.

المطلب الثاني: نسب ارتياد المكتبات العمومية من طرف الإسبان

حسب تقرير "المكتبات العمومية بإسبانيا في أرقام"، وصل عدد زيارات المكتبات العمومية سنة 2014 إلى 108,9 مليون زيارة، بزيادة 26,3% عن سنة 2013. كما بلغ عدد المنخرطين بالمكتبات العمومية 16,1 مليوناً، فيما سجلت المكتبات خلال سنة 2014 ما مجموعه 52,5 مليون إعارة.

وحسب نتائج استطلاع الرأي المتعلق بالعادات والأنشطة الثقافية لموسم 2014-2015، 25,6% من الذين أجابوا عن الاستمارة كانوا من زوار المكتبة، سواء تعلق الأمر بزيارة فعلية (22,7%) أو عبر الإنترنت (7,9%). وهذه المعطيات تسجل ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع إحصائيات تقرير 2010-2011، والذي صرح فيه أكثر من نصف المستجوبين (51%) بعدم زيارة أية مكتبة خلال تلك الفترة الزمنية. وفيما يلي مبيان يوضح النسب المئوية حسب السنوات لمرتادي المكتبات العمومية¹.



انطلاقاً من هذه المعطيات يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات المرتبطة بارتياح

المكتبات حسب السن والجنس والمستوى الدراسي، نوجزها فيما يلي:

¹El sector del libro en España, junio 2017, op. cit., p. 87.

- هناك علاقة تناسبية بين كل من عامل السن وارتياذ المكتبات، بحيث مثلت فئة الشباب ما بين 15 و 19 سنة النسبة الأكبر (65,3%)، فيما أن نسبة الأشخاص أكثر من 75 سنة هي 4,8%.

- ارتفعت نسبة ارتياذ المكتبات لدى النساء (27,7%)، في حين أن النسبة لدى الرجال هي 23,4%.

- حسب المستوى الدراسي، ترتفع النسبة لدى الطلبة الجامعيين (44,3%).

المطلب الثالث: دعم القراءة (المخطط الوطني للقراءة 2017-2020)

نظرا لتدني نسب القراءة في إسبانيا بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، تبذل إسبانيا مجهودات كبيرة بغية الرفع من نسبها، سواء تعلق الأمر بالقراءة الورقية أو الرقمية. وقد سبق وأن أطلقت العديد من المبادرات لتحقيق هذا الهدف أهمها المخطط الوطني للقراءة في نسخته الجديدة 2017-2020.

1. نبذة عن المخطط

قدمت وزارة التربية والثقافة والرياضة مخططا جديدا للقراءة (2017-2020) تحت شعار "القراءة تمنحك حياة أخرى"، وهو مقترح لمرصد القراءة والكتاب والمكتبات يهدف إلى التحفيز على حب الكتاب من طرف الجمهور، خصوصا فئة الشباب والأطفال. كما يهدف إلى تحسين الكفايات القرائية باعتبارها من المظاهر الأساسية لمجتمع المعرفة. وقد قدم وزير الدولة المكلف بالثقافة تقريرا مفصلا حول مضامين هذا المخطط الذي يضم 57 إجراء، وهو مخطط يتطلب عناية

واهتماما من طرف كل الفاعلين، خصوصا وأنه لاقى دعما كبيرا من طرف البرلمان الإسباني، وبالتالي ضمن انخراط العديد من المؤسسات.

2. استراتيجيات مخطط دعم القراءة

- تشجيع العادات القرائية من خلال دعم الفعاليات الأدبية في مختلف المجالات، وخصوصا في المجال الجامعي والبلديات التي تضم أقل من 50.000 نسمة، مع منح أولوية للأسرة باعتبارها المسؤول الأول عن زرع حب القراءة لدى الناشئة.

- دعم القراءة داخل الحقل التربوي، فمثلا المدارس التي تضم نوادي للقراءة تستفيد من دعم مادي لزيادة فهارس مكتباتها.

- تعزيز دور المكتبات فيما يخص الاستفادة من القراءة، فالمكتبات العمومية هي التي تؤمن هذا الحق، وبالتالي فدعمها ضروري لتشجيع للقراءة.

- تحسين وسائل التحليل، بحيث يعتبر إنجاز دراسات كمية وكيفية لظاهرة القراءة أمرا مهما يستدعي عناية كبيرة.

- الترويج للقراءة بصورة جديدة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل

الاجتماعي

- تشجيع احترام الملكية الفكرية، فقد ضم المخطط ضمن استراتيجياته إجراء مخصصا

للتحسيس بأهمية الدفاع عن الملكية الفكرية.¹

¹www.bne.es 20-12-2017. تمت زيارته بتاريخ

خاتمة

تناولنا في هذا البحث موضوع القراءة والنشر بين كل من المغرب وإسبانيا، وانطلقنا فيه من تحديد الإطار المفاهيمي مع القيام بدراسة مصطلحية. ومن خلال مقارنة قطاعي النشر والقراءة بالمغرب وإسبانيا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي آثرنا تقسيمها أو عرضها حسب مجموعة من الأبعاد التي يمكن أن نعتبرها مستويات للمقارنة:

المستوى التاريخي والسياسي: إن التحولات التي عرفها قطاع النشر بكلا البلدين قد ارتبطت في حقب تاريخية مختلفة بما هو سياسي. هكذا نجد، مثلا، أن دخول الطباعة إلى المغرب قد حدث بشكل متأخر (حتى سنة 1864) نظرا لموقف العلماء والقائمين على الشأن السياسي للبلاد إزاء هذه التقنية الجديدة، وهو الموقف الذي يعبر عن تخوفهم من انتشار الوعي بين العامة، الأمر الذي قد يحد من شوكتهم ويضعف قوتهم السياسية. في المقابل، رحب الملوك الكاثوليك في نهاية القرن الخامس عشر، وبالضبط سنة 1472، بالتقنية الجديدة، بل وعملوا على انتشارها في جل المدن الإسبانية.

على المستوى السياسي أيضا، أثرت الظروف التي مر منها كل بلد على حدة، إما سلبا أو إيجابا، على قطاع النشر. فمثلا، عرف قطاع الكتاب في المغرب تدهورا خلال فترة الحماية، حيث استغلت السلطات الفرنسية والإسبانية تقنية الطباعة لخدمة أطماعها العسكرية على حساب ازدهار سوق الكتاب المغربي. وفي إسبانيا شهد قطاع النشر تراجعاً كبيراً بسبب الأزمة السياسية التي خلفتها الحرب الأهلية بين الجمهوريين والقوميين، والتي امتدت من سنة 1936 إلى 1939، والتي أدت إلى القضاء على جل دور النشر الإسبانية، مما أثر سلباً على سوق الكتاب آنذاك.

المستوى الإنتاجي والإحصائي: يرتبط الإنتاج دائما بالإحصاء، فلا قيمة لإنتاج معين دون أن تكون هناك إحصائيات مضبوطة وتقارير دقيقة تمكن من معرفة الواقع بشكل علمي وموضوعي. ونسوق هنا مجموعة من النتائج المتعلقة بقطاع النشر في المغرب وإسبانيا على مستوى الإنتاج بناء على الإحصائيات التي قدمناها في هذا العمل، أهمها:

- الغياب الملحوظ للبيانات والأرقام والإحصائيات الرسمية الدقيقة والضرورية للتعرف على حركة التأليف والنشر بالمغرب، خصوصا وأن الممارسات الإحصائية استقرت في البلاد العربية عموما بشكل متأخر على اعتبارها من قبيل الأسرار.

- صعوبة الحصول على إحصائيات مضبوطة تمكن من بلورة نظرة شاملة حول حركية قطاع النشر والعادات القرائية بالمغرب، هذا بالإضافة إلى ندرة الدراسات في هذا المجال، إذ أن آخر دراسة رسمية قدمتها وزارة الثقافة ترجع إلى سنة 2001.

- عرف المغرب في السنوات الأخيرة، وبالخصوص ابتداء من سنة 2000، ارتفاعا ملحوظا في أعداد العناوين المنشورة سنويا، أي أن نسب الإنتاج والتأليف قد ارتفعت، لكن مشكل الإحصاء يشكل عائقا يحول دون الإحاطة بكل ما ينشر عبر أنحاء البلاد. فمن الصعب إحصاء كل ما يتم تأليفه لأن القطاع يظل قطاعا غير مهيكّل. فهناك العديد من دور النشر التي تنتشر محليا ولا يصل إنتاجها إلى جميع مدن المملكة، كما أن هناك العديد من المؤلفين المغاربة الذين ينشرون أعمالهم لدى دور نشر مشرقية أو غربية على الرغم من وجود دور نشر مغربية ذات قيمة وسمعة ثقافية متميزة، وهي عادة لا زالت منتشرة بشكل كبير وبلغت ذروتها في فترة الثمانينات.

- فيما يخص نسب القراءة، نلاحظ ندرة الإحصائيات المضبوطة في هذا المجال. والجدير بالذكر أن هناك هيئات دولية تشرف على تقديم إحصائيات كمنظمة اليونسكو مثلا، لكن غياب

إحصائيات منجزة من طرف مؤسسات وطنية يطرح عدة تساؤلات حول مدى مصداقية هذه الإحصائيات. من جانب آخر، هناك ظهور ما يسمى بالقراءة الجديدة أو القراءة الرقمية، والتي واكبت التطورات التكنولوجية في مجال تصنيع الكتاب. في هذا السياق، نلاحظ أن فئة كبيرة من القراء أصبحوا يستعملون هذه الحوامل الجديدة للقراءة (كتب إلكترونية، كتب في صيغة PDF، مقالات منشورة في مواقع إلكترونية...)، لكن هذه المعطيات الجديدة لا تشملها الإحصائيات المقدمة حول العادات القرائية. من هنا نستنتج وجود أزمة إحصائيات أكثر منها أزمة إنتاج أو تأليف.

وترجع أسباب مشكل الإحصاء في قطاع النشر إلى مجموعة من المعوقات أهمها:

- عدم توفر العديد من العناوين المنشورة على رقم الإيداع القانوني. وقد أشار إلى هذا المشكل المدير المكلف بالإيداع القانوني لدى المكتبة الوطنية بالرباط: "تقريبا 20% من الإنتاج في مجال النشر المغربي غير مصرح به لدى مصلحة الإيداع القانوني، هذا الأمر يجعل هذا الكم يغيب عن إحصائيات الببليوغرافيا الوطنية"¹.

- ظاهرة النشر على حساب المؤلف، والتي تشكل عائقا كبيرا فيما يخص تحديد ببليوغرافيا وطنية كاملة تشتمل على جميع الكتب المنشورة وطنيا. وقد أشار تقرير مؤسسة آل سعود حول نشاط النشر إلى كون ما يقارب 35,5% من الإنتاج العام عبارة عن كتب منشورة على حساب المؤلف.

¹Anouk Cohen, *Fabriquer le livre au Maroc*, op. cit., p. 325.

- ظاهرة الكتاب المحلي، وهي نتيجة مباشرة للنشر على حساب المؤلف وتعتمد كطريقة بديلة للتخفيف من تكاليف النشر التي تفرضها دور النشر ومؤسسات التوزيع، فالكتب بهذه الطريقة لا تتجاوز دائرة أصدقاء الكاتب ومعارفه.

- ظاهرة النشر خارج المغرب، وهي ظاهرة ليست جديدة على سوق النشر المغربي، فمنذ القرن الماضي دأبت مجموعة من المؤلفين على اللجوء إلى بلدان المشرق (لبنان ومصر) والبلدان الغربية (فرنسا) لنشر كتبهم.

هكذا نستخلص أن انعدام فهرسة وطنية حول نشاط القطاع وصعوبة الوصول إلى سجلات أرشيف بعض دور النشر من بين العوامل التي تجعل من الصعب قياس التطور الحقيقي للقطاع، بالرغم من أن الكثير من المؤشرات تدل على أن الإنتاج أخذ في التصاعد.

إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأنا نلاحظ بوادر اهتمام بعض المنابر والمؤسسات الثقافية بالجانب الإحصائي وعيا منها بأهميته القصوى، مثل مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود التي أصدرت تقريرين حول نشاط النشر بالمغرب، الأول يهم الفترة 2014/2015، والثاني 2015/2016. والجدير بالذكر أن هذه المؤسسة تقدم تقاريرها في حقول معينة هي الأدب والعلوم الاجتماعية والإنسانية.

وتقدم المكتبة الوطنية بالرباط أيضا ببيوغرافيا تشمل عناوين الكتب المسجلة بمصلحة الإيداع القانوني التابعة لها، إلا أن المشكل المطروح يكمن في قلة الوعي بضرورة تسجيل المؤلفات الجديدة ووضع نسخ منها بهذه المصلحة، الأمر الذي يجعل من الصعب الإحاطة بكل ما ينشر. وفي هذا الصدد كذلك، بدأت وزارة الثقافة بإصدار مجلة الإحصائيات الثقافية (عدد باللغة العربية وآخر بالفرنسية) التي خصصت فيها جزءا للكتاب والنشر وقدمت فيه بعض

الإحصائيات والمعطيات. لكن العائق الكبير هو غياب التنسيق والتعاون في مجال الإحصاء بين كل المعنيين بعالم الكتاب من أجل إعداد تقرير مشترك كما هو الحال في إسبانيا.

ففي هذه الأخيرة يولي المسؤولون على قطاع النشر والقراءة اهتماما كبيرا لما هو إحصائي، وهو ما يترجمه توفر العديد من التقارير مع سهولة الوصول إليها. فهناك عدة مؤسسات ومراسد تقدم إحصائيات دقيقة، سواء دورية أو سنوية، وتقارير حول حركة القطاع والعادات القرائية. كل هذه العوامل تساعد على فهم القطاع وتدبيره بشكل جيد. وتعتمد إسبانيا على 13 تقريرا في دراسة سوق النشر وتقييمه نذكر أهمها:

"بانورما النشر الإسباني للكتب": وهو تقرير تقدمه الإدارة العامة للكتاب والقراءة والآداب الإسبانية بوزارة التربية والثقافة والرياضة.

"التجارة الداخلية للكتاب": تقرير تعده فدرالية اتحاد الناشرين الإسبان منذ سنة 1988 بتعاون مع وزارة التربية والثقافة والرياضة.

"إحصائيات الإنتاج المرتبط بمجال النشر": وهو التقرير الذي تعده المؤسسة الوطنية للإحصائيات ابتداء من سنة 1965.

"التجارة الخارجية للكتاب": تقرير يعده اتحاد نقابات الكتاب بالتعاون مع وزارة التربية والثقافة والرياضة، والذي يقدم معطيات حول صادرات وواردات إسبانيا من الكتب منذ سنة 1992.

"تقرير العادات والأنشطة الثقافية": يهتم بتحليل مختلف العادات الثقافية للإسبان ابتداء من سن الخامسة عشر فما فوق، كما يقدم معطيات حول عادات القراءة ونسب ارتياد المكتبات.

المستوى التوزيعي والتسويقي: لما كان التوزيع من أهم الحلقات التي تحدد نجاح قطاع النشر من عدمه، كان لابد من الاهتمام بتنظيمه وتدييره لتحقيق هذه الغاية. في المغرب، يعتبر التوزيع الحلقة الأضعف في القطاع لعدة أسباب أهمها احتكاره من طرف مؤسسات معينة.

في المقابل، يحظى قطاع التوزيع في إسبانيا باهتمام كبير من لدن القائمين على القطاع، بحيث تسهر مجموعة من المؤسسات على تدييره وتنظيمه، كما تعمل على توفير قواعد بيانات وتقارير حول وضعية القطاع الذي يضم 150 شركة موزعة بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، وذلك بخلق أنظمة معلوماتية لتسهيل هذه العملية. وفي إطار النشر الإلكتروني، يعمل القائمون على القطاع على تطوير منصات رقمية تسهل بيع الحوامل الجديدة لكل المكتبات والقراء.

وتعمل شركات التوزيع الإسبانية وفق آليات علمية وبوسائل حديثة وتكنولوجيات متطورة، بحيث تجمع الكتب في مستودعات ضخمة مجهزة لهذا الغرض، كما تملك برمجيات إلكترونية لتسيير هذه المخازن واستقبال الطلبات بواسطة أنظمة خاصة، وهنا تكمن قوة القطاع.

أما بالنسبة للمغرب، يفتقر قطاع النشر لهذه الأنظمة الآلية المتطورة، وكذا إلى المعلومات الدقيقة والبيانات الخاصة بما ينشر ويترجم لدى دور النشر. فيغدو من الصعب الوصول إلى فهارسها لأن عدد الدور التي توفر فهارس سنوية بما تم نشره أو ترجمته قليل.

من جهة أخرى، يؤثر غياب سياسات تسويقية سليمة على عملية التوزيع، بما في ذلك السياسات الدعائية والتعريفية بالكتب التي تم إصدارها، فجل الدور تعمل بعيدا عن التقنيات الحديثة في مجال تسويق الكتاب. في المقابل، يخدم امتلاك دور النشر الإسبانية لمحطات إذاعية الجانب الدعائي بشكل كبير، وذلك فيما يخص التعريف بالإصدارات الجديدة سواء داخل إسبانيا أو

خارجها. فالإعلام يلعب دورا أساسيا إذ أن بعض الإصدارات التي يتناولها الإعلام المرئي والمسموع تعرف نجاحا كبيرا.

وتستفيد إسبانيا من تقاسم نفس اللغة مع أكثر من عشرين دولة، معظمها في أمريكا اللاتينية التي تعتبر المستقبل الأول للإصدارات الإسبانية. وهذا يعني أن الكتاب ينتقل بكل سهولة بين هذه الدول بعيدا عن المعوقات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يخدم مستوى التوزيع بشكل كبير.

في هذا السياق، لا تعتمد إسبانيا بشكل كبير على السوق المحلية بالنظر إلى ضعف الاستهلاك الداخلي وانخفاض نسب القراءة مقارنة بالدول الأوروبية المجاورة لها. فهي تعتمد بالأساس في تجارة الكتاب على الصادرات سعيا منها لحمل الكتاب باللغة الإسبانية إلى أبعد الحدود، وبالتالي نشر ثقافتها. وتستفيد في هذا الإطار من توفر دور النشر على فروع بالعديد من البلدان.

المستوى المؤسسي والتنظيمي: فيما يخص تنظيم مؤسسات النشر المغربية، فأغلبها تبدأ نشاطها كدور متخصصة في مجال نشر معين، ثم تتحول إلى دور عامة، وذلك لأسباب عدة أهمها صعوبة تسويق نمط محدد من الكتب. وفي غالب الأحيان، تلجأ معظم الدور المغربية إلى مجال الكتاب المدرسي باعتباره السوق الأكثر استهلاكاً وربحا نظرا لتعميم التمدرس وارتفاع أعداد المتمدربين خلال السنوات الأخيرة، كما تلجأ إلى ممارسة أنشطة موازية مثل طبع البطاقات والملصقات وغيرها.

ونلاحظ أيضا غياب خطة أو سياسة للنشر، فمعظم المؤسسات تنشر الكتاب الثقافي تارة، والكتاب المدرسي تارة أخرى، وهو ما يعني غياب التخصص. وهذا الأمر يعني أن الناشرين

المغاربة لا يتوفرون على الوسائل التي تجعلهم يشتغلون ضمن سياسة نشر قائمة على مشروع يتطلب البحث عن مؤلفين أو تصور منتج والقيام بإنجازه، فأغلب دور النشر صغيرة ولا تتوفر على بنية قوية للنشر وفق المعايير المعمول بها عالميا.

بالإضافة إلى هذا، يضم القطاع مجموعة من المؤسسات التي تتمركز أساسا بقطب الرباط-الدار البيضاء، أغلبها أسست في العشر سنوات الأخيرة وتنتشر أكثر من خمسة مؤلفات سنويا في المتوسط، وهي تضم أيضا الناشرين الصغار الذين لا يسمح لهم حجم مؤسساتهم بالظهور بشكل كبير في سوق الكتاب.

وقد أشار حسن الوزاني إلى أكثر من ثمانين دار نشر لها نشاط مؤقت وغير قار، مما يثبت أن الحصول على رخصة النشر أمر سهل، لكن الاستمرار يبقى مرهونا بمدى النجاح والحضور الذي قد تحققه هذه المؤسسات، فإما أن تستمر في نشاطها، أو تتوقف لمدة معينة أو تغلق أبوابها بصفة نهائية. والملاحظ أيضا، في هذا الصدد، أن عملية النشر لا تتكلف بها مؤسسات النشر فقط، بل هناك أيضا مجموعة من المؤسسات (جمعيات، ونوادي ثقافية ومراكز البحث) التي تنشط في هذا المجال وتسهر على نشر عدد كبير من المؤلفات بصفة مستمرة.

في إسبانيا يتقاسم قطاع النشر نوعان من المؤسسات هما:

- دور النشر الكبرى المتعددة الجنسيات التي برزت نتيجة لظاهرة التمركز، والتي هيمنت في السنوات الأخيرة، حيث استحوذت دور النشر الكبرى على الدور الصغيرة والمتوسطة وتمكنت من احتكار معظم نشاط النشر في البلاد، كما تنشط في مجالات أخرى مثل الصحافة والسينما.

- الدور المستقلة غير التابعة لأية مجموعة نشر كبرى، والتي انتشرت عقب تفشي ظاهرة التمركز بهدف منح القارئ الإسباني كتباً ذات مواضيع قيمة، بعدما غزت سوق الكتاب عناوين ذات مواضيع تافهة.

المستوى التشريعي والقانوني: فيما يخص الجانب القانوني، وهو الأساس المنظم لكل قطاع، لا يخضع قطاع الكتاب المغربي لأي تنظيم رسمي، كما أنه يفتقر لبنيات منظمة. وحتى على المستوى التشريعي نجد أن قانون الملكية الفكرية (1971) لا ينظم إلا المجال السينمائي والموسيقي، فقط النص الأول من قانون الصحافة هو الذي ينظم قطاع النشر. في المقابل، يهتم المشرع الإسباني بالقوانين المنظمة لكل المجالات المرتبطة بقطاع النشر والقراءة، أهمها قانون الكتاب والقراءة والمكتبات الذي يولي فيه اهتماماً كبيراً للكتاب والعادات القرائية وينظم النشاط المكتبي وكل ما يرتبط به.

واستناداً إلى نتائج دراستنا، نعتقد أنه من الضروري، فيما يخص الجانب القانوني، سن قانون خاص بالكتاب والقراءة بهدف تنظيم القطاع، مع التأكيد على احترام حقوق الملكية الفكرية كإجراء يمنع السرقات العلمية ويحد من نسخ الكتب وإعادة طبعها بطرق غير شرعية.

وفيما يتعلق بالجانب الدعائي، يجب تفعيل دور الإعلام في التعريف بالكتب عن طريق استحداث أساليب جديدة فاعلة للدعاية للكتاب والترويج له مع استغلال الإمكانيات التي يتيحها مجال الإنترنت، بالإضافة إلى عقد شراكات بين دور النشر والمحطات الإذاعية والتلفزيونية قصد الترويج لفهارسها والدعاية للعناوين الجديدة. هذا يعني وجوب سن سياسة إعلامية تعتمد على استراتيجية ثقافية تحتفي بالثقافة عموماً، وبالكتاب والقراءة على الخصوص.

أما على مستوى الإحصاء، فيجب إنشاء مرصد للقراءة والكتاب يتكلف بتقديم تقارير وإحصائيات دورية وسنوية خاصة بالنشر والقراءة، مع عرض نتائج هذه التقارير على العموم من أجل الاستفادة منها وتشجيع الباحثين على الخوض في هذا المجال بغية تقديم دراسات وبحوث تتجاوز التشخيص إلى تقديم اقتراحات قابلة للتطبيق على أرض الواقع، بالإضافة إلى ضرورة نشر بيليوغرافيا وطنية تمكن من تتبع حركية القطاع ومسايرته.

فيما يتعلق بالجانب التوزيعي، يجب تخليص السوق من الاحتكار الذي يعرفه القطاع، إذ تستحوذ على التوزيع مؤسستان فقط، علما أنهما تفرضان نسبة فائدة تفوق أحيانا 45% من كلفة البيع، وذلك بفتح المجال أمام مؤسسات أخرى قادرة على التخفيض من تكاليف التوزيع. بالإضافة إلى خلق وحدات توزيع جهوية لتغطية النقص الحاصل في هذا المجال.

فيما يرتبط بالقراءة، نرى أنه من الضروري توسيع قاعدة الخزانات العمومية، خصوصا بالمناطق القروية وشبه الحضرية بغية تشجيع القراءة وزيادة تداول الكتاب، مع الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في تسيير هذه المكتبات لتسهيل الولوج إلى فهارسها، وإعداد برامج مهنية متخصصة لتخريج مهنيين في هذا المجال بغية سد النقص الملحوظ على مستوى الكفاءات.

وكي تتحقق هذه الإجراءات بطريقة سليمة يجب إطلاق مخطط وطني للقراءة تشارك فيه كل المؤسسات، سواء السياسية أو الثقافية، مع التركيز على دور الأسرة في تحفيز ملكة القراءة، وعقد شراكات مع المديريات الجهوية للتعليم لحثها على دعم نوادي القراءة بالمؤسسات التعليمية.

لائحة المراجع

المراجع العربية

الكتب

1. أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.
2. أحمد شراك: مسالك القراءة: مدخل إلى سوسيولوجيا الكتابة والنشر، مطبعة فضالة، المحمدية، 2001.
3. أحمد يوسف حافظ أحمد: النشر الإلكتروني ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية والدور العربي في رقمنة وحفظ التراث الثقافي، دار نهضة مصر للنشر، 2013.
4. ألبرتو مانغويل: تاريخ القراءة، ترجمة سامي شمعون، دار الساقى، بيروت، 2011.
5. جابرييل المونديجي، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
6. حجازي محمد فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1993 .
7. حسن بن معلوي الشهراني: حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
8. حميد الحميداني: القراءة وتوليد الدلالة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003.

9. رامي محمد عبود: الكتب الإلكترونية: النشأة والتطور الخصائص والإمكانات الاستخدام والإفادة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008.
10. ربحي مصطفى عليان، إيمان السامرائي، النشر الإلكتروني، طبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010،
11. رجاء وحيد الدويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، 2010.
12. ريا أحمد الدباس: المكتبات والنشر الإلكتروني، دار يافا العلمية، عمان، 2011.
13. السعيد داوود: النشر العائلي بمصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
14. شادي محمود حسن القاسم: دور النشر الإلكتروني في المكتبات ومراكز المعلومات، دار الضياء، عمان، 2007.
15. عبد الحكيم قرمان: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دار الأمان، الرباط، 2014.
16. عبد الرحمان سيد سليمان، مناهج البحث، المنهل، عمان، 2014
17. عبد الله مبروك النجار: التعسف في استعمال حق النشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

18. عزيز أزغاي، الثقافة والصناعات الثقافية في المغرب: صناعة الكتاب نموذجاً، منشورات فكر، الرباط، 2014.
19. فانسون جوف: القراءة، ترجمة وتقديم آيت العميم ونصر الدين شكير، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2013.
20. فوزي عبد الرزاق: مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة بالمغرب (1865-1912)، تعريب خالد الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1996.
21. فوزي عبد الرزاق، المطبوعات الحجرية في المغرب، دار النشر المعرفة، الرباط، 1989.
22. لطيفة الكندوز: الطباعة والنشر بالمغرب (1865-1956)، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2014.
23. لطيفة الكندوز: المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى 1956، منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 2004.
24. مجد الدين عمر، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
25. محمد الديدراوي: منهاج المترجم (الطبعة الأولى)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005.

26. محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985.
27. محمد صالح القادري: مهن النشر وصناعة الكتاب في تونس، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007.
28. محمد عبد الوهاب العلاي: الثقافة والاتصال والمجتمع، منشورات خمائل، الرباط، 2008.
29. محمد علي التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والأدب، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، 1992.
30. محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة، مطبعة جامعة بغداد، 1978.
31. محمد ممدوح خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، 2001.
32. نواف كنعان، حق المؤلف، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2004.
33. نور الدين السفياني: مفهوم القراءة في النقد الأدبي المعاصر، مطبعة أنفو برانت، فاس، 2011.

المعاجم

1. ابن منظور الإفريقي المصري: معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت.
2. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي: معجم جمهرة اللغة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005.
3. أبو منصور بن أحمد الأزهري: معجم تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور رياض زكي قاسم، بيروت، 2001.
4. الخليل بن أحمد الفراهدي: معجم العين، جمع وترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
5. جبران مسعود: معجم الرائد، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 2003.
6. المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، 2015.

المجلات والمقالات

1. مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 60 و61، بيروت، 1989.
2. مجلة اللسان العربي عدد 22، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، الرباط، 1983.
3. مجلة العربي، عدد 632، الكويت، يوليو 2011.
4. مجلة العربي، عدد 629، الكويت، أبريل 2011.

5. الجريدة الرسمية عدد 5171، 2003.
6. مجلة الكرمل، عدد 11، بيروت، 1984.
7. مجلة الطباعة والنشر عدد 4، 1984.
8. مجلة الناشر العربي، عدد 16، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
9. مجلة فكر ونقد، عدد 73، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2005.
10. أحمد الرضاوني، "القراءة العمومية بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، عدد 73، الدار البيضاء، نونبر، 2005.
11. أحمد الرضاوني، محمد بنيس، "القراءة والقراء بالمغرب"، مجلة الكرمل، عدد 11، بيروت، 1984.
12. رشا عبد الله، "مستقبل الكتاب الإلكتروني"، مجلة العربي، عدد 629، أبريل 2011.
13. فاطمة بن سليمان، "صناعات الكتاب بالمغرب"، الناشر العربي، العدد 16، القاهرة، 1990.
14. قاسم عبدو قاسم، "من تاريخ القراءة"، مجلة العربي، عدد 632، يوليو 2011.

المراجع الأجنبية

الكتب باللغة الفرنسية

- 1- COHEN, Anouk, *Fabriquer le livre au Maroc*, éditions Karthala, Paris, 2016.
- 2- DESLMAND, Paul, *Guide Pratique de l'écrivain*, LEDUC, Paris, 2004.
- 3- EL WAZZANI, Hassan, NEJJAR, Mounya et EL YAHYAOUI, Yahya, *Industries Culturelles au Maghreb: Réalités et perspectives*, UNESCO, Ministre de la Culture, Rabat, Mars 2008.
- 4- EL WAZZANI, Hassan, *Le secteur du livre au Maroc : état des lieux et perspectives*, imprimerie Dar Lmanahil, Rabat, 2009.
- 5- EL YAZAMI, Abdelali, *Enquête sur la lecture au Maroc*, Association des Professionnels du Livre, Bureau du livre, Ambassade de France, 1998.
- 6- EVAIN, Christine, *101 questions sur l'industrie du livre*, éditions centrale Nantes, Paris, 2011.
- 7- SEFRIOUI, Kenza, *Le livre à L'épreuve : les failles de la chaîne au Maroc*, Toutes Lettres, Casablanca, 2017.
- 8- TOUZANI, Amina, *La culture et la politique culturelle au Maroc*, Croisées des Chemins, Casablanca, 2003.

المعاجم بالفرنسية:

- 1 – *Dictionnaire Alphabétique Robert*, volume 3, édition 2, Paris, 1987.
- 2 – *Dictionnaire Encyclopédique Auzou*, édition Philippe Auzou, Paris, 2003.
- 3 – *Dictionnaire Petit Robert*, Paris, 1998.
- 4 *Dictionnaire Hachette*, Paris, 2001.
- 5 – *Dictionnaire Micro Robert*, Montréal, Canada, 1998.
- 6 – *Diccionario enciclopédico Larousse*, Paris, 1998.
- 7– *Diccionario Clave*, Ediciones SM, Madrid, 2000.
- 8 –Emma Gonzales Gambiar, *Diccionario de Terminología Literaria*, Editorial Síntesis, Madrid, 2002.
- 9 – *Gran Diccionario Usual*, ediciones Larousse, Barcelona, 1990.
- 10– *Dictionary of Marketing Terms*, de www.marketingpower.com
- 11– *Dictionary Oxford English*, Oxford University for printing, 1974.

المجلات والمقالات بالفرنسية

- 1– *Revue La lettre*, n° 101, spécial Maroc, Mars 2017.
- 2– *Revue Sindibad*, Ambassade de France, Rabat, décembre 1986.

3–Abderrahman Tenkoul ,"**L'édition au Maroc**", Revue Sindibad, Ambassade de France, Rabat, 1986.

4–Haissam Fadel, **le centre culturel arabe, un éditeur tourner vers l'international**, la lettre, n°101 , BIEF, Mars, 2017.

5–Hammouda Boughaleb, "**L'édition et la diffusion**", Revue La lettre, n°101 , BIEF, Mars, 2017.

6–Jad Hoballah, "**Afrique Orient un acteur dynamique de l'édition marocaine**", Revue La lettre, n°101 , BIEF, Mars, 2017.

7–Mohamed Sghir Janjar, "**La traduction arabe : une production éditoriale récente et mal connue**", La lettre, n°101, BIEF, Mars, 2017.

8–Youssef Slaoui," **La co-édition : problèmes théoriques et pratiques**", Revue Sindibad, Ambassade de France, Rabat, 1986.

تقارير ووثائق بالفرنسية

1– CERED, *Politique de population et développement humain au Maroc :*

bilan des cinquante années passées. 50 ans de développement humain,

Perspectives 2025, 2006 (www.rdh50.ma/fr/PDF).

2– *Enquête nationale de vie, de ménages, niveau de vie et pauvreté*, portail du HCP (www.hcp.ma).

3– Guillaume Juin, *Le marché du livre en Espagne* , Département d'étude BIEF (Bureau International de l'édition Française), octobre 2014.

- 4- JANJAR SGHIR, Mohamed, *Édition Marocaine : Rapport sur l'activité éditoriale marocaine en littérature, sciences humaines et sociales (2014-2015)*, Fondation Roi Abul-Aziz Al- Saoud, Casablanca, 2016.
- 5- *L'édition dans le Maroc Indépendant : 1955-2003*, Rapport Thématique : Dimensions artistiques, culturelles et spirituelles, 50 ans de développement, Perspectives 2025, Casablanca, 2005.
- 6- *Présentation des principaux résultats du RGPH 2014* (www.rgph2014.hcp.ma).
- 7- *Rapport sur les pratiques culturelles des marocains* (www.pratiqueculturelles.ma).

الكتب بالإسبانية

- 1- A. Martínez Jesús, *Historia de la edición en España (1836-1936)*, Marcial Pons Historia, Madrid ,2001.
- 2- ANTONIO CORDÓN, José, *La revolución del libro electrónico*, Editorial UOC, Barcelona, 2011.
- 3- ANTONIO CORDÓN, José, GÓMEZ DÍAZ, Raquel y ALONSO ARÉVALO, Julio, *Gutenberg 2.0: la revolución de los libros electrónicos*, ediciones Trea, Gijón, 2011.

- 4- FRANCOIS BOTREL, Jean, *Libros y Lectores en España del siglo 20*, JFB, Rennes, 2008.
- 5- GARRANCO HERRERO, María Teresa y otros, *Propiedad intelectual en el siglo 21*, Editorial Reus, Madrid, 2014.
- 6- MARTÍNEZ RUS, Ana, *La política del libro durante la segunda república, socialización de la lectura*, Ediciones Trea, Gijón, 2003.
- 7- PIMENTEL, Manuel, *Manual del Editor: cómo funciona la moderna industria editorial*, Berenice, Córdoba, 2012.
- 8- RAUSELL KOSTER, Pau, *Políticas y sectores culturales en la comunidad valenciana*, Universidad de Valencia, 1999.
- 9- SÁNCHEZ, Raquel y MARTÍNEZ Rus, Ana, *La lectura en la España contemporánea*, Arco/Libros, Madrid, 2010.
- 10- SÁNCHEZ VIGIL, Juan Miguel, *La edición en España: industria cultural por excelencia*, ediciones TREA, Gijón, 2009.
- 11- SEVILLANO PAREJA, Hector, *Estudio del Sector Editorial de los Juegos de Rol en España*, Universidad de Salamanca, 2009.

12- WOLL, Thomas, Editar para ganar: estrategias de administración editorial (traducción: Gabriela Ubaldini Conaculta Fonca), Editorial Libros sobre libros, México, 2003.

المجلات والمقالات بالإسبانية

- 1- ABC 6 de enero 2006.
- 2- *Delibros*, vol 14, n° 146, 2007.
- 3- *Delibros*, vol 20, n° 205, 2001.
- 4- *El Cultural*, 15 de enero de 2004.
- 5- Nuria Azancot y Jorge Heralde, " **un buen número de editores viven aterrados**", *El cultural*, 15 de enero 2004
- 6- Oteo Miguel, "**¿coinciden los datos del sector?**", *Delibros* 2001, volumen 14 número 146.

تقارير ودراسات وقوانين بالإسبانية

1. *El libro digital (aproximación a la realidad de las editoriales presentes en el LIBER 2015)*, elaborado por la OLL (Observatorio de Libro y Lectura) y el Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, febrero de 2016.
2. *El sector del libro en España 2013-2015*, OLL (Observatorio de Libro y Lectura), Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, enero de 2016.

3. *El sector editorial 2016*, estudio realizado por la federación de gremios de editores españoles (FGEE), con la cooperación de la agencia ISBN.
4. *Encuesta de hábitos y prácticas culturales en España 2014-2015*, elaborado por la Subdirección General de Estadística y Estudios, Secretaría General, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, septiembre de 2015.
5. *Estudio sobre la comercialización del libro en España*, Ministerio de Cultura en asociación con FANDE y FGEE.
6. *Informe sobre el sector editorial español 2008*, Federación de Gremios de Editores Españoles (FGEE), enero de 2010.
7. *La ley de propiedad intelectual española*, Lingua digital, 2014.
8. *La ley del libro, lectura y bibliotecas*, en (www.bne.es).

ويبوغرافيا:

المواقع الإلكترونية لدور النشر المغربية والإسبانية

www.casaexpress.eu (Casa express)

www.darerrachad.com (دار الرشاد)

www.groupeelmaarif.com (دار المعرفة)

www.toubkal.ma (دار توبقال)

www.yomadeditons.net (Yomad)

www.everest.es (Grupo Everest)

www.gruposm.es (Grupo SM)

www.oceano.com (Grupo Océano)

www.planeta.es (Grupo Planeta)

مواقع أخرى:

www.fande.es

www.dilve.es

www.federacioneditores.org

www.anele.org

www.cedro.org

www.cegal.es

www.mecd.gob.es

www.bne.es

الفهرس

3	مقدمة
14	الباب الأول: الإطار المفاهيمي والدراسة المصطلحية
15	مدخل
21	الفصل الأول: مصطلح القراءة
21	المبحث الأول: القراءة لغة واصطلاحا
24	المبحث الثاني: القراءة من المنظور النقدي والسوسيولوجي والفلسفي
28	المبحث الثالث: تاريخ القراءة
28	المطلب الأول: مصطلح القراءة قديما
29	المطلب الثاني: القراءة عند العرب قديما
30	المطلب الثالث: القراءة قديما عند الغربيين
34	الفصل الثاني: مصطلح النشر
34	المبحث الأول: النشر لغة واصطلاحا
38	المبحث الثاني: مفهوم النشر من منظور بعض الباحثين
41	المبحث الثالث: أنواع النشر
41	1. النشر على حساب/نفقة الناشر
43	2. النشر على حساب/نفقة المؤلف
45	3. النشر الذاتي
50	4. الطبع حسب الطلب
52	4.1 موقع www.infinitypublishing.com
52	4.2 موقع shabayek.com
53	4.3 موقع www.self-pub.net
53	المبحث الرابع: حلقات النشر
53	المطلب الأول: مصطلح التأليف
56	المطلب الثاني: مصطلح الطبع أو الطباعة
60	المطلب الثالث: مصطلح التوزيع
62	المطلب الرابع: مصطلح التسويق
65	الفصل الثالث: مصطلحا النشر الإلكتروني والكتاب الرقمي
65	المبحث الأول: مصطلح النشر الإلكتروني
65	المطلب الأول: تعريف النشر الإلكتروني وتاريخ ظهوره
69	المطلب الثاني: خصائص النشر الإلكتروني

71.....	المبحث الثاني: مصطلح الكتاب الإلكتروني
79.....	الفصل الرابع: مصطلحا ناشر ودار نشر
79.....	المبحث الأول: مصطلح ناشر
84.....	المبحث الثاني: مصطلح دار نشر
87.....	الفصل الخامس: المصطلحات المرتبطة بالمجال التشريعي
87.....	المبحث الأول: مصطلح الملكية الفكرية
90.....	المبحث الثاني: مصطلح الإيداع القانوني
90.....	المطلب الأول: تعريف الإيداع القانوني وأهدافه
92.....	المطلب الثاني: الترقيم الدولي المعياري للكتب (ردمك)
94.....	المطلب الثالث: مصطلح حقوق المؤلف
96.....	1. الحقوق الأدبية للمؤلف
98.....	2. الحقوق المالية للمؤلف
100.....	الباب الثاني: الطباعة والنشر في المغرب
101.....	مدخل
104.....	الفصل الأول: تطور الطباعة والنشر بالمغرب
106.....	المبحث الأول: دخول تقنية الطباعة إلى المغرب
108.....	المبحث الثاني: الطباعة والنشر قبل فترة الحماية
108.....	المطلب الأول: مميزات سوق الكتاب بعد تبني تقنية الطباعة
110.....	المطلب الثاني: الجهود والمبادرات الفردية للرقمي بالطباعة
112.....	المبحث الثالث: الطباعة والنشر خلال فترة الحماية
112.....	المطلب الأول: وضعية القطاع مع دخول الحماية
116.....	المطلب الثاني: طبيعة المنشورات خلال فترة الحماية
121.....	الفصل الثاني: الطباعة والنشر بالمغرب بعد الاستقلال
121.....	المبحث الأول: خصائص القطاع منذ الاستقلال إلى ثمانينات القرن الماضي
121.....	المطلب الأول: إصلاحات ما بعد الاستقلال
127.....	المطلب الثاني: فترة الركود في مجال النشر (1955-1984)
128.....	المطلب الثالث: خصوصيات قطاع النشر خلال فترة الثمانينات
132.....	المبحث الثاني: ارتفاع نسبة الإنتاج في مجال النشر: مرحلة التطور
135.....	المطلب الأول: حصيلة الإنتاج مع بداية الألفية الثالثة
141.....	المطلب الثاني: حصيلة النشر بالمغرب بين 2014 و 2016
147.....	الفصل الثالث: دور النشر بالمغرب: النشأة والتطور

147	المبحث الأول: نشأة دور النشر بالمغرب
149	المبحث الثاني: نماذج من بعض دور النشر
149	1. دار توبقال
151	2. دار إفريقيا الشرق
152	3. دار النشر المعرفة
153	4. المركز الثقافي العربي
154	5. دار النشر الرشد الحديثة
155	6. دار النشر "الفنيك" Le Fennec
157	7. دار النشر إديف Eddif
157	8. دار النشر "مرسم"
158	9. دار النشر يوماد Yomade
159	10. دار منشورات طارق
159	11. دار النشر ينبع الكتاب
161	12. دار النشر Sirocco
161	13. دار النشر Casa Express
163	الفصل الرابع: الاتحادات والجمعيات المشرفة والجهات الداعمة لقطاع النشر
163	المبحث الأول: الاتحادات والجمعيات المشرفة على القطاع
163	1. اتحاد كتاب المغرب
164	2. الجمعية المغربية للناشرين
164	3. الجمعية المغربية لمهنيي الكتاب CAMPLI
165	4. المكتب المغربي لحقوق المؤلفين
167	المبحث الثاني: الجهات والمؤسسات الداعمة لقطاع النشر
168	المطلب الأول: الدعم المقدم من طرف مكتب الكتاب لسفارة فرنسا
169	المطلب الثاني: دعم وزارة الثقافة
170	1. جائزة المغرب للكتاب
171	2. جائزة الأطلس الكبير
172	الفصل الخامس: نظام التوزيع ورهان الترجمة في مجال النشر بالمغرب
172	المبحث الأول: بنية التوزيع: الواقع والمعوقات
172	المطلب الأول: أنماط التوزيع
172	1. التوزيع المهني
174	2. التوزيع الذاتي

المطلب الثاني: النشر الإلكتروني في المغرب.....	176
المبحث الثاني: رهان الترجمة في مجال النشر المغربي	177
المطلب الأول: مكانة الترجمة ضمن نشاط النشر	177
المطلب الثاني: معطيات حول النشاط الترجمي مع بداية الألفية الثالثة	179
الفصل السادس: القراءة والإمكانات القرائية بالمغرب	183
المبحث الأول: الدراسات والبحوث السابقة حول القراءة	185
1. القراءة والقراء بالمغرب	185
2. بحث القراءة بالمغرب: Enquête sur la lecture au Maroc	187
3. بحث حول القراءة بالمغرب: وزارة الثقافة	188
المبحث الثاني: معيقات القراءة داخل المجتمع المغربي	189
المطلب الأول: انتشار ظاهرة الأمية	190
المطلب الثاني: تدني إنفاق المواطن المغربي على أبواب الثقافة	192
المطلب الثالث: غياب فعل القراءة كعادة متجذرة داخل الأسرة	192
المطلب الرابع: ضعف البنيات الثقافية: المكتبات العمومية نموذجا	194
المبحث الثالث: دعم القراءة وتشجيعها: مبادرات المجتمع المدني	197
1. الجمعية المغربية للتضامن والتنمية المستدامة AMSDD	198
2. شبكة المكتبات القروية	199
3. شبكة القراءة بالمغرب	199
الباب الثالث: قطاع النشر والعادات القرائية في المجتمع الإسباني	201
مدخل	202
الفصل الأول: مميزات قطاع الطباعة والنشر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين	204
المبحث الأول: أهم مراحل قطاع الطباعة خلال القرن التاسع عشر	204
المطلب الأول: ظهور أولى مؤسسات الطباعة والنشر	205
المطلب الثاني: طبيعة المنشورات خلال أواسط القرن التاسع عشر	206
المبحث الثاني: مراحل تطور قطاع النشر في إسبانيا خلال القرن العشرين	207
المطلب الأول: معطيات حول قطاع الكتاب خلال الربع الأول من القرن العشرين	209
المطلب الثاني: انتشار الكتاب الإسباني في أمريكا اللاتينية	212
المطلب الثالث: الحرب الأهلية وأزمة قطاع النشر	214
المطلب الرابع: المرحلة الفرنكاوية: إعادة هيكلة القطاع	217
المطلب الخامس: النشر ما بعد الحرب الأهلية: مؤسسات ومشاريع جديدة	218
الفصل الثاني: بداية تطور قطاع النشر بإسبانيا: مرحلة الأوج	221

221	المبحث الأول: فترة الستينات والسبعينات
224	المبحث الثاني: المكانة البارزة للقطاع خلال الألفية الثالثة
224	المطلب الأول: وضعية القطاع خلال بداية الألفية الثالثة
230	المطلب الثاني: قطاع النشر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016
233	الفصل الثالث: عمالقة النشر بإسبانيا: مجموعات النشر الكبرى
233	المبحث الأول: نشأة دور النشر بإسبانيا
234	المبحث الثاني: أهم مجموعات النشر (عمالقة النشر)
234	1. مجموعة بلانيتا Grupo Planeta
236	2. مجموعة Penguin Random House Mondadori
236	3. مجموعة سانتيانا Santillana
237	4. مجموعة أنايا Anaya
237	5. مجموعة Océano
238	6. مجموعة Everest
239	7. مجموعة 62
239	8. مجموعة SM
240	الفصل الرابع: أنظمة التوزيع والتسويق في قطاع النشر بإسبانيا
240	المبحث الأول: بنية قطاع التوزيع في إسبانيا
241	المطلب الأول: نماذج التوزيع
243	المطلب الثاني: أنواع الموزعين
243	المبحث الثاني: المؤسسات والأنظمة المشرفة على قطاع توزيع الكتاب بإسبانيا
244	1. اتحاد الجمعيات الوطنية لموزعي الكتب
245	2. نظام المعلومات الموحد حول الكتاب (SINLI)
245	3. نظام توفير المعلومات حول الكتاب الموجه للبيع (DILVE)
247	المبحث الثالث: أهم المؤسسات المشرفة على قطاع النشر والكتاب بإسبانيا
247	1. اتحاد نقابات الناشرين الإسبان:
248	2. الجمعية الوطنية لناشري الكتب والمواد التعليمية ANELE
249	3. المركز الإسباني لحقوق النسخ CEDRO
249	4. الاتحاد الإسباني لنقابات وجمعيات الكتيبيين CEGAL
250	5. مرصد الكتاب والقراءة والمكتبات
252	الفصل الرابع: تطور قطاع النشر الرقمي بإسبانيا والمكانة البارزة للترجمة
252	المبحث الأول: خصوصيات النشر الرقمي ضمن نشاط النشر بإسبانيا

المطلب الأول: الصيغ الرقمية المعتمدة في النشر الرقمي	252
المطلب الثاني: بعض ممثلي النشر الرقمي (المنصات الرقمية)	253
المطلب الثالث: معطيات حول تطور النشر الرقمي في إسبانيا	255
المبحث الثاني: مكانة الترجمة في قطاع النشر بإسبانيا	258
الفصل السادس: التجارة الخارجية والداخلية للكتاب بإسبانيا والأرضية القانونية المنظمة للقطاع	261
المبحث الأول: أهمية التجارة الخارجية للكتاب ضمن نشاط النشر	261
المطلب الأول: فروع دور النشر الإسبانية بالخارج	261
المطلب الثاني: معطيات حول التجارة الخارجية للكتاب	262
المطلب الثالث: واردات إسبانيا من الكتب	265
المطلب الرابع: نسب بيع الكتاب في السوق الداخلية	266
المبحث الثاني: الأرضية القانونية المنظمة لقطاع النشر في إسبانيا	268
المطلب الأول: قانون الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في إسبانيا	269
المطلب الثاني: تطور الإيداع القانوني بإسبانيا	272
المطلب الثالث: حماية حقوق المؤلف في المجال الرقمي	273
1. نظام (Digital Right Management) DRM	274
2. استعمال أنظمة DRM بإسبانيا	275
المطلب الرابع: قانون القراءة والكتاب والمكتبات	276
الفصل السابع: القراءة والعادات القرائية في إسبانيا	278
المبحث الأول: تاريخ القراءة والعادات القرائية في المجتمع الإسباني	278
المطلب الأول: نسب القراءة بإسبانيا حسب تقرير 2014-2015	280
المطلب الثاني: القراءة حسب الحوامل (ورقية ورقمية)	282
المبحث الثاني: بنية المكتبات بإسبانيا ومعدلات ارتيادها	284
المطلب الأول: عدد المكتبات	284
المطلب الثاني: نسب ارتياد المكتبات العمومية من طرف الإسبان	286
المطلب الثالث: دعم القراءة (المخطط الوطني للقراءة 2017-2020)	287
1. نبذة عن المخطط	287
2. استراتيجيات مخطط دعم القراءة	288
خاتمة	289
لائحة المراجع	299
الفهرس	313